

الجزء الأول

الأحكام

في حوض الدلائل في حكم موالاة أهل الإشرار

سَرِّحَ لِرِسَالَةِ «الدَّلَائِلِ فِي حُكْمِ مُوَالَاةِ أَهْلِ الْإِشْرَاقِ»
لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَاجْعَلْ لَهُمُ الْمَنُوبَةَ وَالْمَغْفِرَةَ

تَأليف

أبي عزيز عبد الإله يوسف الميوني الحسني البحراني

تقديم

استاذ علمائنا الفقيه الزماني، الفقيه الزماني، الأستاذ الزماني

(محمد بن إبراهيم شقرة أبو مالك)

دار الحديث

الأفكار

في حوض الدلائل في حكم مولاة أهل الإشراك

١

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

دار الحديث

الأفكار

في حوض الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك

مَرْحُومٌ لِرِسَالَةِ «الدَّلَائِلِ فِي حُكْمِ مُوَالَاةِ أَهْلِ الْإِشْرَاكِ»

لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَاجْزَلُ لَهُمُ الْمَشُوبَةُ وَالْمَغْفِرَةُ

تَأْلِيفُ

أَبِي عَزْرَةَ عَبْدِ اللَّهِ يُوْسُفَ الْيُوسُفِي الْحَسَنِي الْجَزَائِرِي

تَقْدِيمُ

اسْتَبْرَأَ لِمَا لَمْ يَنْفِيهِ الْفَقِيهُ الْأَوْسَطُ، الْقَرْنِيُّ الرَّقِيبُ، أَبُو سَازِ الرَّالِيدِ

(مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ شَقْرَةُ أَبُو مَالِكٍ)

الجزء الأول

دار الحديث



تقديم

الشيخ العلامة، الفقيه الأصولي، اللغوي المربي، الأستاذ الوالد
«محمد بن إبراهيم شقرة أبو مالك»

«الديباجة الغزيرية الثانية»

نعم، سيدي، لازلت أذكر ذلك اليوم الذي نعمت فيه بسماع صوت الابن العزيز «أبي العزيز» أُلقي إليّ من مكانٍ بعيد، وخلته وقد وضع رحله على عتبة طاولتي الصغيرة، التي أكتب السطور التي يفتح الله بها عليّ، طاعةً لقلمي الذي لا أحسن إلا طاعته بعد طاعة الله وطاعة رسوله، واستجابةً لأزّ حبي، الذي علقت حروف أزه حوافّ هذه السطور التي أمكنت لشفاهها منها، وألانت عصيتها برضابها، وغدت من نَمير ربّها على أخذ منها وعطاء، يلدُّ بأخذٍ تارة وعطاءٍ تارة بتقدير من شوقٍ لمستقبل، وحرمانٍ يحرص به على قطع من ذلك الشوق، وما كان لمثلي وأنا أبصر بنطع ذلك الشوق إلا أن أُخلد إلى هجعةٍ من هزيع الليل الآخر، لِأَتعرّف شيئاً أقدر عليه، وهو مني على قرب تارة، وعلى بُعدٍ تارة أخرى، فهو أشبه ما يكون بين راضٍ يطمعني بهواه، وبين غاضبٍ يصدّني بجفاه، وأنا لست بينهما على أملٍ يكون، أو مُصانعٍ لرجاءٍ يُقبل، فما أضلني إن أنا أخلدت إلى تلك الهجعة التي

تَبَتَّ فيها طاقتي، أو تتبعثر فيها رجوتي، ثم لا أقوى من بعدها على
قطعةٍ من قطع ذلك الشوق الذي شددت به أذري، لأنال بعضًا مما
كنت أُرْجيه، بل مما كنت أُوَمِّلُ مما أُصانع في سرٍّ أو إعلانٍ، لأجعل
من قلبي ومن قلمي مُدْخَلًا تأوي إليه صنعة ذلك الباسل الأمين،
الذي خرج بروحه من بلده مهاجرًا إلى أرضٍ لا يملك فيها حفنةً من
ترابها، ولا قبضةً من رملها، ولا جرابًا من هوائها، ولا لفظةً من غريب
صريفها، حتَّى إذا ما وقف على بابٍ من أبوابها نثر ما في جرابه فبقي
حزنًا لا بُدَّ في صدره لا يفارقه، ولا يخطر بالبال، وجعل ينظر إليه وهو
متفرِّق على الأرض الغريبة التي وقف عند بابها، راجيًا أن يلمح في
الأفق القريب منه أو البعيد عنه، ما يصيب به ولو ومضةً من أمل تبرق
في حنايا صدره، يمضي بها ليصيب ولو حبةً من خردلٍ تؤمِّله في رؤية
ذلك السيّد البشير النذير، الذي عبَّ قلمه من رضاب الحروف العربية
التي تفرقت أو قل أنتشرت عند واحدٍ من أبوابها، يؤمِّل أن يجد من فوق
ترابها ورملها ما عسى أن يسكِّن من لواعج الغربة الشاقة التي تشتد
إطباقُها عليه يومًا بعد يوم، ولا يجد له من سبيلٍ لدرئها عنه إلَّا ما
يرجوه من رحمة الله أن تكأله، فيصعد بها إلى ربِّه، يستنزل بها بعضًا
من توفيقه، يسدده على أمره، فينال مع رضوانه سبيل السلام، أو أن
يصعد قلبه إلى حيث تلتقي طوائف الملائكة، يصيب منها، ما تقرُّ به
عينه من غوامض أسرارها الراضية، تسعى به في طرائق الحق والهدى،
والتَّور، تتجلى به مدارج الصلاح وترتقي فيه معارج الإصلاح، ويكاد
يأذن المؤمن وقد تجلت فيه عواصمُ اللسان وعرى القلب ووشائج

الجوارح صوراً شتى، وآيات طافقات بأمنيات الحب تداعب بذوائبها
أغصاف الجمال، وأفنان الحنين، ورعيات الأشواق.

فماذا أنت قائل، وأنت وإن كنت في واحدة من أجمل بلدان
الأرض لست إلا ذلك الرجل الخارج من أرض «الجزائر»، مقللاً جرابه
على عاتقه، وقد أمكن فيه لبعض متاعه، بيد أنه أشد ما كان حرصه على
ثلاثة: «دينه وعقيدته»، و«عرقه ونسبه»، و«لغته وثقافته»، فهو يعلم علم
اليقين، أن كل شيء يضيع منه، لن يطول غيابه غير هذه «الثلاثة»، لذا
كانت هذه الثلاثة مجموعة في شغاف قلبه، موثوقة إلى صباغة عشقه،
وكان بينه وبين هذه الثلاثة حوار وعتاب طويلان طويلا، ولولا أنه،
أجاءه الحوار والعتاب كلاهما، إلى أصل الطوبى لقعدت به ساقاه،
وخارت منه قوته، وصار أقرب إلى العجز، وما كان ليجد بداً من
أن يوثق جسده إلى أصل شجرة زيتون مكتظة الأغصان والفروع أو
شجرة نخيل ضاربة بطولها في أجواز الفضاء، فلا يخطر بباله يوماً أن
يفارق تراب «الجزائر» ولا ماء «الجزائر»، ولا هواء «الجزائر»، وتكون
«الجزائر»، بكل أجزاء حبها أقرب إليه من جبل الوريد، حتى لو أنه مرَّ
بخاطره يوماً أن يفارقها حتى وإن كان يكون فيه حتفه، وليس هو يطيقه،
حتى لو أراد.

و«الجزائر» هي التي تُسعد أهلها على الدهر بشهادتها، وطباق
سمواتها بدمائهم، ومعارجها بطيوب أرواحهم، فهل يكون لمثله بمثل
ما هو عليه من الأسباب التي توثقه إلى الأرض التي أنبتته وملاً صدره
بحبها، وأفاض عليه من عشقها، ونهل من عذب صافي نمرها أن يفكر

في التحول عنها.

إلا أن الأمر الذي شدَّ من إرادته إلى فراقها، والتحول عن كلّ الحبّ الذي لقيه، وكان فيها فوق طوقه، ولا تقوى إرادته على درئه، وإبعاده عن نفسه، وكان التفكير في الهجرة من «الجزائر»، أو البقاء فيها لا يفارق قلبه، بيد أن الهجرة كانت هي الأرجح عنده لأسباب لا يستطيع أن يفصح عنها أو يجاهر بها، بل لعل كان يخشى أن يتحول ذلك التفكير الذي يعرض إليه في نفسه إلى صوت جاهر، فيكون ذلك سبباً في صده عن الهجرة التي فيها نجاته، فيكون ذلك حائلاً دافعاً بالألم والفتنة من بعد، تكون أشدَّ ما تكون وآلام على دينه أول ما تكون.

وكان الخير في كلّ ما قدّر الله أن يكون فكان كما قدّر. فسيحان الذي بيده ملكوت كلّ شيء وأقدارها، ولا شيء من الخير يقدره الله أن يكون أحسن ولا أمثل، ولا أكثر من خير يناله المؤمن فيما يؤتيه الله من علم في الدّين، يفضي به إلى ثواب الآخرة، ويردُّ عن وجهه عذاب النّار، بل لا تماثل ولا محاكاة، وإلا، فأين كان يكون ذلك الخير الذي جلّ الله به من طيب نعيم الدّنيا، والآخرة ذلك الجسد الناحل الذي أنحله الله - سبحانه -، ليكون على رفته ونعومة ملمسه درعاً سرودة من حديد لا يصدأ؟

وهل كان يدور بخلد «أبي العزير» يوماً أن تكون صنعته كتابه الذي أخرجه للناس ليكون ميزاناً توزن به «مسائل الإيمان»، وزناً لا يخطئ القائس به قطّ، العارف كيف يكون القياس به، فأستحققت أن أقدم بتلك «الديباجة» التي جعلتها لكتابه هذا الذي ذكرته، وأحسبني

أني آخذُ بزمام قلبي اليوم لتكون «ديباجة ثانية» أخرى جديدة، أُسعد بها قلبي، وأُسعد بها قلب الابن العزيز «أبي العُزير»، الذي أمسك بعصا الحق، وجعل يهش بها على حظيرة محفوظه اللغوي، وحظيرة مسائل فقهِه، يجمع من هذه وتلك أحسن «الكلمات» و«المسائل» يجعلها تحت باصرة قلبه، وثمر قلمه، يختار منها ما يحب ويهوى من غير أن يُكفَّ عن هذه وتلك، وبلا من ولا أذى، فكان مما منَّ الله به عليه، نادرته الممتعة الفريدة «الثانية»: التي سعد قلبي بديباجتها، ولعل سعادته بثانيتها تكون بين يدي الدُّرة «الثانية»، التي أظهرها للناس حاملة أسمه.

وحسب الابن العزيز فضلاً أنه اختار اسم «العُزير» ليكني نفسه به، وما ألطفها من كنية، فأن تكون الكنية فيها رحيق من بركة السماء، يتنزَّل بها صاحب الوحي جبريل وقد أرادها «يهود» أن تكون نسبتهم إلى الله بها، ليكونوا بها قد حازوا شرف النسبة بالنبوة إلى الله - تعالى - : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، وما كان الله ليضلهم بعد إذ هداهم حتَّى يبين لهم ما يتقون، وما به تكون نجاتهم، فما أجمل تلك «الكنية» التي حرص عليها الابن «أبو العُزير»، وقد أراد أن يدلل على سلامة «المنهج الفكري» الذي أوقر به «أبو العُزير» عيبته وهو يخرج مهاجرًا وللأسف من أرض «الجزائر» المسلمة إلى «الدنمارك» وهي أرض غير مسلمة، ليعيش فيها بهجرته التي يخلص بها من أرض مسلمة بإسلامه إلى أرض غير مسلمة بإسلامه نفسه، فيحدث بهذه الهجرة ولأى الله، بأن الأرض هي أرض الله، وأن الهجرة إليها

هي هجرة إلى الله، وكأن الناس يسمعون وهو يتلو قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهَدِينَ﴾ [الصافات : ٩١] . وقوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [العنكبوت : ٢٦] .

ويشاء الله - سبحانه - أن يبقى فكر «أبي العزير» مضمخًا بالعطر «الجزائري» الفواح الذي لم يغب عن صدره يومًا، وظل قلمه يعبُّ من حروف لغته ومعانيها، وأفكارها بالأسلوب نفسه، الذي أُلقي به إليه، وأملاه على قلمه إملاءً دقيقًا، ولم يأذن له أن يخلط به شيئًا من هرطقات العجمة الوبير أو من سخافات «الإرجاء» المصنوعة من قذو عمص أعين البلهاء من أمثال «فلان» و«فلان»، وبقي واقفًا كالنخلة العزيد النضيد لا يلقي بالألتقلبات الطقس المتواردة المتعافسة عليها من كل جهاتها. نعم، وإن كانت عروبتها سامدةً مستخفيةً، فقد، أو لاها وجهه، وكظم أنفاسه عنها من قرب فلا تؤذى بواحدٍ منها، فالذي يعرف حقَّ عروبة ما يحمل من «فكر» أو «كلمة»، لابدَّ وأن يكون قد عرف حقَّ عروبة الوجدانات العربية التي يحملها في صدره، فيجعل لهذا الحقَّ المكان الصالح الأمثل، الذي يؤوي إليه المكنة الكافية، لشدَّ أزره به، فيكون القيَّام على رعايته، والآخذ بناصيته، حتَّى يصل إلى منتهى غايته، ويحقق مراده: من إحاطته «العلمية» و«العملية» بحقَّ هذا الحقِّ، ولا يكون هذا الحقَّ ثابتًا يؤدَّى على الوجه السليم التَّام، الذي يزيد من رغبة الراعي، الراغب في الإبقاء عليه، وصيانته من كل جهاته ومن يرى أن له حقًا عليه لا يحسن أن يتخلَّى عن جزءٍ منه إلا أن يكره من عجز، لا يجد معه نفاذًا ولو إلى قدر ما يقبض على جزء يسير منه يثبت له الحقَّ

في ملكه أو الإفادة منه على الأقل ولو إلى حين من غير أن ينازع فيه حقاً له ولا ريب فيه.

وقد رأيتُ في هذا الابن «الجزائري» الأصل مولدًا ومنبتًا «أبي العُزير»، ما يطمع فيه حتّى من الذين لم يعرفوه إلا من سماع - فقد رأوا فيه قدرة فائقة على صياغة الجملة الإسلامية بحرفها العربي، وما كان ليكون له ذلك لو لا تمرّسه بطرائق الحرف العربي، وعلوق قلبه حبّه، ولو كان في وسع أهل «الإرجاء» الذين غرقوا في حمأة «الإرجاء» الآسنة وسقطوا في لزوجته القدرة التتة وما عادوا يقدرّون على الخلوص منه، أن يدخلوا عليه من أي باب، ليفسدوا عليه النعمة التي أنعم الله بها عليه، ويصدّوه عن السبيل التي أقامه الله عليها وأمكنه من غرّتها فيها، لكان ذلك أفرح إليهم من زيادة في إيمانه وعلمه، فقد طالما أهلك «الحسد» و«البخل» شعوبًا وأمّماً بمثل ما أهلك «الإرجاء» أهله من قبل ومن بعد، ومن أفضع ما جلب «الإرجاء» على أهله وللأمة، ذلك الهطل الأسود الذي ملأ الأرض العربية، على رحبها بالشور والاثام، وأنا على مثل اليقين، أن هؤلاء «القطعان» الهائمة بتتنها، ووخمها، وزحافها، وكريه ريحها، وما تلقيه وتخرجه من أجوافها وأدبارها، فأنظر صنيعهم، وأنظر من بعد إلى صنيع الابن الجزائري «أبي العُزير» المهاجر، بلغته ودينه، ماذا أخرج للناس، من نفائس «الفقه» و«اللغة» و«الشرعة»... أليس يكون حريًا أن يكرّم، وأن يشاع في الناس ذكره؟!!

لقد والله حقّ لأبننا «أبي العُزير» أن يباهي بما سدّد الله به وإليه قلبه، وبما هدي إليه من كرائم «العلم»، وفواضل «العقيدة»، وسوامق

«الأفكار» ومحاسن «المعاني»، والفضل لا يعرفه لأهله إِلَّا أهله، ومثله هم السابقون بالحسنى، العارفون أقدارهم في رحاب لغتهم التي تعجز لغات الدنيا جميعها عن مضاهاة السهل القريب منها، إِلَّا ما يكون من بعضهم ممن وثبت بهم همهم، حين أشرق عليهم معاني فتوح الإسلام المباركة من فوق الجبال، وأقتادتهم إلى مرابع «القرآن العظيم»، وبسطت لهم نمارق ثقافة سوره وآياته، وأكرمتهم بالجلوس عليها أمام خيار من صاروا بتلك الثقافة البصيرة الحكيمة سادة العلم، وبصراء المعرفة العربية قاطبة، بنثرها، وشعرها، وتاريخها، ومعاني آدابها، ومغارس حكمتها، ومشاهد أسواقها، ومنارات هدايتها.

ولكأنّي بـ«أبي العزير» - وقد أجمع أمره أن يكون واحداً ممن تلوذ بهم ثقافة «القرآن» في بلاد العُجَمة - فصار إلى منزلة واحدٍ من شيوخ العربية فيها، قرت به عيونُ بني قومه، ولاذت بهم قلوبهم، ونعمت به، ولم يدّخر شيئاً من إرادته، وقد أنبأته أنه سيكون له شأنٌ في أرض «الأعاجم» لا يحسن أن يدعه لغيره، وقد علم أنه لا يقوى عليه غيره، فندب قلبه وقلمه، يؤسّس بهما مهاداً وسقفاً في أرض جاءها، وليس معه في جرابه إِلَّا النّزر اليسير من زاد علم «العربية»، لكن إرادته جمعت له في صدره همّةً وافرةً، موشاة بـ«الإخلاص» و«الحب» و«الحرص» على إعلاء كلمة «التوحيد» في أرض لم تعرف «التوحيد» يوماً. وقد أصابت حظاً سيعرف الناس الفضل فيه «لأبي العزير»، وقد عرفوا، والحمد لله، من كتابه النفيس «مسألة الإيمان في كفتي الميزان». ولولا أن يُقال إن «العربية» غدت من «العجمة» على مرمى حجر

أَوْ أَنَّ «العُجْمَةَ» غدت من «العربية» على صِنْفَةِ ثوبٍ شامِرٍ، لَقل: إن من حقَّ «العربية» على «العجْمة» أَنْ تبسط لها رداءها لِتَهَبِّها أَوْ فر حظَّ من كلماتها فتكون به، وليت «العربية» من «العجْمة» في شيء، وكذلك ليست «العجْمة» من «العربية» في شيء إلا ما يكون من تحريك اللسان بهما فحسب، ولقد كان «أبو العُزير» العامل الواصل بين «العجْمة» وبين «العربية» في بلاد الأعجمين، وأستطاع بتمكُّنه الثقافي، وقدرته على توفير الأسباب الواصلة بين هذه وبين تلك، أَنْ يعقد بين أطراف الثقافتين، بيد أَنْ قدرته في العربية وأصولها، وقواعدها، وإحاطته بمعانيها، وقدرته الفائقة على صياغة التراكيب العربية في أبهى صورها الجمالية، وما كان ليكون له ذلك لولا ما أَسْتودعه الله - سبحانه - قلبه من مخزون الثقافة العربية، بشقيها أو برافديها الكبيرين، «العربي» و«الدِّيني»، وحسب «أبا العُزير» هذا.

ولو كان لكلَّ عربيٍّ بعض ما «لأبي العُزير» من المخزون الثقافي بشقيّه، ما كنا لنرى ذلك العجز أو التخلف الذي يطوف بأرجاء الأُمة العربية، في أرضها، يوحى به إليها أَنْ ثقافتها الموروثة، أصبحت عاجزةً، حتَّى عن تذكيرها ببعض ما كان يجب أَنْ تذكَّر به نفسها، أَنْ بعض ما عاشت به في ماضيها القريب، وبمثل ما أنضى به «أبو العُزير» عن نفسه ثوب العجز في بلاد «العجم»، وبينه وبين بلاده التي سقى فيها ثقافته، وأقتطع فيها قطعة أرض، وشقَّ فيها جدولاً أجرى فيه قناة ماءٍ صغيرة، وأستسقى بها ماءً إلى أشجار غرسها في هذه القطعة تعاهدا بحسن «الرعاية» و«السقاية»، و«التقليم»، فغدت كأنها جنَّة صغيرة زاهية،

تشوق الناظرين إليها، وتمتع عيونهم بتقليب أحوالها فيها، وصارت لنضارتها، وحسنها، وتشابك ألوانها، كأنها تمشي فوق الأرض، تباهي بما أودعها الله من جمالٍ.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ - سبحانه - أَنْ أَوْفِقَ فِي دِيَابِجَةِ هَذَا الْكِتَابِ «الثاني» - «الْإِفْرَاقُ فِي مَوْضِعِ الدَّلَالَةِ فِي مَوْلَاةِ أَهْلِ الْإِسْرَاقِ» - الذي خَطَّته بَرَاةُ أَبْنَا «أَبِي الْعُزَيْرِ» - حَفَظَهُ اللَّهُ - ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى نَبْلَةٍ سَابِقَتِهِ، وَلَا أُرَاهُ إِلَّا كَذَلِكَ، فَتَكُونُ مَكْتَبَةً عَزِيزَةً مَمْنَعَةً، أَنْشَأَهَا ذَلِكَ الْمَهَاجِرُ «أَبُو الْعُزَيْرِ»، عَلَى حِينِ ضَيْعَةٍ لِلْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ النَّقِيِّ بَيْنَ أَهْلِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فِي أَرْضِهِمْ، وَقَمَعَ لَأَلَّتِهِ وَذَلِكَ يُحْزَنُ حَقًّا، وَأَخَذَ بِمَجَامِعِ الْقُلُوبِ مِنْ «أَلَمٍ» وَ«حَسْرَةٍ»، فَضَرَبَ اللَّهُ عَنْكَ يَا «أَبَا الْعُزَيْرِ»، كَمْ أَنْتَ سَرِيٌّ فِي مَهَاجِرِكَ الَّذِي صَرْتَ إِلَيْهِ، بِمَا جِيءَ بِهِ إِلَيْكَ مِنْ طَرَائِقِ «الْفِكْرِ» وَ«الْأَدَبِ»، وَرَوْنَقِ «الْكَلِمَةِ»، وَكَفَّ عَنْكَ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِكَ، وَعَنْ عَقْلِكَ، وَقَلَمِكَ، وَإِرَادَتِكَ كُلِّ مَكْرُوهِ، وَرَدَّ غَرْبَتِكَ، وَأَوْفَرَ لَكَ مِنَ الْعِلْمِ، مَا يُمَكِّنُكَ مِنَ الذُّودِ عَنْ حِيَاضِ دِينِكَ، وَجَعَلَكَ شَوْكَةً فِي حُلُوقِ شَانِئِكَ، وَأَسْبَغَ عَلَيْكَ عَافِيَةَ الْقَلْبِ، وَالْبَدَنِ، وَالرُّوحِ، وَرَفَعَ مَنْزِلَتَكَ فِي عَالَمَيْنِ، وَأَوَّاكَ فِي الدُّنْيَا إِلَى عِقَّةِ «الرِّضَا» وَ«الْقَنَاعَةِ»، وَ«الرَّجَاءِ» فِي كُلِّ خَيْرٍ يَصِلُهُ بِكَ أَوْ يَصِلُكَ بِهِ فَيَكُونُ لَكَ هِنَاءَةً فِي عَيْشِكَ، وَمَرْضَاةً لِرَبِّكَ، وَسُبُوحًا فِي مَا تَرْجُوهُ مِنْ حُبِّهِ وَكَرَامَتِهِ، يَوْمَ لَا يَغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا، وَحَيْثُ لَا تَنْفَعُ شَفَاعَةُ شَافِعٍ إِلَّا بِإِذْنِ مَنْهُ وَرَحْمَةٍ، وَأَحْسَنُ مَا تَكُونُ الشَّفَاعَةُ مِنْ بَعْدِ شَفَاعَةِ الْحَبِيبِ الْمُصْطَفَى - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - شَفَاعَةُ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ بِشَيْءٍ مِنْ صَالِحِ عَمَلِهِ، فَتَكُونُ شَفَاعَةً، لَا مَنْ -

فيها، ولا أذى، خالصة تمشي من قدام صاحبها، لا تَصِلُ، وهي تسعى، فلتهنأ «أبا العزير» بما يكون لك من شفاعته، صانها الله كرامةً لك بصالح عملٍ من عملك، ومن أحسن عملٍ ترجوه من صالح عمل هو لك عند ربك ما وفقك الله - تعالى - إليك، ومنَّ به عليك هو هذا «الكتاب» وشقيقه «الأول» - «مَسْأَلَةُ الْإِيْمَانِ فِي كَفَّي الْمِيزَانِ» - ، تفرح بهما قلوب المؤمنين، ويكبت الله بهما قلوب المنافقين الموتورين، الحاسدين الباغضين رسول الله وجماعة المؤمنين، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء.

وبعد:

فليس عجباً أن يُقرأ ما يعرف بعلم «التوحيد»، وأن تحرر مسائله، وتوصل قواعده وأن يُشاع في الناس ذكره، وأن يجري ذلك كله على أيدي علماء «الجزيرة»، وأن يسارع طلاب العلم إليهم من كل أطراف الأرض، ليأخذوا هذا العلم، وغيره من العلوم الإسلامية الأخرى من حلق «المساجد»، و«المعاهد» و«الجامعات» الكثيرة التي تزداد على أرض «الجزيرة» يوماً بعد يوم، والشيء من معدنه لا يُستغرب، بل العجيب والأشد عجباً أن ينهض لهذا الأمر طائفة أرادهم الله في هذا القرن أن يظهروا وأن يُظهروا على مدرجته في قوة وعلو وتمكّن من ناصيته في غير موطنه الذي عرف به، وأنتهى الناس به إليه من بعد أن منَّ الله - تعالى - به على علماء «الجزيرة» وطلاب العلم، وصاروا على سدة.

والأعجب من هذا وذاك أن يتحول هذا العلم إلى أقلام طائفة

وألستها وقلوبها أقلّ عددًا، نشأت بثقافتها «العربية الإسلامية» في بلاد «الغرب الأعجمية» هاجرت إليها، أو ولدت على أرضها وترعرعت بين ظهراي أهلها، وأتقنت لغتها، وأكنتها جواليقها، وغذتها أرضها، وصارت لولا ما ورثته من «دين» و«لغة» و«عرق» - ما كان مستطاعًا أن تفارقه - أحبّ إليها من أرض «الآباء» و«الأجداد».

لكن هذا المنحى كان صعبًا في صدورهم، ما هم بقادرين عليه، لا بأن يسلكوه، بل أن يكون منهم تصور في صدورهم أن يألفوه ولو لأيام معدودات أن يقبلوه وطنًا بديلًا يُنسيهم شيئًا من عروبته وإسلامهم، وهما شعينا عزّتهم وروق فخر نسبهم.

ومما ينبغي أن لا ينسى أن تلكم الطائفة - وبلا شك - كان بين أفرادها من التباين والفروق ما ظل مبقيًا على الحظوظ «العقلية» و«العاطفية» بينهم، على الرغم من أئتلافهم بيئة واحدة، وثقافة واحدة، وعادات جديدة واحدة لم يعرفوها من قبل هجرتهم، وإلفهموها في الأرض التي صاروا إليها، ثم آوتهم إليها كفاتًا أحياء وأمواتًا. وصاروا إلى أنقطاع من الأرض التي ثرت آباءهم وأجدادهم، لكنهم لم ينسوا ما كانوا يعرفون من أنسابهم وأصولهم، ولم يضل عنهم ما كانوا يعلمون من الحق.

ومن هذه الطائفة القليلة واحدٌ شدّ رحله إلى «الدنمارك» وأستوطنها، وحفلت به، وفتحت له ولإخوانه المهاجرين ذراعيها، لما رأت منهم من أخلاق عمرت بهم أدفأت وجودهم، ونشرت آلائهم، وأولت أهل تلك الديار من فضائل العروبة وأخلاق الإسلام ما يعجز

تدبير المترفين من أهل «المال» و«العلم» في بلادهم أن يحدثوا من التغيير ما أحدث هؤلاء المهاجرين بهجرتهم القسرية الصعبة التي أُكْرِهوا إليها وعليها.

أما «أبو العُزير» فكان له شأنٌ آخر، وأنعم الله عليه بخير ما ينعم على صالح عباد، أنعم الله عليه بأحسن العلم، «علم الإيمان»، فمن كان يظنُّ أنه سيصدر له عمل علمي في «مسائل الإيمان» يقف بها بارزاً بصدوره في صفِّ علماء «الجزيرة» يكف فيه بوقفته الحوارية المسفرة الأسرة «لأبن فوزان»، يقول له: أنظر، وهل تملك إلا أن تقول لي يا دكتور لقد أتيت بشيء ما لو كان شيخ الإسلام «أبن عبد الوهاب» حيّاً لما وسعه إلا أن يقول لك: تقدّم بحذائي فإنك مني وأنا منك، فإن كفة الميزان التي أرجحت بها كتابك الجليل الأول «مسألة الإيمان في كَفَتِي المِيزَانِ»، وأنا أعتقد أن عمل «أبي العُزير» في كتابه «الأول» قد أظهر قدرته الكافية للحكم على كتابه الجديد هذا، وهما يمثلان عملاً واحداً جرى على مرحلتين واسعتين أستطاع «أبو العُزير» أن يحدث في كل واحدة منهما أفكاراً جديدة تكفي كل مجموعة منها أن تقدم قاعدةً صُلْبَةً عالية المناف، قوية الأكناف، لا تقبل السقوط ولا أن تتفرق أجزاءها بعدد الأشخاص الذين ينتابون هذه الأفكار بواقع شخص واحد لكل فكرة، وهذا قد يكون فيه ما يحمل على الذم، كما فيه ما يحمل على المدح، ذلكم أن «القاعدة» إذا ما كانت متماسكة إن وقعت فإنها تقع في رجّة مدوّية يكفي صوتها أن يبقى عليها لا تتفرّق ولا تضعف في دلالتها على نفسها أمداً طويلاً، وإن هي تفرقت أجزاءً،

فإن كل جزء منها يكون قاعدة وحده، وهي بتقاربها وتدانيها يهدي بعضها إلى بعض، وتبقى ماثلة على الدهر وإلى أن تقوم الساعة، لتكون من قدام صاحبها تهدي إلى الرشد وإلى صراطٍ مستقيم، ومما يمكن لها أن تبقى في تجدد دائم وسعي دائم ودلالة لا خفاء فيها أن يكون لها من صفات صاحبها المظهرها قدرة خاصة، تزيدها إظهاراً وثباتاً وصحة وبقاءً.

ولا أحسب إلا أن للطبيعة العربية «الجزائرية» التي تعرف في أرض «الجزائر»، وتميز أهلها من سائر أهل الأرض العربية وشيخة قوية، توثق «أبا العزير» بما حباه الله من علم تسمع له صلصلة يفرح بها سامعها، وتنشئ بها نفسه، ويُقبل عليها من يعرف، بحروفها ومعانيها، «الصياغة الذهبية العزيرية» في رواء العلم الباهر.

وكأني بـ«أبي العزير» يغمره الفرح الهاني وهو يسمع أو قل يبصر على بعد الشقة بينه وبين علماء «الجزيرة» يقولون له مهئين فرحين بعمل «أبي العزير»: ليهنك العلم يا أبا العزير، فما أنت والله إلا واحد من صنائع الميراث الأمجد لشيخ الإسلام «أبن تيمية» وشيخ الإسلام «محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُمَا اللهُ، الذي أظلت سحائب آفاق بلاد الإسلام، وأوقرت بشاءه عيبات الأرض التي اخترطت سيوف الفتح من فوقها، وهما فيها غيث الجهاد المبارك.

فجزاك الله خيراً على ما أسنت في كتابك هذا من فضل أذكرتنا فيه بما ينبغي أن يكون من لحمة التواصل والتعاون بين أهل العلم، وعلى مثل ذلك ينبغي أن يكون التعاون بين أهل العلم.

وإني يا بُني عليّ مثل اليقين لو أنه كان لأعمالك العلمية ظهور في حياة جلة شيوخ «الجزيرة» كـ «أبن باز» و«أبن عثيمين» رَحِمَهُمَا اللهُ لأفسحوا لك في مجالسهم العالية، ولأدثوك منهم وحبّوك بواحد من مجالس الصدق الرفيعة.

وأما من كان عليّ مثل الدكتور «أبن فوزان» لما كان يكون منهم إلّا أن يسلموا أقلامهم إليك في أطمئنان قائلين: وما لنا لا نسلمك أقلامنا، وقد أوجب الله علينا التعاون مرددين قوله - سبحانه - : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [التَّائِبَةُ : ٢]، وأنه لا يعرف الفضل لذوي الفضل إلا ذو الفضل. أما الذين أجرموا في حقّ العلم وأسخطوا ربهم بظلم و كانوا جاحدين حق الله والناس ورعي مال الحرام فهم عليّ مقام «العهر» و«الخنا»، فليتهم يسارعون إلى توبة من قبل الموت.

وهذا الكتاب «الثاني» الذي خطّته براعة «أبي العزير» المباركة وهو: «الْإِفْرَاقُ فِي مَوْضِعِ الدَّلِيلِ فِي مُكَلِّمِ مَوْلَاةِ أَهْلِ الْإِسْرَاقِ» كان بأقتران عليّ بعد المسافة الزمنية مع درته «الأولي» «مَسْأَلَةُ الْإِيْمَانِ فِي كَفْتَيِ الْمِيزَانِ» يشكلان توأمين جميلين مباركين، فواجب من يقرأ هذا «الكتاب» أن يقرأ «الأول»، وهو توأمه وصنوه، وهذا إنما يكون لمن أراد أن يجمع بينهما فيفوز بالحسنين، ويفيد من هذين الصنوين، ولا أحسب أن واحداً في زماننا أستطاع أن يحدث هذه الفائدة العظيمة بالجمع بين هذين التوأمين إلا أن يكون «أبا العزير» أو واحداً يكون معه صنو آخر فيشبهان صنوي أو توأمي «أبي العزير» - يحفظه الله - .

فليحرص من أراد أن يفيد علماً جاداً مؤصلاً تأصيلاً علمياً قوياً

أن يجمع بين مثلي هذين الكتابين ليحقق منفعة تعود عليه وعلى الأمة
بالخير في الأولى وفي الآخرة إن شاء الله.

أبو مالك

محمد إبراهيم شقرة

١٦ صفر ١٤٣١هـ

١ شباط ٢٠١٠م

إِهْدَاء

إلى الذين علموا قوله - تعالى - : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: ٢]؛ فأنقادوا له، ولم يقلدوا، ولم ينخدعوا بزلل الكبار، وعلموا أنَّ كل قولٍ ما دون الأصلين السلفيين - أعني بهما: «الكتاب» و«السنة» - يحتج له ولا يحتج به.

إلى الذين أعتقدوا في دعامة الدين - أعني: مسألة الإيمان - مذهب السلف، فذهبوا يحققونها؛ وأختاروا لأجلها الانعزال في الشعب والوديان، والبُعد عن أصحاب التزلف والتزييف للسلطان.

إلى الذين صبروا وصابروا وكابدوا الصَّعاب، وذُبُّوا عن الحرمات بالنفس والنَّفيس - ولولا هم لكنا ذمة لأهل الكفر والإلحاد -، فراحوا يشترون السلعة الغالية؛ وتتطَّلَع قلوبهم لمعالي الأمور وتحوم حول العرش.

إلى الذين أنخزل عنهم الدُّعاة - بأسم الوسطية - وأوغلوا فيهم بالعتاب وسوء الآداب، وخذلهم المبهور بالمبهرج - بما جلبه الحلف اللدود معه؛ من عُدَّةٍ وعتادٍ -؛ فقالوا لهم: ﴿ هَلْ تَرَبَّصُوا بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ ﴾ [البقرة: ٥٢].

إلى الذين قيل لهم: ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [الأنعام: ١٧٣] فأنقلبوا بنعمةٍ من الله وفُضِّل

لَمْ يَمَسَّ سَمٌ سَوِيًّا وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾ [التغابن: ١٧٤].
 إلى الذين للنداء لبثوا، ولنصرة المستضعف هبوا، فأذاقوا الجاس
 خلال الديار السم، وكووا أنفه بالميسم.
 إلى القابعين خلف القضبان ينتظرون الفك، ليعدوا إلى السفك؛
 يدودون عن الحوزة؛ ليظفروا بالفوزة.
 أهدي شرح «اللَّائِلُ فِيهِ مُلْكُ مُوَالِدَةِ أَهْلِ الْإِسْرَاقِ»، كي لا
 ينقطع حبل الإيمان أو يصطلم، ويشتد عمود الكتاب ولا يجتث أو
 يخترم، ولتكون هذه الدباجة - للجاس خلال الديار - كالترس يتبعثر
 عليها ما كدَّ فيه وجدَّ؛ ليوهن عقيدة «الولاء والبراء» فضلاً على أن
 يجتثها، وليجد عنوانها الأبرز ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ
 النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢١﴾ [يوسف: ٢١].

المؤلف

المُقدِّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الأول والآخر، والظاهر والباطن، الذي لا يبلغ وصف صفاته الواصفون، ولا يدرك كُنْهَ عظمته المتفكرون، ولا يحيط بعلمه المتدبرون في حكمته وخلقه، كما لا يستطيع أن يحصي الثناء عليه الشاكرون لآلائه، هو كما أثنى على نفسه. وصلوات الله وسلامه على نبيّ الهدى، سيد ولد آدم ولا فخر، خاتم الأنبياء والمرسلين، قائم الحجة وموضح المحجة، تارك الناس على البيضاء النقية، ليلها كنهارها، وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم القيامة والدين.

أعلم - رحمك الله - أنّ ليس من النعم المبسوطة من الربّ - سبحانه وتعالى - على عبده، أعظم من وفقه الله - تعالى - لنصح نفسه، وأعظم منها من وفقه لنصح غيره، وأجلّها إذا كان النصح للمسلم، وأعظم منه إذا كان للمسلمين عامة، وأعظم النصح على الإطلاق وأجلّه؛ وأبلغه منزلة إذا كان لله ورسوله وكتابه.

يقول عليه الصّلاة والسّلام: «الدين النصيحة قلنا لمن؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم» [مسلم رقم ١٩٤ باب: بيان أنّ الدين النصيحة].

وأعظم النصيحة التّمكن لهذا الدين الذي ارتضاه المولى -

سبحانه وتعالى - للعباد، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٨٥].

وهذا النصح كمل وأستبان أمره؛ فلا ينبغي الزيادة فيه أو النقص منه، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣].

وأوفى النصح الذب عن عرين الدين، وحماية جناب التوحيد؛ الذي إن فُرِطَ فيه حَلَّتْ النِّقَمُ، وعين الرضى هو حُبُّهُ وَحُبُّ مَنْ يَحِبُّهُ، وتذليل عقباته، وتقريب فهمه، وتسهيل تناوله، وتوضيح مسالكه، بأوضح العبارة التي تحافظ على «المبنى» و«المعنى»، وهذه تقنع الغلة وتشفي العلة، وتقي الطين البلة، حتَّى لا تزلق قدم الخائض فيه.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «العلم إما نقل مصدق، وإما استدلال محقق» [مجموعة الفتاوى ١٣/ ١٨٥ ط/ ج ٣٤٤ ط/ ق].

والاستدلال المحقق، هو حماية العلوم الجمة التي خلفها سلف الأمة وتبيين صحتها، في نصره هذا الدين والتمكين له في هذه الأرض، لأنها دلائل وإشارات لمعرفة المسارات، حتَّى لا يلتبس هذا الأمر على العامة، لأنَّ الله - تعالى - قد أخذ الميثاق على حاملي هذه العلوم الجمة بقوله: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١٧].

وعدم النصح له؛ هو ذروة سنام كتمان، فكيف إذا أنضمَّ إلى ذلك توهينه أو تحريفه، فذلك عين الإلحاد الذي أمر الله - سبحانه وتعالى - في البعد عنه، لأنه سنن الذين من قبلنا، فحلَّ بهم ما قصَّه

اللَّهُ علينا في كتابه عبرة لنعتبر، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يُوسُف: ١٢٣]. وذووا الأبواب: هم الذين يناون عن هذا المسلك المزري.

فَعَلِمَ سلف الأمة هذا، وأوقفوا نفوسهم في خدمة هذا الدِّين، فلم يفتروا ولا ملُّوا في تصنيف المصنَّفات، ودحر الشبهات، فأزالوا الالتباس وكتَّموا الأنفاس التي ما تفتأ أن تتربص بهذا الدِّين وأهله، عليهم دائرة السَّوء.

فالانكباب على التَّأليف والتصنيف، هو من أعظم القربات عند الله - سبحانه وتعالى - لا توازيها قربة، إلَّا من خرج بنفسه وماله يقارع الأعداء بالسيف والسنان باذل مهجة نفسه في سبيل الإسلام والمسلمين، فهذا أعظم درجة وأقربهم منزلة عند الله - تعالى - ، لأنَّه يحمي الحوزة.

يقول الإمام الجليل أبو حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بعدما ذكر مراتب «المُلْك» و«العُلُو» و«السَّبَق»؛ وهي ثلاث مراتب، أولها: مرتبة «عالم يعلم الناس»، والثانية: «حاكم عدل»، حكى في الثالثة ما لفظه: «وأما الثالثة: مجاهد في سبيل الله - عزَّ وجلَّ - فإنه شريك لكل من يحميه بسيفه في كل عمل خير يعملُه، وإن بعدت داره في أقطار البلاد، وله مثل أجر من عمل شيئاً من الخير في كل بلد أعان على فتحه بقتال أو حصر، وله مثل أجر كل من دخل في الإسلام بسببه أو بوجه له فيه أثر إلى يوم القيامة. فيالها حظوة ما أجلها أن يكون لعله في بعض غفلاته ونحن نصوم له ونصلي.

وأعلموا أيها الأخوة الأصفياء أنَّ هذه الثلاث سبق إليها الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم كانوا السبب في بلوغ الإسلام إلينا وفي تعلمنا العلم، وفي الحكم بالعدل فيما ولُّوا، وفي فتوح البلاد شرقاً وغرباً، فهم شركاؤنا وشركاء من يأتي بعدنا إلى يوم القيامة، وفي كل خير يعمل به مما كانوا السبب في تعليمه أو بسطه أو فتحه من الأرض.

وأعلموا أنَّ لولا المجاهدون لهلك الدين، ولكنَّا ذمَّة لأهل الكفر، فتدبَّروا هذا فإنه أمرٌ عظيمٌ، وإنما هذا كله إذا صفت النِّيَّات وكانت لله، فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن عمل المجاهد وما يدانيه، فأخبر عليه السلام إنه لا يعدله إلَّا أمرٌ لا يستطيع، فسأله عنه فقال كلاماً معناه: أيقدر أحدكم أن يدخل مصلاه إذا خرج المجاهد فلا يفتر من صلاة وصيام؟! فقالوا: يا رسول الله، لا نطيع ذلك، فأخبر أنَّ هذا مثل المجاهد ^(١). [رسالة التلخيص لوجوه التخليص ضمن رسائل ابن حزم ٣/ ١٥٣، ١٥٤].

أما من جمع بينهما - وأعني بهما: مرتبة العالم العامل بعلمه؛ الذي لا يخاف لومة لائم في تبين مقاصده، ومرتبة المجاهد الدافع للصائل، أو الطالب لأعداء الدين - فقد بلغ الثريا، ووفقه الله للحسن، وحاز الخير بكلتا يديه، وهذا لم يتحقق إلَّا لبعض أعيان الأمة، كـ«سعيد ابن جبير» الذي كان من أعلم التابعين، و«عبدالله بن المبارك»، و«شيخ الإسلام» «ابن تيمية»، و«تلميذه»، و«محمد بن عبد الوهاب»، رحمهم الله.

(١) عن أبي هريرة، قال: «قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: ما يعدل الجهاد في سبيل الله - عزَّ وجلَّ -؟ قال: لا تستطيعوه قال: فأعادوها عليه مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول: لا تستطيعونه، وقال في الثالثة: مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصَّائم القائم بآيات الله، لا يفتر من صيام ولا صلاة، حتَّى يرجع المجاهد في سبيل الله - تعالى -» [مسلم رقم ٤٨٤٦ كتاب الإمارة].

أما من وفق لأحدهما، فلا شك في فضل ذلك وقربته عند الله إذا خلصت النية، فدرجته أعظم من الصائم القائم، فهذا نفعه لنفسه، والآخر لدين الله وللمسلمين، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٩٥﴾ دَرَجَتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ﴿[النِّسَاءُ : ٩٥]

ولاشك أن الآية تناولت الذاب عن عرين الدين بحجته ودليله وتقريب فهمه، لتصان الأمة من درن الشرك والإلحاد، ويدخل فيها دخولاً أولياً المقارع أعداء الله بالسيف والسنان، فمن وفقه الله - تعالى - لأحدهما، فليذكر نعمته ويشكره. قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ﴾ [النِّسَاءُ : ١٤٧].

فأحد هاتين النعمتين الجزيلتين - «العلم» و«الجهاد» - جعلت إمام دار الهجرة «مالك بن أنس» رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - يقول للذي لاهمه على كثرة الطلب للعلم بغية تحصيله وبثه في الناس على الانقطاع والعزلة والزهد والتعبد بالنوافل، كالصلاة والصيام وحج البيت الحرام بعد الفريضة أن يرد على لومه ويُعلمه أن ذلك من أشرف أعمال البر - بالطبع إذا خلصت النية - .

يقول العلامة الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُمَرِيَّ الْعَابِدَ^(١) كَتَبَ إِلَى «مَالِكٍ» يَحْضُهُ إِلَى الْإِنْفِرَادِ

(١) هو عبدالله بن عبدالعزيز العمري الزاهد المدني من نسل عمر بن الخطاب، كان من أزهد أهل زمانه، وكان يأمر بالمعروف ويتقدم به إلى الخلفاء توفي ١٨٤ هـ «التهذيب ٣٠٢ / ٥». ←

والعمل، ويرغب به عن الاجتماع إليه في العلم فكتب إليه «مالك»:
 إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَسَمَ الْأَعْمَالُ كَمَا قَسَمَ الْأَرْزَاقُ، فَرَبَّ رَجُلٍ
 فَتَحَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُفْتَحْ لَهُ فِي الصَّوْمِ، وَآخِرُ فُتْحٍ لَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَلَمْ
 يُفْتَحْ لَهُ فِي الصَّوْمِ، وَآخِرُ فُتْحٍ لَهُ فِي الْجِهَادِ، وَلَمْ يُفْتَحْ لَهُ فِي الصَّلَاةِ.
 ونشر العلم وتعليمه من أفضل أعمال البر، وقد رضيت بما فتح الله لي
 فيه من ذلك، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه، وأرجو أن يكون كلانا
 على خيرٍ، ويجب على كل واحد منا أن يرضى بما قسم له والسلام.»
 [التمهيد ٣/ ٣٨٣ تحت حديث: «من أنفق جوزين في سبيل الله...»].

فلَمَّا علم سلف الأمة منزلة هذه القربة، شَمَرُوا عن السَّوَاعِدِ،
 وَهَجَرُوا الْفُرُشَ وَالْمِلْدَاتِ، لَيْسَ نَكَرَانَا لِنَعْمِ اللَّهِ وَإِنَّمَا زَهْدًا فِيهَا
 وَالظَّفَرُ بِمَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا عِنْدَ اللَّهِ - تَعَالَى -، لِأَنَّ ذَلِكَ عَاقِبَتُهُ الْحَسَنَى.
 فَصَنَفُوا الْمَصْنُفَاتِ، وَشَرَحُوا الْمُبْهَمَاتِ، وَقَرَّبُوا وَهَدَّبُوا
 الْمُسْتَشْكَلَاتِ، وَأَخْتَصَرُوا الْمَطْوُولَاتِ، وَبَنَوْا النَّظْمَ وَالْمَتُونَاتِ عَلَى
 أَصُولٍ وَدَرَايَاتٍ دَعَائِمُهَا:

قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ قَالَ الصَّحَابَةُ لَا خُلُفَ فِيهِ

فَمَا خَلَفُوهُ يَنَابِيعَ عَذْبَةٍ، تَقْنَعُ الْعَطْشَانَ، وَتَذْهَبُ عَنْهُ الْغَثِيَانُ،
 فَوَجِبَ الْإِعْتِنَاءُ بِهَا، لِنَكْمُلَ الْمَسِيرَ، وَنَلْزِمَ السَّبِيلَ، كَيْفَ وَالصَّرَاعَ
 بَيْنَ إِحْقَاقِ الْحَقِّ وَإِبْطَالِ الْبَاطِلِ مُحْتَدِمُ الْيَوْمِ؟! وَلَا نَصْرَةَ لَنَا عَلَيْهِ،

قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد كان لهذا العمري علم وفقه جيد وفضل، وكان قَوَّالاً بِالْحَقِّ، أَمَّارًا
 بِالْعَرَفِ مَنْعَزلاً عَنِ النَّاسِ، وَكَانَ يَحْضُ مَالِكًا إِذَا خَلَا بِهِ عَلَى الزَّهْدِ، وَالْإِنْقِطَاعِ وَالْعِزْلَةِ فَرَحَمَهَا
 اللَّهُ.» [سير أعلام النبلاء ٧/ ٣١٩ ترجمة الإمام مالك].

إِلَّا إِذَا أَعْتَيْنَا بِمَا خَلَفَهُ السَّلَفُ وَلَمْ نَحْدِ عَنْهُ قِيدَ أُنْمَلَةٍ. كَيْفَ وَاللَّهِ -
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - يَقُولُ: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا
أَمْثَلَكُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ ٢٨]؟!

ومن هذا الميراث، دَرَّةٌ بديعة، ولؤلؤة ثمينة، ما أحوجنا إليها
اليوم، وقد تكالب علينا الأعداء من كل صوبٍ وحدبٍ ينسلون، وممَّا
يَحْزُنُ فِي النَّفْسِ؛ أَنَّ هَؤُلَاءِ اسْتَعَانُوا لِإِقَامَةِ صَرْحِ بَاطِلِهِمْ، بِأَنَاسٍ بَاعُوا
آخِرَتَهُمْ بِدَنِيَاهُمْ، وَأَنَاسٍ خَافُوا إِذَا جَلَىٰ هَذَا الْعَدُوُّ الْكَافِرُ الصَّائِلُ
خِلَالَ الدِّيَارِ، أَنْ يَكُونَ لَهُمْ عِنْدَهُ جَاهٌ، يَحْفَظُونَ بِهِ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ،
وَقَدْ اقْتَرَنَ فِي قُلُوبِهِمْ عِدَاوَةٌ وَبَغْضَاءٌ لِهَذَا الْكَافِرِ الصَّائِلِ، لَكِنِ الْخَوْفُ
حَمَلَهُمْ عَلَىٰ هَذَا - أَعْنِي: اسْتِحْبَابِ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ -، وَبِأَنَاسٍ جَهِلُوا
مَعَالِمَ الشَّرِيعَةِ وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ مَعَالِمِ التَّوْحِيدِ وَصَرَائِحِ الشِّرْكِ، فَسَقَطُوا
فِي حِمَاةِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ الْكُلِّ سَوَاءً، لِنَقْضِهِمْ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ التَّوْحِيدِ،
تَرْتَكِزُ عَلَيْهِ دَعَاةُ الدِّينِ، أَلَا وَهُوَ «الْوَلَاءُ وَالْبِرَاءُ».

فَلَمْ أَرَ مَنْ نَبَّهَ عَلَىٰ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ، فِي مَخْتَصِرٍ غَيْرِ مَخْلٍّ
مُبِينٍ، مِثْلَ الْعَلَامَةِ الْهَمَامِ أَبِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْوَرَاءِ؛ كَمَا قَالَ - تَعَالَى -
-: ﴿وَمِنْ وَرَائِهِ إِسْحَاقُ يَعْقُوبُ﴾ [يُحُودٌ ٧١]. «سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
أَبْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ» رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَأَسْكَنَهُمْ فَسِيحَ الْجَنَانِ، فِي دَرَّةٍ نَفِيسَةٍ سَمَّاها
«الدَّلَائِلُ فِيهِ مُلْكُ مَوْلَاةِ أَهْلِ الْإِسْرَاقِ»، فَكَانَتْ بِحَقِّ دَرَّةٍ نَافِعَةٍ وَقَارِعَةٍ
زَاجِرَةٍ وَصِيحَةٍ مَدْوِيَّةٍ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ.

فَعَلَقْتُ بِهَا نَفْسِي، وَعَلَتْ هِمَّتِي، فَشَحَذْتُ ذَهْنِي، أَنْ أَفْرِدَهَا
بِشَرْحٍ يَسْهَلُ فَهْمُهَا، وَيَلِمُ بَدْرُهَا، وَيُوضَّحُ مَبْنَاهَا وَمَعْنَاهَا، وَإِنْ كَانَ

الوضوح متجذراً فيها، لا يشك في ذلك إلا فاقدُ المعالم كسولٌ في طلب الحجج، متبعٌ لكل ناعق. وممّا حملني على هذه الهمة؛ الدّرة البديعة المودعة فيها، من سهولة المعنى، ووضوح المبنى، ويسر العبارة، وقوّة الدّليل والإشارة.

أما الحسنّة الثّانية، فموضوعها يدور على دعامة الدّين، وعلى ما جيّشته هذه الجحافل الكفرية اليوم، للسعي في طمس معالم هذا الدّين؛ الذي لا دين سواه، وكأنّ الحالة شبيهة بما عاصره المؤلّف رَحِمَهُ اللهُ، بل الحالة أشد، وهولها أعظم، وذلك بسبب أصطفاف ملل الكفر كلّها وعلى رأسها «اليهود» و«النصارى» و«المارقة الباطنية»؛ من «رافضة ودروز»، و«قبورية شركية»، في صفٍّ واحدٍ؛ واعتضدوا في ذلك بـ«المرجئة الخبيثة»؛ لمحاربة السّلفية الشّرعية - السّاعية لإقامة الملك المتين -؛ على أسس رضی ربّ العالمين.

ومن حسن هذه الحسنّة؛ يتميز بها «فريق الجنّة» و«فريق السعير»، ولا شكّ هذا الحسن جاء به الرسل - عليهم السلام -، وأحياء أتباع الرسل على رأس كل مائة سنة.

وأما الحسنّة الثّالثة، ففي علمي أنها لم تطرق بشرح من قبل، ولا يوجد أنسب لشرحها من الظروف الحالية، ممّا ذكرناه آنفاً، وممّا أبتلت به الأمة من طرفٍ فئّةٍ من الناس حملت لواء السّلفية شعاراً، وجعلت الإرجاء دثاراً، وهرولت إلى تراث الأمة - حذفاً وتغييراً، وتحريقاً وإلحاداً، ودساً وخديعةً -، فأختلط الحابل بالنابل على الأمة، وأصبحت بسبب هؤلاء في حيرةٍ من أمرها، حتّى نبت حملة لواء

التمكين بالخروج عن دين رب العالمين، هذا مقصدهم الأول، أما مقصدهم الثاني: فهو نتف من هنا وهناك، لشهوات خافوا فواتها، كما قيل: «تغير الشكل من أجل الأكل»، وهؤلاء لا يصلحون ليتمكنوا لهذا الدين ولا يقيمون صرحه.

ولقد تتبعت لأحصر من شرحها كاملة، فلم أجد إلا د. «صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان» - عضو اللجنة الدائمة - ولم يخلوا شرحه من علل وزلاتٍ وثغراتٍ سوف أتطرق لها بعد الشرح - بعون الله تعالى - ، أما المقتطف منها دلائل وفصول فكثير جداً، فما يؤلف مؤلف في دعامة الدين إلا وعرج عليها ليشد بنيانه؛ وهذا لا إثم ولا حرج فيه، بل البركة جازلة فيه، خاصة إذا نصت بمصادرها، وعزيت إلى صاحبها، لأن من بركة العلم عزوه إلى قائله.

وكما تعلم - رحمك الله - أن تمييز المشكل، وشرح المبهم، وتقيد المهمل ليس بالأمر الهين، فهذا لا بد له من تودة ومؤونة، وقبلهما دلائل وأصول الشريعة، وإلا أفسد المتطرق لهذا أكثر مما يصلح، وما خلفه الأثرية بين - المعكوفتين - ليس منك ببعيد، فإن شهرة هؤلاء القوم لعظيمة، وإن بلية الإسلام بهم لفظيعة نسأل الله - تعالى - العافية والعصمة.

فإن لم يكن الزاد سيح في الوهاد، وعلقت العلل والزلات، وإن كان الكل يكبو ويزل، لكن تبقى زلة أخف من زلة، وكبوة أهون من كبوة، فالحافظ «أبن حجر العسقلاني» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - لما كان من «المفوضة»، وفي دعامة الدين على البنية البدعية - أعني: «الإرجاء» -

ثم تطرق لشرح البخاري، حمل ما كان من فهم السلف في تلك المسائل على أصوله فأتى بتلك الثغرات، ومن قبله «محيي الدين النووي» رَحِمَهُ اللهُ في «شرح مسلم».

فالشوكاني رَحِمَهُ اللهُ لما تفقَّه على «المذهب الزيدي» في طوره الأول، أثر فيه قبل أن يتحرَّر منه، ولهذا لما تطرق لشرح «منتقى الأخبار» لمجد الدين ابن تيمية، أتى بعجائب أصوله، ومنها على شرح حديث عائشة - رضي الله عنها - لما قالت: «يقولون: إنَّ النبي ﷺ أوصى إلى عليٍّ!! لقد دعا بالطَّست ليبول فيها، فَأَنْخَثْتُ^(١) نفسه وما شعرت فإلى من أوصى؟!» [البخاري رقم ٢٧٤١، ٤٤٥٩ ومسلم رقم ٤٢٠٧ «كتاب الوصية»].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «والإنكار لوصاية أمير المؤمنين «علي» من أستفهام «أم المؤمنين» لا يدل على عدم ثبوتها وعدم وقوعها من النبي ﷺ في ذلك الوقت الخاص لا يدل على العدم المطلق وقد أستوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة^(٢)» [نيل الأوطار

(١) أنخثت: أي: أنكرت وأثنت.

(٢) قلت: إنَّ الإفراط في حب أهل البيت؛ يحجب الرؤيا، ويدعو إلى البحث الحثيث لتقوية ما جاء ضعيفاً أو موضوعاً من الحديث، وهذا عين ما وقع للشوكاني رَحِمَهُ اللهُ في هذه الرسالة المسماة «الدراية في مسألة الوصاية»؛ فلقد أتى بحديث ينسبه لرسول الله ﷺ ما لفظه: «وصي ووارثي، ومنجز وعدي علي بن أبي طالب»، وعزاه لمسند «أحمد»، والحديث موضوع لا وجود له في «المسند» ألبتة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «إنَّ هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ليس هو في «مسند» الإمام أحمد بن حنبل. و«أحمد» قد صَنَّف كتاباً في «فضائل الصحابة» ذكر فيه فضل «أبي بكر» و«عمر» و«عثمان» و«علي» وجماعة من الصحابة، وذكر فيه ما رُوي في ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك، وليس كل ما رواه يكون صحيحاً.

١/ ١٢٠ باب: البول في الأواني للحاجة].

وفي كتاب «حد شارب الخمر» باب: «قتال الخوارج وأهل البغي» تحت حديث: «سيخرج قوم في آخر الزمان حدث الأسنان سفهاء الأحلام - إلى قوله ﷺ - فأينما لقيتموهم فأقتلوهم، فإن في قتلهم

ثم إن في هذا الكتاب زيادات من روايات أبنة «عبدالله»، وزيادات من رواية «القطيعي» عن شيوخه. وهذه الزيادات التي زادها «القطيعي» غالبها كذب، وشيوخ القطيعي يروون عن من في طبقة «أحمد». وهؤلاء الرافضة جُهل إذا رأوا فيه حديثاً ظنوا أن القائل لذلك «أحمد بن حنبل»، ويكون القائل لذلك هو «القطيعي»، وذلك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عن من في طبقة «أحمد». وكذلك في «المسند» زيادات زادها أبنة «عبدالله»، لا سيما في مسند «علي بن أبي طالب» فإنه زاد زيادات كثيرة. [منهاج السنة النبوية ٢٣/ ٥].

ويقول رحمه الله أيضاً ما لفظه: «فإن هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل: لا في «الصحاح» ولا في «المسانيد» و«السنن» و«المغازي» - إلى أن قال -: بل هذا الحديث مناقض لما علم بالتواتر، وكثير من أئمة التفسير لم يذكروا هذا بحال لعلمهم أنه باطل. - إلى أن قال -: فإن هذا الحديث ليس في شيء من الكتب التي تقوم الحجة بمجرد إسناده إليها، ولا صححه إمام من أئمة الحديث. [منهاج السنة النبوية ٢٩٩/ ٧ - ٣٥٤].

فكل ما أستدل به الشوكاني رحمه الله - تعالى - في هذه الرسالة أحاديث موضوعة ولا أقول ضعيفة، لكن يلاحظ من هذه الرسالة أنها ألقت «سنة ١٢٠٥ هـ»، وهذه الفترة كان فيها الشوكاني رحمه الله في عنفوان شبابه، والمراحل الأولى من الطلب، لم ينضج في علوم الحديث - رواية ودراية -، ولم يتحرر بعد من مذهب الزيدي الممزوج بالاعتزال، ولهذا لما كان في آخر حياته «سنة ١٢٤٨ هـ»؛ بعد ثلاث وأربعين سنة من تأليفه لهذه الرسالة، ألف «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» وانتقد كل الأحاديث التي أستدل بها في الرسالة.

فقال رحمه الله - تعالى - ما لفظه: «ومنها وصايا علي عليه السلام كلها موضوعة سوى الحديث الأول وهو: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى...» [الفوائد المجموعة ص ٤٢٤].

فبعدما نضج فكرياً، وأزاد معرفته في علم الحديث، وتحرر من القيود المذهبية؛ التي طالما توجع منها، وألف في قبجها عدة رسائل؛ أنتقد كل ما حرره في طوره الأول، وهذه هي عادة المحقق المنقاد للدليل، الذي لا يخشى ظهور الحق، وعلى لسان من ظهر. وبين الطورين؛ تكمن قاصمة الظهر للباحث، الذي عمدته التقييش دون التفتيش، فقد يبلع من الحسك ما يعلق في الحلقوم؛ فيكثر سعاله، ويُطال نفثه كل ما قابله، فالحيطة الحيلة، وتبصر أيها المحرر.

أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [متفق عليه]، أتى بـ«الرَّافِضِيَّة الصَّغْرَى» لما قال ما لفظه: «... ثم لما وقع صلح «الحسن» و«معاوية» ثارت منهم طائفة فأوقع بهم عسكر الشام بمكان يقال له «النَّخِيلَة»، وكانوا منقمعين في إمارة زياد وأبنة طول مدة ولاية معاوية وأبنة يزيد لعنهم الله،...» [نيل الأوطار ٧/١٩٩، ٢٠٠ كتاب: حد شارب الخمر الباب الخامس: قتال الخوارج وأهل البغي].

وقال أيضًا في شرح باب «الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والكف عن إقامة السيف»؛ في شرح حديث «... إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ فِيهِ مِنَ اللَّهِ بَرَهَانٌ» ما لفظه: «ولقد أفرط بعض أهل العلم كـ«الكرامية» ومن وافقهم في الجمود على أحاديث الباب؛ حتى حكموا بأن «الحسين» السبط عليه السلام وأرضاه باغ على الخمير السكير الهاتك لحرم الشريعة المطهرة؛ «يزيد بن معاوية» لعنهم الله،...» [نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ٧/٢١٩، ٢٢٠]. فما قاله - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، العروق الدَّسَّاسَة للمذهب^(١).

(١) قلت: إنَّ لعن «معاوية بن أبي سفيان» عليه السلام وأبنة «اليزيد»؛ من البديهيّات عند «المذهب الزيدي»، لا يُبْرَأُ منه زَيْدِيًّا، إِلَّا مَنْ تَحَرَّرَ مِنَ الْمَذْهَبِ، كَيْفَ وَبَعْضُ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ يَرُونَ التَّوَقُّفَ فِي التَّرْضِي عَنْ الصَّحَابَةِ؟!

ولقد تصدى لهؤلاء «الشوكاني» نفسه في عدة رسائل؛ بيّن فيها مذهب كبار «أئمة الزيدية» أنَّ الصحيح من مذهبهم الترضي على الجميع، لكن اختلف فيمن قاتل عليًا، و«نيل الأوطار» كان في طوره الأول من الطلب؛ وتشربه المذهب الزيدي، لهذا جاء فيه الاعتراض على قول عائشة - رضي الله عنها - لما نفت الوصية لعلي، ولعن معاوية وأبنة اليزيد.

ومما يوضح ما ذكرناه قوله في ترجمة شيخه العلامة عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر في «البدر الطالع» ورقمها «٢٣٣» ١/٢٥٣، ٢٥٤: «... وكنت أحرر ما يظهر لي في بعض المسائل ←

لذا أقول: إِنَّ المذهب إن لم يكن على أساسٍ متينٍ، فلازمه يأتي بالعجائب والغرائب، وهو مع ذلك ملثمٌ بعلومٍ شتى، فكيف بعد ذلك إذا كان قاصر النظر والبضاعة مزجاة؛ فيما يريد أن يتطرق له بشرح؟! ومن أراد أن يعرف ما قلت عياناً، فليُنظر إلى شروح «ربيع بن هادي المدخلي» و«فالح بن نافع الحربي» قبل التوبة، وطاماته بعد التوبة، فلقد أنتقل من ركن إرجاء إلى ركن إرجاءٍ آخر، و«زمرة الأثرية»، فلقد جعلوا السلف - رضي الله عنهم - مرجئة نسأل الله العافية، من تلك الفضائح المبدية، والوقائع المخزية، فلا نظائر لها.

لهذا لا يؤنس في شروح دعاة الدين - أعني: مسألة الإيمان - إلا بكلام سليم العقيدة نقي السريرة، تحرير في التحريره كشيخ الإسلام «أبن تيمية» وتلميذه البار به «أبن قيم الجوزية» رَحِمَهُمَا اللهُ فقد جمعاً بين النقل المصدق والاستدلال المحقق.

وأعرضه عليه، فإن وافق ما لديه من أجهاده في تلك المسألة قرّظه تارة بالنظم الفائق، وتارة بالنثر الرائق، وإن لم يوافق كتب عليه ثم أكتب على ما كتبه. - إلى أن قال - وهو من جملة من رغبني في تأليف شرح على «المنتقى» فشرعت فيه في حياته، وعرضت عليه كرئيس من أوله فقال: إذا كمل على هذه الكيفية كان في نحو عشرين مجلداً. وأهل العصر لا يرغبون فيما بلغ من التطويل إلى دون هذا المقدار، ثم أرشدني إلى الاختصار ففعلت فكمل - بحمد الله - ويصّفته في أربع مجلدات؛ ولم يكمل إلا بعد موته بنحو ثلاث سنين.

وشيعه رَحِمَهُ اللهُ توفي «سنة ١٢٠٧هـ» كما ذكره هو في ترجمته، فيكون بذلك أن «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» كمل «سنة ١٢١٠هـ»؛ بعدما مضى من عمر الشوكاني «ثلاث وثلاثون سنة»، لأنه ولد «سنة ١١٧٣هـ» كما ترجم هو لنفسه في «البدر الطالع رقم ٤٨٢» وتوفي «سنة ١٢٥٠هـ»، وهذا العمر هو عنفوان الشباب وبدأ النضج، والتحرر من القيود المذهبية؛ لمن وقف على قبح ذلك، ويسّر الله - تعالى - له قبوله، والانقياد لدلالته.

أما من أراد أن ينفي ذلك - أعني: لعن معاوية وأبنة يزيد - فلم يعرف مذهب الزيدية، أو الحبّ تقرّب يعمي، فرحم الله - تعالى - الشوكاني رحمة واسعة، وجعل الجنة مثواه في الآخرة.

فخوفنا من أن يتبادر إليها الذين ذكرناهم آنفاً، أردنا - بعون الله - أن نتطرق لشرحها عسى الله أن ينفع بها، وإن كنا على يقين أن هؤلاء لا يقربوها؛ ليس لصعوبة معناها، وإنما لوضوح عباراتها وبيان معالمها، وقسوة حكمها، وهؤلاء شهادتهم دون ذلك بكثير، فهم يحبون أن يقولوا للكافر الصليبي «غربي» وللمدثر «مستعمر» وللمرتد «سفيه» إلى غير ذلك من الألفاظ والمصطلحات التي فيها لبس وهدم للمبنى والمعنى.

نسأل المولى - سبحانه وتعالى - أن يلهمنا التوفيق والسداد في هذا الشرح، وأن يسد عنا الثغرات التي تدخل منها الشبهات المرديات، والقبائح المبديات، وأن لا نجبن عند قسوة عبارة، ولا يسرق ذهننا عند مبهم إشارة، وأن يجنبنا التعسف في ما يريده صاحب «الرسالة» وإخراجه عما يريده، أو وضعه على ما لا يريده، وأن نصدق في ضرب الأمثال بالقياس الجلي الظاهر المَعْلَم؛ فإنه القادر على ذلك، وهو يهدي السبيل. آمين! آمين! آمين!



وكتب: أبو عزيز عبد الإله يوسف اليوبي
الحسني الجزائري

٩ جمادى الثانية ١٤٢٨ هـ الموافق ليوم الأحد
٢٤/٠٦/٢٠٠٧ م بمدينة أور هوس - الدنمارك.

ترجمة مؤلف الدلائل

هو المحدث الفقيه، والشيخ الجليل: «سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب» الوهبي التيمي، فهو أبن مجدد عصره من الوراء، - شيخ الإسلام «محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تعالى - .
هياً الله - سبحانه وتعالى - له البيئة الخصبة والأرض الطيبة،
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ، بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾ [الأنعام: ١٣١]، فرتع في رياض هذه الحظيرة، وتخلق بأخلاقها، وأنتفع بها. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الحجرات: ٦٩].
فهو قرّة عين لهذه العائلة، التي خرجت منها ينابيع عذبة، فإحسان جدّه - العلم النافع الذي ورّثه - أخرج لنا هذا الحافظ المفسر، فوالده «عبد الله»، عالم جليل، صنّف ودرّس وتولّى القضاء في «الدّرية» موطن النبات الطيب، وأعمامه الشيخ «حسين» المتوفى «سنة ١٢٢٤هـ» والشيخ «علي» المتوفى «سنة ١٢٤٥هـ» والشيخ «إبراهيم». فقهاء أجلاء، وعلماء فضلاء، فهذا البيت الصالح صنع لنا هذا الرجل، الذي خرجت منه دررٌ بهيّةٌ ومنها الدُّرة التي سوف نستوفيها بشرح - يسّر الله لنا ذلك - .

فلقد طلب العلم من أوّل نعومة أظافره، وحرص على ذلك أشد الحرص، فجمع علماً جمّاً في حديثه، وساعده على ذلك، نعم الله المبسوطة عليه، الذّهن الوقّاد، والقدرة على الحفظ، والصبر على

جفاء القراءة والاطّلاع، والشّغف بالعلم والعلماء.

فشيّوخه كثر، ومن أبرزهم: والده «عبدالله»، وعمّه «حسين»، و«حمد بن ناصر بن معمر» المتوفى «سنة ١٢٢٥هـ» و«محمد بن عليّ ابن غريب» المتوفى «سنة ١٢٠٨هـ»، و«حسين بن غانم» المتوفى «سنة ١٢٢٥هـ» و«عبدالرحمن بن خميس»، و«عبدالله بن فاضل»، وأجازه العلامة المحقّق «محمد بن عليّ الشوكاني» المتوفى «سنة ١٢٥٠هـ» والقاضي «حسين بن خالد» المتوفى «سنة ١٢٣٤هـ».

أختاره الأمير «سعود بن عبدالعزيز» للتدريس في مسجده، بعد صلاة المغرب، فكان يجتمع عنده خلقٌ كثيرٌ، ويتعجبون من سيلان ذهنه، وقوة حافظته، وإتقانه، فإذا تكلم عن الأسانيد والرجال والأحاديث وطرقها أتى بالعجب؛ فكأنه لا يعرف غيرها.

قال ابن قاسم رَحِمَهُ اللهُ: «يُروى عنه أنه كان يقول: أنا برجال الحديث أعرف مني برجال الدّرعية». [الدّر السّيّة في الأجوبة النّجديّة ١٦ / ٣٨٥].

أما التوحيد وما تفرع منه - من مسائل الإيمان - فإليه المنتهى فيه، والرسالة التي سوف نستوفيها بشرح - إن شاء الله - دالة على ذلك.

بعثه الأمير «سعود بن عبدالعزيز» قاضياً إلى «مكة» بعد ما استولى عليها من أيدي القبورية، فأقام بها مدة من الزمن، ثم رجع في عهد «عبدالله بن سعود»، وعيّن قاضياً مع والده في «الدّرعية».

فهو عالمٌ نحريّ، أنتفع منه خلقٌ كثيرٌ، وأخذ عنه عددٌ كثيرٌ لا يحصى من أهل «الدّرعية»، وعلى رأسهم «عبدالرحمن» وهو أخوه، والشيخ «محمد بن سلطان». فآثاره العلمية كثيرة تدل على جودة علمه،

وسعة أطلاعه، وطول باعه في التفسير والحديث والفقه، مع أنه لم يُنسأ له في عمره، لكن بركة العلم النافع والعمل الصالح، يظهر بهما في أقل الأزمان، ما لا يظهر على أيدي الذين وعَرُوا الطريق ولم ينالوا طول عمرهم إلا الأذى والوبال، ومصنفاتهم شاهدة على ذلك ناطقة به.

فالعلم النافع الذي لا يتخلف مقتضاه، مع العمل الصالح، ينال بهما في المدة اليسيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله الناظر في الغث، الذي يسيل من ينبوع آسن في أجيال، دلَّ على ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مُحَمَّدٌ : ٧٦]. وقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [مُحَمَّدٌ : ٧٧].

وما ذكرناه ظاهر المَعْلَم بالتتبع والاستقراء، وإن كان غير ذلك فليقل لنا المعترض، ما أنتجت لنا «مدرسة الاعتزال»، و«مدرسة التأشعر»!!؟

اللَّهُمَّ إِلَّا التشكيك في دعائم الدين والتهوين من حرمتها، أما مدرسة «الإرجاء»، فطاماتها أكثر، وبلاياها أعظم، وجنباياتها على الدين أكثر مما يُتصور.

فلقد ذكر له المترجمون عدّة مصنفات منها:

١- «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد».

وهذا أشهر من نار على علم، فيعد أول شرح لكتاب التوحيد وأوسع - لما عند المؤلف من علم غزير في «باب الاعتقاد» الموروث عن علم الدعوة في وقته - «محمد بن عبد الوهاب» - ؛ غير أن المنية داهمته قبل إكماله، وقف في شرحه، عند باب: «ما جاء في المصوّرين»

ولم يبق من الكتاب سوى سبعة أبواب فقط، وهو مطبوعٌ.

٢- «حاشية على كتاب التوحيد».

٣- «رفع الإشكال».

٤- «تحفة الناسك بأحكام المناسك».

٥- «الطريق الوسط في بيان عدد الجمعة المسترط».

٦- «الدلائل في حكم مولاة أهل الإِسْرَاق».

وهي موضع شرحنا وسبب شحذ هممتنا؛ وتعدّ هذه «الدَّرَّة الثَّمِينَة» من أعظم ما كتب المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في باب: «الولاء والبراء»، بل لم نَرْ مَنْ صنع مثل صنعه - يَسِّرْ لنا الله إتمامها بأحسن وجه - إنه وليّ ذلك والقادر عليه. آمين! آمين!

وهذه «الدَّرَّة الثَّمِينَة» طبعت عدّة مرات مفردة، وهي ضمن ما جمعه الشيخ «عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في «الدُّرَر السَّنِيَّة في الأجوبة النُّجْدِيَّة ٨/ ١٢١ - ١٦٧» - الطبعة السَّابِعة «١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م» - ؛ «المصححة» و«المنقحة» و«المزيدة»، مع الرسالة التي تليها.

٧- «أوثق عرى الإيمان».

٨- «فتيا في حكم السفر إلى بلاد الشَّرْكَ».

كما له فتاوى ونصائح وإرشادات، وحرّر بعض المنظومات الفقهية، والمقطوعات الشعرية على طريقة الفقهاء. فلقد بلغ صيته الآفاق، وأثنى عليه الفضلاء، وأشاد بذكره العلماء، ما أستحق أن ينال بها المنزلة الرفيعة.

قال ابن بشر رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «فياله من عالمٍ غزيرٍ، وحافظٍ متقنٍ خبيرٍ، إذا شرع يتكلم على الأسانيد والرجال والأحاديث وطرقها ورواياتها، فكأنه لم يعرف غيرها من إتقانه وحفظه..» [عنوان المجد في تاريخ نجد ١/ ٣٥٠-٤٢٤].

وقال ابن قاسم رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «هو الحافظ المحدث الفقيه المجتهد، الثقة، أوجد الحفاظ، تاج عصره، جمال الزمان،... كان آية في العلم والحلم، والحفظ والذكاء، له المعرفة التامة في الحديث ورجاله، وصحيحه وحسنه وضعيفه، والفقه والتفسير والنحو، وكان في معرفة رجال الحديث يسامي أكابر الحفاظ، وضرب به المثل في زمنه بالذكاء، وكان حسن الخط، ليس في زمنه من يكتب بالقلم مثله... لم يُرْ شخصٌ حصل له من الكمال، والعلوم والمصنفات الحميدة، التي لم يحصل بها الكمال لسواه، على صغر سنه.» [الدُرر السَّنيَّة في الأجوبة النَجديَّة ١٦/ ٣٨٤، ٣٨٥].

توفي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - مقتولاً على أيد الظالمين المعتدين؛ القبورية المشركين، بعدما داهم جيش الدولة «العثمانية» بلدة «الدَّرعية»، التي كان فيها رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - مع والده وأمرأ البيت السعودي، وكان ذلك بعد حصارٍ دام «ثمانية» أشهر، تُوصل فيه إلى صلح يحقن به الدماء، ويكفّ به عن الأعراض والأموال، إلّا أنّ قائد ذاك الجيش الغاشم لما رأى بلدة «الدَّرعية» تفتح له أبوابها، غدر وأنقَضَ على خيرة رجالها، من علماء وأولي رأي وفقهاء بالقتل والتنكيل، فعاث فيها الفساد.

أخرجه «إبراهيم الباشا» بسبب وشاية إلى المقابر، وأمر جنوده

بقتله، فرموه دفعة واحدة فتناثر جسده على إثرها، نسأل الله - تعالى - أن يكون من الشهداء يوم القيامة.

قال ابن قاسم رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «أخترته المنية في عنفوان شبابه، بكت عليه العيون بأسرها، فياله من خطبٍ ما أعظمه، وعاجل أجل ما أوجعه، ومصابٍ ما أكبره وأهوله، نمي به رَحِمَهُ اللهُ عند «إبراهيم الباشا» فقتله، أكرمه الله بالشهادة^(١)»، «سنة ١٢٣٣ هـ» رَحِمَهُ اللهُ وأسكنه الفردوس الأعلى». [الدُرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجديَّة ١٦/٣٨٦].



(١) قلت: إنَّ من عقيدة أهل السَّنة والجماعة، أنهم لا يشتون لإنسان الشهادة إلَّا مع النص؛ كما قال عليُّ السَّادة والِّام: «أثبت أحد، فإنما عليك نبيٌّ وصديقٌ وشهيدان» [البخاري رقم ٣٦٧٥]. وكان معه رَحِمَهُ اللهُ «أبو بكر»، و«عمر»، و«عثمان».

أما ما دون النص، فنقول: «نحسبه شهيدًا والله حسيبه ولا نزكي على الله أحدًا». لكن نقول: قتل في سبيل الله ولا تخرج من ذلك، لتمايز الصَّفين؛ صَفٌّ في سبيل الله، وصَفٌّ في سبيل الطاغوت، لأنه ليس كل من قتل في سبيل الله؛ يكرم بالشهادة، فقد يكون المقاتل قاتل حمية، أو رياء، أما نحن فالحكم إلى ظاهره، والكل ينسب إلى صَفِّه، وما أمرنا أن ننقب عن قلوب الناس؛ هذا في الدُّنيا، أما في الآخرة فالحكم إلى الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

أما من سَمَّى المقتول مع العدو الصائل - اليهودي أو الصليبي -، أو غير ذلك شهيدًا؛ كما نسمعه على بعض الإذاعات، فذاك الإلحاد الذي ما بعده إلحادٌ، بل منهم مَن بلغ به الأمر إلى أبعد من ذلك؛ فأصبح يترحم على اليهود والنصارى، فيقول: «بيار» رَحِمَهُ اللهُ، و«توني» رَحِمَهُ اللهُ، ولا يتخرج من ذلك، والله - تعالى - يقول: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ١٣٣﴾ [التوبة]. لكن هي غربة الإسلام، وغربة الطائفة المنصورة؛ التي تريد أن تصلح ما أفسد الرِّعاع، وعلى رأسهم المرجئة وطائفتهم الجدد؛ بـ«المجادلة» أو «المجادلة»، ولا ثالث لهما ألبتة.

سَبَبُ تَأْلِيفِ «الدَّلَائِلِ»

أَعْلَم - رحمك الله - إِنَّ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره؛ لأنَّ الوصف الدَّقِيقَ للحادثة أو النازلة، لا يكون إلَّا بعد الإحاطة بها من كل جوانبها، وهذا الوصف جزءٌ أعظم في معرفة الأحكام المترتبة عليها؛ لهذا يوليه البصراء الأهيمة؛ لأنه لبُّ الاستفسار والتفصيل، وهو سمة أهل السنّة والجماعة في تحقيق المسائل وتقييدها.

لهذا أعتنى سلف الأمة عليهم السلام بتبليغ معاني القرآن، وحوادث نزوله أكثر من عنايتهم بتبليغ حروفه؛ لأنَّ هذا محفوظ بحفظ الله - تعالى - له، فالإلتباس لا يدخل من باب التلاوة قُطُّ، وإنما من باب التأويل، وسدَّ هذا الباب، لا يكون إلَّا بعلم «المعنى» وحماية «المبنى»، وزمّاهما علم «سبب النزول»، والتَّحَقُّق من «التُّقُول».

فلله درّ «أبن عباس» - رضي الله عنهما - لما ذكر لأمر المؤمنين «عمر بن الخطاب» رضي الله عنه، أنَّ أنشلام الإسلام لا يكون إلَّا من هذا الباب - باب الجناية بالتأويل لفقد الإحاطة بسبب التنزيل - فقال ما لفظه: «يا أمير المؤمنين، إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل، وإنه يكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن، ولا يعرفون فيم نزل؛ فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا؛ فإذا اختلفوا اقتتلوا» [أخرجه الخطيب في الجامع ١٩٤/٢ وشعب الإيمان رقم ٢٢٨٣].

لهذا كان لزامًا علينا؛ معرفة السَّبَب الذي حمل العالم التحرير

«سليمان بن عبد الله بن محمد عبد الوهاب» رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى تَأْلِيفِ رسالة «الدَّلِيلُ فِي مُلْكِ مَوْلَاةِ أَهْلِ الْإِسْرَاقِ»، حَتَّى نَلَمَ بِالْحُكْمِ؛ وَيُصْلِحَ الْقِيَّاسَ عَلَيْهِ، لِئَلَّا يُضِلَّ الطَّرِيقَ، وَيَقَعَ السَّيْرَ يَمِينًا وَشِمَالًا؛ وَهَذَا سَبَبُ التَّيِّهِ، وَالزَّيْغِ، وَظُهُورِ الْمَشَقَّةِ؛ وَالذُّخُولِ فِي الْمَوَاقِفِ.

فَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا؛ أَنَّ فَقْدَانَ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ - أَسْبَابُ الْحُكْمِ عَلَى الْحَوَادِثِ أَوْ النِّوَازِلِ وَالْإِلْمَامِ بِهَا - يَكُونُ سَبَبًا لَخَفَاءِ الْعِلْمِ النَّافِعِ، وَلَبِّهِ - الْقِيَّاسِ الْجَلِيِّ عَلَى مَا أُسْتَجَدَّ مِنَ الْحَوَادِثِ - فَيَشْتَبِهُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ وَتَقَعُ الْفِتَنُ، وَتَلُكُ آصَارُ وَأَغْلَالُ سَبَبُهَا هَذَا الْأَصْلُ - عَدَمُ مَعْرِفَةِ سَبَبِ التَّزْوُلِ، وَالتَّحَقُّقِ مِنَ التُّقُولِ، وَالنَّظَرِ الثَّاقِبِ فِي الْمَأْمُولِ - وَإِنْ كَانَ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ؛ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شِدَّةٌ وَلَا مَشَقَّةٌ، بَرِيئَةٌ مِنْ هَذَا، وَلِهَذَا قَالَ - تَعَالَى - : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ﴾ [الطَّلَاق]؛ وَالْمَخْرَجُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِأَحْكَامٍ مَا بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِيهِ.

فَلْنَذْهَبْ وَنَرَى؛ مَا مُسْتَجِدَّاتُ تِلْكَ الْحَوَادِثِ الَّتِي طَرَأَتْ عَلَى زَمَنِ الْمَوْلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تَعَالَى -؛ فَحَمَلْتَهُ عَلَى تَأْلِيفِ هَذِهِ الدَّرَةِ الْبَدِيعَةِ، فَلِلَّهِ دَرَهُ مَا أَبْدَعَ فِيهَا؟!

أَقُولُ وَبِاللَّهِ - تَعَالَى - التَّوْفِيقُ:

لَقَدْ وَعَدَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - الْمُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ؛ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِنْ هُمْ أَقَامُوا وَصَايَاهُ، وَتَشَبَّثُوا بِعَهْدِهِ أَنْ يَسْتَخْلِفَهُمْ فِي الْأَرْضِ، وَيُمْكِنَ لَهُمْ دِينُهُمُ الَّذِي أَرْضَاهُ لَهُمْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي

أَرْضَى لَهُمْ وَلِيَبَدِّلَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمَنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ
كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾ [النَّبَأُ].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَفَرِيدٌ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ
وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴿٥٦﴾ وَنُكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الْقَصَصُ]:

[٦٠].

فلطف الله - سبحانه وتعالى - بعباده الموحدين، ومنَّ عليهم
بعدما ضرب الشرك أطنابه تلك الديار التي سطعت منها شمس
الرسالة الخالدة، التي لا تزول إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها،
برجلٍ حمل علم الدعوة والجهاد، فطهر تلك البقاع - كما طهرها نبينا
عليه الصلاة والسلام من قبل - ، ونفض الغبار عن علوم شيخ الإسلام «أبن
تيمية» وجددها، «محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -؛ بعدما كان كل
من أَسْتَعَانَ بعلومه، وحرَّرها على طريقته؛ نُكِّلَ به من طرف السلاطين
ذوي العقيدة الفاسدة - «عقيدة التأشعر» - ، فأضطر بعدها أن يختفي؛
كما فعل «أبن أبي العز» الحنفي رَحِمَهُ اللهُ لما شرح «الطحاوية» خفي أسمه
منها؛ مخافة التَّنْكِيل من أولئك، وعلى رأسهم السُّلطان «صلاح الدين
الأيوبي» الذي حمى عقيدة إناث الجهمية - عقيدة التأشعر - التي كانت
سائدة ومهيمنة آنذاك.

فظهرت بسببه معالم التوحيد، ونقضت صرائح الشرك، وتبيَّن
قبحها للقاصي والدَّاني، ودخل الناس فيه طواعية، لإتلافه مع الفطرة
المكَمَّلَة؛ فأتلف الناس، وأبتعدوا عن الاختلاف، وتلاَّأت المحبة
وتشَبَّثت، بعدما حجبها قبح الشرك الطارىء؛ لأنَّ النفس فطرت على

التوحيد والبعد عن التَّديد.

فأطمأن الناس، وذاع صيتهم من تلك البقاع في أرجاء المعمورة، وتوافدت عليهم الوفود، وكثر سوادهم، واشتدت سواعدهم، وأقتربت الأمصار من بعضها البعض، بعدما باعد بينها الأنداد؛ كل مصر له معبوده من المقبورين، يستشفع به، ويتزلف بعبادته إلى رب الأرض والسماء؛ كما كان يفعل أجداده من قبل ورود الرسالة، وهو يحسب أنه يحسن صنعا، ولقد علمت العقول السليمة، أن تلك هي قبائح مبدئية، ووقائع مخزية في حق الله - سبحانه وتعالى - .

فجاهر الموحدون بدينهم، وأطمأنت قلوبهم بذلك، لأن آباءهم أفنوا أعمارهم فيه، ورضوه للأبناء، وأعلموهم أن صيتهم لا ينقطع، وشامتهم لا تمحى، وهاماتهم لا تتطأ ما تمسكوا به، وحموا جنبه. وكان بالفعل ذاك؛ كما قال - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فحمى الأبناء تركة الآباء، وعهدوا بها للسهل، فحملوها ولم يكلوا من حملها، ودافعوا عن حماها، وما رسالة «الدلائل في ملهم موالاة أهل الإِسْراء» - التي هي موضع شرحنا - إلا دالة على أن الأمانة حُفظت وأعتني بها أشد العناية.

لكن يأبى المولى - سبحانه وتعالى - إلا أن يجعل للحق مناوئين، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]؛ وهذه العداوة كذلك تكون لأتباعهم المستقيمين على منهجهم، وتلك هي سنته التي لا تجد

لها تبديلاً، حتّى يتميّز الخبيث من الطيّب، ويعلم المؤمن الموقن، إنّ وعد الله حقٌّ ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ ﴿٦١﴾ [مجادل: ٦١].

والفريق المناوئ، لكبره وأستنكافه أن يكون للحقّ تابعاً؛ لخبث بطانته، ورداءة اعتقاده، وخوف فوات شهواته؛ مما كسب من حطام الدنيا، وقف في وجه الحقّ، يصدّ لسماعه، ويلغو فيه لعله يغلب، وهذه غوائل المبطل المستنكف عن الحقّ، وما فعل ذلك إلّا لما حواه اعتقاده الفاسد، من اعتقادات ومعاملات مصادمة للفطرة المكّملة، ولولا ذاك ما أستمع لزخاريف الأقوال الشيطانية، فإنّ شرط الإصغاء أن يكون مسبقاً بأعتقادٍ فاسدٍ، ولهذا قال - تعالى - : ﴿وَلِصَغَىٰ إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣].

والفريق المنحرف المناوئ للحقّ، المستمع للزخاريف الشيطانية، تمثل في عهد مؤلف «الدلائل» - «سليمان بن عبد الله ابن محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُمُ اللَّهُ - في الدّولة «العثمانية» - القبورية الشّركية، المقيمة ما أحمّد من زمن بعيدٍ في «جزيرة العرب» - ؛ لما استولت على ملك العرب، بعدما تخلّى عنه أصحابه.

وملك العرب - الميراث المورث، والاستقامة على نهجه - ، الذي لولاه ما سمع بهم الناس ودانوا لهم في أرجاء المعمورة.

قال عليّ الصّلاة والسلام : «لا يزال هذا الأمر في قريش، ما بقي من

الناس أثنان» [مسلم رقم ٤٦٨١ كتاب الإمارة].

وفى رواية: «الخلافة في قريش - وفى رواية - الخلافة في قريش

إلى قيام الساعة» [ظلال الجنة رقم ١١٢٤ و١١٠٩].

وقريش خاصة العرب، التي خرج منها نبينا - صلوات الله وسلامه عليه - ، وإذا سلبت الخلافة، أو قُصِّر في إقامتها، أو ظهر الجور في ظلها، ذهب شرف ذلك، وأذلهم المولّد، وأبن السّبي.

وهذا المجد؛ لا يقيم صرحه إلاّ العربيّ المنشأ والتربية، فلهذا قال معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - : «والله يا معشر العرب، لئن لم تقوموا بما جاء به محمد ﷺ؛ لغيركم من الناس أخرى ألا يقوم به.» [مستدرک الحاكم رقم ٤٤٣ «كتاب العلم»].

بهذا يتبيّن لك معدن الأمم، وليس أضر على مقوّمات الأمة من العروق الدّساسة - المكنونة في المولّد وأبن السّبي، أو الذي نشأ في الإسلام ولم يعرف الجاهلية - فأعرف هذا وأحفظه - يراك الله - ولئن تتبّعت وأستقرأت التاريخ تجد ذلك باديًا، بل توفرت الدّواعي على نقله وحكايته، وهذا عارضٌ من القول، لا يتّضح المقام إلاّ بذكره.

فقد أجتاحت تلك الدّولة القبورية الشّركية - المقيمة صرح الباطل - ، معقل الإيمان؛ لتقوّضه، وتنال من أصحابه، فهذا دأب الباطل؛ لما تُفند مزاعمه، وتسفه أحلامه؛ يكشف عن أنيابه، ويبطش بمن نال من باطله، لعلّه ينصر، وإن هو إلاّ كما قال - تعالى - : ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ﴾ (٧٤) لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُنْخَضَرُونَ ﴿٧٥﴾ [يَس] . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَيُّ شِرْكٍ مَّا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (١١١) وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿١١٢﴾ [الأنعام] .

فلقد هال تلك الدّولة العثمانية - القبورية الشّركية - ، ما حصل لمعقل الإيمان من سؤدد، وتطهير لمعتقد اللّد، فزحفت بجحافلها،

وصحبهم الشيطان بلوائه، يجلب على معسكر الإيمان بخيله ورجله؛ يدل على عورته، ويهون من نيله، وينفث في روع معسكره باطله ويزينه، ويقول لهم: ﴿أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ ﴿٥﴾ [٢٢٠]؛ كيف يترك هؤلاء الأولياء والأبدال؟! ولقد دأب على ذلك الآباء والأجداد، ونالوا به من الأمجاد، ما أوصلهم إلى هذه منزلة - منزلة تقويض صرح الخلافة وقيام دول الطوائف والأنداد - .

ولولا قلة الآثار ما ظهرت الأهواء؛ وشيّد «باطنية الأهواز» دولتهم على ظهور الرّعاع؛ يدعون لمحبة أهل البيت، ويدسون السّم فيها؛ ونحن من أهل البيت ولا فخر، برآء من محبتهم، ومن محبة كلّ أحدٍ يريد أن يتسلق على ظهورنا؛ ليطعن في كتاب ربنا وعتره أهل بيتنا، التي لا يزيغ عنها إلّا هالكٌ، أو ممن يريد قضاء مآربه بنا؛ كما يفعل «الفرس» - أبناء السّبي - اليوم، الذين يريدون تقويض صرح السنّة بنا، اللّهم إنّنا برآء منهم ومما يدّعون ويتحلّون إلى يوم الدّين، وباعد بيننا وبينهم بعد المشرقين. آمين! آمين!؛ فهذه نفثة مصدورٍ.

ولا أجد أحسن من قول «صالح بن مهدي المقبلي» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -
- ؛ صاحب مصنّف «العِلْمُ السَّامِعُ» أتمثل به:

تَبَعَ إِلَهُ مُفَرِّقًا بَيْنَ الصَّعَابَةِ وَالْقَرَابَةِ

فلنرجع إلى ما كنا فيه من بيان.

أقول: هذه الدّولة «العثمانية» - القبورية الشّركية - ما أستطاعت الرّحف لولا الفئة التي علمت الحقّ وتيقنت منه، لكن حطام الدّنيا وفساد المعتقد، وبعض العلوم كسبتها لتقتات بها؛ فأفتات فيها، ولقد

علمت أنَّ صاحب ذلك ﴿فَثَلُّهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحَمَّلَ عَلَيْهِ يَلْهَثَ
أَوْ تَرَكَهُ يَلْهَثٌ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

وهذه الفئة تمثلت في الفريق الأزهري؛ الذي بنى صرحه «العبودية
الباطنية»؛ يهودية الطريقة، وفرسية المنشأ، ليزين باطله، وينشر سمّه،
وما زال هو على ذلك إلى يومنا هذا، يقوض صرح التوحيد؛ وينشر
«عقيدة التأشعر»، ويهون من دعامة الدين - أعني: مسألة الإيمان - بما
صدر عن الزنديق «جهم بن صفوان» - أنَّ المعرفة كافية في الإيمان
وإن تركت الأعمال بالكلية - ، ولولا هذا المعتقد الفاسد ما تجرأ على
الدين من قبل واليوم كل زنديق ومهين، الذي لا يعرف من الإسلام
إلاَّ أسمه، ومن مَعْلَمه إلاَّ رسمه، يلوي بعنان قلمه ليوهنه؛ بأسم حرية
التعبير، ليرد على الفئة الظلامية - زعم - ، وهؤلاء اليوم هم أحلاس
المقاهي ورؤاها - صحفّية الإعلام الكاذب مدّعين التثقيف وإلى
الجهل ينسبون - ؛ لأنهم التثقيف^(١).

ولم يشذ عن هذا الصّرح الباطل الأزهرّي، إلاَّ العلامة «أحمد
أبن محمد شاكر» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ، فلقد كفر بهذه المدرسة وما تدعو
له، وأستمسك بالعروة الوثقى - عقيدة ومنهجًا - فدرّس وصنّف على
أصولها، وناظر وأفحم بقواعدها، فجزاه الله - تعالى - عن الإسلام
والمسلمين خيرًا، وجعل له ما أبدع فيه ذخراً.

ولولا هذا الصّرح الأزهرّي الباطل؛ ما أستحلت «الربا» اليوم بأسم

(١) التثقيف: من الثَّقَف، وهو نسخ الأظافر؛ الذي بين الظفر والأنملة، وقيل: ما يجتمع تحت
الظفر من وسخ، كالتأفّيف من الأفّ: وهو وسخ الأذن. [اللسان «مادة تفن»].

«الفوائد»، بل لولاه ما تجرأ «نابليون بونابارت» على عزو «مصر»؛ لما دخل إليها تظاهر بالشهادتين، فقال آنذاك دعاة هذا الصّرح - الأزهريّ الباطل - : «لا تقاتلوه إنه مسلم»؛ فقام حماة الحق؛ لأنّ الله دائماً يقيم له من يوضحه ويجدّده، ويسرف عنه زيف المزيّفة، فقالوا لهم: «حتّى ولو كان كما قلتم؛ فهو صائِلٌ، وجب دفعه بكل طائل»؛ فخنس المزيّفة، وأشدت سواعد المدافعة، فهل من معتبر يا أولي البصر.

ثم إياكم والظن أنّ هذا الصّرح الأزهرى - عبيدي المنشأ - يخدم مصلحة الإسلام، بل يقوّضه ويوهن من حرمة، والواقع شاهدٌ بذلك ناطقٌ به، وليس أعدل من هذه الشهادة.

فلقد عهدت تلك الدّولة «العثمانية»؛ التي سمّيت بالرجل المريض في ذلك الوقت - وما أمرضها إلّا صرف خصائص الألوهية إلى المقبور وهو الشّرك المحض - ؛ وهذه هي سنّة الله - تعالى - في الذي يغيّر موثيق الأنبياء والرسل؛ يمرض قلبه، ويُسلّط على مرضه من يقتله؛ ليس قصد الإبراء، وإنما للراحة من المريض ومرضه.

وبالفعل حصل ذلك؛ فلما قضوا عليه وقّضوا صرحه - بعدما كان مترامي الأطراف - في «معركة نفارين» «سنة ١٨٢٨م» التي كانت على السواحل الغربية للأمة الإسلامية، بعدها بعامين جهّز العدو الصليبي الفرنسي؛ أتباع «بطرس الناسك» جيشه ودخل على الجزائريين فأبادهم على بكرة أبيهم^(١)؛ فحصد منهم ما لا يقل عن خمسة ملايين دفعة

(١) قلت: لقد اشتهر هذا المثل العربى القديم بلفظ «عن بكرة أبيهم» وهو خطأ، والأمثال لا تغير؛ ولقد أوضح ذلك بهاء الدين العاملي فقال ما لفظه: «في المثل: «جاءوا على بكرة أبيهم».

واحدة، وأسر منهم ما أمكن أسره، وأجلاهم إلى «كليدونيا الجديدة»؛ وتنصر بعد ذلك سبطهم؛ لخفاء معالم الإسلام بموتهم.

ولم يسلم إلا بعض من لجأ من خيرة الحسينين إلى «الشام»؛ فلم يسكتوا على ما جرى لهم في «الجزائر»، فقاوموا المدمر الصليبي الفرنسي وأجلوه من «سوريا»؛ وهم الذين أقاموا تلك الدولة، ومنهم خيرة العلماء، كالعلامة «طاهر بن محمد صالح بن أحمد بن موهوب الحسني» الجزائري - صاحب «تَرْجِيهِ النَّظَرِ إِلَى أَصُولِ الْأَثَرِ» - الذي كان عمدة الشيخ «الألباني» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في التزوّد منه؛ وتبحّره في «علم الحديث» وإتقانه. وهذا عارض من القول، مرتبط بالمأمول؛ أستوجب ذكره.

فأستجاب المأمور «محمد بن علي» - صاحب مصر -، الذي وكل إليه مهمة القتال، وكل ذلك تحت سلطة حامي الدّاء - الشّرك بالمقبور في حق الذي يتصرف في الأمور - السلطان «محمد بن عبد الحميد»

هذا مثلٌ يُضَرَّبُ للجماعة إذا جاءوا كلّهم ولم يتخلف منهم أحدٌ. والبكرة: الفتيّة من الإبل. وأصل هذا المثل أنه كان لرجل من العرب عشرة بنين، فخرجوا إلى الصيد، فوقعوا في أرض العدو، فقتلهم ووضعوا رؤوسهم في مخلّة، وعلّقوا المخلّة في رقبة بكرة كانت لأبي المقتولين، فجاءت البكرة بعد هدأة من الليل، فخرج أبوهم وظنّ أنّ الرؤوس بيض النّعام، وقد أصطادوا نعاماً وأرسلوا البيض، فلما أنكشف الأمر قال الناس: جاءوا بنو فلان على بكرة أبيهم» [الكشكول ٢/ ١٥١].

فلا نستطيع أن نقول: «جاءوا عن بكرة أبيهم»؛ بلفظ «عن» لأنّ ذلك تغييرٌ للمعنى؛ ويشهد لهذا حديث سهل بن الحنظلية وفيه: «...، فإذا أنا بهوازن على بكرة آبائهم بَطْعُهُمْ، ونَعْمُهُمْ، وشائهم أجمعوا إلى «حين»؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال: تلك غنيمة المسلمين غداً إن شاء الله...» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٥٠١ والسلسلة الصحيحة ١/ ٧٢٣].

فأحفظ هذه الفائدة البديعة، وأذكر وأشكر ولا تكفر.

المتوفى «١٢٥٥هـ»، وهو السلطان الثلاثون من سلاطين «آل عثمان»، وكان ذلك «سنة ١٢٢٦هـ»، فكانت الحروب منذ ذلك الوقت سجالاتاً بين العساكر القبورية «المصرية»، ومقل الإيمان من أهل «الحجاز» و«نجد». كما أنها كانت المقدمة لغزو «نجد»، وإسقاط مقل الإيمان - عاصمة الموحدة - «الدَّرعِيَّة»؛ التي كانت بالفعل درع مجدد عصره - «محمد بن عبد الوهاب» وأبنائه وسبطه ومن أحبهم ولجأ إليهم وكثر سوادهم - .

فحاصر «الدَّرعِيَّة» حصاراً شديداً، وأخذت المؤن والأرزاق في النفاد؛ ولا حيلة ولا منفذ للميرة، بينما كانت تسيل على الطاغية «إبراهيم باشا» من «القصيم» و«الحجاز» و«البصرة» و«مصر» .

فنصب المدافع، وبدأ في قصفها، فهَدَّم المساكن والمساجد، وروَّع الضعيف - من طفلٍ ورضيعٍ وأمراةٍ وشيخٍ هارم - ، فأسرع أهلها إلى أميرهم «عبدالله» طالبين منه الخلاص؛ مما حلَّ بهم، فأضطر بعد ذلك إلى الخروج إلى الطاغية؛ وسلَّم نفسه دون قيدٍ أو شرطٍ، فتظاهر له بالإكرام، وأرسله مع أهله وحاشيته إلى والده «محمد بن علي» بمصر، ثم أرسله الطَّاغِيَّة الأب إلى الأستانة؛ إلى «الباب العالي» ولا علوٍّ فيه لشركه وقبوريته، فَطِيفَ به في الأسواق مقيداً، ليرى الترك - المولدون وأبناء السَّبي - رئيس «الوهابية» الذي يعدُّونه خارجاً عن الإسلام؛ الذي أوهنوه وألحدوا فيه بشركهم - ليفرح القبورية ويتبششوا بذلك - ثم قتل رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في ميدان «أيا صوفيا» .

وهذه أخطاءٌ قاتلةٌ من القادة؛ لما يطمأنوا لوعود الصائل، ويظنون

به الحسن، ولا حسن فيه طالما هو مجتاح الديار ليجعل أعزة أهلها أذلة، وحادثة «هولاكو خان» وقته للخليفة «العباسي» في كيس من لبّادٍ رفسًا بالأقدام - وكانت هذه طريقتهم في قتل الملوك والرؤساء -؛ ناطقة بذلك، وما فعل الحلف الصليبي اليوم في «العراق» و«أفغانستان» و«الصومال» أكثر من ذلك.

فليعتبر ولتتعلم الموحدون - المدافعون اليوم عن صرح الإسلام - أن لا ثقة بالصائل ولو كان من أقرب القريب؛ طالما هناك تباين في العقائد، ولا ضيم ولا تسليم، إلّا للملك الأمين؛ ليصعد بالروح في العليين، وذلك هو الفوز العظيم.

لكن الطريف من الغزو؛ هو لما رجع «إبراهيم باشا» إلى «مصر» بعدما ترك الدّرية أطلالاً، وقتل خيرة رجالها، ومنهم العالم النحرير؛ صاحب الدّرة البديعة التي شحذنا هممنا لشرحها - يسر الله لنا ذلك - «سليمان بن عبد الله بن محمد عبد الوهاب» - رحم الله تعالى الجميع - أستقبله علماء السوء؛ مزّينين الباطل، المتخرجين من «مدرسة التأشعر» - الأزهر الذي بناه «العبيدية» ليكون منارة الإلحاد؛ بدءاً من الكليات لطمس مَعْلَم الجزئيات -، لم يلتفت إليهم وقال لهم: «العلماء الحقيقيون في بلاد نجد» [علماء نجد ١/ ١٧٧].

لأنه علم أنّ قفاهم قفا كذاب؛ الذي يُزَيّن دائماً ما يريده السلطان، ليرضيه على حساب رضا الرحمن، وما «د. القرضاوي» والذين تسلفوا في «الأسماء والصفات»، وأبتدعوا في «المنهج» - بأقتنائهم «الطريقة السرورية» وجعلها منهجاً للتغيير - ك«سلمان العودة» والذين

على شاكلتهم منك بعيد. وهؤلاء هم أمتداد لزعيمهم الذي رأى أميره يلعب بالحمام فقال له: إنَّ النبي ﷺ قال: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح».

فزاد كلمة «جناح» ليأخذ المُلَّاح^(١)، لأنَّ لا حلو فيه طالما هو يسيل من ينبوع السلاطين؛ لأنَّ ذلك فتنة؛ لقوله - صلوات الله وسلامه عليه - : «من سكن البادية جفا، ومن أتبع الصَّيد غفل، ومن أتى السلطان أفْتَنَ» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٨٥٩]؛ فما بالك بأعطياتهم؟!

ولهذا قال إمام أهل السنَّة «أحمد بن حنبل» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - للمتوكل؛ لما طلب منه أن يقرأ على ابنه المسند: «أعفني مما أكره»، ولما طلب منه أمير «بغداد» «محمد بن عبد الله بن طاهر» ليحضر إليه، أمتنع «أحمد» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - وقال: «أنا رجلٌ لم أخالط السلطان، وقد أعفاني أمير المؤمنين مما أكره وهذا مما أكره» [سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٩٩]. أما ذاك الكذَّاب، فأمر له السلطان ببدره^(٢)، فلما قام قال: «أشهد على قفاك أنه قفا كذَّاب على رسول الله ﷺ! ثم قال السلطان - «المهدي» - : أنا حملته على ذلك، ثم أمر بذبح الحمام، ورفض ما كان فيه»، وما جعل ذاك الكذَّاب يفتری ذلك؟ هو أَسْتَحْبَابُهُ الدُّنْيَا على الآخرة.

(١) المُلَّاحُ: بقلة غَضَّة فيها ملوحة منابتها القيعان؛ من نبات الحمض. [لسان العرب ١٤/ ١١٧ «مادة المُلَّاح»].

(٢) البدره: كيس فيه مقدار من المال، يُتَعَامَلُ به ويقدم في العطايا. ويقال: فيه ألف أو عشرة آلاف. [لسان العرب ٢/ ٣٧ «مادة بدره»].

وهؤلاء اليوم هم المرجئة وطائفتهم الجدد، أو الذي تسلف في الظاهر ليرضي خاطر، لكن على حساب الدين ومقومات الأمة، وهؤلاء من أضل الناس وأبعدهم عن هدي المرسلين، وعن سميت الذين أتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين، فضلاً عن أن يكونوا من علماء المسلمين، ولقد لاح أنبتارهم في الأفق ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَذَهَبٌ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [البقرة: ١٧]. وهذه هي سنة الله في النفع، فهل من معتبر.

ولولا هذا عين ما أقول ويقول له كل منصف عرف التوحيد ونواقضه؛ ما أطلع علينا «علي جمعة» - مفتي مصر - ، المتخرج من ذاك الصرح الباطل - الأزهر الذي بناه «العبودية» - يدعو العالم العربي والإسلامي إلى تأجيل تحكيم الشريعة؛ لأن معظم هذه الدول بزعمه - تعيش حالة شبهة - ويعني بقوله: أن العصر أمتلاً بالشبهات والحدود تدرأ بها - ، أيقول هذا القول رجل عرف قدر قوله - تعالى - : ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]؟! فهل هذا يخص عصرًا دون عصر؟!!!

وهل إذا كثرت الشبهات تُعطل الحدود والأمور الأخرى؟! فالحدود لا تُعطل بالشبهات وإنما تدرأ بها، ولأن أخطأنا فيها بالعفو خير لنا من أن نخطأ فيها بالعقوبة، لكن هذا لا يمنع من تحكيم الشرع، وإقامة الحد فيمن لم تقم به شبهة؛ وبذلك نتعبد.

أيقول هذا الشنيع من القول رجل خالج الإيمان قلبه؟! فلما كان شعار هذا الصرح الباطل الذي تخرج منه المفتي أن

الإيمان هو «المعرفة» فقط، فلا مانع عندهم من إطلاق هذه الكفريات - والعياذ بالله - .

أقول: لا يجتمع هذا القول وتنزيه الله - تعالى - والانقياد له في الظاهر والباطن في قلب واحد، وهل يعذر بالجهل المفتي «علي جمعة» على قوله هذا؟! أترك الجواب لمن عرف التوحيد وحقَّق مقتضاه وعرف نواقضه.

فرحم الله علماء السلف؛ فلقد نبَّهوا من هذا الفصيل مدَّعي العلم، فقال محمد بن الحاج أبو عبد الله العبدري المالكي الفاسي نزيل مصر رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما معناه : «كان في عهد السلف إذا أبتدعت العامة بدعة قام العلماء في إبطالها، وأما علماء الخلف فإنهم إذا أبتدع أحد من العامة والأمرء والأغنياء بدعة قام العلماء في الترغيب فيها، والانتصار لها وتوجيهها».

فعلَّق على هذا النَّفِيس من القول، العلامة المحقق الهمام «عبدالرحمن بن يحيى المَعْلَمِي» اليماني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -؛ الذي أبكى تواضعه العلامة «أحمد بن محمد شاكر» رَحِمَهُ اللهُ؛ لما رغب في رؤيته والتَّعرف عليه، دخل مكتبة الحرم المكي وأتَّجه صوب مديرها، الشيخ «سليمان الصنيع» رَحِمَهُ اللهُ؛ وأثناء محادثته له جاء العلامة «المعلمي» بالماء والشاي، ووضعهما أمام العلامة «أحمد شاكر» والشيخ «الصنيع»؛ وأنصرف للقراءة، ثم قال العلامة «أحمد شاكر» - باللهجة المصرية - : «عاوز أشوف الشيخ المعلمي». فقال له الصنيع - مدير المكتبة - : «الذي أحضر لك الشاي والماء هو المعلمي»، وما هي إلا

دقائق معدودة حتَّى أخذ العلامة «أحمد شاكر» في البكاء؛ وكذلك هو تواضع الأوفياء، الذي يُبكي كُنْه الأتقياء، على خلاف تصنع، وتكبر، وقسوة قلوب الأدعياء.

فقال العلامة عبدالرحمن المعلمي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «أقول: وقد صدق وبرّ، ومن أراد من أمرائنا وأغنيائنا فليُجرب بأن يُحدث بدعة، ثم يستعين بالعلماء والمتصوّفين: فسَيَجِدُهُمْ أسرع ما يكون إلى الترغيب فيها، وتحريف الكتاب والسنة في سبيل تحسينها، وتضليل أو تكفير من قد يتعرض لردّها، ولعل الأعلام الأتقي منهم هو الذي يلزم نفسه السكوت، فإنّا لله وإنا إليه راجعون.» [رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله ص ٩١].

فالمغزى من سرد هذه الأحداث؛ يكمن في العدو الصائل - القبوري الشّركي - أنه كان يصلي ويصوم ويجاهد ما وراءه من نصارى الصّلبان، ويكفي أنّ هذه شبهة دخلت على رؤساء مزيفة الاعتقاد فضلاً عن عامتهم، وما زالت هذه الشبهة وغيرها إلى الآن تحملها «المرجئة» وطائفتهم الجدد.

ولهذا لما أدّعى «سليمان باشا» أنه مازال على الفطرة الإسلامية، والاعتقادات الصحيحة، يحيا عليها، أجابه في رسالة الأمير سعود ابن عبدالعزيز بن محمد بن سعود فقال ما لفظه؛ بعدما أبطل دعواه ذلك: «وأما قولكم: فنحن مسلمون حقاً، وأجمع على ذلك، أئمتنا أئمة المذاهب الأربعة، ومجتهدو الدّين والملة المحمدية.

فنقول: قد بينّا من كلام الله، وكلام رسوله، وكلام أتباع الأئمة

الأربعة، ما يدحض حجّتكم الواهية، ويطل دعواكم الباطلة، وليس: كل من أدعى دعوى، صدّقها بفعله؛ فما أستغنى فقير بقوله: ألف دينار، وما أحترق لسان، بقوله: نار،... وحالك، وحال أئمتكم، وسلاطينكم تشهد بكذبكم، وأفترائكم في ذلك؛ وقد رأينا لما فتحنا الحجرة الشريفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، عام اثنين وعشرين، رسالة سلطانكم «سليم»، أرسلها ابن عمه إلى رسول الله ﷺ يستغيث به، ويدعوه، ويسأله النصر على الأعداء، من النصاري وغيرهم، وفيها من الذل، والخضوع، والعبادة، والخشوع، ما يشهد بكذبكم.

وأولها: من عبيدك السلطان سليم، وبعد: يا رسول الله، قد نالنا الضر، ونزل بنا المكروه، ما لا نقدر على دفعه، وأستولى عبّاد الصليبان على عباد الرحمن، نسألك النصر عليهم، والعون عليهم، وأن تكسرهم عنا، وذكر كلاماً كثيراً هذا معناه، وحاصله.

فأنظر إلى هذا الشّرك العظيم، والكفر بالله الواحد العليم، فما سأله المشركون من آلهتهم، «العزّي»، و«اللات»، فإنهم إذا نزلت بهم الشدائد، أخلصوا لخالق البريّات.

فإذا كان هذا حال خاصّتكم، فما الظن بفعل عامتكم، وقد رأينا من جنس كلام سلطانكم، كتباً كثيرة، في الحجرة للعامة، والخاصة، فيها من سؤال الحاجات، وتفريج الكربات ما لا نقدر على ضبطه» [الدّر السّيّة في الأجوبة النّجديّة ١/ ٣٠٣، ٣٠٤].

أما مقارعتهم لعبّاد الصليب، والتّفطن لمكرهم أشهر من أن تخفى، وسأذكر طرفاً من رسالة «الشريف غالب» - صاحب «مكة» -

القُبوري - التي يُعلم فيها ما جرى لأُمير زيدية اليمن - «المنصور بالله» -
 ؛ لما أَسْتولَى «الفرنسيون» على «مصر» فيقول فيها ما لفظه؛ بعدما أثنى
 على الله وحمده بما هو أهل: «... والذي نبديه إلى مسامعكم العلية،
 وأفهامكم الزكية، من الأمور الحادثة في الوجود، وجزيل أحكام الملك
 المعبود، لموجب احتياج أهل الإسلام، إلى الترفهات عن نهج المهام،
 وترك حزم الأمور، وغفلتهم عن حفظ الثغور.

حتَّى صار ما صار، من شرذمة أهل البغي والإنكار، من التهجم
 على بلاد «الإسكندرية» و«مصر» و«القاهرة»، بجنود من البحر على
 سفارين متواترة، وهم طائفة من جمهور «الفرانسة»، والملة الباغية،
 التي بفضل الله أعلامهم ناكسة لمشاهدتهم في أحوال المسلمين، ترك
 الثغور عن التحصين - إلى أن قال - : فجرى قدر ربنا - سبحانه - بأستدراج
 جند الشيطان أرباب الخيانة، بتملكهم للقاهرة، ودخولهم إلى «مصر»
 بحكمته الباهرة، فلا راد لقضائه، ولا محيص عما أرتضاه؛ فهو الملك
 المختار، وله المشيئة فيما يختار، فحينئذ بلغ ذلك الخبر، حضرة
 سلطان الإسلام، أدحض الله بصوارم سطوته جنود اللثام، فجهز عليهم
 من أبطال الأجناد، ما يعجز عن حصره جموع الأعداد، وسير عليهم
 من جيوش الإسلام، ووزرائه العظام، وجعل مقدمهم الوزير الشهير
 الجزار «أحمد باشا» - بلغه الله من الخير ما شاء - ، فأجتمعت عليه
 طوائف العربان، وتحشدت تحت رايته كافة أهل الإيمان، وهرع إلى
 جهادهم المسلمون من كل مكان، حتَّى أقطارنا «الحرمية» ظهرت منا
 للجهاد «سبعة آلاف»، يريدون في طاعة الله موارد الموت والإتلاف،

ونرجو العظيم من فضله العميم، أن يؤيد بالنصر أجناد الموحدين^(١)،
ويبدد شملة الكفرة الملحدين...» [البدر الطالع ١/ ٣٦٢، ٣٦٣].

أما معاملته مع الموحدين الحقيقيين، يوضحها العلامة الشوكاني
رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - فيقول ما لفظه: «... وله شغلة عظيمة بصاحب نجد
«عبدالعزیز بن سعود»؛ المستولي الآن على البلاد «النجدية»^(٢)
وغيرها مما هو مجاور لها، وكثيرًا ما يجمع صاحب الترجمة، - يعني:
القُبوري «الشريف غالب» صاحب «مكة» - الجيوش ثم يغزو أرض «نجد»

(١) يقول ذلك؛ وهو مشركٌ قُبوريٌّ يستغيث بالأموات، ويبنى المشاهد على القبور والأضرحة؛
ويعدل بها.

(٢) أَسْتَوْلَى عليها؛ وطَهَّرَها من عِبَادِ القبور، وخرج على أميرها، فحمد العلماء فعله،
وباركوه، ولم يُوسَم بالخروج، بل قال أحد علمائهم البارزين، عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب
- والد صاحب «الدلائل في حكم موالاة أهل الإِسْرائِيل» - رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «... فكيف بمن أنكر
إخلاص العبادة لله وحده، وإخلاص الدَّعوة والاستغاثة، والنذر والتوكل، وغير ذلك من
أنواع العبادة... فمن أنكر ذلك وأبغضه، وسبَّه وسبَّ أهله، وسباهم خوارج، فهو الكافر
حقًا، الذي يجب قتاله، حتَّى يكون الدِّين كله لله، بإجماع المسلمين كلهم.» [الدَّرر السَّيِّئَة في الأجوبة
النَّجْدِيَة ١٠/ ١٨١، ١٨٢].

أما من أراد أن يطهّر بلاد المسلمين اليوم؛ من «شرك القبور» و«الشرك المستشري من
القصور»، سَمَّوه «خارجيًا»، بل وسَمُّوا به دافع صائل الصليب في «العراق» و«أفغانستان»
و«الصومال»، بل بلغ بهم الأمر أن تحالفوا معه على حساب الموحدين، اللَّهُمَّ إنا نشكو لك
ضعف قوتنا، وقلة حيلتنا مع هؤلاء؛ الذين تشبهوا بأهل العلم، فأفسدوا العقول، وتزلّفوا
للذين ﴿كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ ١٠]؛ بالفتاوى الكاذبة.

أقول: قد صدق وبرّ من قال: «من فسد من علمائنا ففيه شبه اليهود، ومن فسد من عبّادنا
ففيه شبه النصاري». وما من فتنة ومحنة على الموحدة إلى قيام الساعة، إلا من هذا الصنف - قطع
الله دابره وأراح الأمة من تزلفه - الذي يضئع الحق في الهوى.

وَهَلْ أُنْسَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكَ وَأَخْبَاءُ سُوءٍ وَرَهْبَانُهَا

فيصل أطرافها، فيبلغنا أنه يقوم لحربه طائفةً يسيرةً من أطراف البلاد فيهمونه ويعود إلى «مكة».

وآخر ما وقع منه ذلك سنة «١٢١٢هـ» فإنه جمع جيشًا كثيرًا وغزا نجدًا، وأوقع ببعض البلاد الراجعة إلى سلطان «نجد» المذكور؛ فلم يشعر إلا وقد دهمه جيش لا طاقة له به، أرسله صاحب «نجد» فهزمه، وأستولى على غالب جيشه قتلاً وأسراً بل جاءت الأخبار بأنه لم يسلم من جيش صاحب «الترجمة» إلا طائفة يسيرة، وقتل جماعة من أشرف «مكة» في المعركة، وتمت الهزيمة إلى «مكة»... [البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/ ٣٥٥، ٣٥٦].

فإذا كان حكم «الدلائل»؛ القاسي في من تولّى هذا الصنف - مدّعي أنه مازال على الفطرة يحيا عليها ويشهد له بذلك علماء الشوء - ؛ فكيف يكون حكم «الدلائل» في الموالي إذا كان العدو كافراً أصلياً تقليدياً - يهودياً أو نصرانياً - !!؟

وآيم الله، لقد سمعنا من مدّعين العلم كـ «العيكان» ومن نحا منحاه، لما أجتاحت جحافل الصليب «العراق»، ونصّب طائفة الزنادقة؛ الرافضية الباطنية، التي هي امتداد لسلالة «أبن العلقمي» الزنديق؛ يقول عنهم: «أنهم ولاية أمور ولا يجوز الخروج عليهم»، بل سمّي دافع صائل ذاك الحلف الصليبي وأعوانه الرافضة الباطنية - إخوان اليهود من الرّضاة - «خارجياً» اللهم إنّنا برآء ممّن يقول بهذا القول إلى يوم الدّين. بل إنّ كفره متعيّن؛ وبدون إقامة الحجة عليه إذا كان ممّن يدّعي العلم، لأنّ ذلك من أصل الدّين المعلوم بالاضطرار - تكفير الكافر،

وتكفير من أعانه، ووجوب مقاتلته إذا جاسى خلال الديار - .
 فقد علمت - رحمك الله - وتوضح لك؛ أنّ المأمول من سردنا
 لهذه الأحداث في سبب تأليف «اللائل» في حُكم مَوَالاة أَهْلِ
 الْإِسْرَاةِ» أنّ حكمها كان في الموالي لقومٍ أَدْعَوَا أَنَّهُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ
 الْمَكْمَلَةِ مَتَّبِعُونَ الشَّرْعَ الْمَنْزَهَةَ، وهم مقارعون لأعداء الملة الحنيفية؛
 ليسهل عليك وضع هذا الحكم وأقساه؛ إن وجد، على قومٍ والوا الحلف
 اللدود - «اليهو صليبي» - ولا تتخرج من ذلك.

بل تكفير هؤلاء والبراء منهم، وحلّ دمائهم وأموالهم، حلّ وبل
 من شرب العسل، لأنّ اجتمع فيه أجران؛ أجر دمائهم وأموالهم، وهذا
 من البراء الذي يركز عليه أصل الدين، وأجر صيانة الدين من عبثهم،
 فأحفظ هذا يا صاحب البصر؛ ولا يستخفّنك قاصر النظر. فهذا مفتاح
 بين يديك لمعرفة «اللائل» وما ستجده - إن شاء الله تعالى - في هذا
 الشرح؛ والفضل والمنة لله وحده من قبل ومن بعد على ما أنعم؛ هو
 القائل: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [التكوير: ٧].



«بَدَأُ الشَّرْعَ»

نَسْأَلُ الْمَوْلَى - سُبْحَانَهُ -

الْفَعَالَ لِمَا يُرِيدُ

أَنْتَ نُحْسِنُ إِخْرَاجَ دُرِّ اللَّهِ لِلْأَثَلِ

النَّضِيدِ

إرشادات قبل الشرح

أعلم - رحمك الله - أنَّ رسالة «الدلائل في ملئم موالاة أهل الإِسْـرَاق» مشتملة على لوحين وإحدى وعشرين دليل، كلّها متشابهة في الفحوى والمضمون، بل اتّفقت في «المبنى» و«المعنى»؛ وما يقال ويذكر في حقّ «اللّوحة الأولى»، يقال ويذكر في حقّ «آخر دليل». إلّا أنّي حرصت وأعملت همّتي؛ أنّ ما أذكره، وأصنعه، وأسّطّره في دليل لا أذكره أبدًا في الدليل الذي يليه - مع أنّ الأدلة كلّها متشابهة -؛ فدعوت المولى - سبحانه وتعالى - أن يوفّقني لذلك؛ وفي مثل هذه الرسائل - وأعني بها: المتّفقه في «المبنى» و«المعنى» و«المتشابهة»؛ من حيث المضمون في أدلتها - تظهر بضاعة وبراعة الصانع - المتصدر للشرح - ، ويعلم ممّا يسّطّره في الشّرح بضاعته وهمّته، فما صنّعه وسّطّره في شرح هذه الدُّرّة النّضيدة؛ أترك الحكم فيه للقارىء - البصير والملمّ عند قراءته - الذي يعلم «الإشراقة» و«البهجة» على القول المتين - ؛ بدون أن يدلّ عليهما، وإنما تجذبه «الإشراقة» و«البهجة» المودّعة في متانة القول؛ فإذا احتجّ لها - قبل أن يحتجّ بها - وجد سيل الأدلة يدل على متانتها.

وأحيطك علمًا أيها القارىء الكريم، أنّ الشيخ «حمد بن علي بن عتيق» - تلميذ العلّامة «عبد اللّطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد ابن عبد الوهاب»؛ صاحب العلم الغزير والانتقاء والنقاء في التحرير

- رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ قد أَلَفَ رسالة في هذا الباب - وأعني به: التحذير من موالاة الكفار والمرتدين - سَمَّاها «سَبِيلُ النِّجَاةِ وَالْفِكَاكِ مِنْ مَوَالِدِ الْمُرْتَدِينَ وَالْأَثَرِ الْكَلْبِ»؛ لم يأت فيها بشيءٍ جديدٍ عَزَبَ عن صاحب الدَّرَةِ النَّصِيدَةِ - التي أعملت فيها ما آتاني الله - تعالى - من نعمة بصارة وفهمٍ وهمّةٍ ولم أَل - وإنما هي: عَيْلٌ عليها؛ وتصب في خانة التذكير، بل قد شهد بذلك المؤلف وقال ما لفظه: «وقد ذكر الشيخ سليمان بن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب في هذه المسألة - ويعني بها: موالاة الكفار والمرتدين - عشرين آية من كتاب الله وحديثاً عن رسول الله ﷺ أستدل بها على أَنَّ المسلم إذا أظهر الطَّاعَةَ والمُوافَقَةَ للمُشركين من غير إكراهٍ، إنه يكون بذلك مرتدّاً خارجاً من الإسلام، وإن كان يشهد أن لا إله إلا الله، ويفعل الأركان الخمسة، فإنَّ ذلك لا ينفعه.» [سبيل النجاة والفكاك ص ٢٦]. فجزى الله - تعالى - الشيخ «حمد بن علي بن عتيق» على تذكيره.

عملي في هذا الشَّرح - الذي أسأل المولى - سبحانه وتعالى - أن يبارك فيه وينفع به - هو: وضع «اللَّوْحَةِ» و«الدَّلِيلِ» - وبالخط العريض - داخل إطارٍ، ثم أضع بعد الإطار كلمة «الشَّيْخِ». ثم أعمد إلى «اللَّوْحَةِ»؛ فأفقرها وإلى «الدَّلِيلِ» أفقره. وكل فقرة أضع أمامها مربعاً «■» وبعده أقول: «فقوله رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تعالى - ...» أو «وقوله رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تعالى - ...» أو «أما قوله رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تعالى - ...» وأذكر الفقرة - وبالخط العريض - بين قوسين التَّنْصِيصِ «()»؛ ثم أبدأ الشَّرح؛ وقد أحتج أحياناً لفقرة أسهبها بشرحٍ ممتعٍ، فأذهب أقيم لها أدلة تُحتج لها؛ وبعد الفراغ من ذلك،

أقول: وذلك هو قوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «...» بدون مربع الفقرة.
 أعمدت في هذا السفر على ما حققه العلامة «الألباني» رَحِمَهُ اللهُ من
 الأحاديث وجزم بصحتها؛ لتعلم «طائفة المرجئة الجدد» - الأثرية بين
 المعكوفتين - أَنَّ العلامة «الألباني» يصحح «السند» ولا يفقه «المتن»؛
 لأنَّ الأحاديث المعتمدة عليها - في هذا السفر - لها وجه واحد في
 «التدليل» و«الاستدلال» على من أقترف الناقض في أصل الدين في
 دعامة «الولاء والبراء».

فأوصي المقلدة للعلامة «الألباني» في إرجائه؛ الأخذ بما صحَّحه
 إمامهم وحمله على وجهه الواحد؛ الذي ليس له غيره في «الاستدلال»،
 ليظهر فرط جهلكم في هذا الباب، مع ما لكم من زجوة البضاعة في
 أصول العلم كلها. ثم إنَّ ما صحَّحه العلامة «الألباني» عندنا لا يخلو
 من ضعفٍ بيِّن - لمن دخل في هذا العلم من بابه وليس من ظهره - ؛
 لأنَّ الدخول الظهري هو لأجل الاختلاس أو الانتحال والإلباس، وما
 ضَعَفَه لا يخلو من الصَّحَّة، وما رفعه كثيره الصَّحَّة فيه الوفق، فلم نريد
 أن نتطرَّق لذلك لما أشرنا إليه أنفًا، لأنَّ لو فعلنا لقات طائفته - المدَّعية
 الحبِّ الكاذب - : من هذا النكرة الذي يريد أن يتقحَّم على العلامة
 «الألباني» مكانته؟!!!

فحرصنا على ترك المكانة كما هي، وأستدلينا بما صحَّحه -
 لوجهه الواحد فقط - لننظر هل لهم الشهامة في الأخذ بما صحَّحه في
 باب «الولاء والبراء» أم يضربوه عرض الحائط؟!!!

هذا ما كان وراء القصد في الاعتماد على ما صحَّحه العلامة

«الألباني» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - لا غير، فليُنصف بعد ذلك المنصف.

ثم ليعلم القارئ الكريم أنَّ حرصي على أن يخرج هذا الشرح في ثوبه الصافي لما تجلَّى من أنحرافٍ في هذه الدعاة الإيمانية - دعامة «الولاء والبراء» - اليوم، على أيدي من تربَّى في أحضان الدَّعوة التجديدية التي قام بها العلامة «محمد بن عبد الوهاب» وأولاده وسبطه رَحِمَهُمُ اللهُ - تعالى - ثم تربَّص بها ريب المنون، بالإلحاد والتَّلبيس فيها علناً؛ لهذا تطرَّقنا في هذا السفر لأنحرافات «الفوزان» - عضو اللجنة الدائمة - لما تطرَّق لشرح ما سطره الشيخ «سليمان بن عبد الله بن محمد ابن عبد الوهاب» من بيان في دلائله النَّصيدة.

ومن نظر وبصر - ولم يكن طريَّ العود في هذه الدعاة - وجد الانحراف بدأ جهلاً، ثم استقر - لِمَ هو عليه اليوم - قصداً، فقد نظرت لأرى متى بدأ الانحراف «الجهلي» - لمقاصد الأئمة الذين كتبوا وسَّطروا الدُّر النضيد في هذا الباب - ؛ خاصة العلامة «سليمان بن عبد الله» والعلامة «عبد اللطيف بن عبد الرحمن» والعلامة «حمد بن علي بن عتيق» رَحِمَهُمُ اللهُ، فوجدته قد بدأ في عهد الشيخ «عبد الله بن عبدالعزيز العنقري»^(١)؛ لما جهل مقاصد هؤلاء الأئمة وأدَّعى عليهم دعوى

(١) هو الشيخ «عبد الله بن عبدالعزيز بن عبد الرحمن العنقري»، ولد في بلد «ثرمداء» - بلد العنابر - عام ١٢٨٨ هـ وقيل «١٢٩٠ هـ» الموافق لعام ١٨٧٣ م ولقد تربَّى في حجر والدته وأعمامه بعد مقتل والده؛ وله من العمر ستان إذ ذاك.

حفظ القرآن في صغره، وطلب العلم، وعكف على دراسة رسائل إمام الدَّعوة «النجدية». عين إماماً لجامع «ثرمداء» خلفاً لشيخه «حمد بن شعيل» الذي وافاه الأجل، كان ذلك عام ١٣٢١ هـ الموافق لعام ١٩٠٣ م، ثم في عام ١٣٢٤ هـ الموافق لعام ١٩٠٦ م ولَّاه الملك «عبد العزيز» القضاء في «سدير» وما جاورها من المدن كـ «المجمعة» و «الروضة» و «الحوطة» ←

باطلة، وحصر ما حرّروه من نظرٍ رائقٍ ونظمٍ فائقٍ في دعامة «الولاء والبراء» في صورةٍ واحدةٍ من الصور العديدة التي ذكروها في باب «الولاء» المكفر، ولولا أنني رأيت بعض السّاقطين - خلقًا وعقيدةً - في وحل «الإرجاء»، - الذين اتّخذوا الإرجاء دينًا، والدّعوة إلى الانحلال والفسق العلني منهجًا، والانتحال والسّرقة لجهد الآخرين - جهرة - خلقًا وسجّيةً وطبعًا، ما كنت لأعرج على هذا قط؛ فلما رأيت هذا البلاء قد أنتشر، والدّاء قد أستعصر، وقد بسط له وأعطى العناية الكبرى لنشره قصدًا، توجب علينا حينها تبين ما في كلام الشيخ «العنقري» رَحِمَهُ اللهُ من جهل للصور العديدة المذكورة في «الولاء» المكفر.

يقول الشيخ عبد الله بن عبدالعزيز العنقري رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «من عبد الله أبْن عبد العزيز العنقري، إلى من تصل إليه هذه النصيحة من إخواننا المسلمين، جعلهم الله على الحق متعاونين، ولطريقة أهل الزيف والبدع مجانين آمين! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والموجب للنصيحة، هو ما أخذ الله علينا من الميثاق، في بيان ما

و«الجلال» إلى أن استقر به الحال في «المجموعة». وفي عام «١٣٤٠هـ» الموافق لعام «١٩٢١م» أنتدبه الملك «عبد العزيز» برفقة الشيخ «محمد بن عبد اللطيف» لمناصحة «فيصل بن سلطان الدويش»؛ لما كان يغير على قبائل «آل صباح»، فهو كان من بعض المستشرين للملك، وفي عام «١٣٤٧هـ» الموافق لعام «١٩٢٧م» أشادت صولة «الإخوان» وحصل منهم ما حصل، أنتدبه الملك «عبد العزيز» للقيام بدور المناصحة والوساطة فقام بتلك المهمة - وما أعتد عليه «طائفة المرجئة الجدد» - الأثرية بين المعكوفتين - من قوله -؛ الذي حصر فيه «الولاء» المكفر في صورة واحدة، كان من ضمن ما كتبه في تلك المناصحة لهؤلاء «الإخوان».

توفي رَحِمَهُ اللهُ في اليوم السادس من صفر عام «١٣٧٣هـ» الموافق لـ: «١٣ أكتوبر ١٩٥٣م». فهو ليس من أعيان العلماء في وقته؛ الذين يعتمد عليهم فيما يطرحونه من تحقيقٍ علميٍّ، وما قوله الذي أعتمد عليه «طائفة المرجئة الجدد» إلا أكبر دليلٍ على ذلك.

علمناه من الحق، وخفي على غيرنا... إلى أن قال -: وأيضاً ما بلغني عن بعض الإخوان، من خوض بعضهم في بعض، وكذا في ولي أمرهم، فعن لي أن أذكر كلمات، لعل الله ينفع بها... إلى أن قال -: وقد بلغنا أن الذي أشكل عليكم، أن مجرد مخالطة الكفار ومعاملتهم، بمصالحة ونحوها، وقدمهم على «ولي الأمر» لأجل ذلك، أنها هي موالاة المشكرين المنهي عنها في الآيات والأحاديث، وربما فهمتم ذلك من «الدلائل» التي صنفها الشيخ «سليمان بن عبد الله بن الشيخ»، ومن «سبيل النجاة» للشيخ «حمد بن عتيق».

فأولاً: نبين لكم سبب تصنيف «الدلائل»، فإن الشيخ «سليمان» صنفها لما هجمت العساكر «التركية» على «نجد» في وقته، وأرادوا اجتثاث الدين من أصله، وساعدهم جماعة من أهل «نجد» من «البادية» و«الحاضرة»، وأحبوا ظهورهم.

وكذلك سبب تصنيف الشيخ «حمد بن عتيق» «سبيل النجاة» هو لما هجمت العساكر «التركية» على بلاد المسلمين، وساعدهم من ساعدهم، حتى استولوا على كثير من بلاد «نجد»، فمعرفة سبب التصنيف مما يعين على فهم كلام العلماء، فإنه بحمد الله ظاهر المعنى، فإن المراد موافقة الكفار على كفرهم، وإظهار مودتهم، ومعاونتهم على المسلمين، وتحسين أفعالهم، وإظهار الطاعة والانقياد لهم على كفرهم.

والإمام - وفقه الله - لم يقع في شيء مما ذكر، فإنه إمام المسلمين، والناظر في مصالحهم، ولا بد له من التحفظ على رعاياه وولايته من

الدول الأجانب، والمشايخ كالشيخ «سليمان بن عبد الله» والشيخ «عبد اللطيف» والشيخ «حمد بن عتيق»، إذا ذكروا موالاة المشركين فسروها بالموافقة والنصرة، والمعاونة والرضا بأفعالهم؛ فأنتم - وفقكم الله - راجعوا كلامهم، تجدوا ذلك كما ذكرنا.

قال الشيخ حمد بن عتيق - فيما نقله عن الشيخ «سليمان بن عبد الله آل الشيخ» رَحِمَهُمُ اللَّهُ - : «وكذلك قوله ﷺ في الحديث «مَنْ جَامَعَ الْمَشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ» على ظاهره، وهو: الذي يدَّعي الإسلام، ويكون مع المشركين في الاجتماع والنصرة والمنزل، بحيث يعدّه المشركون منهم، فهو كافر مثلهم وإن ادَّعى الإسلام، إلّا أن يكون يظهر دينه ولا يتولّى المشركين» انتهى.

فأنظر - وفقك الله - إلى قوله في هذه العبارة «وكون المشركين يعدونه منهم»، يتبيّن لك أنّ هذا هو الذي أوجب كفره، وأما مجرد الاجتماع معهم في المنزل، فإنّ ذلك بدون إظهار الدّين معصية. وقال ابن كثير في تفسير قوله - تعالى - : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا نَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّسَاءَ : ١٤٤]: «يعني: معهم في الحقيقة، يوالونهم ويسرّون إليهم بالمودة، ويقولون لهم إذا خلوا بهم إنا معكم^(١)» فهذا هو الذي أوجب كفره لا مجرد المخالطة.

(١) قلت: لقد رجعت إلى تفسير «ابن كثير» رَحِمَهُمُ اللَّهُ فلم أجد ما قاله بلفظه، بل بعبارة أخرى أسيقها بلفظها لتعلم أيها القارئ الكريم الفرق الشاسع بين القولين.

يقول ابن كثير رَحِمَهُمُ اللَّهُ - تعالى - في تفسير قوله تعالى - : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا نَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّسَاءَ : ١٤٤]: ما لفظه: «ينهى الله عباده المؤمنين عن اتّخاذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين. يعني: مصاحبتهم ومصادقتهم، ومناصحتهم، وإسرار المودة إليهم، ←

فأنتم - وقَّكم الله - الواجب عليكم التَّبصر، وأخذ العلم عن أهله، وأما أخذكم العلم من مجرد أفهامكم، أو من الكتب، فهذا غير نافع، ولأنَّ العلم لا يتلقَّى إلَّا من مظانه وأهله...» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النجدية ١٥٦/٩ - ١٥٩].

هذا هو كلامه بتمامه الذي أتخذه «طائفة المرجئة الجدد» عكازًا لدفع النصوص والصور الجلية الأخرى في الولاء المكفّر، ومن أمعن النظر في كلام الشيخ «العنقري»، وجد الاضطراب الواضح والجهل الناطح للنصوص الجلية؛ التي أعتمدها المشايخ الفضلاء؛ «سليمان ابن عبد الله» و«عبد اللطيف بن عبد الرحمن» و«حمد بن علي بن عتيق» لبيان مناط نقض أصل الدِّين في هذه الدعامة الإيمانية.

فقوله: «فإنَّ المراد موافقة الكفَّار على كفرهم، وإظهار مودتهم، ومعاونتهم على المسلمين، وتحسين أفعالهم، وإظهار الطاعة والانقياد لهم على كفرهم» هي صورة واحد من الصور العديدة في «الولاء» المكفّر، ثم إنَّ أدعائه هذا خالجه الباطل والقول العاطل، فموافقة الكفَّار على كفرهم توجب الانتقال إلى نحلة الكفر، لأنَّ هذا هو اللازم في «الموافقة»؛ والامتناع في مخالفة اللازم للملزوم ظاهر، ولا يقول به عاقلٌ، ثم إنَّ الجناية على الشيخ «سليمان بن عبد الله» والشيخ «حمد ابن علي بن عتيق» واضحة؛ لما جعل هو سبب تصنيف «الدلائل»

وإفشاء أحوال المؤمنين الباطنة إليهم». [تفسير ابن كثير ٧٥٨/١].
 فأين في كلامه «معهم في الحقيقة»؟! وأين كلمة «يوالونهم»؟! وأين في كلامه «ويقولون لهم إذا خلوا بهم إنا معكم»؟!

و«سبيل النجاة والفكاك» مناطه على المساعدة فقط؛ وهذا هو الحق لا غيره، في الرسالتين الواضحتين الممتعتين للسلفية الشرعية. فالمشايخ الفضلاء كفّروا المساعد لهؤلاء العساكر «التركية» وإن كان ييغض ما هم عليه من الباطل؛ فهم يتّينوا حكم من يفعل هذه المساعدة، وبعض صور المساعدة، وحكموا على صاحبها بالكفر والردّة بغير النظر إلى الاعتقاد، والشيخ «عبدالله العنقري» لم يبين لنا ذلك، بل اضطرب وأدعى أدعاء أقوال المشايخ الفضلاء تردّه. ثم من قال من أصحاب البدع أنّ مجرد مخالطة الكفار؛ كأستقبال الوفود الكافرة وتأمين ذهابهم وإيابهم موالاة؛ حتّى تجعل هذا هو سبب كتابتك هذه النصيحة؟! فإذا بك طمّيت الوادي على القرى.

ثم إنّ تركك لعشرين دليل، والاعتضاد بدليل واحد في مجامعة المشرك والسكنى معه وتجعل مناط «الولاء» المكفر يدور عليه فقط، لهو الجهل بعينه لكلام الفضلاء. ومودة الكفار تحصل مع وجود البغض للكفار، كما حصل من «حاطب بن أبي بلتعة»؛ كما سوف نبينه في بابه، فلا يشترط في وجود المودة بغض الحق وأهله، وإنما سببها مظنة دفع المضرة أو كسب المنفعة من تلك المودة. فتعال معي أريك كيف يكون النصيح لولاة الأمر إن هم همّوا بأقتراف ناقض «الولاء».

كما تعلم - يرحمك الله - أنّ فتنة وقعت في عهد الشيخ «عبد اللطيف بن عبد الرحمن» في الأسرة المالكة؛ لما خرج «سعود ابن فيصل بن تركي» على أخيه «عبدالله بن فيصل بن تركي» وسلبه الملك، أستعان «عبدالله» بوالي «بغداد»؛ الذين كان تحت سلطة الدولة

«العثمانية»؛ لرد ما سلب له من الملك، ولقد أفتاه بالجواز عبّاد الدرهم والدينار، والجهل والتّبار، فلقد أعتد علي فتوة «محمد بن عجلان» سمّي العلامة «عبد اللّطيف» فتوته بـ «حبالة الشيطان» وبين بطلان ما فيها من الزيف والانحراف والخذلان.

يقول العلامة عبد اللّطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللهُ - في رسالة «أبن عجلان» - ما لفظه: «... وهذا من جنس ما حصل من هؤلاء الجهلة، في رسالة «أبن عجلان»، وما فيها من الاستدلال على جواز خيانة الله ورسوله، وتخليه بلاد المسلمين، وتسليط أهل الشرك عليها، وأهل التعطيل والكفر بآيات الله، وغير ذلك من ظهور سلطانهم، وإبطال الشرع بالكلية، بمسألة خلافية في جواز الاستعانة بمشرك ليس له دولة، ولا صولة، ولا دخل له في الرأي...» [الرسالة الرابعة] من عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل ١/ ٢٣٩].

فلقد أستعان «عبد الله بن فيصل بن تركي»؛ بـ «حبالة الشيطان» «لابن عجلان»، لما تمت هزيمته على يد أخيه «سعود»؛ هرب إلى «مدحت باشا» في «بغداد»، وأستنصره، فأرسل معه جيشاً بقيادة «نافد باشا» إلى «الإحساء» فأحتلها في آخر عام «١٢٨٨هـ» الموافق لعام «١٨٧١م» فجعلها تابعة للبصرة، فخرها هو أيضاً لصالح الدولة «العثمانية» - القبورية الشريكية - .

لكن العلامة «عبد اللّطيف» وضح خطورة هذه الاستعانة على معتقده، وبين له فيها أنّ هذا النقض الصراح للإسلام، مع أنّ الاستعانة كانت بالمشرك الشرك الطاريء مدّعي الإسلام ومبانيه؛ الذي لم يظهر

شركه لكثيرٍ من الجهال، ومع هذا بيّن الحكم في ذلك.

يقول العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «... والقصد بيان ما أشكل على الخواص، والمتسبين من طريقتي في هذه الفتنة العمياء الصماء. فأول ذلك مفارقة «سعود» لجماعة المسلمين وخروجه على أخيه، وقد صدر منا من الرد عليه، وتسفيه رأيه، ونصيحة ولد «عايض» وأمثاله من الرؤساء، عن متابعتة والإصغاء إليه، ونصرتة، - إلى أن قال - : إلى أن وقعت وقعة «جودة» فثل عرش الولاية، وانتشر نظامها وحبس «محمد بن فيصل». وخرج الإمام «عبدالله» شاردًا، وفارقه أقاربه وأنصاره، وعند وداعه وصيته بالاعتصام بالله، وطلب النصر منه وحده، وعدم الركون إلى الدولة الخاسرة - يعني: الدولة التركية العثمانية؛ لأنها كانت تدين بالشرك والبدع - .

ثم قدم علينا «سعود» بمن معه من «العجمان» و«الدّواسر»، وأهل «الفرع»، وأهل «الحريق»، وأهل «الأفلاج»، وأهل «الوادي»، ونحن في قلةٍ وضعفٍ، وليس في بلدنا من يبلغ الأربعين مقاتلاً.

فخرجت إليه، وبذلت جهدي، ودافعت عن المسلمين ما أستطعت؛ خشيةً أَسْتَبَاحَةَ البلدة، ومعه من الأشرار وفجّار القراء، من يُحِثُّهُ على ذلك، ويتفوّه بتكفير بعض رؤساء بلدتنا، وبعض الأعراب يطلقه بأنسابهم إلى «عبدالله بن فيصل» فوقّي الله شرّ ذلك الفتنة، ولطف بنا، ودخلها بعد صلحٍ وعقدٍ، وما جرى من المظلم والنكث دون ما كنّا نتوقّع، وليس الكلام بصدده، وإنما الكلام في بيان ما نراه

ونعتقده... - إلى أن قال - : وأما الإمام «عبدالله» فقد نصحت له - كما تقدم - أشدّ النصيح، وبعد مجيئه؛ لما أخرج شيعة «عبدالله» «سعودًا»، وقدم «الإحساء» ذاكرته في النصيحة وتذكيره بآيات الله وحقّه، وإيثار مرضاته، والتباعد عن أعدائه وأعداء دينه، أهل التعطيل والشرك والكفر البواح؛ وأظهر التوبة والندم... - إلى أن قال - : وتحقق عندي دعوى التوبة، فأظهر لديّ الاستغفار والتوبة والندم، وبايعته على كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ. [الرسالة الرابعة والثمانون] من عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل ٢/ ٨٨٣-٨٨٦.]

فقوله رَحِمَهُ اللهُ: «وأظهر التوبة والندم»؛ من أستجلاب الدولة «التركية» المشركة، وأستنصاره بها على أخيه الغاصب «سعود»، وتخلية بلاد المسلمين وتسليط أهل الشرك عليها، وإبطال شرع الله. ويقول العلامة عبداللطيف رَحِمَهُ اللهُ أيضًا ما لفظه: «وعبدالله» له بيعة، وله ولاية شرعية في الجملة، ثم بعد ذلك بدا لي منه، أنه كاتب الدولة الكافرة الفاجرة، وأستنصرها وأستجلبها على ديار المسلمين، فصار كما قيل:

وَالْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

فخاطبته شفاها، بالإنكار والبراءة، وأغلظت له؛ بالقول أَنَّ هذا هدمٌ لأصول الإسلام، وقلعٌ لقواعده، وفيه وفيه وفيه مما لا يحضرني تفصيله الآن، فأظهر التوبة والندم، وأكثر الاستغفار. وكتبت على لسانه، لوالي «بغداد»، أَنَّ الله قد أغنى ويسر، وأنقاد لنا من أهل «نجد» والبوادي ما يحصل به المقصود - إن شاء الله - ، ولا حاجة لنا بعساكر

الدولة؛ وكلام من هذا الجنس.

وأرسل الخط فيما أرى، وتبرأ مما جرى، فأشبهه عليّ أمره،
وتعارض عندي موجب إمامته، ومبيح خلعه. [«الرسالة التسعون» من عيون
الرسائل والأجوبة عن المسائل ٢/ ٩٢٠، ٩٢١].

هكذا هو النصح لولاء الأمر لما ينحرفون عن المقاصد، فما قاله
«عبدالله بن عبدالعزيز العنقري» - من حصره للولاء المكفر فيما قال؛
وقد أتضح بطلانه - هو التكاة لمذهب «الإرجاء» المعاصر، فقد أعتمد
«طائفة المرجئة الجدد» - الأثرية بين المعكوفتين - قوله هذا ليصبح هو
العمدة، وما قاله المحققون البارزون - أصحاب الكعب العالي فيه -
هو اللدّة.

ومن نظر فيما قاله «عبدالله بن عبدالعزيز العنقري» رَحِمَهُ اللهُ بِإِصْبارٍ،
وجده هو بداية عهد «الانحراف الجهلي»؛ في مفهوم «الولاء والبراء»؛
الذي ورثناه عن الأئمة الأعلام، إلى ما أستقر ما هو عليه اليوم من
«الانحراف القصدي».

فما هو حاصل اليوم - من «الانحراف القصدي» - أوجب علينا
مشاركة متواضعة في شرح رسالة «اللّٰهُ لَكَ فِيْكُمْ مُّوَالَاةٌ أَهْلُ
الْإِسْرَآءِ» لتجديد هذه الدعامة الإيمانية مما طرأ عليها من التلبيس
والتدليس «القصدي»؛ ببيان التّلفيق بالتحقيق عند المنحرفين، وستجد
ذلك أيها القارئ الكريم - إن شاء الله - في «الجزء الثالث» بعد الشّرح،
فلا أستطرد كثيراً في ذلك.

فهذه إرشادات قبل الشّرح تسهّل على القارئ الأخذ بحجزه؛

فلا أطيل عليك أيها القاريء الكريم، وأتركك مع ما صنعتَه وسَطَّرته -
 لتنظر ولتحكم أنت فيه - ؛ بإسهابٍ ونظرةٍ إثقابٍ.



أَسْأَلُ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - أَنْ يَعْينَ
وَيُلْهِمَنَا النِّظَرَ الثَّاقِبَ فِي دَقِيقِ الْمَسَائِلِ وَجَلِيلِهَا
وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمَبِينُ.

تَوْطِئَةٌ:

أَعْلَمُ - أَرْشَدُكَ اللَّهُ - ، أَنَّ رِسَالَةَ «الدَّلَائِلِ فِيهِ مُلْكُكُمْ مَوْلَاةَ أَهْلِ
الْإِشْرَاقِ» مَرْتَبُطَةٌ بِأَصْلِ عَظِيمٍ يَرْكُزُ عَلَيْهِ أَصْلُ الدِّينِ ، وَثَالِثُ أَصْلٍ
مِنْ أَصُولِ قَوْلِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ، فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ غَيْرُ نَافِعَةٍ ؛ إِنْ لَمْ
يُعْلَمْ مَعْنَاهَا ، وَيُعْمَلُ بِمُقْتَضَاهَا ، وَذُرُوءُ سَنَامِ هَذَا الْعَمَلِ ، تَكْفِيرٌ مِنْ دَانَ
بِغَيْرِهَا ، وَالْبِرَاءُ مِنْهُ ، وَالنَّصَبُ لَهُ الْعِدَاءُ ، وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ الْقَرِيبِ .

قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءِآبَاءَكُمْ
وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَمِنْكُمْ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [التَّوْبَةِ] .

لَأَنَّ الْوِلَايَةَ تَقْتَضِي الْمَوَافَقَةَ وَالنُّصْرَةَ ، وَهَذِهِ مُحَرَّمَةٌ فِي الْكَافِرِ ،
وَلَوْ كَانَ أَبًا ، أَوْ أَبْنًا ، أَوْ أَخًا ، أَوْ صَاحِبَةً ، أَوْ بَطْنًا لِعَشِيرَةٍ ، حَتَّى النُّصْحُ
- الَّذِي هُوَ دُونَ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ - مُحَرَّمٌ فِي هَذَا الصَّنْفِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ :
«الدِّينُ النَّصِيحَةُ قُلْنَا لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ
وَعَامَّتِهِمْ» [مسلم رقم ١٩٤ باب: بيان أنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ] ، وَلِإِقْرَارِهِ - صَلَوَاتُ
اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - بَيْعَةِ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ : «بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى
النُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ» [صحيح سنن النسائي رقم ٤١٦٧] .

وَفِي رِوَايَةٍ : «بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَأَنْ أَنْصَحَ

لكل مسلم» [صحيح سنن النسائي رقم ٤١٦٨].

والفرق بين نصح الكافر ومشورته وأتخاذه وليجة، وبين دعوته إلى الخير، والرفق به إن كان من المعاهدين واضح.

والأسوة في هذه المفصلة؛ إبراهيم عليه السلام - مقرر قواعد الملة الإسلامية - لما قال لقومه: ﴿إِنَّا بَرَاءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المائدة: ٦١]، لأن ذلك لب الإيمان الذي يركز عليه أصل الدين. والمولى - سبحانه وتعالى - أقر هذه الأسوة، بل طلب تحقيقها والتفاني فيها؛ لقوله - تعالى - : ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ﴾ [المائدة: ٦١]، ولم يستثن من الأسوة في قاعدة أصل الدين؛ ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبْنَيْهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾ [المائدة: ٦١].

فهذا لا أسوة لنا فيه؛ لأن وجود البراء ونصب العداء، هو وجود الإيمان في القلب، وانتفاؤه يدل على انتفاء الإيمان، لأن اللازم منتفٍ، وهو عمل القلب الذي يدفع بالجوارح إلى إظهار ذلك، فعدم وجود الملزوم وضح هذا الترابط الذي لا ينفك أبداً، - تأثير الباطن في الظاهر وعدم الخروج عن تأثيره طرفة عين - وانتفاء اللازم الذي يوجد الملزوم؛ لا يستلزم انتفاؤه انتفاء «التصديق» الذي هو من ضمن «قول القلب»، بل حلول الكفر بانتفاء «عمل القلب» المؤثر في الجوارح؛ لأنه الملك والأعضاء جنوده، وإذا خبث الملك خبثت الجنود ولا بد؛ للترابط والتأثير الذي بينهما، وهذه العروة تسمى «إنشاء الالتزام».

فإذا ثبت هذا في القلب؛ نطقت الجوارح بذلك، وهنا المفارقة

بيننا وبين «المرجئة» وطائفتهم الجدد، فالسلفية الشرعية مجمعة على أنه إذا أنتفى هذا «الإنشاء»، أنتفى الإيمان وإن كان «التصديق» باقياً، أما الطائفة الناشزة والشانئة فعَلَّقَتْه على التصديق الذي هو من ضمن «قول القلب»، وأوجبت الأعمال، وعَلَّقَتْها عليه بشرط الكمال، وسمّت ذلك «شرائع الإيمان».

ولها أن تفعل ما تشاء، فكل قول يُنسب إلى صاحبه، والعيار على ذلك الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة، فأرباب هذا الاعتقاد، وأصحاب هذه المقولات، ما أدّعوا يوماً ما أنهم سلفيون، لهذا أكتفي معهم بحصر أقوالهم وتفنيدها، ونسبتها إليهم، مع التحذير منها لأنها مخالفة لقول وفهم السلف.

لكن الرزيئة كل الرزيئة مكنونة في أن هذا القول والاعتقاد أنتحلته الطائفة الناشزة والشانئة - المرجئة الجلدة - وألقت عليه ثوب السلفية، ووالت على ذلك وعادت، بل وسمت «السلفية الشرعية» بالخروج عن معتقد السلف، وأدخلتها في خانة المبتدعة، ولم تكتف بذلك، بل بالغت في التحذير منها، حتّى ظنّ أن مسلكتها صحيح.

لهذا أضطر حماة الشريعة؛ الذين لولاهم لطمست معالم الدين، أن يقذفوهم بشهب الوحي، وهذه التي تقذف على كل أفك أثيم؛ يحسن أفعالها أصحاب الاعتقاد المتين، - الذين لا يعيقهم زلل الكبار، ولا شبه الصغار، ولا أنتحال أصحاب الصغار، ولا تزيف الذين غيروا وبدّلوا ليرضوا الشرار - الذين ﴿اتَّبِعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَنَهُ، فَأَحْبَطَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ ٢٨].

وهؤلاء هم حكام القوانين الوضعية الكفرية؛ المعطلة للشرائع والمناهج النبوية، وهذا الصنف من الناس هم شرّ الخليقة؛ كما قال النبي ﷺ: «شركم من لا يرجي خيره ولا يؤمن شره» [مسند أحمد ٢/٣٧٨].

وهؤلاء لا يرجي خيرهم ألبته، وشرهم مستطير؛ على الإسلام والأنام، وما يحصل للأمة من هنات اليوم، إلا من قبل هذا الصنف الذي عثى في الأرض الفساد، وأتى فساد أعظم من تغيير قواعد الملة والارتقاء في أحضان الدين وصفهم - تعالى - بقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾ [البقرة: ٢١٧]. وقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [البقرة: ٨٩]. وقوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩].

ألا يتقي هؤلاء الذين جمعوا ولم ينتفعوا بما جمعوا، أن تقوى الحجة عليهم، ويزداد غضب الله عليهم، يسمّون شرّ الناس «ولاة الأمور»، وهم عن أمر الله خرجوا، ولقواعد الملة بدلوا، فإلى الله المشتكى من عدم المعين والنصير، وغلبت الجهل والكثير.

ولقد لبس عليهم إبليس ظنه لما سمّوا ذلك «مدارة»، وهم في حوض «المداهنة» يسبحون، ولقد علم أحبار السوء، أن بينهما مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل.

فالأولى: هي درأ الشيء المفسد بالقول اللين، وترك الغلظة والإعراض عن هذا الصنف مخافة شره، أو حصول أكبر مما هو ملابس للملة، وليس للناس، لأنّ إذا حفظت الملة حفظ الناس؛ ولا

يستقيم أمرهم إلا بها، وهذه غيّرت فماذا تبقى بعد؟!
والثانية: ترك ما يجب لله - سبحانه وتعالى - ، من الغيرة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتغافل والابتعاد عن ذلك لغرض دنيوي، كفتات موائد الصنف الشرير، أو هوى نفساني؛ كالبدعة والحنق على السنة.

فالحق لا بد أن يقيم الله - تعالى - له من يظهره ويوضحه؛ لدوام خطابه ﴿لَتَبَيَّنَنَّ لِلنَّاسِ لَآئِلُهَا مَا كَانُوا فِيهِ﴾ [التغزل: ٧٧]. وليعلم الملبسون المدلسون؛ السالكون في عمياء، أنهم لا يؤبّه لهم عند أصحاب التوحيد، الذين قاوموا بالحجة وأوضحوا المحجة، وركنوا للدليل والبرهان، وأنفوا عن قول فلان أو فلتان أو علان، فالحق أبلج، وسلوكه أثلج.

فالشريعة المنزّهة محفوظة بحفظ الله - تعالى - ، لها روادها على كل معلّم بالمرصاد؛ يذبون عنها ما أنتحله كلّ «متصنع» أو «ناشر» أو «شاني» أو «متزلف» لكلّ كاره، لذا شمرنا عن سواعدنا ونصبنا المنجنيق على الطريق، نقذف به كل من أراد المشي عليه بغير عهدة الفريق - السلف الصالح الذي تعيّن وجوباً سلوك مسلكه - ، لهذا أنتجنا كتابنا «مسألة الإيمان في كفتي الميزان» عملاً بقوله - تعالى - ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ لنعري هذه الطائفة الجديدة - المرجئة الجلدة - المتمثلة في «الجامية» و«السّدلانية» و«النّجمية» و«الربيعية» و«الفلاحية» و«الحلبيّة» و«الهلالية» - الأثرية عموماً - ، وهذه الأخيرة لقد جمعت بين المعتقد الرّديء، ونُبهة البديع للشّهرة، وما أبعد دعوتها

عن الصواب! لهذا قال الشاعر:

مَنْ تَحَلَّى بِغَيْرِ مَا فِيهِ فَضَحَتْهُ سَوَاهِدُ الزَّمَانِ
وَبَرَى فِي السَّبَاقِ بَرَى سَكِينَتِ خَلْفَتُهُ الْعِيَادُ يَوْمَ الرَّهَانِ
وكوننا نصرح بهذه الأسماء؛ فذلك من باب الواجب الشرعي،
فلقد ذكر أهل العلم والفضل والسبق، «أنَّ الرجل إذا خيف أن يفتن
به الجهال، ومن لا تميز عندهم في نقد أقاويل الرجال، فحينئذ يتعيَّن
الإعلان بالإنكار، والدَّعوة إلى الله في السِّر والجَهَار، ليعرف الباطل
فيتجنب، وتهجر مواقع التَّهم والريب.» [عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل
٥٩١/٢].

فالشُّكوت عن هؤلاء الأعداء المحتبين في ثوب أهل العلم، فتح
باب ضلالة للعامة، فضلاً أن يتزلف لهم ويوصفون بالعلم، وهل الفتنة
العمياء، التي تضل فيها الدهماء فوقها فتنة؟!
وإذا كان الله - سبحانه وتعالى - ذكر أن أهل العمى الذين أثاروه
على الهدى بعدما تبين لهم بقوله: ﴿فَهَدَيْنَهُمْ فَأَسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾
[فُضِّلَتْ: ٧]؛ أن عقوبتهم «الصَّاعقة» أو «الران» على القلب، أو «تزيين
العمل»؛ كما قال - تعالى - : ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:
٨]. فما بالك في الذين يسهلون العمى ويزيدونه أنتشاراً، هذا بعدما
أتاهم الله الخير من ميراث الأنبياء!، لكن ماذا نقول للذي أستحب
الدُّنيا على الآخرة؟! إلا كما قال - تعالى - : ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ
ضَلَالَتِهِمْ﴾ [النمل: ٨١]، فالحمد لله وحده على نعمة الصَّون من هذا
الدَّرن.

وها نحن نتمم ذلك بشرحنا هذه الدُّرَّة البديعة، وما مررنا على رداة الأقوال، وزيف الانتحال لهذه الطائفة، إِلَّا نَبَّهْنَا عَلَى ذلك عملاً بواجب النصيح - يَسِّرْ لَنَا اللَّهُ تَعَالَى ذلك - إنه سميع الدُّعاء، وهذا عارضٌ من القول أَسْتَلْزِم ذكره بين يدي هذه التوطئة؛ لا يَتَّضِح المقام إِلَّا بذكره، فلنرجع إِلَى المقصود.

فالفرق بين وجود البراء ونصب العداء وإظهاره واضح، فالأول: وجوبي، وَإِلَّا دَلَّ عَلَى ائْتِفاء الإيمان، والثاني: قدروي، مرتبطٌ بمرحلة الضعف والقوة، وهذا لنا عودة إليه؛ لبسطه في موضعه.

يقول العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ ما لفظه: «والمرء قد يكره الشُّرك ويحب التوحيد، ولكن يأتيه الخلل من جهة عدم البراءة من أهل الشُّرك، وترك موالة أهل التوحيد ونصرتهم، فيكون متبعاً لهواه داخلاً من الشُّرك في شعب تهدم وما بناه، تاركاً من التوحيد أصولاً وشعباً، لا يستقيم معها إيمانه الذي أَرْتَضَاه مولا، ولا يحب ولا يبغض لله، ولا يعادي ولا يوالي لجلال من أنشأه وسَّوَاه. وكل هذا يؤخذ من شهادة أن لا إله إِلَّا اللَّهُ.» [عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل ٢/ ٧٥٧].

فمن عرف ما تَعَيَّن من قول «لا إله إِلَّا اللَّهُ» نجا، بل علقت النِّجاة عَلَى البراءة من الشُّرك وأهله، وتكفيرهم ونصب العداء لهم، حتَّى تتحقق الغاية التي خلقوا لها، وهي: الإيمان بالله وحده، ومعناه: «النفى» و«الإثبات» و«وجوب الاتباع»، فلا قبول لعملٍ إِلَّا بهذه الثلاث، ولا توبة من الشُّرك إِلَّا بهذه الثلاث، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِيَّ لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَءَامَنَ

وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴿٨٢﴾ [طه].

فشرط البراءة من الشرك وأهله ومعادتهم، أصل الشروط الثلاثة، وعدمه يدل على أن الباقي تخلخل وتهدم، فلا يستقيم الأمر إلا به، فقول «لا إله إلا الله» متوقف على معرفة هذا الأصل وتحقيقه، لهذا قال العلامة المحقق شيخ الإسلام الثاني ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر، إلا من جرد توحيده لله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله، وأتخذ الله وحده وليه وإلهه ومعبوده.» [مدارج السالكين ١/ ٣٧٦].

فعلق النجاة على المقت والمعادة، والتَّحِيْزُ إلى أهل التوحيد ونصرتهم بالنفس والنَّفِيس، لتحقيق غاية الاستخلاف في الأرض، من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأعظم المنكر الشرك وأهله، ولا يستقيم النهي إلا بالبراءة والمعادة، والسعي في تجفيف منابعه، فأحفظ هذا - يركاك الله - ، فإنه يشفي العلة ويقنع العلة ويهدي إلى أقوم الملة.



«اللَّوْمَةُ الْأُولَى»

يقول المؤلف سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله رب العالمين. أعلم - رحمك الله - : أَنَّ الإنسان إذا أظهر للمشركين الموافقة على دينهم: خوفاً منهم، ومُدَارَةً لَهُمْ ومُدَاهَنَةً؛ لدفع شرِّهم. فإنه كافرٌ مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم، ويحبُّ الإسلام والمسلمين. هذا إذا لم يقع منه إِلَّا ذلك. فكيف إذا كان في دار منعة، وأُستدعى بهم، ودخل في طاعتهم، وأظهر الموافقة على دينهم الباطل؟

الشَّيْخُ :

أَبْدَأَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَهُ بِالْبِسْمَةِ اقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - كما هو عادة المؤلفين، واقتداء برسول الله ﷺ، فإنه كان يبدأ كتبه بالبسملة، ولا أظن أَنَّ المؤلِّفَ جاء ذلك منه اتِّبَاعًا لحديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» أَقْطَع - وفي رواية - فهو أَقْطَع، أَتَر، مَمْحُوقٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ»، فكل ما ورد من أحاديث في البسملة ضعيفة، لا ترقى إلى درجة الحسن، فضلاً عن الصحة، والمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من أئمة هذا الشأن كما ذكرنا في ترجمته.

ثم حمد الله - سبحانه وتعالى - ، وهذا دعاء عبادة على ما أنعم، ونعم الله المبسوطة على المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرة، ولو ذكرنا منها نعمة النظر الثاقب في التوحيد، ونعمة سنوح المجال لكتابة رسالة «الدَّلَائِلُ فِي مُلْكِ مُوَالَاةِ أَهْلِ الْإِسْرَاقِ» والعدو يدهم الدِّيار لكفى بها نعمة.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «أعلم رحمك الله».

بدأ بالعلم، وهو: إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكًا جازمًا، وهو مطلوب شرعًا، خاصة في «التوحيد» و«الرسالة» اللذين لا يجوز التقليد فيهما أبدًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [مُحَمَّدٌ : ١٨]. ففهم من ذلك أئمة الهدى رَحِمَهُمُ اللَّهُ، أَنَّ العلم واجب قبل القول والعمل، وشرط صحة فيهما، حتَّى يقع صحيحين، لذا بَوَّبَ «البخاري» رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه باب: «العلم قبل القول والعمل».

ثم ثنى بالرحمة، على من قرأ كلامه أو أستمع إليه، وهي التي يحصل بها المطلوب، وينجى بها من المحذور، وكأنه يقول: غفر الله لك ما مضى من ذنوبك، وعصمك فيما يستقبل منها؛ من منكرات «الأقوال» و«الأعمال»، فالنبي ﷺ كان كثير الاستعاذة منهما.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «أَنَّ الْإِنْسَانَ».

فيقصد به المسلم الحنيف، لا جنس الإنسان، فالسِّيَاق الآتي من القول يظهر ذلك، فالإنسان لا يخرج عن الإيمان أو الكفر، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنَكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [النَّجْم : ٢٠].

■ وأما قوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «إِذَا أَظْهَرَ لِلْمُشْرِكِينَ الْمَوَافَقَةَ عَلَى دِينِهِمْ: خوفًا منهم، ومُدَارَةً لَهُمْ ومُدَاهَنَةً؛ لدفع شرهم. فإنه كافرٌ مثلهم».

فقد جمع رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - بين «المدارة» و«المداهنة» ولم يفرق بينهما؛ لعلمه وقوة نظرتة، والسبب أوضحناه في «سبب التأليف»؛ أَنَّ موضوع الرسالة فيمن استولى الكفار على بلده ماذا يصنع؟ هل يوافق

الكفار أو يثبت على دينه ويدفع صائلهم؟ وفيها كذلك حكم من يجبر العدو الكافر الصائل إلى ديار المسلمين ويمكنهم من الاستلاء عليها، ومن يظاهرهم ويؤيدهم إذا دخلوا الديار.

فمعرفة سبب التأليف يوضح مبهم التعريف، ويعرف مدلول اللفظ وموقعه، ولقد أوضحنا معنى «المداهنة»؛ أنها صفة أهل «النفاق الأكبر» إذا كانت مع العدو الكافر الصائل، وصفة أهل «النفاق الأصغر» إذا كانت مع الباغي المسلم المتحكم، وقد ترقى إلى درجة النفاق «الأكبر» المخرج من الملة إذا كانت على حساب النصوص الواضحة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «ومتى ترك العالم ما علّمه من كتاب الله وسنة رسوله وأتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدًا كافرًا، يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْمَصَّ ١﴾ كَتَبُ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأنعام].

ولو ضرب وحبس وأوذى بأنواع الأذى ليدع ما علمه من شرع الله ورسوله الذي يجب أتباعه وأتبع حكم غيره، كان مستحقًا لعذاب الله بل عليه أن يصبر، وإن أوذى في الله فهذه سنة الله في الأنبياء وأتباعهم.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْمَ ١﴾ أَحْسِبَ النَّاسَ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾﴾ [الأنعام]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنكُمُ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن

تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ
وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلاَ إِنَّا نَصْرُ اللَّهِ قَرِيبٌ
﴿٢١٤﴾ [البقرة].

وهذا إذا كان الحاكم قد حكم في مسألة اجتهدية قد تنازع فيها
الصحابه والتابعون فحكم الحاكم بقول بعضهم وعند بعضهم سنة
لرسول الله ﷺ تخالف ما حكم به، فعلى هذا أن يتبع ما علم من سنة
رسول الله ﷺ، ويأمر بذلك، ويفتي به ويدعو إليه، ولا يقلد الحاكم.
هذا كله باتفاق المسلمين. [مجموعة الفتاوى ٣٥/٢١٨، ٢١٩ ط/ج ٣٧٢ -
٣٧٤ ط/ق].

فالحكم الذي وضحه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى - كان في العالم
الموافق للحاكم المخالف لجزئيات الشريعة بأجتهد السلف، على ما
علمه من السنة النبوية، فكيف يكون حكمه رحمه الله تعالى - في العالم
الموافق للحاكم المخالف لكليات الشريعة؛ الساعي لطمس الملة
الإسلامية بالقوانين الوضعية، كما هو حاصل اليوم؟!، فإذا كان الأول
مرتداً، فالثاني ردته مغلظة، أفبعد هذا الوضوح والبيان من هذا الجهد
وضوح وبيان؟! قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى
الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج]؛ فهذه عقوبة قدرية تفضي بالقلب
إلى عدم الإحساس بالشر، نعوذ بالله من الحور بعد الكور.

أما «المدارة» فهي صفة مدح، وهي لأهل الإيمان إلا في موطنٍ
واحد؛ إذا كانت مع الباغي المسلم، أو الحاكم الجائر، ولقد عرّفناها
أنها: درأ الشيء المفسد بالقول اللين، وترك الغلظة والإعراض عن

الباغي المسلم أو الحاكم الجائر إذا خيف شرّه، أو حصل منه أكبر ما هو ملائس للشرعية.

فالباغي المسلم مهما أفسد لا يصل إلى درجة إفساد الكافر، فهو مؤمنٌ بالنصوص التي تمنعه من هتك الحرمات، وإن كان يهتك بعضها أتباعاً لهواه وما بغى لأجله وصال، لكن تبقى حرمة أشد من حرمة.

أما إذا كان الصائل كافراً أو مرتدّاً، فالمدارة معه كفرٌ مثل المداينة باتفاق المعتدّ بقولهم، فهو جاسٍ خلال الديار ليشوّه الخلقة، ويطمس الملة كما هو واقع اليوم في «العراق» و«أفغانستان» و«الشيشان» و«الفلبين» و«جنوب تيلندا» و«فلسطين». قال - تعالى - حاكياً قول بلقيس ملكة سبأ: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [سجدة: ٣٤].

والحلف اللدود - عبّاد الصليب واليهود - فعل الأفاعيل بالمسلمين اليوم: هتك الأعراض، وفحش بالرجال، بل بالأموات، وهذا توفرت الهمم والدّاعي على نقله، فأين المصلحة في مدارته؟! وما مقدار الفائدة في ذلك؟! بل الضرر أكبر، والدّفع متعيّن مع القدرة بما أمكن، والتّأني واجبٌ مع الاستضعاف، فهل فوق ضرر الكفر والشّرك ضررٌ؟! هذا ما لا يستجيز القول به عاقلٌ.

فمن ظنّ أنّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يقصد بالمدارة المداينة، فلنظرته القاصرة، وفهمه السّقيم، وذلك خطأً جسيماً، فمن «دار» أو «داهن» العدو الكافر الصائل؛ فهو كافراً مرتدّاً حكمه حكمه.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «الموافقة على دينهم».

يعني بها؛ التمكين والتسهيل لإقامة شعائرهم الكفرية؛ من كنائس وما شابهها من المعابد الكفرية في ديار المسلمين، كأن يقول: أتركوهم وما يفعلون، أعطوهم ما يطلبون، خلّوا بينهم وبين ما يريدون، غضوا الظرف عنهم، لا تتعرضوا لهم في وادٍ ولا طريق.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «خوفاً منهم،... لدفع شرهم».

فالشّر هنا: مخافة سلب الملك، أو الرياسة، أو الجاه، أو المال، فشرّه حول الدُّنيا يحوم، لأنَّ الشَّرَّ الحقيقي حاصلٌ بدخول الكفر الدِّيار، وهو داره وداهنه لدنيا يصيبها، والله - سبحانه وتعالى - بيّن حكم من فعل ذلك بقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [١٠٧] [التَّوْبَةُ]، فكفرهم تعيّن بسبب دنيا قد يصيبوها، ذلك مع بغضهم للكفار وكره دينهم ومحبة الإسلام والمسلمين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «والله - سبحانه وتعالى - جعل استحباب الدُّنيا على الآخرة هو الأصل الموجب للخسران، واستحباب الدُّنيا على الآخرة قد يكون مع العلم والتصديق بأن الكفر يضر في الآخرة، وبأنه ما له في الآخرة من خلاق. - إلى أن قال - : وقوله - تعالى - : ﴿وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ [التَّوْبَةُ] : ﴿١٨﴾ أي: لاستحبابه الدُّنيا على الآخرة.» [مجموعة الفتاوى ٣٤٢/٧ ط/ج - ٥٦٠ ط/ق].

واستحباب الدُّنيا المكفّر يكون بالقول أو الفعل، كـ«المدارة»

و«المداهنة» للعدو الصائل الكافر، لهذا قال ﷺ: «... يصبح الرَّجُلُ مؤمناً ويُمسي كافرًا، ويُمسي مؤمناً ويصبح كافرًا، يبيع دينه بعرضٍ من الدُّنيا» [مسلم رقم ٣٠٩]، وبيع الدِّين قد يقع مع بغض الكافر ودينه، فتنبه وأحترس لدينك - يرحمك الله - .

■ وأما قوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وإن كان يكره دينهم ويغضبهم، ويحبُّ الإسلام والمسلمين» .

لأنَّ حبَّ دينهم مكفِّرٌ بذاته ولو لم يحصل به موالاته، فعلم أنَّ خاصية البغض لدينهم غير نافعة إذا حصلت الموافقة بالمدارة أو المداهنة لأجل حماية المصالح الدنيوية، فمن فعل ذلك أرتد عن الإسلام.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «هذا إن لم يقع منه إلَّا ذلك» .

السببان اللذان صار بهما مرتدًا عن الإسلام؛ «المدارة» و«المداهنة» للكافر إذا تغلَّب على الدِّيار، أو اجتاحتها، مع بغضه له ولدينه، لكن الخوف على الدُّنيا، والمحافظة على المكتسبات حملته على ذلك.

ولقد سجَّل لنا التاريخ، أنَّ من فعل ذلك كيف طمع العدو الكافر فيه؛ بأن يوافقه على دينه وإلَّا لا ينجو من الموت، لأنَّ الاستضعاف غير مرخصٍ فيه «المدارة» أو «المداهنة»، وإنما النَّأي عن الدِّيار وهجر الأوطان، إذا كان العدوُّ متغلبًا أو صائلاً، لذا أفتى العلامة «أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي» للأندلسيين لما تغلَّب عبَاد الصليب على بلادهم أن يخلوا الدِّيار وينحسروا إلى أقربها؛ فرارًا بالدِّين، وتكثير

سواد المؤمنين^(١). لكن منهم من أبى إلا البقاء مخافة ذهاب المال والأرض، وما حصل له في تلك الديار من بحبوحه، فكيف كان الحال بعد ذلك؟ القتل والتنكيل، والفتنة على الدين، ومحاكم التفتيش مما توفرت الهمم والداعي على نقلها.

وأظهر ما ورد في كفر «المداري» أو «المداهن» - إذا صال الكافر وجاس خلال الديار - ما رواه أبو بكره عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ينزل ناس من أمتي بغائط يسمونه «البصرة»؛ عند نهر يقال له: «دجلة»، يكون عليه جسر؛ يكثر أهلها، وتكون من أمصار المهاجرين - قال ابن يحيى: قال أبو معمر: - وتكون من أمصار المسلمين -؛ فإذا كان في آخر الزمان جاء «بنو قنطوراء»؛ عراض الوجوه، صغار الأعين؛ حتى ينزلوا

(١) لقد سمى رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - فتواه بـ «أَسْنَى الْمَتَاجِرِ فِيمَنْ غَلَبَ عَلَى وَطَنِهِ النَّاصِرِيُّ وَلَمْ يُهَاجِرْ وَمَا يَتَرْتَبِ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَاتِ وَالزَّوَاجِرِ». وهي رسالة صغيرة جواب لسؤال ورده من الشيخ «أبي عبدالله بن قُطَيْبَةَ» عن قوم هاجروا من «الأندلس» إلى «المغرب» ثم ندموا على ذلك ولا موا من أشار عليهم بذلك؛ وقد كَفَّرَ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - فيها من قام بقلبه ذلك وأظهره - أعني به: النَّدَم من إخلاء الديار واللجوء إلى أقربها - . وقد أوردتها المؤلف في «المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب». وكتبها «سنة ٨٩١ هـ»، وقد حققت هته الرسالة الماتعة من طرف د. «حسين مؤنس» ونشرها في صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في «مدريد»؛ في العدد الخاص، «المجلد الخامس» عام «١٣٧٢ هـ» الموافق لعام «١٩٥٣ م»؛ ما بين (ص ١٢٩ - ١٩١)، وضم إليها فتوى أخرى حول هذا الموضوع.

ولقد أعتمد العلامة «الألباني» رَحِمَهُ اللهُ على هذه الفتوى في فتواه؛ التي خصَّها للفلسطينيين - ولم يوفَّق فيها -؛ لما غلب اليهود عليهم - لعائن الله - على الأرض المباركة؛ للفارق الموجود بين الحالتين. فالأندلسيون طوّقوا بالأعداء؛ من الجوانب كلها زيادة على عائق البحر - فقطعت الصلة بينهم وبين الأخوة الدينية الموجودة في «المغرب» -، أما الفلسطينيون فالأخوة الدينية على كل الجوانب زيادة على العمق الاستراتيجي؛ إلا أنَّ العائق هو: الموالاة المكفَّرة - التي تبتَّأها كثير من حكام القوانين الوضعية - وسوف ينجلي بإذن الله؛ ولقد ظهر بوادره، وإنَّ غداً ناظره لقریب. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ﴾ [البقرة: ٥٤].

على شَطِّ النهر، فيتفرَّق أهلها ثلاث فرق: فرقة يأخذون أذنان البقر والبرية؛ وهلكوا، وفرقة يأخذون لأنفسهم؛ وكفروا، وفرقة يجعلون ذراريَّهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم؛ وهم الشهداء» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٠٦].

فهلك الذي أعرض عن القتال وهرب منه طلباً لخلاص نفسه وماشيته، ونأى بنفسه عن العدو يهيم في البوادي كما تهيم السباع؛ وكفر الذي «دار» و«داهن»، فقله ﷺ: «يأخذون لأنفسهم» يظهر أنهم أخذوا الأمان لما ألقوا السلم «مدارة» و«مداهنة» وتركوا الجهاد لحماية دنيائهم وذلك سبب كفرهم، وسعد القسم الثالث - الأتقياء الشهداء - فتدبر الحديث - رحمك الله من شرِّ القسمين - وأعرضه على حالنا اليوم؛ ترى الأقسام بثلاثها رأي العين، وتنقشع عنك سحب الغشاوة. وإن تأوَّل بعض العلماء الحديث في حادثة التتر، فلا يمنع من دخول سواها في الخبر؛ ما الحال أستمروا، وإياك وزيف المتعالم، وتلبس الذي جمع ولم ينتفع بما جمع؛ فلقد عماه التدليس حتَّى أصبح من حزب إبليس، ولقد علم أنه من فعل ذلك؛ ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ [الأغلق: ١٧]. فهذا مثل عابدي الموائد، والمدَّخري المزاد، وبأس العبادة.

يقول العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «وأما التَّزَيُّ بالملابس، والتَّحْلِي بالمظاهر، والانتصاب في المدارس، من غير غيرة لدين الله، ولا نصرة لأوليائه، ولا مراغمة لأعدائه، ولا دعوة إلى سبيله، فما ذاك إِلَّا حرفة الفارغين

البطالين، الذين صحبوا الأماني، وقنعوا من الخلاق بالخصيس الفاني، وهذا لا يفيد إيمان الرجل، فضلاً عن كونه عالمًا. [الدُّرر السَّيِّئة ١٢ / ٣٥٤ وعيون الرسائل والأجوبة عن المسائل ٢ / ٥٢٥، ٥٢٦].

■ وقوله ﷺ - تعالى - : «فكيف إذا كان في دار منعة، وأستدعى بهم، ودخل في طاعتهم، وأظهر الموافقة لهم على دينهم الباطل؟». فإذا تعيَّن كفر «المداري» أو «المداهن» للكافر الصائل لغرض الدُّنيا؛ من حفظ مالٍ أو جاهٍ؛ وحالته يمكن أن يتعذَّر بها، لأنَّ الكافر صائلٌ محتاجٌ للدِّيار، لكن العذر أوهن من بيت العنكبوت، لأنه مطالبٌ بالدَّفع بما أمكن، ولا تشترط المثلية، أو النَّأي وذلك كبيرة مصدر الهلاك كما أوضح ذلك ﷺ بقوله: «... فرقةٌ يأخذون أذنان البقر والبرية؛ وهلكوا...» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٠٦].

فكفر من كان في دار منعةٍ ودار إسلامٍ وجَرَ الكفار على ديار المسلمين وأتى بجيوشهم لتغزو بلاد المسلمين، سواء المتاخمة له، أو النَّائية عنه أوضح وأبين ومغلظ؛ كما هو حاصلُ اليوم في عدَّة بلدان، قواعد عسكرية للحلف اللدود - اليهود صليبي - ينطلق منها، ويموّن منها لضرب المسلمين في عدَّة ديار، والعدو الجاثم في تلك القواعد وتلك الدِّيار؛ يصرح بملء فيه أنَّ الحرب صليبيَّة، والحملة دينيَّة على الموحدين؛ الذين يسميهم «إرهابيين» بزعمه، بل تحولت سفاراته في ديار المسلمين مراكز تعذيبٍ وأستنطاقٍ للموحدين العزل؛ الذين أبوا عيش الذُّل والهوان.

أَفَيْشِك في كفر من فعل هذا وردَّته المغلظة؟! فهل ما نشاهده

اليوم من حكام الحديد والنار موالاة أم غير موالاة؟! وهل بعد أفعالهم هذه موالاة؟! فلا يشك في ذلك إلا فاسد العقيدة، جهمي السريرة.

يقول العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «فمن كفر المسلمين أهل التوحيد، أو فتنهم بالقتال أو التعذيب: فهو من شر أصناف الكفار، ومن الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴿٢٨﴾ جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَيَنَسُّونَ الْقَرَارَ ﴿٢٩﴾ [إِنشَاءً].» [الدرر السنية في الأجوبة النجدية ١٢ / ٢٦٢].

سواء باشر القتال بنفسه مساعدة لذلك الكافر الصائل أو سهله، أو باشر الاستنطاق والتعذيب، أو أعان عليه، فالحكم واحد؛ الردة والخروج عن الإسلام، وبينونة المرأة، وحل المال والدم.

ولا يصلح ضرب المثل في الموالاة المكفرة بـ «الرافضة»؛ كمن يقول: كما فعل ابن العلقمي مع الخلافة العباسية، أو نسله اليوم مع الدولة العراقية - إخوان اليهود من الرضاة - ؛ الذين ظاهر مذهبهم الرفض، وباطنه الكفر المحض، وينسئ ما هو حاصل اليوم من المرتدة الذين كانوا ينتمون إلى السنة؛ لأن الرافضة - لعنهم الله - أرتدوا بعقيدتهم التي يتحلونها قبل ولايتهم لليهود والنصارى، بل لكل مشرك، والمرتدة - الذين كانوا ينتمون إلى السنة - ؛ ناقضهم الإيمان هو موالاتهم للكفار كما هو مشاهد وعيان؛ ولا ينكره إلا ذو تلبس وعميان، ولو كان المثل صحيحاً لما تركه المؤلف العلامة «سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُ اللهُ، كيف وموضوع الرسالة يدور على من وإلى العساكر التركية - القبورية الشريكية - من أهل السنة لما أجتاحت الديار

السلفية آنذاك؟

ولقد أسهمنا ذلك في «سبب التأليف» بما يقنع الغليل، ويشفي العليل، ويهدي إلى أقوم سبيل، فلا يجوز القعقعة بعيداً عن وقعة الميدان، لأن تلك القعقعة تلبس وخذلان، تزيد حالة العميان. ويدخل في هذه «الموالة المكفرة» دخولاً أولياً الذي حَكَم قوانينهم الوضعية، أو سهَّلها، أو زَيَّنَّها، أو أرغمها بالقوة ينفذها في الرعية، فالجُرُّ يكون للجيش، أو للعقيدة، أو لنظام يفسد الأنام، ويهدم أركان الإسلام.

وكما تعلم - رحمك الله - أنَّ هذا العمل هو من أعلى مراتب الموالة، فهي ذات مراتب وشعب، فمنها المكفرة الموبقة، ومنها دون ذلك، وإنفاذ في الرعية الحكم بقانون الإفرنج، أكبر ذنب وأضله وأعظمه منافاة لأصل الإسلام، فهو مشتمل على ردِّ أحكام الله المنزهة، ومسح الفطرة المكملَّة، وبقاء الإيمان لا يكون إلَّا بردِّها والأنافة والاشمئزاز منها، ومراغمة أصحابها بما تحصَّل من قوة، فالله - سبحانه وتعالى - يقول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النِّسَاء: ٦٥]. ولا نجاة ولا سلامة إلَّا بالوقوف في وجه تلك القبائح المبدية؛ لضمان المغفرة والسَّعادة الأبدية.



«اللَّوْمَةُ السَّانِيَةُ»

«وأعانهم عليه بالنصرة والمال، ووالاهم وقطع الموالاة بينه وبين المسلمين، وصار من جنود الشُّرك والقباب وأهلها، بعدما كان من جنود الإخلاص والتوحيد وأهله. فَإِنَّ هذا لا يشك مسلمٌ أنه كافرٌ من أشد الناس عداوةً لله ورسوله. ولا يستثنى من ذلك إلا المكره: وهو الذي أُستولى عليه المشركون، فيقولون له: أكفر أو أفعل كذا وإلا فعلنا بك وقتلناك. أو يأخذونه، فيعذبونه حتَّى يوافقهم. فيجوز له الموافقة باللسان، مع طمأنينة القلب بالإيمان.

وقد أجمع العلماء على أنَّ من تكلم بالكفر هازلاً أنه يكفر. فكيف بمن أظهر الكفر خوفاً وطمعاً في الدُّنيا؟! وأنا أذكر بعض الأدلة على ذلك، بعون الله وتأييده».

الشَّيْخُ :

■ فقله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وأعانهم عليه بالنصرة والمال، ووالاهم وقطع الموالاة بينه وبين المسلمين».

فإعانة الكفار على المسلمين بالنُّصرة والمال عملٌ مكفِّرٌ بذاته، حتَّى ولو كانت الإعانة بالمشورة فقط، ولم يُباشِر القتال، ولم تكن الإعانة بالمال، ومباشرة القتال والإعانة بالمال زيادة في الكفر، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَلْهَىٰ فِي الْكُفْرِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. فمن العمل ما يكون كفراً، ومنه ما يكون زيادةً في الكفر.

وكما ترى - رحمك الله - أَنَّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - مما ذكره

في «التُّصرة» و«الإعانة» يظهر أنه على مذهب أهل السُّنة والجماعة في دعامة الدين - أعني: مسألة الإيمان - ، فما ذكره قبل وفي هذا الموطن؛ أَنَّ الأعمال وحدها دلت على الكفر بغير النَّظر إلى الاعتقاد، والسبب أَنَّ الأعمال مترابطة بين الظاهر والباطن، وأقصد بالباطن «عمل القلب» وليس قوله؛ الذي إذا أُنْفِىَ حلَّ الكفر، وهذه الأعمال التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ نَفَتِ عمل القلب ولم تبقه وإن كان تصديق باقيًا، خلافًا لما تقوله المرجئة وطائفتهم الجدد اليوم؛ أَنَّ كل عمل مكفِّر ذكره الشارع الحكيم دَلَّ على أَنَّ التصديق منتفٍ من القلب. وبطلان القول، ورداءة هذا المذهب؛ ومخالفته لمنهج أهل السُّنة ظاهرٌ بالاعتبار، بل بالدلالات الثلاثة؛ «الكتاب» و«السُّنة» و«الاعتبار».

ولا حاجة لنا لذكره هنا، لأنَّ قد استوفينا المسألة في كتابنا «مَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ فِي كَفْتَيِ الْمِيزَانِ» الذي عالَجنا فيه شبهات العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ، فلجعله المطبق في دعامة الدين؛ أنتحل مذهب المرجئة وألقى عليه ثوب السلفية، بل بالغ بجهله أن بدَّع مخالفه، ووسمهم بالخروج، فظن لجهله أَنَّ مذهب أهل السُّنة مبنيٌّ على أَنَّ الأعمال شروط كمال، وشروط الكمال لا يذهب أصل الإيمان.

وهذه خزعبلات من الذي تأثر بمذهبه؛ الحافظ «أبن حجر العسقلاني» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - فهو يعدّه معلّمه الأول، وما علم أَنَّ المعلم ليس حجة، وإنما وسيلة لمعرفة الحجة، وإذا ظفر بها أسقطت الوساطة؛ لأنَّ التعويل على الدليل، ومتى وجد أكتفي به؛ مع شكر الدال، والاحتجاج لمدلوله؛ سواء نقصته الحجة أو كملت، وليس الاحتجاج به، هذا مذهب أهل

السنة من قبل ومن بعد في تحقيق المسائل وتأصيلها.

ولو تأصل العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - على ما حققه إمام الوهابية - كما ينسبنا المخالفة - ؛ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، وما حققه أولاده من الوراء رَحِمَهُمُ اللهُ - تعالى - لنجى من بدعة «الإرجاء»، فهو مرجىء في مسألة «الاسم»، وجهمي في مسألة «الحكم» وإن أنف من ذلك الأنفون.

ونحن لا نأنف من نسبتنا إلى «الوهابية»، فالكلمة ممدوحة مزية غير منقصة، وإن كان نحن لا نحب ذلك ولا نتسبب إلى أي كان، وإنما نتسبب إلى الصدر الأول - الصالح - ، ويكفي أنها مأخوذة من اسم المولى - سبحانه وتعالى - «الوهاب».

فالوهابية توهب للناس خير الدنيا والآخرة، فهي توضح التوحيد، وتنقض شبه الشرك والضلال البعيد. فما ظفر به «الألباني» رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري» من مسائل الإيمان، قد تبّه على خطورتها العلامة محمد ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - وأوفى البيان.

يقول العلامة عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ ما لفظه: «ثم إن شيخنا رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يقصد جدّه محمد بن عبد الوهاب؛ لأنه سبطه - ، بعدما رحل إلى «البصرة»، وتحصيل ما حصل بـ«نجد» وهناك، رحل إلى «الأحساء» وفيها فحول العلماء، منهم «عبدالله بن فيروز»، أبو محمد الكفيف، ووجد عنده من كتب شيخ الإسلام «أبن تيمية»، و«أبن القيم» ما سرّ به، وأثنى على «عبدالله» هذا بمعرفته بعقيدة الإمام «أحمد».

وحضر مشايخ «الأحساء»، ومن أعظمهم: «عبدالله بن عبداللطيف القاضي»، فطلب منه أن يحضر الأول من «فتح الباري على البخاري» ويبين له ما غلط فيه الحافظ في مسألة الإيمان، ويبيّن أنّ «الأشاعرة» خالفوا ما صدر به «البخاري» كتابه من الأحاديث والآثار.

[الدّرر السّنيّة في الأجوبة النّجديّة ١٢ / ٧، ٨].

فبعدهما ذكر السّبط - الولد من وراء - من التّنبية، لما في «الفتح» من قبيح في مسائل الإيمان، فلا يُعتد بقول ناهب البديع، المستشكل لكل قول متيع، جهمي السريرة، وفاسد الظاهرة؛ علي حسن بن عبدالحميد - الأثري في كل بدعة - أنّ العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ قرأ «فتح الباري» ولم ينبه على تلك المواطن «الإرجائية»، التي نبّه عليها - كما يسميهم «الخوارج» - ، فهل بعد تبين صاحب المذهب - محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يُعتد بتبيين أو سكوت غيره، أو من هو دونه في العلم بكثير؟! وحاشى العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - أن يمرّ على ذلك الرديء من القول ولم ينبّه عليه، وإنما لم يتفطن له.

وسئل رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - عن ذلك فقال: «كان ذلك قبل أربعين سنة فلا ندري هل نبّهنا على ذلك أم لا»، وهل إذا نبّه المعلم يُعتد بسكوت التلميذ؟!، لكن العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - نبّه كما نبّه «سليمان ابن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ اللهُ في الرسالة التي نشرحها، أنّ أعمال النّصرة، من مالٍ وإعانةٍ بقتالٍ مكفّرٍ بذاتها، وهي من باب المظاهرة للعدو الكافر.

يقول العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «قد أجمع علماء

الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدتهم بأي نوع من المساعدة، فهو كافرٌ مثلهم كما قال - سبحانه - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [التَّائِبَةُ] .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [التَّوْبَةُ] . [مجموع فتاوى عبدالعزيز بن باز ٣ / ٩٩٤، ٩٩٥] .

وَبَنَى رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - على أنه يُسْتَد عَلَى كُفْرِ الْحَاكِم بِ«الْأَقْوَال» أو «الأعمال»، وليس كما تقول المرجئة المبتدعة وطائفتهم الجدد؛ أَنَّ الكفر لا يكون إِلَّا بترك «الإقرار» الذي هو من ضمن قول القلب، فلا يكفر الحاكم عندهم بأي فعلٍ حَتَّى ولو كان بالإعانة أو التُّصرة أو الدَّل على العورة مادام لم يجحد. وأكبر عمل وأقومه شهادة على خروج حَكَّام الحديد والنار اليوم من الإيمان، ودخولهم في الرَّدَّة والكفر والطغيان؛ تحكيم القوانين الوضعية الكفرية وفرضها على الناس، ولقد علم محقق التوحيد، أَنَّ هذه كافية لوحدها في ثبوت الرَّدَّة - والعياذ بالله - فضلاً عن الأعمال الأخرى.

يقول العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - ما لفظه: «الحكام بغير ما أنزل الله أقسام، تختلف أحكامهم بحسب «أعتقادهم» و«أعمالهم»...» [مجموع فتاوى عبدالعزيز بن باز ٣ / ٩٩١] .

فمن الاعتقادات مكفّرة ومنها دون ذلك، ومن الأقوال مكفّرة ومنها دون ذلك، ومن الأعمال مكفّرة ومنها دون ذلك، والإعانة

والتَّصَرُّعُ بِالمالِ أَعْمَالٌ مَكْفُرَةٌ كما قال العلامة «سليمان بن عبد الله
أبن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ فِي هذه الرسالة. وهذه قاطعة لحبال
مؤالاة أهل التوحيد، داخله في حزب الشيطان والتَّديد.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وصار من جنود الشَّرك والقباب وأهلها،
بعدما كان من جنود الإخلاص والتوحيد وأهله. فَإِنَّ هذا لا يشك مسلمٌ
أنه كافرٌ».

فهذا الحَوْرُ بعد الكور - والعياذ بالله - ، فالذي عرف التوحيد
وحسنه، ووقف على الشَّرك وقبحه، وأبصر طريق الهدى ومعالمه،
وأتضح له سبيل الردى وغوايته، ثم ينتكس فجنايته أعظم، وغالب
هؤلاء يُؤْتَوْنَ من باب أَسْتَحْبَاب الدُّنْيَا على الآخرة، فالشبهة غير مؤثرة
فيه، كيف وهو قد أبصر التوحيد وكان من حزبه؟!!!

ويقصد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بجنود الشَّرك والقباب؛ الدولة
العثمانية التي أجتاحت الديار في وقته، ولا مانع من الدخول في الحكم
كل جنديٍّ لشركٍ أو قبة اليوم؛ قبة يطاف بها، أو قبة يشرَّع فيها من دون
الله، فالشَّرك والكفر هو شرك وكفر لحقيقته ومعناه، لا لاسمه ولفظه،
فإذا كان من ظاهر جنود الشَّرك والقباب حكمه حكمهم، فما بالك من
ظاهر جنود الحلف اللدود - اليهودي -؟!!! وكم غلظ ردّة من لبس
زيّهم وقاتل معهم؟!!

فإذا كان من رضي بالكفر كافرًا، فمن دافع عن الكفار، وحمى
عورتهم، وزيّن مناهجهم، وحكّم قوانينهم، فهو من الذين أعلنوا
عداوتهم لله ورسوله، فلقد جمع بين الردّة المغلظة، والمشاقة لله -

تعالى - ورسوله، وهذا مصيره كما قال - تعالى - : ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

وبتر هؤلاء معظمه يجعله الله - سبحانه وتعالى - على أيدي المؤمنين، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَتَلُوهُمْ يَعْذَّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَبْصُرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [١٤] وَيَذْهَبَ غِيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، وهذا من الحرب الذي بَشَّرَ الله - سبحانه وتعالى - بها كل معاندٍ وشانئٍ بقوله: ﴿فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وهذه الحرب لا بدَّ فيها من مراغمةٍ وإغلاظٍ، فلقد أمر الله - سبحانه وتعالى - بذلك، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [البقرة: ١٩٣].

والمرتد الذي أصبح من جنود الشُّرك والقباب، أو من جند الكفار؛ من يهود أو نصارى، الغلظة عليه أشد؛ والرافة لا محلَّ لها فيه ألبتة، وهل التَّشفي بحزب الله الموحدين، والنكاية بهم، وفتنتهم بالقتل والعذاب أتجاه رافة أو رحمة؟!

فإذا كان إقامة الحد على صاحب كبيرة - دون الكفر - الأمر فيها عدم الرافة؛ كما قال - تعالى - : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢٠]، فتطهير الديار من الكافرين الصائِلين وأذنانهم المرتدين الرافة فيه منتفاة كلياً. ﴿لِيَهْلِكَ مَن هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَن حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٦]، في كلِّ مكانٍ وفي كلِّ زمانٍ، أينما ثقفوا ﴿أُخِذُوا وَقَتِّلُوا نَفْتِيلًا﴾ [الأنفال: ٦١].

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «ولا يستثنى من ذلك إلا المكره: وهو

الذي أَسْتُولِي عليه المشركون، فيقولون له: أَكْفَرُ أَوْ أَفْعَلُ كَذَا وَإِلَّا فَعَلْنَا بِكَ وَقَتْلَنَاكَ. أَوْ يَأْخُذُونَهُ، فَيَعَذِّبُونَهُ حَتَّى يُوَافِقَهُمْ. فَيَجُوزُ لَهُ الْمَوَافَقَةُ بِاللِّسَانِ، مَعَ طَمَآنِينَةِ الْقَلْبِ بِالْإِيمَانِ».

فَقَوْلُهُ: «وَلَا يَسْتَشْنِي مِنْ ذَلِكَ»؛ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوْبَقَاتِ، وَالْأَعْمَالِ الْمَرْدِيَّاتِ، الَّتِي ذَكَرَهَا وَالتِّي ذَكَرْنَا بَعْضَهَا إِلَّا «الْمَكْرَهَ». لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْتَنَاهُ الْمَوْلَى - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٦]، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي حَادِثَةِ «عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا عَذَّبَ عَلَى أَنْ يَقُولَ أَوْ يَنْطِقَ بِالْكَفْرِ؛ شَرِيطَةً أَنْ يَكُونَ الْقَلْبُ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ، فَالْإِكْرَاهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى «الْقَوْلِ» أَوْ «الْفِعْلِ» الَّذِي يَعُودُ ضَرَرُهُ عَلَى قَائِلِهِ أَوْ فَاعِلِهِ لَا عَلَى الْغَيْرِ، وَمَتَى زَالَ ذَلِكَ زَالَ «الْقَوْلُ» أَوْ «الْفِعْلُ». فَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْفِتْكِ بَغَيْرِهِ أَوْ إِتْلَافِ عَضْوِهِ فَهُوَ مُؤَاخَذٌ بِفَعْلِهِ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْإِكْرَاهِ فِيهِمَا أَصْلًا، وَفَاعِلُهُمَا مُخْتَارٌ قَاصِدٌ إِلَى فَعْلِهِمَا، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ فَبِقِيَاسٍ فَاسِدٍ أَوْ تَعْلِيلٍ بَارِدٍ، لِأَنَّ لَيْسَ حِفْظَ حَيَاتِهِ أَوْلَى مِنْ حِفْظِ حَيَاةِ غَيْرِهِ.

فَالْإِكْرَاهُ لِلضَّرَرِ، أَوْ الْبُوحِ بِالسَّرِّ، فَالْعَاقِبَةُ الْمَحْمُودَةُ فِيهِ الصَّبْرُ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْمَصِيرُ الْقَتْلَ، بَلْ رَخِصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْبُوحَ بِالسَّرِّ الَّذِي يَعُودُ ضَرَرُهُ عَلَى الْغَيْرِ يَجُوزُ الْإِنتِحَارُ لِأَجْلِهِ، لِأَنَّ الضَّرَرَ أَكْبَرَ، وَدَرءُ الْمَفْسَدَةِ الْكُبْرَى بِالْمَفْسَدَةِ الصَّغْرَى مُطْلُوبٌ شَرْعًا، وَمَصْلَحَةُ الْجَمَاعَةِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْفَرْدِ، إِلَّا أَنَّهُ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي أَنَّ مَبَاشَرَةَ الْقَتْلِ تَكُونُ بِيَدِهِ.

سَأَلَ الْعَلَامَةَ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - سَوَّالًا مَا

لفظه: «الفرنساويون في هذه السنين تصلُّبوا في الحرب، ويستعملون «الشرنقات» إذا أَسْتولوا على واحدٍ من الجزائريين^(١)؛ ليعلمهم بالذخائر والمكامن، ومن يأسرونه قد يكون من الأكابر فيخبرهم أنَّ في المكان الفلاني كذا وكذا.

وهذه إبرة تسكره إسكارًا مقيدًا، ثم هو مع هذا كلامه ما يختلط، فهو يختص بما يبيِّنه بما كان حقيقة وصدقًا.

جاءنا جزائريون ينتسبون إلى الإسلام يقولون: هل يجوز للإنسان أن ينتحر مخافة أن يضربوه بالشرنقة، ويقول: أموت أنا وأنا شهيد - مع أنهم يعذبونهم بأنواع العذاب^(٢).

فأجاب رَحْمَةُ اللَّهِ - تعالى - بما لفظه: فقلنا لهم: إذا كان كما تذكرون فيجوز، ومن دليله: «آمنا برب الغلام» [مسلم رقم ٧٤٣٦]، وقول بعض أهل العلم: إِنَّ السفينة إلخ^(٣) إِلَّا أَنَّ فيه التوقف من جهة قتل الإنسان نفسه، ومفسدة ذلك أعظم من مفسدة هذا، فالقاعدة محكمة، وهو

(١) وهذا كان أثناء الجهاد المبارك الذي كسر أنف المدمّر الصليبي الفرنسي وأعوانه المرتدين، الذين يسمون باللهجة الجزائرية «الحركي»، لكن طعم النصر لم يدم طويلاً فلقد أَسْتولى القَوَّاد بعدما أزهقت أنفُس القَوَّاد لدحر العدو فأفسد البلاد والعباد، ولقد تَعَيَّن تطهيرهم، وقد لاح في الأفق أنبتارهم.

(٢) ولقد أخذ عنهم هذا العذاب اليوم؛ الحلف اللدود - اليهود صليبي - الذي يتزعمه أمريكا، وأصبحوا يسومون به إخواننا في «العراق» و«أفغانستان» بل في كل مكان، وزادوا عليه ألواناً وأشكالاً، يتفطر القلب لذكرها.

(٣) يقصد بالسفينة التي تلعب بها الأمواج من كل جانب، وأشرفت على الغرق، جاز لمن فيها أن يساهموا على من تقع عليه القرعة يُلقى أو يُلقي نفسه في البحر، وأَسْتدلوا على ذلك بقصة «يونس» عَلَيْهِ السَّلَام.

مقتولٌ ولا بدَّ». [مجموع فتاوى محمد بن إبراهيم آل الشيخ ٦/ ٢٠٧، ٢٠٨].

فإذا جاز الانتحار لحفظ الأسرار، حتّى لا يقع الكبار في يدي العدو، فمن باب أولى أن تجوز العمليات «الإنغماسية التفجيرية»، التي يسميها أعداء الملة العمليات «الانتحارية»، ولا تسمى العمليات «الاستشهادية»، لأنّ الشهادة لا تثبت لإنسانٍ إلّا بالنّص، لكن يرجى منها الشهادة؛ للقضاء على الأشرار، الذين يسعون في الأرض الفساد، ويصدّون عن ربّ العباد، فصبّ عليهم المولى - سبحانه وتعالى - بهذه العمليات ﴿سَوِّطَ عَذَابٍ ۝١٣ إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ ۝١٤﴾ [التجنيد].

وممن أجاز من العلماء ذلك اليوم؛ العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - مستدلاً على جوازها بحديث أبي أيوب الأنصاري لما ردّ على الذين تأولوا قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ۝١٩٥﴾ [البقرة].

فقال رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وفي الحديث ما يدل على جواز ما يعرف اليوم بالعمليات الانتحارية التي يقوم بها بعض الشباب المسلم ضد أعداء الله، ولكن لذلك شروط، من أهمها أن يكون القائم بها قاصداً وجه الله، والانتصار لدين الله، لا رياء ولا سمعة، ولا شجاعة، ولا يأساً من الحياة». [صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ٢/ ١١٩ رقم ١٣٨٦].

فالمسألة أجتهدية، والقيام بهذه العملية تكون في الحالة الاستثنائية؛ متى توفرت المصلحة في القيام بها، جاز لمن أراد بحبوحه الجنة القيام بها، مع الشروط التي ذكرها العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - وأن لا تكون دائمة، حتّى لا يظن أنها من صلب الشجاعة والاقدام

التي لا تنال إلا بذلك، وأن لا تكون مفروضة - كالأموال التي يكون العصيان فيها إثماً - لأنَّ حمل الرجل على صف الروم حتَّى دخل فيهم، كان اختيارياً؛ ومما يزيد ذلك وضوحاً رواية أسلم أبي عمران لما قال: «فصاح الناس وقالوا: سبحان الله! تلقي بيدك - وفي رواية - يُلقي بيديه إلى التهلكة؟!» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٩٧٢ وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها رقم ١٣].

ثم تكلم أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه لما سمع أنَّ ذاك العمل يوصف بالتهلكة، فأخبر أنَّ ترك الجهاد والإقامة في الأموال هي «التهلكة»؛ وليس كما ظنوا؛ وهذه عادة أخبار العلم - الذين ورثوا الكتاب والميزان - أن يقيموا ما أعوجَّ من «الفهم» أو «القول» أو «العمل»، ولا يسكتوا عليه رضئ بالخسيس؛ كما هو حاصل اليوم من المشبهين بهذا الصنف؛ وشتَّان وما بينهما، بل بينهما مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل، ولا تدرك هذه المفاوز إلاَّ بإحكام زمام السبيل، والرضئ بالقليل، والخوف من الجليل، والتَّزود من مراغمة الباطل وأهله ليوم الرحيل، وللمسألة بسط في موضع آخر.

أما الذين جمعوا ولم ينتفعوا بما جمعوا، فسمَّوها عمليات «فاسدة» «قدرة»؛ بتعليل بارد، التزلَّف فيه للذين ﴿كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَخَبَطَ أَعْمَلَهُمْ ۖ﴾ [مُحَمَّدٌ]، وارد، لا يُؤْبَهُ لقولهم، فهم أخبار السوء؛ ثاني الثلاثة الذين أفسدوا الدِّين.

كيف والعملية «الإنغماسية التفجيرية» من لبِّ الإغلاظ الذي أمر الله - سبحانه وتعالى - به عباده المؤمنين بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

قَنِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴿١٣٠﴾ [البقرة: ١٣٠].

وهل فوق هذه العملية الانغماسية التفجيرية رعبٌ وغِلْظَةٌ!!

أما قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [الأنعام: ٢٨].

فهذه رخصة من الله - تعالى - لعباده المستضعفين، الذين لا طاقة لهم بدفع علو الكافر، وليس الصائل المجتاح الديار؛ لأن الآية هذه لا تدل على ما نحن ندندن حوله، ولا على المكره الذي أَسْتَنَاه مؤلف رسالة «الللائل»، وفهم الآيات ووضعها في محلها مطلوب شرعاً؛ حتى يُتجنب مواطن الزلل.

يقول إمام المفسرين ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً» أي: إِلَّا أَنْ تَكُونُوا فِي سُلْطَانِهِمْ، فتخافونهم على أنفسكم، فتُظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل. [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/ ٢٤٦].

فقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «إِلَّا أَنْ تَكُونُوا فِي سُلْطَانِهِمْ» يدل على أَنَّ الرخصة في المقيم بين أظهر الكفار؛ كالذي فرَّ إلى ديارهم لظلم خافه؛ كما يسمَّى اليوم في عرف الناس «اللجوء السياسي»، ولا يجد في المسلمين من يُجير، أو الذي أسلم وتعدَّرت عليه الهجرة، فهذه رخصة من الله - سبحانه وتعالى - بعفوه على إظهار الولاية اللسانية، مع المخالفة القلبية والجوارحية، فالشريطة التي وضَّحها ابن جرير

الطبري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ، هي المعتمدة عند كافة أهل العلم؛ الذين هم في دعامة الدين - أعني: مسألة الإيمان - على منهج السلف. فإظهار الولاية باللسان المحرمة شرعاً، جائزة للمستضعف إلا مع إضمار العداوة، وعدم المشايعة على الكفر، ولا الإعانة على مسلم بفعل.

يقول ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ما لفظه: «نهى الله المؤمنين أن يلاطفوا الكفار، أو يتخذوهم وليجة من دون المؤمنين، إلا أن يكون الكفار عليهم ظاهرين، فيظهرون لهم اللطف، ويخالفونهم في الدين، وذلك قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّهُ﴾» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/٢٤٦].

فقوله - رضي الله عنهما - : «إلا أن يكون الكفار عليهم ظاهرين» يدل على أن المضطر في ديارهم وسلطانهم وبين أظهرهم، فالظهور لا يكون إلا في ديارهم، أما إذا اجتاحتها الديار، فالدفع واجب والقتل فيه شهادة، والنأي كبيرة مهلكة، و«المدارة» أو «المداهنة» كبيرة مكفرة، وعلى هذا موضع الرسالة وشرحها يدور؛ فتنبه - رحمك الله - .

يقول عكرمة البربري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «إلا أن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّهُ» ما لم يهرق دم مسلم، وما لم يستحل ماله. [جامع البيان ٢/٢٤٦].

ويقول مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «إلا أن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّهُ» إلا مصانعة في الدنيا، ومخالفة [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/٢٤٦].

ويقول أبو العالية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «إلا أن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّهُ» التقية باللسان، وليس بالعمل. [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/٢٤٦].

فجمهور قول المفسرين يدور على أن إظهار القول باللسان رخصة، والمخالفة بالفعل واجبة، فإذا أشترك «القول» و«الفعل» في الولاية دلت على أنها مكفرة.

يقول إمام المفسرين ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» أي: لا تتخذوا أيها المؤمنون، الكفار أنصاراً وأعواناً، توالونهم على دينهم، وتظاهرونها على المسلمين، وتدلونهم على عوراتهم.

«وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ» أي: فقد برىء منه الله، وبراءة الله منه، بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر. [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/ ٢٤٥].

■ أما قول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وقد أجمع العلماء على أن من تكلم بالكفر هازلاً أنه يكفر».

فكل من نطق بالكلام الذي يحكم لقائله عند المحافظين على دعامة الدين بحكم الكفر، لا «قارئاً» ولا «شاهداً» ولا «حاكياً» ولا «مكرهاً» فقد شرح بالكفر صدرًا، والاستهزاء كفر ظاهر وباطن.

وقولنا: «باطناً» يعني: أن عمل القلب الذي يستقبح ذلك منتفٍ وإن كان التصديق باقياً، ودليل ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿[البقرة: ٦٥]﴾. فمن تكلم بكلام الكفر هازلاً فإنه يكفر كما قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ، فكيف إذا تضمن كلامه السب والمنقصة!!؟

سئل الشيخ حمد بن عتيق رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - عن معنى قول الفقهاء، ومن قال: «يا فقيّه»، بالتصغير يكفر؛ ما المعني بالاستهزاء؟ هل هو بالشخص نفسه؟ أو بما معه من العلم؟ وهل هذا كفر ينقل عن الملة؟ فأجاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «أعلم أَنَّ العلماء^(١) قد أجمعوا: على أَنَّ من أستهزأ بالله، أو رسوله، أو كتابه، أو دينه، فهو كافر؛ وكذا من أتى بقول، أو فعلٍ صريح في الاستهزاء، وأستدلوا بقوله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٦٥) لَا تَعْذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، وسبب النزول مشهور^(٢).

(١) يقصد بالعلماء الذين هم في دعامة الدين على مذهب السلف، أما من خالفهم في هذه الدعامة فلا يعتد بقوله، لأنَّ خلل قوله طرأ عليه بسبب خلل الاعتقاد، فأعتقد «الاسم» يظهره «الحكم»، وإن تلبس بثوب السلفية.

(٢) وشهرته فيما أخرجه الطبري في «تفسيره ١٨٦/٤ ط/ج» وأبن أبي حاتم في «تفسيره»، والطبراني في «الكبير» من رواية زيد بن أسلم أَنَّ رجلاً من الذين نزلت فيهم آية الاستهزاء، قال لعوف بن مالك في «غزوة تبوك»: «ما لقراءتنا هؤلاء - وفي رواية - ما رأينا مثل قراءتنا هؤلاء: أرغبنا بطوناً، وأكذبنا ألسنة، وأجبننا عند اللقاء!».

فقال له عوف: كذبت، ولكنك منافق، لأخبرنَّ رسول الله ﷺ. فذهب عوف ليخبر رسول الله ﷺ فوجد القرآن قد سبقه.

قال عبد الله بن عمر: فنظرت إليه متعلّقاً بحَقَبِ ناقة رسول الله ﷺ تنقُبُه الحجارة، وهو يقول: إنما كنا نخوض ونلعب، فيقول النبي ﷺ: «أَبِاللهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ».

ويلاحظ من الآية أَنَّ المستهزئين كانوا مؤمنين، لقوله - تعالى - : ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ وليس كما قالت الجهمية أنهم كانوا منافقين، لأنَّ الله - تبارك وتعالى - قال في زمرة النفاق - الذين خسروا الدنيا والآخرة - : ﴿وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، وفي المستهزئين: ﴿قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، و«قد» تدخل على الفعل المحقق الذي أقترفه وهو «الاستهزاء»؛ والفرق بين الآيتين واضح لمن لم يخالج قلبه «الإرجاء»، هذا مع ما لهم من حسنة سابقة - من شهودهم غزوة تبوك مع رسول الله - لم تشفع لهم لما وقعوا فيه من الكفر، فكيف بمسامرٍ على -

وأما قول القائل «فقيّه» أو «عويلِم» أو «مطيّويع» ونحو ذلك، فإذا كان قصد القائل الهزل، أو الاستهزاء بالفقه، أو العلم، أو الطاعة، فهذا كفر أيضًا، ينقل عن الملة، فيستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتدًا.

وأما قولك: هل هو استهزاء بالشخص نفسه؟ أو بما معه من العلم؟ فإن كنت تسأل عن مراد القائل، فعجب منك؛ وإن كان السؤال عن علّة الحكم، فإننا نقول: ظاهر هذا القول أنّ مراد قائله «الفقه» أو «العلم» أو «الطاعة»، فيحكم عليه به، ولأنه يمكنه الاستهزاء بالشخص، بدون هذه العبارات، فلما عدل إليها عما هو دونها، أعطيناها حكمها. [الذّرر السيّئة في الأجوبة النّجدية ١٠/ ٤٢٧، ٤٢٨].

فما حكم به العلامة «حمد بن عتيق» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - هو مذهب أهل السنّة والجماعة، ودلالتهم في ذلك؛ الظاهر الذي هو عمدة الباطن للتلازم الذي بينهما.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فكيف بمن أظهر الكفر خوفًا وطمعًا في الدُّنيا؟!».

قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (١٠٧) [النّحل]. واستحباب الدُّنيا يكون مع العلم أنّ الكفر يضر في الآخرة، لكن طمع الدُّنيا جعله يقدم على ذلك.

فإذا تعيّن كفر هذا وهذا، فكيف بمن تولّاهم وأعانهم إذا تغلبوا على الدّيار، أو جلبهم لبلاد المسلمين ليفتكوا بها، أو من داهنهم

فنجان قهوةٍ أو شايٍ بالاستهزاء المكفّر ليضحك الناس - والعياذ بالله - !!؟

لحماية دنياه وما تحصّل له من حطام الدنيا؟! وكما تعلم - رحمك الله - أنّ موضوع رسالة «الدلائل» يدور على هذا.

سئل الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ؛ عمن لم يكفر الدولة^(١) ومن جرهم على المسلمين، وأختار ولايتهم وأنه يلزمهم الجهاد معه؛ والآخر لا يرى ذلك كله، بل الدولة ومن جرهم بغاة^(٢)، ولا يحل منهم إلّا ما يحل من البغاة، وأنّ ما يغنم من الأعراب حرام^(٣).

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بما لفظه: «من لم يعرف كفر الدولة، ولم يفرق بينهم وبين البغاة من المسلمين، لم يعرف معنى «لا إله إلّا الله»، فإنّ أعتقد مع ذلك: أنّ الدولة مسلمون، فهو أشد وأعظم، وهذا هو الشك في كفر من كفر بالله، وأشرك به؛ ومن جرهم وأعانهم على المسلمين، بأيّ إعانة، فهي ردّة صريحة.» [الدّرر السنيّة في الأجوبة التّجديّة ٤٢٩/١٠].

فإذا تعيّن كفر هذه الدولة القبورية - مع شبهتها أنها تصلي وتصوم وتجاهد بلا تعويل - ، فكفر من ظاهر الحلف اللّود - عباد الصليب واليهود - اليوم نهار لا يحتاج إلى دليل، فمن رفع شأن هذا الحلف،

(١) الدولة العثمانية - القبورية الشّركية - ، ومع ذلك تجاهد ما وراءها من نصارى الصلبن، ولقد أوضحنا ذلك في «سبب التأليف»، مما يجعلنا نكفّ عنان القلم ههنا.

(٢) لأنّ الشبهة دخلت عليه لعدم معرفته حقيقة التوحيد، فظنّ أنهم مازالوا على الإسلام؛ لصلاتهم وصيامهم، وجهادهم، وما علم أنّ ذلك منقوض بالقبورية التي هم عليها، - جنبك الله الزلل - في معرفة حقيقة التوحيد.

(٣) غنائم الدولة القبورية ومن قاتل معها وتولّها من أعراب البوادي.

وأعانه بأيّ إعانةٍ كانت، وصوّب ما هو عليه، أو جلبه لديار الإسلام كما هو حادثُ اليوم، ونصره على أهل الإسلام، فقد أتى المكفّرات من بابها الواسع؛ وهذا هو «التعزير» و«التوقير» الذي لا ينبغي إلّا لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم، ومن شكّ في هذه الرّدّة الصريحة، هو كمن يشكّ فيمن كفر باللّه، وعبد سواه، فكل من عرف أصل الإسلام، وحقيقة الشّرك وعبادة الأصنام، أو كل أصل أفسد الأنام وأخرجهم عن الإسلام ثم يشكّ فيه، أو يلوي فيه بقياس فاسد، فأعلموا أنه شيطانٌ مارّدٌ.

يقول العلامة عبد اللّطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُمُ اللّهُ - تعالى - ما لفظه: «وأكبر ذنبٍ وأظله وأعظمه منافاةً لأصل الإسلام نصرّة أعداء اللّه ومعاونتهم، والسعي فيما يظهر به دينهم، وما هم عليه من التعطيل والشّرك والموبقات العظام. وكذلك أنشراح الصدر لهم، وطاعتهم والثناء عليهم، ومدح من دخل أمرهم، وأنظم في سلوكهم، وكذلك ترك جهادهم ومسالمتهم، وعقد الأخوة والطاعة لهم، وما هو دون ذلك من تكثير سوادهم ومساكنتهم ومجامعتهم. ويلحق بالقسم الأول^(١) حضور مجالسهم المشتملة على ردّ أحكام اللّه وأحكام ورسوله، والحكم بقانون الإفرنج والنصارى والمعطلة، ومشاهدة الاستهزاء بأحكام الإسلام وأهله...» [الرسالة الثامنة] من عيون

(١) قلت: «قسم الموالاتة المكفّرة»؛ لأنها على قسمين، قسم موبق ومردى، وقسم دون ذلك، مع التدرج فيه والاستمرار عليه قد يرقى إلى مرتبة الأول، فالخذر الخذر يا من تريد السلامة والسعادة الأبدية.

الرسائل والأجوبة عن المسائل ١ / ٢٧٤.

وكما تعلم - رحمك الله - أن قوله هذا، وتأصيله في هذه الموالاة المكفرة؛ الموبقة المردية، كان فيمن تولّى الدولة العثمانية - القبورية الشريكة - التي تحوم حولها شبهات شتى؛ وأنها لازالت في دائرة الإسلام.

لأنه قال رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في «الرسالة السابعة» التي قبل هذه التي نقلنا منها هذا التأصيل الفذّ الأنف ما لفظه: «فمن عرف هذا الأصل الأصيل، عرف الفتنة الواقعة في هذه الأزمان، بالعساكر التركية، وعرف أنها تعود على هذا الأصل الأصيل، بالهدم والهدّ والمحو بالكلية، وتقتضي ظهور الشرك والتعطيل، ورفع أعلامه الكفرية، وأن مرتبتها من الكفر، وفساد البلاد والعباد فوق ما يتوهم الواهمون، ويظنه الظانون، وبه يعلم أن ما وقع من الوسائل إلى تهوين تلك الفتنة، وتسهيل أمرها والسكوت عن التغليظ فيها، من أكبر أسباب وقوع الشرّ، ومحو أعلام التوحيد، ... - إلى أن قال - :

فكيف بمن أعانهم، أو جرّهم على بلاد أهل الإسلام، أو أثنى عليهم، أو فضّلهم بالعدل على أهل الإسلام، وأختار ديارهم ومساكنهم وولايتهم، وأحبّ ظهورهم، فإنّ هذه ردّة صريحة بالاتفاق، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [الأنعام: ١٠٥]. «[الرسالة السابعة] من

عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل ١ / ٢٦٣ - ٢٦٨.

ونحن نقول: كيف بمن ظاهر عباد الصليب واليهود اليوم، وأعانهم وفتح لهم البلاد؛ وأرغم لهم قلوب العباد، ونصّب لهم

الإذاعات؛ ليشككو في الأصول والكميات، وأغدق على أصحاب العمائم والطّيالسة؛ ليشوّهوا صورة الموحدة؛ بأنهم أصحاب قتلٍ وتنكيلٍ، وعشيقٌ للدماء تسيل، وأنَّ المستقبل معهم بائسٌ، وتكثير سوادهم فالس، وأنهم غاشون للأنام، هادمون لقواعد الإسلام.

فأعلم - رحمك الله - أنه لا يثبت إيمان الرجل؛ إلّا بتكفير وعيب ومقت من أتى بذلك ليسلم من وهن المعتقد والدّجل، وليعلم ويوقن أنّ تلك الأفعال؛ ردّة صريحة، نتجت عن سريرة قبيحة، وأنّ علماءنا الأفاذا؛ كفّروا العراقي، لتشكيكه في المعسكر التركي، فكيف لا نكفّر نحن اليوم من ذاد عن الحلف - اليهود صليبي - اللّدد، وأوغل في اللّجاج والمراء والذباب؛ كنباح الكلاب الذي لا يضر السحاب، وهل نقض عرى الإسلام عروة عروة إلّا من هذا الصنف الخبيث؛ أدعياء العلم وتصحيح الحديث؟!!

فلقد أوهنوه؛ لما سوّدوا بالعريض منطوقه ومفهومه ليشرحوه، فإنّا لله وإنا إليه راجعون؛ على قلة الناصر والعون، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله، على كثرة الجهل بأصول الإسلام والسّفاه.

■ أما قوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وأنا أذكر بعض الأدلة على ذلك، بعون الله وتأييده».

فمن التوطئة التي وطّأها، والمقدمة التي أصّلها وفصّلها، بأحكام معتبرة، ظاهرة المعالم غير قاصرة، تظهر أنّ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - من المحققين البالغين المرتبة العليا فيه، فعلوّ كعبه ظاهرٌ بالبصر؛ لمن حقّق في كلامه ونظر، فعادة المؤلف الذي ينتمي إلى هذه الزمرة الزكية؛

التي تنتج لنا دائماً الدُّرر البهية، لتحفظ بها لنا التأصيل الذي ورثناه بالتفصيل، أن يدعم ما يحرره بالدليل الذي يهدي إلى الله والجنة، ولا وجود لذلك إلا في الكتاب والسنة، فهما الحجة، وهما لاجب المحجة، وبهما تبدو السرائر؛ ويظهر مكنون الضمائر.

فهذا الصنف من المؤلفين رَحِمَهُمُ اللهُ أجمعين، هم الأقلون عدداً، الأعظمون عند الله قدراً، وأنَّ المَقْمَشِينَ المَغْيِرِينَ الشَّكْلَ لِأَجْلِ الأَكْلِ، هم الأكثرون عدداً في كل زمانٍ ومكانٍ؛ المنحطُّون عند الله قدراً، يذهب ما قَمَشُوهُ بذهابهم، وتخمد نارهم؛ بظهور حقيقة مسارهم، فلا هم ولا حزن، طالما هناك محن، كيف وقد قال - تعالى - : ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ٣﴾ [الْجُنُودُ] .

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوْلَى ١٠﴾ وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ ١١﴾ [الْجُنُودُ] ؟!

فالصنف الذي ينتمي إليه المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يظهر دائماً جهل التأويل، والإلحاد الذي طرأ على سبب محكم التنزيل، فلقد وصل ضرره إلى أصحاب الطيالة وكبار العمام، الذين همهم العمل الكسبي؛ الذي يحافظ على المنصب والكرسي، فكيف الحال بمن دونهم، أو تشبه بهم ليتزلف؟! اللهم غفرًا.



«الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ»

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾

[البَقَّة : ١٣٠].

فأخبر - تعالى - أنَّ اليهود والنصارى وكذلك المشركون، لا يرضون عن النبي ﷺ حتى يتبع ملتهم، ويشهد أنهم على حق. ثم قال: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنْ أَلْعَلِّ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البَقَّة : ١٣٠]. وفي الآية الأخرى: ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البَقَّة : ١٤٥]. فإذا كان النبي ﷺ لو يوافقهم على دينهم ظاهراً من غير عقيدة القلب - لكن خوفاً من شرهم ومداهنة - كان من الظالمين. فكيف بمن أظهر لعباد القبور والقباب أنهم على حق وهدى مستقيم؟!، فإنهم لا يرضون إلا بذلك.

الشَّيْخُ :

■ فقله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: «قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البَقَّة : ١٣٠].»

بدأ رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - بسرد الدَّلِيل الذي يدل على المدلول، حتى يشد بنیان ما وطَّاه ليوثقه، فهذه عادة المؤلف المحقق؛ الذي يبتغي بتأليفه توثيق الصروح والبنیان، وطمس معالم الجهل والعميان، فغاياته أن تخرج الدَّهْمَاء من العمياء، لأنَّ قَلَّة العلم المحقَّق تُظهر الجفاء، وقَلَّة الدَّلَائِل والآثار تُكثِّر الأهواء، ومحقَّق العلم بلفظ المنقول والمعنى المعقول، قد حمل راية الجهاد ودخله من بابه الأعظم،

والمقارع يستند دائماً على ما حققه البارع، والبراعة تكمن في فهم نصوص الكتاب والسنة على ظاهرها وحملها على واقعها؛ بنظرٍ ثاقبٍ ومدلولٍ صائبٍ.

فبدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بدليل ظاهر الكتاب؛ الذي لا يأتيه باطل من بين يديه ولا من خلفه، ليوثق الحساب، وأوّل ذلك ظاهر الآية التي ذكرها. فهذه الآية الكريمة، يعلم الله - سبحانه وتعالى - فيها نبيّه أنّ «اليهود» و«النصارى» لن يرضوا عنه؛ بـ«لن» التي تفيد التّفي، «حقّاً» التي تفيد الغاية؛ يتّبع ملّتهم؛ وإن كان الخطاب للنبي ﷺ فهو لأُمته كذلك، فكل أمر من الله - تعالى - له ولأُمته ما لم يأت دليل بالخصوصية، وهذا مما هو متعارفٌ عليه عند المحققين والأصوليين، لا ريب في ذلك ولا شك.

فخصّ المولى - سبحانه وتعالى - «اليهود» و«النصارى»، لعلمه أنّ الطائفتين لدودتان لأهل الإيمان، وحزب الرحمن إلى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿وَمَا نَقْمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البقرة].

فحسد الأولى يحرك جهل الثانية، وإن كانت الطائفتان في عهده ﷺ يجاوره منهما قلة، وقد ضربت عليهم المسكنة والذلة، ما عدا نصارى الشام الذين أحكمهم سلطان «قسطنطين» وجنوده الغشام.

ثم مما ذكره المُستورد القرشيّ أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تقوم الساعة والرّوم أكثر الناس» [مسلم رقم ٧٢٠٨].

لكن قد يقول قائل: إنّ لفظة «الرّوم» ليس معني بها النصارى، وإنما القومية؛ كلفظ «العرب»، وفي العرب يهود ونصارى.

قلنا: لو كانت لفظة «الرُّوم» لم يأت ما يشير أنَّ المقصود منها النصارى لعملنا بالقاعدة الأصولية التي تقول: «إنَّ اللفظة إذا وقعت في اللسان على معنيين فصاعداً وقوعاً مستويًا لم يجز أن يقتصر بها على أحدهما بلا نص ولا إجماع.» [التبذ ص ٦٢].

ومما يدل أنَّ المقصود من لفظة «الرُّوم» هم نصارى الصلبن، ما رواه خالد بن معدان عن جُبَيْر بن نَفِيرٍ عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ أنه قال: سمعت رسول ﷺ يقول: «ستصالحون الرُّوم صلحاً آمناً، فتغزون أُنْتُمْ وهم عدوٌّ من ورائهم، فتُتَصَرَّون وتغنمون وتسلمون، ثم ترجعون حتَّى تنزلوا بمرجٍ ذي تلؤلٍ، فيرفع رجلٌ من أهل النصرانية الصليب، فيقول: غلب الصليب! فيغضب رجلٌ من المسلمين فيدُقُّه! فعند ذلك تغدر الرُّوم، وتجمع للملحمة.» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٢٩٢ «كتاب الملاحم» وصححه ابن حبان].

فقول الرجل: «غلب الصليب»، وغدر الرُّوم لما دقَّ يدل على أنهم عبَّأوه، والعبادة الباطلة مشؤومة في الدُّنيا، والعاقبة النار، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَتْ هَتُؤَلَاءِ إِلَهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنبياء].

ومما يجدر بنا الإشارة إليه، أنَّ بعض المصطلحات شيع أسْتعملها؛ وإن جاءت نصوصٌ تدل عليها، لكن لم توضع في محلها، فأردنا أن ننظر فيها ببصرٍ نافذٍ ولا نقلد فيها أحداً، لأنَّ تقييد الاصطلاحات ووضعها على المعنى والمبنى الصحيح؛ هو ثمرة العلم

النافع، ومن هذه الاصطلاحات صحيحة المعنى موهونة المبني قد يدخل عليها اللبس؛ مصطلح «الملة اليهودية» و«الملة النصرانية»، ولفظ «الملة» لا يطلق إلا على الديانة الصحيحة، قَالَ تَعَالَى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٣٠].

عن عطاء بن يسار قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص قلت: أخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة، قال: أجل، والله إنه لموصوفٌ ببعض صفته في القرآن: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ٨]. قال في التوراة: «يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وحرزاً للأميين، أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب بالأسواق، ولا يدفع السيئة بالسيئة، ولكن يعفو ويصفح، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، فيفتح بها أعينا عمياً، وآذاناً صماً وقلوباً غلفاً.» [البخاري رقم ٤٨٣٨].

فقوله: «حتى يقيم به الملة العوجاء» يدل على ملة إبراهيم عليه السلام التي طرأ عليها العوج؛ بما أحدثه مشركو العرب فيها، فردّها النبي ﷺ كما كانت على عهد أبيه إبراهيم عليه السلام.

لكن قد يُحتج علينا بقوله - تعالى - ﴿حَتَّى تَبْعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٣٠]؛ وبما رواه أبو هريرة (رضي الله عنه) أنّ النبي ﷺ قال: «ليس بيني وبينه نبي - يعني: عيسى - وإنه نازل، فإذا رأيتموه فأعرفوه؛ رجلٌ مربوعٌ إلى الحمرة والبياض بين مُمَصَّرَتَيْنِ؛ كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فيقاتل الناس على الإسلام؛ فيدق الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية،

ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام، ويهلك المسيح الدجال،
 فيمكث في الأرض أربعين سنة، ثم يتوفى، فيصلّي عليه المسلمون»
 [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٢٤ والسلسلة الصحيحة رقم ٢١٨٢].

فقوله - تعالى - «مِلَّتُهُمْ» وقول النبي ﷺ «ويهلك الله في زمانه
 الملل كلها إلا الإسلام» يدل على السنن والطرائق المحدثّة؛ لأنّ الدين
 واحد، لكن أحدث فيه.

يقول ابن منظور الإفريقي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «قال أبو
 إسحاق: «حَتَّى تَتَّعَ مِلَّتُهُمْ»، المِلَّةُ في اللغة سَنَّتُهُمْ وطريقُهُمْ، ومن هذا
 أخذ المِلَّةُ، أي: الموضوع يختبِز فيه لأنه يؤثّر في مكانها كما يؤثّر في
 الطريق. قال: وكلام العرب إذا اتَّفَقَ لفظُهُ فأكثره مشتقُّ بعضُهُ من بعض.
 قال أبو منصور: ومما يؤيد قوله قولهم: «مُمَلٌّ» أي: مسلوک معلوم.»
 [اللسان ١٢٩/١٤ مادة «المِلَّة»].

و«اليهودية» و«النصرانية» ديانة مبتدعة باطلة مصدرها الهوى.
 قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [النَّبَا: ٢١].

فقوله - تعالى - : ﴿هُوَ سَمَّكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾ [آل عمران: ٦٤]،
 يدل على أنّ الديانة التي جاء بها آدم عليه السلام وختم الله - تعالى -
 - بها مبعث النبي ﷺ هي الإسلام، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ
 الْإِسْلَامُ﴾ [التغاب: ٣].

ويقول عليه الصلاة والسلام: «أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في
 الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلاتٍ، وأمّهاتهم شتى، ودينهم واحدٌ
 - وفي رواية - وليس بيني وبينه نبى» [متفق عليه].

وبنو العلات: أولاد الرجل الواحد من نساء شتى، أما الإخوة من الأبوين فيقال لهم: أولاد الأعيان، فالنسبة الأبوية واحدة، والملة واحدة، قَالَ تَعَالَى: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٣٠] وقال يوسف عليه السلام: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٢٨]، فهو على ملة أبيه إبراهيم عليه السلام، وإبراهيم على ملة أبيه الأول آدم عليه السلام، فكل الأنبياء والرسل على الملة الواحدة، وكلهم أمرهم الله - تعالى - أن يقولوا: ﴿مَا كُنَّا لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ٢٨]، والأمر لهم ولأمتهم وأتباعهم، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمَرَ آلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠].

والعبادة مبناها على الاتباع وقبول الأوامر والخنوع والخضوع لها، وهذا هو الإسلام المبني على إسلام الوجه والاستسلام للأوامر الربانية. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَالِهُكُمْ إِلَهُ وَحْدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا﴾ [البقرة: ٢١]، ومن هنا كان دين الأنبياء هو «الإسلام»، فلم يقر المولى - سبحانه وتعالى - من لدن آدم عليه السلام إلى نبينا محمد - صلوات الله وسلامه عليه - ديناً غيره، فكيف بعد ذلك نسمع من مقلدة المصطلحات «الديانة اليهودية» و«الديانة النصرانية»؟!!

فقد يقول قائل: وإن سمّوها «الديانة اليهودية» و«الديانة النصرانية»؛ فالديانة باطلة، ولا حرج في ذلك!!

قلنا: وإن زعمت ذلك، فالدين لا يطلق إلا على ما هو معتبر عند الله - تعالى - ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [التوبة: ٣٠]، وهذا الإسلام مبني على اجتناب والميل عن كل الافتراءات التي تخلخل التوحيد، قَالَ تَعَالَى: ﴿خُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾ [البقرة: ١١٠].

٢١٠]. والحنيف: هو المائل عن كل ما يخدش التوحيد، وهذا ما أمر به «اليهود» و«النصارى»؛ أهل الكتابين، فأبوا إلا العصيان والمشاقة لله ورسله، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ٥﴾ [البينة: ٥]. فالدين القيم - الذي هو الإسلام - دعائمه عبادة الله بإخلاص الوجه له، ولبّ ذلك؛ الحنف عن مخلخلات التوحيد، وقدحها، وتسفيهاها، وعيب أهلها، وتكفيرهم إذا كانت هذه الخلاخل تنقض أصل الدين، ثم إقامة الأوامر العبادية، وعلى رأسها «الصلاة» و«الزكاة»، فهل في «اليهودية» و«النصرانية» شيء من ذلك؟!

فالدين الذي جاء به موسى وعيسى - عليهما السلام - هو الإسلام، لكن الأتباع أبوا إلا المشاقة والاختلاف والتفرق والابتداع فيه، ولهذا لا يدخلون في الشّرك إلا من النّاحية التقيدية، لأنّ أصل دينهم حقّ وهم أبتدعوا فيه، ولهذا قال - تعالى - : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ [البينة: ١٠]، فالآيات التي وصفتهم بالشّرك فذلك بعد التبديل، وحيث جعلوا غير مشركين؛ كهذه الآية الآنفة، فلأنّ أصل دينهم صحيح وهو الإسلام، والإسلام ليس فيه شرك، فالشّرك مبتدع عندهم، فينبغي التّفطن لهذه المعاني حتّى ينفى التعارض في كتاب الله - تعالى - .

فالذي جعلني أشير لهذا التفريق الدقيق، هو ما ذكره الإمام الجليل ابن حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في باب: «قسم الفيء والجهاد والسّير» فقال ما لفظه: «وأتفقوا على تسمية اليهود والنصارى كُفَّارًا،

وأختلفوا في تسميتهم مشركين. [مراتب الإجماع ص ٢٠٢].
 فالذي خالف في وسم اليهود والنصارى بالشرك؛ لم يتنبّه لدقّة
 ما أشرنا إليه، وهل يوجد أعظم من شرك مَنْ قال: «عزير» و«المسيح
 عيسى» أبنا الله؟! تعالى عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً. فيجب التّنبّه
 لمدلول الآيات والنّظر الثّاقب في التّفريق، ليتجنّب الاختلاف، ويُسدّ
 باب الخلاف.

فإذا عرفنا ذلك؛ فلا ينبغي لنا أن نصف «اليهودية» ولا «النصرانية»
 بالديانة، وإنما بالنحلة اليهودية والنحلة النصرانية، والفرق بين الديانة
 والنحلة واضح، فالأولى: تكون للدين الحقّ وهو الإسلام، والثانية:
 للشرك المطلق والشرك المقيّد؛ المبتدع في الدين الصحيح.
 ومما يبيّن ذلك بوضوح، قوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من خلف
 عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين وأنتحال المبطلين»
 [التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد ١/ ٤٩].

لذا يقال: إنّ فلاناً ينتحل كذا وكذا، أي: يدين به، ولو كان ما يدين
 به حقّاً لا يقال: ينتحل، وكذلك يلاحظ من الحديث أنّ الثلاثة أبتدعوا
 في الأصل، ولم يردّوه بالكلية، ومن هنا سمّيت البدعة بدعةً، لاشتغالها
 على حقّ مع تلبس، وينبوع التلبس من هذه الثلاثة تسيل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «منشأ
 ضلال من ضل من الأمم قبلنا، هو منشأ البدع، فإن البدعة لو كانت
 باطلاً محضاً لظهرت وبانت، وما قبلت، ولو كانت حقّاً محضاً، لا
 شوب فيه، لكانت موافقة للسنة، فإنّ السنة لا تناقض حقّاً محضاً لا

باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل». [درء تعارض العقل والنقل

المسمى موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ١/ ١٢٠، ١٢١].

فإذا عرفت - رحمك الله - هذا، علمت صدق شهادة النحلتين في بعضهما لما قالتا: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]؛ وكل مسلم من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا يقول: صدقتما لستما على شيء، ولما تمارت الطائفتان المتحلتان؛ «اليهودية» و«النصرانية» في إبراهيم عليه السلام أكذبهما الله - تعالى - في مرأئيهما وأنتحالهما بقوله: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦٧].

فهو على دين أبيه «آدم» ودين أول الرسل «نوح» - عليهما السلام - ، قال - تعالى - حاكياً قول نوح لقومه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجِرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢].

فدين الأنبياء واحد، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [البقرة: ١٣].

فموسى عليه السلام الذي يتحله اليهود، وهو بريء من أنتحالهم قال لقومه: ﴿يَقَوْمُ إِن كُنتُمْ ءَامِنُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]. وعدو الله الذي ادّعى الربوبية لما أدركه الغرق قال: ﴿ءَاَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠].

وعيسى - عليه السلام - الذي يتحله النصارى وهو بريء من

أنتحالهم لما أحس من قومه الكفر قال: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَكَ
الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (٥٢)
[التغزي]

ويقول المولى - سبحانه وتعالى - في أتباع موسى وعيسى -
عليهما السلام - : ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ وَإِذَا
يُنْزِلُ عَلَيْهِمْ قَالُوا ءَامَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾ (٥٣) [النحل] ،
فلم يقولوا: إنا كنا من قبله «هودًا» أو «نصارى».

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ
الَّذِينَ اسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ
اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

يقول العلامة الزمخشري رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله - تعالى - : ﴿يَحْكُمُ
بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ اسْلَمُوا﴾ ما لفظه: «وأريد بإجرائها - يعني: هذه
الصفة - التعريض باليهود، وأنهم بعداء من ملّة الإسلام التي هي دين
الأنبياء كلهم في القديم والحديث، وأن اليهودية بمعزل منها.» [الكشاف
١/٦٢٣، ٦٢٤].

واليهود سموا بذلك للتوبة التي أحدثوها على عهد موسى، قَالَ
تَعَالَى: ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ١٦٦]، يعني: تبنا إليك، فالهود: التوبة؛
هاد يهود هودًا، وتهود: تاب ورجع إلى الحق، فهو هائدٌ، والتهود:
التوبة والعمل الصالح، والنصارى سموا بذلك نسبة إلى بلدة «ناصر»
بفلسطين.

فإذا تبين معنى «النحلة اليهودية» و«النحلة النصرانية» علمت

خبت دعوة وحدة الأديان، التي تريد أن تجمع بين الحق والباطل - بين التوحيد الذي أرتضاه الله - سبحانه وتعالى - للعباد، وبين الباطل الممقوت الذي أمرنا بإزالته - ، فمن دخل في هذه الدّعوة الشيطانية، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، ودخل الرّدة من بابها الواسع، فإما أن يتوب مما دخل فيه، أو تضرب عنقه ويستراح من شرّه.

فمّمّا حررناه تعلم خطورة إطلاق الاصطلاحات دون النظر الثاقب فيها، ومنها إصطلاح «الأديان السماوية» بصيغة الجمع، فالدين واحدٌ وهو الإسلام، فالأحكام العلمية لدى الأنبياء واحدة، وإنما تختلف الأحكام العملية للعبادة. وكذلك مصطلح «الدّعوة الإبراهيمية» ويراد منها؛ الجمع بين الإسلام وبين اليهودية المبتدعة، والنصرانية المبتدعة في صفٍ واحدٍ - نعوذ بالله من الخذلان - ، فدعوتهم تقول: نجتمع فيما اتّفقنا فيه - من النسبة الإبراهيمية - ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه، فهذا ما يتبناه دعاة الضلال والانحراف ومنهم «طارق السويدان» و«عمرو خالد» و«جمال البنا»، فهم يتبنون مصطلح «الإسلام الليبرالي»، ويدعون إلى حوار الأديان، على حساب معتقد الجنان، ومع كل ما سلكوه من مسالك العميان، لم يرض عنهم أئمة الكفر، ولا يريدون أن يلتقوا معهم على مائدة الحوار - زعموا - حتّى ينبذوا العنف بزعمهم المكتوب في القرآن، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة].

فهل بعد عمى القلب عمى؟!!

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : « فأخبر - تعالى - أَنَّ اليهود والنصارى وكذلك المشركون، لا يرضون عن النبي ﷺ حَتَّى يَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ، ويشهد أنهم على حقٍّ ».

فقد وصف الله - سبحانه تعالى - طوائف الكفر على اختلاف نحلهم بالعداء، وعدم الرضى على ما هو عليه النبي ﷺ وأمته من التوحيد الخالص؛ حَتَّى يَتَّبِعَ سَنَّتَهُمْ وطريقهم التي أحدثوها، ولهذا قالوا: ﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ [البقرة: ١٣٥]، وقالوا: ﴿ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وهذا إدعاء باطل يحتاج إلى دليل، ولهذا طالبهم المولى - سبحانه وتعالى - بدليل قولهم: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٧].

هذا كادعائهم أنهم محبوبون عند الله - تعالى -، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مَحْنُ آبَتْنَاهُ اللَّهُ وَأَحْبَبُّهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٠٨]؛ فأخبرهم بقوله: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [التوبة: ١٢٩]. فشرط المحبة تكمن في الاتباع، هم أبوه، وهذه هي محبتهم، وهذه الآية تسمى آية المحنة، فكل من ادَّعى محبة الله أو محبة رسوله طالبناه بهذا الشرط، ومن هنا تعلم ضلال الصوفية لما ادَّعوا محبة النبي ﷺ بكثرة ذكرهم له، فإذا بهم ابتدعوا في طريقته.

فكنُّ البغض، وعدم الرضى عن الطائفة المؤمنة الموحدة؛ لا يتعارض مع قوله - تعالى - : ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدُوًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسَّيْسِينَ وَرُهَبَانَا

وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ [الثالثة].

فكثير من الناس يظن أنَّ ذلك في نصارى الصلبان؛ فيودهم ويتدرج في ولايتهم لظنه أنهم أقلّ عداوة من اليهود، ونسى ما سجل لنا التاريخ في عداوتهم، وما يحدث اليوم منهم، وهذا مبني على الفهم الخاطيء للآية؛ والشر لا يدخل إلّا من قلة النظر في الخبر؛ ومن هنا منشأ الضلال.

يقول العلامة البغوي رَحِمَهُ اللهُ في قوله - تعالى - : ﴿وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيُّ﴾ ما لفظه: «لم يرد به جميع النصارى؛ لأنهم في عداوتهم المسلمين كاليهود في قتلهم المسلمين وأسْرهم، وتخريب بلادهم، وهدم مساجدهم، وإحراق مصاحفهم، لا ولاء ولا كرامة لهم، بل الآية فيمن أسلم منهم مثل النجاشي وأصحابه». [معالم التنزيل ١ / ٧٠١، ٧٠٢].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «لما كان فيهم رهبة وعدم كبر - يعني: النصارى - كانوا أقرب إلى الهدى، فقال في حق المسلمين منهم: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنْ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الثالثة]. قال ابن عباس: مع محمد وأُمَّته وهم الأمة الشهداء.

فإن النصارى لهم قصد وعبادة، وليس لهم علم وشهادة؛ ولهذا فإن كان اليهود شرًّا منهم، بأنهم أكثر كبرًا وأقل رهبةً، وأعظم قسوةً، فإنَّ النصارى شرّ منهم فإنهم أعظم ضللاً وأكثر شركاً، وأبعد عن تحريم ما حرم الله ورسوله.

وقد وصفهم الله بالشرك الذي أبتدعوه، كما وصف اليهود بالكبر الذي هووه، فقال - تعالى - : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا إِلَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [٣١] ﴿ [التوبة] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ إلى قوله : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ [التوبة : ٣١-٣٣] وقد ذكر الله قولهم : أن الله هو المسيح ابن مريم، وأن الله ثالث ثلاثة، وقولهم : اتخذ الله ولداً، في مواضع من كتابه، بين عظيم فريتهم وشتمهم لله، وقولهم : الإِد الذي : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا ﴾ [مريم] . - إلى أن قال - : ولما كان أصل دين اليهود الكبر عاقبهم بالذلة، ﴿ ضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا ﴾ [التوبة : ٣٣] . ولما كان أصل دين النصارى الإشراك لتعديد الطرق إلى الله أضلهم عنه، فعوقب كل من الأمتين على ما أجترمه بنقيض قصده . ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [مُؤْتَفَاتٍ] .

- إلى أن قال - : ولهذا أستوجبوا الغضب والمقت، والنصارى لما دخلوا في البدع أضلهم عن سبيل الله فضلوا عن سبيل الله وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل، وهم إنما أبتدعوها ليتقربوا بها إليه ويعبدوه، فأبعدتهم عنه وأضلهم عنه وصاروا يعبدون غيره . فتدبر هذا والله - تعالى - يهدينا صراطه المستقيم صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . [مجموعة الفتاوى ٧ / ٣٨١، ٣٨٢ ط / ج ٦٢٦

فالنصارى لما وصفوا بالترهب وقلة الكبر، لا ينفرون من الحق إذا تلي عليهم؛ وإذا عرفوا ذلك ألزموه وأنحازوا إلى طائفة الإيمان؛ ولصفتهم هذه وعدم قسوتهم يدخلون في الإسلام بكثرة، وقبل «الملحمة» يسلم منهم كثير، فلين الجانب وعدم الكبر هو الذي أوصلهم إلى الهداية، فالآية في حق المسلمين منهم، والمودة حصلت لما سمعوا الحق فالتزموه بعدما فاضت أعينهم لمعرفته. فقوله - تعالى - : ﴿فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [البقرة: ١٨٣] مع محمد ﷺ وأمه، والذي يريد أن يكتب مع محمد؛ يلتزم ما جاء به محمد ﷺ.

■ وقوله ﷺ - تعالى - : «ثُمَّ قَالَ: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠] وفي الآية الأخرى: ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥].

فالهدى الذي جاء من عند الله - تعالى - من لدن آدم عليه السلام إلى محمد ﷺ هو الإسلام المبني على الاستسلام للأوامر الربانية؛ في الظاهر والباطن، أما «اليهودية» و«النصرانية»، فطرق مبتدعة محرّفة للحق، ولا نقول: منسوخة، لأنّ النسخ يكون لحكم حق سابق، بحكم حق جديد، واليهودية والنصرانية أشتملتا على شرك عظيم، محرّف لحق ظاهر قديم، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨١].

فالقرآن مصدّق ومهيمن، والهيمنة: الحفظ والارتقاب، فهو

شهيّد على الكتب السابقة، أنها حقٌّ ومن عند الله - تعالى - ؛ لهذا فضح المحرفة من النحلتين الممقوتتين لما أدخلوه من كذبٍ وزورٍ في الكتب السابقة، خاصة «التوراة» و«الإنجيل»، والنسخ الذي طرأ على ما جاء به موسى وعيسى - عليهما السلام - خصّ الأحكام العملية، أما الأحكام العلمية فهي واحدة من لدن آدم عليه السلام إلى اليوم، لهذا لما أدعى اليهود تحريم بعض الأشياء عليهم بزعمهم، أمر الله - تعالى - نبيه أن يقول لهم: ﴿قُلْ فَاتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [التغابن: ١٣]. وإنما حرّموها بآفرائهم وانتحالهم تبعاً لأهوائهم التي تعبّدوا بها.

لهذا قال - تعالى - : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فالتوحيد الذي في «التوراة» يستلزم قبول التوحيد الذي في «الإنجيل»، والذي فيهما يستلزم قبول والانقياد للكتاب «المهيمن»، لأنّ الثلاثة من مشكاة واحدة، لهذا أعقبها الله - تعالى - بقوله: ﴿مَنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾ [التغابن: ١٦]، فمقتصدة أهل الكتاب هم الذين شهدوا أنّ موسى وعيسى نبيان من عند الله، بشّروا أمتهم بمقدّم «محمدٍ»، وأوصوا بقبول دعوته ونصرته، لكن «اليهود» و«النصارى» خانوا هذه الوصية وحرّفوها تبعاً لأهوائهم، لهذا قال - تعالى - : ﴿وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [التغابن: ١٦].

فلا يصح إذا جادلنا هذا الكثير - سيء العمل - ؛ ابتغاء هدايته، أن نقول له ديانتك منسوخة، وإنما نحلتك ممقومة فيها شرك عظيم آفريته، وموسى وعيسى برآء منه، وإنما النسخ طرأ على ما كان عليه موسى

وعيسى - عليهما السلام - ، فلما علمه أتباعهما قبلوا الناسخ وتخلوا عن المنسوخ، وبهذا دخل «عبدالله بن سلام» رضي الله عنه في الإسلام، وسمي الله - تعالى - عمله هذا شهادة بقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَقَامَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠].

فهو شهد أن المنسوخ حق وتركه، وشهد أن الناسخ حق وعمل به، فيكون بذلك قد عمل بـ«التوراة» و«القرآن»، وبعمله هذا دخل في زمرة المقتصدة التي أمرها الله - تعالى - أن تقيم «التوراة» و«الإنجيل» و«القرآن»، وهذه الزمرة هي التي يضاعف لها الأجر ويدخلها الله - تعالى - مدخلاً كريماً، و«عبدالله بن سلام» رضي الله عنه من هذه الزمرة، ولهذا بشره النبي ﷺ بالجنة.

عن عامر بن سعد، قال: سمعتُ أبي يقول: «ما سمعتُ رسول الله ﷺ يقول، لحيٍّ يمشي، إنه في الجنة، إلا لعبدالله بن سلام». [مسلم رقم ٦٣٣٠ باب: من فضائل عبدالله بن سلام رضي الله عنه].

فمن تخلّى عن هذا الهدى المستقيم، فما له من الله يتولاه وما له من نصير ينصره، وبهذا أمر الله - تعالى - نبيه وأمه، فمن تخلّى عنه الرحمن، تولاه الشيطان وقاده إلى الخذلان، وكان من الظالمين، فتدبر هذا وأحفظه - يرحمك الله - .

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «فإذا كان النبي ﷺ لو يوافقهم على دينهم ظاهراً من غير عقيدة القلب - لكن خوفاً من شرهم ومداهنة - كان من الظالمين».

فهذا الذي ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - يرد على «مذهب

الإرجاء» الخبيث؛ الذي سرى في الأمة كسير النار في الهشيم، ولقد قَيَّضَ اللَّهُ - تعالى - له أتباع الرسل فقفوه بشهب الوحي فإذا هو زاهقٌ، وفساد هذا المذهب معلوم بالمعقول قبل المنقول.

فموافقة أهل الانتحال وعلى رأسهم اليهود والنصارى ظاهرًا دون عقيدة القلب - لدفع شرِّهم - «مداهنة»، وهذه عَرَفْنَاهَا أنها مكفَّرة؛ من زمرة «الظلم الأكبر» المخرج من الملة.

ولقد ذكرنا المسموح به؛ أنه قول اللسان مع المخالفة بالأعمال، وفي سلطان الكافر لا غير، وليس مع العدو الكافر الصائل كما هو حاصل اليوم، مما يغنينا عن إعادة بسطه هنا.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «فكيف بمن أظهر لعباد القبور والقباب أنهم على حقٍّ وهدى مستقيم؟!»، فإنهم لا يرضون إلا بذلك».

أعلم أن فتنة القبورية، من أعظم الفتن التي أصابت الإسلام بكربٍ عسيرٍ، بل هذه الفتنة قلعت قواعده، وهَدَمَتْ أركانها، وأجثت بنيانه، لكن لطف الله - تعالى - بكلِّ عالمٍ صالح، باذلٍ ناشِرٍ للعلم ناصح، مقدِّم خوف الله على مخافة خلقه، فهتك ستر هذه الفتنة، وقوَّض شبهتها ودحرها.

وكما تعلم أن هذه الفتنة وسائر الفتن التي تريد أن تصيب الإسلام بمقتل، لها رؤساء ودعاة، يلقون حبالها، ويزينون شبهتها، ويقىمون لها الدلائل الخلاَّبة، لتصبح جلاَّبة، فإذا نعق هؤلاء، استجاب كل جاهل لم يستضيء بنور العلم، ولم يلجأ إلى ركنٍ وثيقٍ.

فالسكوت عن هؤلاء خيانة لدين الله - تعالى - وللمسلمين كافة،

والجاهل دومًا لعالمه بالتبع، وإذا سكت العالم ودلّس، عُبد طريق الهاوية وسلس، هذا ما لم يلبس! فكيف بعد ذلك إذا فعل ذلك، وجلب عليه الشيطان بخليه ورّجله، وعين بكل معين؟! فإذا كان الساكت على ذلك مع قدرته لتبيين تلك المسالك شيطانًا آخرصًا، فالناطق والمسوغ لذلك، شيطانٌ ناطقٌ، وتعلو المرتبة إذا كان الناطق بذلك يتسبب إلى العلم والدين.

ويدخل في هذا المسلك المزري، كل من ألف للشبهات وذاد عنها لتألف، وتزداد تلك الشبهات خطورة إذا كانت تنقض أصل الدين، فهو يدعو إلى مسلك الجحيم، بذوده عن الشّرك الوخيم؛ مقوم العار والشّار، بحجج باهتة عن الحقّ حائدة، ليستوطن هو ومن أتبعه دار البوار، لأنّ حبّ الدّنيا على الآخرة من أعظم الأخطار.

ولقد عهدنا أنّ الباطل لا يقوم إلّا بهؤلاء، الذين زيّنوا الشبهات، لمحبتهم جني الشهوات، وما ضرب الشّرك أطنابه اليوم بقسميه؛ «شرك القبور» و«الشّرك المستشري من القصور»؛ الذي صادم الشريعة الربانية، بالقوانين الوضعية، إلّا بتزيين أحبار السوء له.

فكم من مؤلف باع آخرته بدياه، ألف ليصادم الحقّ ويدعو إلى العبادة القبورية، كالقبوري «داود بن سليمان بن جرجيس» الذي جوّز اتّخاذ الأنداد مع رب العباد، ولقد أنتدب للرّد على إفكه أتباع الرسل، ومنهم العلامة عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، في مؤلف سمّاه «كشف ما ألقاه إبليس من البهّرج والتلبّيس على قلب داود بن جرجيس»، بيّن فيه زيف أضاليه وتزويره، بل منهم من ألف يحسن عبادة الكواكب

- والعياذ بالله - كمصنف الرازي الموسوم بـ «السر المكتوم في عبادة الكواكب والنجوم».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وأبلغ من ذلك، أنَّ منهم - يعني: علماء الكلام الذين أنكسوا بسببه - من يصنف في دين المشركين والردّة عن الإسلام، كما صنّف الرازي كتابه في «عبادة الكواكب»، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردّة عن الإسلام باتفاق المسلمين.» [مجموعة الفتاوى ١٨ / ٣٤ ط / ج ٥٥ ط / ق].

فالمؤلفات التي تدعو إلى استحسان الزائفات، لا يقدم عليها إلا من طمس الله - تعالى - بصيرته وأعماه عن نور الوحي، كيف وهو يدعو ويلبس ويدلّس ليكون الشّرك الجسيم هدىً مستقيم؟! وهذا لا يختص بما تفعله القبورية فقط، بل بما يفعله الذين تألهوا القوانين الوضعية، ينفذونها في الرّعية، فلقد أصبحت «الديمقراطية» الدّين الجديد الذي ينقو لأجله دعاة الشّوء؛ فكما كانوا يقولون بالأمس: الاشتراكية من الإسلام - والعياذ بالله - ، أصبحوا يقولون اليوم: الديمقراطية من الإسلام؛ يلوون أعناق النصوص تحريقاً لأجلها؛ حتّى تستحسن من طرف الجهال وتصبح سائغة.

والباطل إذاردّد بكثرة على الألسنة، ولا يجد من يبطله ويردّه يصبح بعد فترة سائغاً، لأنّ القلوب تألف ما يردّد بكثرة، وهنا تكمن الخطورة، ومن هنا تعلم سرّ بعض الإذاعات التي تدعو إلى حرية التعبير؛ وتبني «الرأي والرأي الآخر» بزعمها، تسهّل بجهلها أو بقصدها ذلك؛ أن

تصف الدولة اللَّقِيطة - اليهودية المزعومة - بـ «إسرائيل»، كأن تقول: فعلت إسرائيل، قتلت إسرائيل، حطّمت إسرائيل، وهلّمّ جرّاً؛ لتصبح بعد فترة هذه الدولة اللَّقِيطة - سائغة - ، وكأنّ الدولة لها أصل، وإنما أعتدت على غيرها فقط.

فالخطورة تكمن في ترديد الشائعات لتصبح بعد فترة سائغات، فعلى كل من أوتي شيئاً من الفهم، أن يكشف هذا التليس ولا يداهن، وليعلم أنّ الرّد على المخالف من أصول الإسلام، وإلّا أهلك الأنام، فهذه وظيفة جهادية، علّمها إقامة التوحيد، وإزالة الشّرك والنّديد، والنّد سواء كان قبراً، أو حجارةً، أو شجرةً، أو قانوناً وضعياً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «فالمَرَصَدُونَ للعلم، عليهم للأمة حفظ علم الدّين، وتبليغه، فإذا لم يبلغوهم علم الدّين، أو ضيعوا حفظه، كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين؛ ولهذا قال - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، فإنّ ضرر كتمانهم تعدى إلى البهائم، وغيرها، فلعنهم اللاعنون، حتّى البهائم.» [مجموعة الفتاوى ١٠٦/٢٨ ط / ج ١٨٧ ط / ق].

فنور العلم يحيي قلوب العباد، ويخرج ويزهر بواطن البلاد، وقد جذبني سرّ ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في الكتمان، ومنه: «... فإنّ ضرر كتمانهم تعدى إلى البهائم، وغيرها، فلعنهم اللاعنون، حتّى البهائم.»

فلقد رأيت في هذا العيد الأضحى الذي اختلف في تعيينه عدّة

بلدان - نسأل الله العافية - ^(١) على نشره المرياء، أن بعض الناس في «الجزائر» - العاصمة - يلتقون في حلبة مع كباشهم ويحرشوا بينها؛ ليروا من الأقوى فيصفقون عليه، وينعتون أن كبش فلان بطل، ومما زاد الطين بلة، أن مراسل تلك الإذاعة قال للفاعلين وللمشاهدين، ينبغي للدولة أن تشجع تلك المسابقة، فسمى التحريش بين البهائم مسابقة - والعياذ بالله - .

فإذا كتم العالم ما علمه من النهي في التحريش بين البهائم أو وسمها، فكيف لا تلغنه وهو كاتم؟! ولا أقول هو مجوز ما يألمها ويضرها للإتعاث ومجرد العبث.

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم» [رواه أبو داود والترمذي].

ويقول عليه الصلاة والسلام: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» [رواه الجماعة إلا البخاري].

وعن جابر رضي الله عنه أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن ضرب الوجه وعن وسم الوجه» [صحيح سنن الترمذي رقم ١٧١٠].

لأن «الآلم» و«اللذة»، و«قضاء الشهوة»، و«الغضب» و«الرضى»، يشترك في إحساسها «الإنسان» و«البهيمة»، وإنما فضل الإنسان عليها بالعقل، وإذا حرمه استوى هو وهي في «البهيمية»، ولهذا قال الله - تعالى - : ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ ۖ

(١) عيد الأضحى لسنة «١٤٢٨ هـ» الموافق لسنة «٢٠٠٧ م».

بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ [الفرقان].

والأنعام سبّحت لله - تعالى - ولا حرج عليها إذا فعلت ما يناقض العقل، لأنها لم توهبه، ولا تكليف عليها، إنما هداها الله - تعالى - للمراتع، فإذا أنعدم سمع وعقل الفقه، بقي البهيمي الحسي الذي يشترك هو والبهيمة فيه، فتدبر هذا وأحفظه يا طالب العلم، يتبين لك الفرق بين «الإنسانية» و«البهيمية»، ولهذا مثل الله - تعالى - كاتم العلم كالكلب: ﴿إِنْ تَحِمَلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾ [الأنعام: ١٧٦].

فأحذر يا طالب العلم؛ الجاد في تحصيله، وأعلم أن الله - تعالى - أستخلفك في الأرض؛ لتصلح ما أفسد جنس البهائم، الذين لا سمع ولا عقل لهم، مع وجود الحسي لهم، أن تلقى الله - تعالى - مدهناً في دينه، أو مقصراً في جهاد أعدائه، سواء كانوا قبورية أو أصحاب قوانين وضعية أو أعداء تقليدية - يهوداً ونصارى - أو متزلفه مدهنة لهم، وللشيطان وأعوانه غرض في المدهانة؛ لأنها وسيلة إلى السلم ووضع الحرب بين الطائفتين - المحقة والمبطله - ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [البقرة: ١٧٦]. ومعناه: ودُّوا لو ترخص لهم فيرخصون، أو تلين في دينك فيلينون في عبادتهم وإلهيتهم الباطلة، لأنَّ الدَّهْنَ يلين الأشياء.

وَنُمُودَ لَوْ كُنْ يُدْهِنُونَ فِي رِبِّهِمْ لَمْ تَذُمَّ نَاقَتَهُمْ بِسَيْفِ قَدَارٍ

أما إذا كان العالم أو طالب العلم كاذباً في العلم ليجوزّه، وغالباً ما يكون ذلك بقياسٍ فاسدٍ أو تعليلٍ باردٍ كما نشاهده اليوم؛ من هذا الصنف الخبيث الذي يلوي في الحديث، ويفتات في مقاصد التنزيل،

ليضل عن السبيل، ليس يلعبه اللاعنون والبهائم فحسب، بل العباد وما دبّ فوق البلاد، لأنه عينُ الفساد الذي تعيّن قلعه. ولا يكون ذلك إلا بالمجادلة، لأنّ المجادلة تكون للذي يريد الحقّ فأضله؛ بنظرة قاصرة، أو شبهة باهرة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وكذلك كذبهم في العلم - يعني: المرصّدون للعلم وحفظ الدين - من أعظم الظلم، وكذلك إظهارهم للمعاصي والبدع التي تمنع الثقة بأقوالهم، وتصرف القلوب عن أتباعهم، وتقتضي متابعة الناس لهم فيها، هي من أعظم الظلم، ويستحقون من الذم والعقوبة عليها ما لا يستحقه من أظهر الكذب والمعاصي والبدع من غيرهم؛ لأنّ إظهار غير العالم - وإن كان فيه نوع ضرر - فليس هو مثل العالم في الضرر الذي يمنع ظهور الحقّ، ويوجب ظهور الباطل، فإنّ إظهار هؤلاء للفجور والبدع بمنزلة إعراض المقاتلة عن الجهاد، ودفع العدو، ليس هو مثل إعراض آحاد المقاتلة، لما في ذلك من الضرر العظيم على المسلمين.

فترك أهل العلم لتبليغ الدين، وترك أهل القتال للجهاد، وترك أهل القتال للقتال الواجب عليهم، وترك أهل العلم للتبليغ الواجب عليهم، كلاهما ذنبٌ عظيمٌ وليس هو مثل ترك ما تحتاج الأمة إليه، مما هو مُفَوّض إليهم، فإنّ ترك هذا أعظم من ترك أداء المال الواجب إلى مستحقه، وما يظهرونه من البدع والمعاصي التي تمنع قبول قولهم، وتدعو النفوس إلى موافقتهم، وتمنعهم وغيرهم من إظهار الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، أشدّ ضررًا للأمة عليهم من إظهار

غيرهم لذلك.

ولهذا جبل الله قلوب الأمة على أنها تستعظم جبن الجندي، وفشله، وتركه للجهاد، ومعوته للعدو أكثر مما تستعظمه من غيره، وتستعظم إظهار العالم الفسوق والبدع، أكثر مما تستعظم ذلك من غيره، بخلاف فسوق الجندي وظلمه وفاحشته، وبخلاف قعود العالم عن الجهاد بالبدن. [مجموعة الفتاوى ٢٨/١٠٦، ١٠٧ ط/ج-].

يأليت يتدبّر ويتمعن في قوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - هؤلاء الذين يدعون محبته، ويزودون عن منهجه، ويدعون إلى المحافظة عليه، هؤلاء - الذين تشبّهوا بالعلماء وطلّاب العلم ولم يذوقوا طعمه - ؛ وإن أكثروا من جمعه، أنّ نجاة العالم أو طالب العلم في الصدعان، والبعد عن التلبس والخذلان.

فإذا تدبّرت - رحمك الله - كلام شيخ الإسلام وقدوة الأنام، علمت صبر العلماء وطلّاب العلم اليوم - وهم قلة قليلة لكن حجة كبيرة - على السجون والتعذيب والنفي وهجر الأوطان، على موافقة أهل الباطل أو الإذعان، أو حتّى لين الكلام أو بعض الإدهان.

كما أوصي نفسي ومن عرفت ممن يسلكون نهج السلفية الشرعية، الصبر على طريق خير البرية، وليعلموا أنّ القلوب أوعى وجوّالّة، فأعلاها من يجول حول العرش؛ وأدناها بل قدرها من يجول حول العرش^(١)، ولم أجد وصية أعظم جمعاً وأوضح مسلكاً، وأعزّ فائدة

(١) قلت: قعوده وقومه وصوله وإتاعه حول دنيا يصيبها، أو ثروة يحكمها؛ لمستقبل الأولاد، وما علم أنّ مستقبل الأولاد؛ إن كان له أولاد، هو تعليمهم ما أمر ربّ العباد؛ ليكونوا خلفه -

من وصية العلامة «عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ»
 رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يوصي بها الشيخ «حمد بن علي بن عتيق» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -
 - ؛ أوصي بها نفسي، ومن تجول قلوبهم حول «العرش».

يقول العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد
 ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وقد عرفت حال أهل وقتك
 من طلبة العلم، وأنهم ما بين مجاهرٍ بإنكار الحقِّ قد لبس عليه أمر
 دينه، أو مداهنٍ مع هؤلاء ومع هؤلاء، غاية قصده السلوك مع الناس
 وإرضائهم، أو ساكتٍ معرضٍ عن نصرته الحقِّ ونصرة الباطل، يرى
 الكفَّ أسلم، وأنَّ هذا الرأي أحكم. هذا حال فقهاء زماننا، فقل لي من
 يقوم بنصر الحقِّ وبيانه، وكشف الشبه عنه ونصرته، إذا رأيت السكوت
 والصفح.» [عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل ٢/ ٩٣٥].

فأقول للذين نصبوا العداء لهذه الزمرة الزكية - وسمَّوهم «خوارج
 ثورية» - ؛ ليرضوا أصحاب الدِّنية، أنَّ هذه وظيفة الرسل وأتباعهم من

ونباتاً طيباً خيراً سلف، ولقد شبَّه النبي ﷺ من كان همَّه الدُّنيا - يصيبها أو يجمعها - ؛ بأبلغ عبارة
 وأوضح إشارة، ذلك لمن ﴿لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ ﴿٣٧﴾ [فَتَن].
 يقول عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «إِنَّ اللَّهَ يَغْضُ كُلَّ جَعْظَرِيٍّ جَوَاطٍ، سَخَابٍ فِي الْأَسْوَاقِ، جِيْفَةٍ
 بِاللَّيْلِ، حَارٍ بِالنَّهَارِ، عَالِمٍ بِالدُّنْيَا، جَاهِلٍ بِالْآخِرَةِ.» [صحيح الجامع الصغير وزيادته رقم ١٨٧٨].
 الجعظري: اللفظ الغليظ المتكبر. والجواظ: الجموع المنوع «النهاية مادة جعظرمادة جوظ».

فالخوف على الذرية، والأولاد الضَّعاف، لا يكون إلَّا بها أرشد الله - تعالى - إليه بقوله:
 ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا
 سَدِيدًا﴾ ﴿٩١﴾ [النِّسَاء]. فالحفَظُ مكنونٌ في التقوى، وقول الحق في النفس، وإعمال الحق في
 النفس، ليجد الذي لا يسأل الناس إلحافاً التنفيس، وأعظمه وأزكاه ما كان على مَنْ على
 الثغور، يصون المِلَّةَ، ويحمي الحزوة، فصائنُ العلم، وكائني العدو بالميسم، هم أصحابه وأولى به
 من كلِّ أحد، فأحفظ هذا وتدبّر؛ يا صاحب البصر.

الرجال، الذين خاضوا الصعاب والحروب السجال، وراغموا الأعداء بالحجة والبيان، أو السيف والسنان، أنهم على بينة من ربهم، وما أستوحشوا، ولا داهنوا، ولا يئسوا، ولو خالفتهم الخليفة كلهم، وأنّ فقهكم فقه الجروب والمزاود، ولقاطات الموائد، لا يُعتد بقولكم؛ لأنّ معظمكم مجروح العقيدة أو الأخلاق، ويأبى الله إلّا ما أراد. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٢١].

فنقول لأدعياء العلم:

يَا بَارِي الْقَوَسِ بَرِيًّا لَسْتُ تُحْسِنُهَا لَا تَفْسِدُهَا وَاعْطِ الْقَوَسَ بَارِيهَا

ونقول لأشباه الرجال:

أَكُلْ أَمْرِيءَ تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارِ تَوْقَدَ فِيهِ اللَّيْلُ نَارًا

ونقول للذي أنخدع بالمظاهر أو بالذين تزيوا بزيّ أهل العلم وطلّابه، وأنصبوا في المدارس يقتاتوا منها من غير غيرة لدين الله، ولا نصرة لأوليائه:

لَا تَخْذَعْكَ اللَّحَى وَالضُّوْرُ تَسْعَةُ أَغْشَارَ مَنْ تَرَى بَقَرُ

فِي شَجَرِ السَّرْوِ مِنْهُمْ مَثَلُ لَهَا رَوَاؤُ وَمَا لَهَا ثَمَرُ

ونقول للذين جمعوا ولم ينتفعوا بما جمعوا، وإذا نعقوا أستجاب

لهم أصحاب سجيّتهم:

نَوَامِلُ الْأَسْفَارِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُمْ بِجَيِّدِهَا إِلَّا كَعِلْمِ الْأَبَاعِرِ

لَعَمْرُكَ مَا يَذَرِي الْبَعِيرُ إِذَا غَدَا بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِيهِ الْغَرَائِرِ

وقد وصفهم الله - تعالى - بأبلغ قول وأوجزه: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ

يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [البقرة: ١٧٠].

فهذا حال كل من علم ولم يعمل، فكيف بمن دلّس ولبّس في
العمل؟؟!!



«الدَّلِيلُ السَّانِي»

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

فأخبر تعالى: أَنَّ الكفار لا يزالون يقاتلون المسلمين حَتَّى يَرُدُّوهم عن دينهم إن استطاعوا. ولم يرخص في موافقتهم خوفاً على النفس والمال والحرمة، بل أخبر عَمَّن وافقهم بعد أن قاتلوه ليدفع شرهم أنه مرتدٌّ. فإن مات على رَدِّته بعد أن قاتله المشركون، فإنه من أهل النار الخالدين فيها. فكيف بمن وافقهم من غير قتال؟! فإذا كان من وافقهم بعد أن قاتلوه، لا عذر له. عرفت أَنَّ الذين يأتون إليهم ويسارعون في الموافقة لهم من غير خوفٍ ولا قتالٍ أنهم أولى بعدم العذر، وأنهم كفَّارٌ مرتدُّون.

الشَّيْخُ:

بدأ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - في هذا الدَّلِيل، بهذه الآية لما فيها من تنبيهٍ وتحذيرٍ؛ من قَصْرٍ في مراعاته قاده إلى عذاب السَّعِير، فأخبر المولى - سبحانه وتعالى - في الآية الكريمة، أَنَّ الكفار على اختلاف نحلهم، وبعد ديارهم، والتَّوسعة في معيشتهم، أو التَّردّي في أوضاعهم، أَنَّ غايتهم الأولى، وشعارهم الأوحد، قتال المسلمين على توحيدهم اللَّه - سبحانه وتعالى - وبعدهم عن الشُّرك، فقوله - تعالى - : «وَلَا يَزَالُونَ

يُقْتَلُونَكُمْ» يدل على فرط عداوتهم ودوامها وأستمرارها، فهم حمقى في هذه العداوة.

فقوله - تعالى - : «حَتَّى يَرُدُّوكُمْ»، فهذه تفيد الغاية من قتالهم للمؤمنين، ومن الجهادة من قال: تفيد التعليل، لما في ذكر الحامل من قوّة، فسواء كانت «حَتَّى» تعليلية أو غائية، فالمقصد واحد هو الردّة عن الدين، لأنّ النعمة من هذا القتال، هي الإيمان بالله وحده، والنّفي عنه الشريك، يدل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَمَا نَقْمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [الزّمر: ٨]، وقال - تعالى - حاكياً قول السّحرة - الذين آمنوا برّبهم - : ﴿وَمَا نَنْقِمُ مِنْآ إِلَّا أَنْتَ ءَامَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦].

فهذا هو السبب الحقيقي لقتالهم لنا، والتنكيل بنا، وهذه الآية الكريمة التي أظهرت غاية قتالهم، تبطل قول من قال: يقاتلوننا من أجل المال، أو الأرض، أو ما في باطن الأرض من كنوز، وإن كان هذا من ضمن طمعهم لاشك في ذلك، لكن ليس هو الغاية، أو العلة.

بل أخبر - تعالى - أنّ إنفاقهم لا يكون إلّا لأجل الصّد عن سبيل الله، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ [الأنعام: ٦٠].

فأخبر - تعالى - بـ«إِنَّ» المؤكدة التي تفيد الحال والمستقبل، وهذه تدل على أستمراية قتالهم إلى يوم الدين، «الَّذِينَ كَفَرُوا» أَسْمُ موصول يدل على كل كافر أيّ كانت نحلته التي ينتحلها، وإن كانت النحلة اليهودية أخذت بحظ وافر، ودخلت في هذا الاسم الموصول

من كل جهاته؛ لفرط عداوتهم وكبرهم وأستنكافهم عن الحق؛ فعاقبهم المولى - سبحانه وتعالى - بالذلة، وسوم العذاب إلى يوم القيامة. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لِيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فهذه عاقبة كل متكبر جبّار.

فقوله - تعالى - «يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ» بياء المضارع؛ «لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» بـ«لام» التعليل والغاية، ثم أخبر - تعالى - بقوله «فَسَيُنْفِقُونَهَا» بـ«سين» الاستقبال؛ وهذا دأب حزب الشيطان إلى قيام الساعة، أن يسؤل لهم داعيتهم إلى دار البوار، ويزين عملهم هذا؛ بأنهم سيظفرون بغايتهم، لكن هيهات، هيهات، أن يكون ذلك، فحزب الرحمن لهم بالمرصاد، يفتح البلاد، ويدوخ العباد، ويجهز على عقيدة الشرك والأنداد، ثم أعقبها الله - تعالى - بـ«ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ»؛ لأنّ الإنفاق ليعشعش الكفر والنفاق شاق، كالبذر في الهواء والحرث في الماء، فهو حسرة على من أنفق، وعلى من أنفق عليه، وهذا ما سجّله لنا التاريخ، وما نشاهده اليوم من الحلف اللدود - «اليهو صليبي» - .

فكم من مليارات الدولارات أنفقت لطمس معالم الدين في «أفغانستان» و«العراق» و«الشيّشان» و«الصومال» فلم تحقق شيئاً من ذلك، بل شاهدنا الحلف اللدود ينحصر ويتقهقر - قطع الله دابره، وجعل جهنّم ثابره - .

فلقد لاحت البشائر، وأخرج مكنون الضمائر، وكل ذلك تذكرة وموعظة، وليعلم الصادق من الكاذب، وتلك هي حكمة الله - تعالى - في خلقه لتبتلى السرائر، ثم قال - تعالى - بعد ذلك: «ثُمَّ يُغْلَبُونَ»،

وهذا وعد من الله - تعالى - ، أنه لا يكون إلا ما أراد وما كتبه ﴿لَا غَلَبَ لَكَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢٠] ، والآيات في نصر حزب الرحمن، وإسكات حزب الشيطان كثيرة، ومنها قوله - تعالى - : ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ﴾ [نمل: ٥١] ، و«لام التأکید» دخلت على نصرين مؤكدين، نصر الإرغام والإذلال للكفر حيث كان في الدنيا، ونصر الآخرة في حشرهم إلى دار البوار، جهنم يصلونها وبئس القرار، والنصر للرسول وأتباع الرسل.

فمن تدبر حال «ثُمَّ» في الموضوعين، علم حكمة الله - تعالى - - البالغة، أن ذلك يكون بعد فتنة وتمحيص تصيب «الجسد» و«المال»، لتمييز الصادق من الكاذب، وذلك قوله - تعالى - : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [البقرة: ١١] ، وقوله - تعالى - : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾ [الجن: ١٠] .

فلم يجعل الله - تعالى - بدل «ثُمَّ» «الفاء» التي تفيد الترتيب والتعقيب، وإنما بـ«ثُمَّ» التي تفيد التراخي بين الزمانين؛ زمن الإنفاق والحسرة، وزمن القهر والدحر وظهور النكسة، وبين الزمانين، بلايا ومحن، وظهور أسرار وإحن، تُظهر من كان همّه ظهور دولة الإسلام، وسحق عروش الكفر والطغيان، ومن كان تبعه وصوله لإمارة أو منصب شرف، أو إصابة ينبوع مالٍ للسَّيلان، وشتان وما بينهما.

أما قول الله - تعالى - : «عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَظَلُّوا» ، فهذه علة وغاية القتال، ما أستمّر الحال، وإذا كانت هذه هي الغاية فلا يرجى فيها فترة، فضلاً عن مودة، والصلح بيننا وبينهم لا يكون إلا عن إذلالٍ لهم، ومتى استقوا علينا عادوا لما بيّنته هذه الآية الكريمة، ولهذا قيل :

كُلُّ الْعَدَاوَاتِ تُرْجَى مَوَدَّتُهَا إِلَّا عَدَاوَةَ مَنْ عَادَاكَ فِي الدِّينِ
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «فقد عرف أهل الخبرة أنّ أهل الذمة من اليهود والنصارى والمنافقين يكاتبون أهل دينهم بأخبار المسلمين، وبما يطلعون على ذلك من أسرارهم، حتّى أخذ جماعة من المسلمين في بلاد التتر وسبي، وغير ذلك؛ بمطالعة أهل الذمة لأهل دينهم.

ولهذا وغيره مُنعوا أن يكونوا على ولاية المسلمين، أو على مصلحة من يقويهم، أو يفضلهم عليهم في الخبرة والأمانة من المسلمين، بل استعمال من هو دونهم في الكفاية أنفع للمسلمين في دينهم ودنياهم، والقليل من الحلال يبارك فيه، والحرام الكثير يذهب، ويمحقه الله - تعالى - .» [مجموعة الفتاوى ٢٨ / ٣٥١ ط / ج ٦٤٦ ط / ق].

فإذا كان هذا حالهم وهم أهل ذمة وأذلة، فكيف إذا كانوا أهل قوّة، وصولة، وجولة؟! الخراب والدّمار، أين ما كان للإسلام أمصار، ويزداد الطّين بلّة، إذا كانوا ذا قواعد عسكرية في ديار الملة، كما هو مشاهدٌ وعيانٌ، وهذا ما يفعله اليوم النصارى في «العراق» و«لبنان» مع حلفهم، فلم يبقوا أهل ذمة، بل جعلهم الحاكم الذي كره ما أنزل الله فأحبط الله عمله، أهل صولة، وقوّة، وتدبير، يتحصّن بهم لحماية

كرسيه، لكن على حساب دينه، وشرفه، وعزته، وهذا البلاء والعار والشنار، في مساعدة ظهور الفجار، فأبى الله - تعالى - إلا أن يذلهم بهم، ولسان الحال أبلغ من لسان المقال، فلله المشتكى من هذه الغربة. ومن قال هذه استعانة؛ ممّن لبس طيلسان الفتيا ووضع العمامة، فقد لبس وجوّز الإهانة، وسوف نتطرق لذلك إن شاء الله - تعالى - في موضعه ليُسط؛ فلعلّة في قبله، فسدت عقيدته، وهذه الحالة العمى.

وَالسَّمْسُ إِذَا خَفِيَ عَلَى ذِي مُقْلَةٍ

نَضَفَ النَّهَارَ فَذَاكَ مَحْضُوكَ الْعَمَى

فقوله - تعالى - : «إِنْ أَسْتَظْعُمُوا» يفيد الشك في استطاعتهم، وذلك استبعاد، كقول الرجل لعدوّه: إن ظفرت بي فلا تبقي عليّ، وهو واثق بأنه لا يظفر به، فمن باشر الإيمان قلبه، انفصمت شهوته، وقلّت عثرته، وأنقطع إلى عبادة ربه، وهنا مكنون الصّلافة الإيمانية، فالإيمان إذا باشر القلوب، سدّت الثقوب، ومحاولة الكافر والشيطان المارد، لمن تبشش قلبه بذلك، كالضرب في الحديد البارد.

أما قوله - تعالى - : «وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ».

فهذا تحذير من الله - تعالى - على المصير المشؤوم، وهو الردة والانقلاب على العقب - والعياذ بالله - ؛ وذلك بناقض يبطل إسلامه، ويكون بـ «الاعتقاد» أو «القول» أو «العمل»، لدخول العمل في مسمّى الإيمان دخول حقيقة وجزئية لا يصح إلّا به؛ عند أهل السنّة والجماعة

- الموسومين اليوم بالسلفية الشرعية - حتّى يخرج الذين أنتسبوا إليها بالزيفية.

ففي الآية الكريمة بيانٌ لحكمين اثنين مختلفين، «حكم الردّة» و«حكم الموت على الردّة». فلكل منهما حكمه.

ولاشكّ أنّ حكم الردّة حبوط العمل العام، لكن من العلماء من علّق حبوط العمل على الموافاة على الكفر، وبهذا قال الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وحجته أنه أجمع في الآية مطلقٌ ومقيّدٌ، فتقيد المطلق بـ «فيمتّ وهو كافِرٌ»، وما قاله ليس راجحاً، لأنّ هناك عدّة آيات ربّبت حبوط العمل على مجرد الكفر، ومنها قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيْمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله - تعالى - : ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقوله : ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايَتِنَا وَلَقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقوله - تعالى - : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٢٥]. فالسبب مستقلٌّ بالسببية.

ففي الآية الكريمة شرطان ترتب عليهما شيان:

الشرط الأول: «هو الردّة»: وترتب عليها حبوط العمل.

والشرط الثاني: «الموافاة على الكفر»: وترتب عليها الخلود في النار، وإلى هذا ذهب مالكٌ وأبو حنيفة رَحِمَهُمَا اللهُ - تعالى - ، فالمرتد إذا كان متزوجاً أنفسخ نكاحه، ولا يثبت إلّا بعقدٍ جديدٍ، فكذلك الأعمال الأخرى تستأنف^(١)، ومن قال بهذا ألزم المرتد إذا رجع إلى الإسلام

(١) أنظر «أحكام القرآن ١/ ٢٠٧، ٢٠٨» لابن العربي رَحِمَهُ اللهُ. و«الذخيرة ١/ ٢١٧» للقرافي رَحِمَهُ اللهُ و«تبيين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك ٤/ ٤٧٧، ٤٧٨» لعبد العزيز ←

إعادة الحج.

■ فقله رَحْمَةُ اللهِ - تعالى - : «أَنَّ الكفار لا يزالون يقاتلون المسلمين حتَّى يردُّوهم عن دينهم إنَّ أَسْتَطَاعُوا. ولم يرخص في موافقتهم خوفاً على النفس والمال والحرمة».

وهذا ما يفعله أعداء الملة الحنيفة اليوم؛ في عدَّة أمكنة؛ وعلى محوريين، محور القوة والمواجهة بالحديد والنار - لإحلال الكفر الديمقراطي -، ومحور التشكيك في الدين، ونصب المرتدين العلمانيين على رقاب المسلمين، وحفظ الدين مقدَّم على حفظ «النفس» و«المال» و«الحرمة»، بل به تحفظ الثلاث وتضان، وفي موافقة الكفار ذهاب الدين وتوابع ذلك.

فهل حرمة «العرض» محفوظة عند الكفرة الفجرة؟!
فها هي الإباحية الكفرية اليوم تبيح الزنى، وذلك فساد الأرحام، واختلاط الأنساب، ويدخل في الميراث من لا حق له، ولقد أشتكى من ذلك الكفار أنفسهم اليوم، فكيف بالمسلم؟!!

وهل حرمة «النفس» محفوظة عند الكفرة الفجرة؟!
فها هي التجارب الكيماوية وما شابهها، تفتك بالنفوس وتتخذها غرضاً، فلقد شاهدنا وسمعنا عن أطباء يقتلون مرضاهم بالشرنقات تلذذاً بذلك، فأين الوازع الإيماني في الكفرة الفجرة الذي يمنع ذلك؟!!

وهل حرمة «العقل» محفوظة عند الكفرة الفجرة؟!
فها هي عقولهم الممسوخة بالإلحاد والتمرد على فطرة العباد،

تفتك بالعقول السليمة، وتخرجها عما أنشأت لأجله، إنما هي أهواء معبودة من دون الله - تعالى - ، ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾ [القصص: ٥٥].

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «بل أخبر عَمَّن وافقهم بعد أن قاتلوه ليدفع شرهم أنه مرتدٌ».

لأنه ارتكب ناقضاً من نواقض الإسلام، وهي «المدارة» أو «المداينة» للعدو الكافر الصائل الجاسّ خلال الديار ليفسدها، ويهلك الحرث والنسل، كما هو مشاهدٌ اليوم.

ونعيد القول: أَنَّ مقام رسالة «الدَّلَائِلِ» وما يتكلم به المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - خاص بالعدو الكافر الصائل المجتاح للديار، وليس الجاثم في بلده، حتّى لا نعيد الكلام عن الإكراه، ولقد بسطنا ذلك في مقامه، وأوضحناه بما يغنينا عن الإعادة ههنا.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فإن مات على رَدِّته بعد أن قاتله المشركون، فإنه من أهل النار الخالدين فيها. فكيف بمن وافقهم من غير قتال؟!».

فقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فكيف بمن وافقهم من غير قتال؟!» لا يعني به الذهاب إلى ديارهم، والمجيء بهم إلى ديار المسلمين، وإغوائهم بذلك، وإنما ذلك بعد القتال في الديار التي أجتاحها العدو الكافر، وهذا القتال يسمّى «قتال الدَّفْع» المتعيّن على كل مسلم، لأنه قال قبل ذلك رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «بل أخبر عَمَّن وافقهم بعد أن قاتلوه ليدفع شرهم أنه مرتدٌ»، وهنا قال: «من غير قتال».

وإذا تعيّنت ردّة هذا، فردّة الموافق بدون قتالٍ، أظهر وأبين، وما ذكرناه لتبيين الحال، حتّى لا يشبه الهدى والضلال.

فالمرتد الذي يختم له بالردّة - والعياذ بالله - مصيره الخلود في النار، يضاعف له من العذاب ضعفين، يختلف حكمه في الدُّنيا والآخرة على حكم الكافر الأصلي.

فالكافر الأصلي إذا كان من أهل الكتابين، تؤكل ذبيحته، ويقر على هواه وما تعبّد به، بخلاف المرتد، فلا تؤكل ذبيحته، ولا يقر على ردّته، وإذا كانت مرتدة لا يصح نكاحها، وإذا مات الكافر دفن في مقابر أهل الذمة، وإذا لم يوجد من يدفنه من أهل ملّته، جاز للمسلمين موارته مع الغسل بعدها^(١)، أما المرتد، فيلقى على مزبلة، حتّى لا يتأذى بريحه أهل القبلة، وأهل الذمة.

والكافر الأصلي في الآخرة إذا لم تقم عليه الحجة، ولم يأتيه من يبلغه الدّعوة، قد يُمتحن.

عن الأسود بن سريع أنّ النبي ﷺ قال: «أربعة يحتجون يوم القيامة: رجلٌ أصمٌّ لا يسمع، ورجلٌ هرم، ورجلٌ أحمق، ورجل مات في الفترة.

أما الأصم فيقول: ربّ لقد جاء الإسلام وأنا ما أسمع شيئاً. وأما

(١) عن علي - رضي الله عنه - قال: «لما توفي أبو طالب، أتيت النبي ﷺ فقلت: إنّ عمّك الشيخ الضال قد مات فمن يواريه؟ قال: أذهب فواره، ثم لا تحدثن شيئاً. وفي رواية: حدثاً حتّى تأتيني. قال: لا أواريه؛ إنه مات مشركاً، فقال: أذهب فواره، قال: فذهبت فواريته، وجئتته وعليّ أثر التراب والغبار، فأمرني فأغتسلت. وفي رواية: أذهب فأغتسل، ودعا لي بدعواتٍ ما يسرّني أنّ لي بهنّ ما على الأرض من شيء» [صحيح سنن أبي داود رقم ٣٢١٤ والسلسلة الصحيحة رقم ١٦١].

الأحمق فيقول: ربّ لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبحر، وأما الهرم فيقول: ربّ لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً. وأما الذي في الفترة فيقول: ربّ ما أتاني لك رسول، فيأخذ مواعيقهم ليطيعه، فيرسل إليهم رسولاً أن أدخلوا النار، قال: فوالذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً. [أخرجه أحمد ٢٤ / ٤ وصححه الألباني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في الصحيحة رقم ١٤٣٤].

هذا في الحكم الأخروي الذي يترتب عليه الثواب والعقاب، لأنّ هذا مما لا يمكن الدُّخول بين الله - تعالى - وبين عباده فيه. أما الحكم الدنيوي؛ من تكفير، وإباحة للمال والدم، وسبِّي إذا أمكن، ولعنٍ، وتبشيرٍ بالنار إذا مررنا على قبره، جاري على ظاهره، فالأعذار التي ذكرت في الحديث لا تخرجه عن كونه كافراً، فمن لم يدين بالإسلام فهو كافراً. ونحن نقطع ونجزم أنّ الله - تعالى - لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ (الأنعام: ١٥).

ولقد أستوفينا هذه المسألة - وأشبعنا القول فيها - في كتابنا «منهج أهل السنة في تقرير عقيدة الأئمة»، فليرجع إليه من أراد الاستفاء، فأحفظ هذا وتدبره - يرحمك الله - حتّى لا يتسرب إليك داء الإرجاء الخبيث، فتشكك في كفر الكافر - والعياذ بالله - ، فصار بما ذكرناه، الكافر الأصلي أحسن حالاً من المرتد في الحكمين؛ «الدُّنيوي» و«الأخروي».

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فإذا كان من وافقهم بعد أن قاتلوه، لا

عذر له. عرفت أنَّ الذين يأتون إليهم ويسارعون في الموافقة لهم من غير خوفٍ ولا قتالٍ أنهم أولى بعدم العذر، وأنهم كفَّارٌ مرتدُّون.

فما قاله المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - حجة ما بعدها إلَّا الضلالة، فإذا كانت موافقة الكافر الجاسّ خلال الديار - قتلاً ونهباً ودعوة إلى التثليث والكفر والإلحاد - ، كما هو حاصلٌ اليوم في «العراق» و«أفغانستان» و«الصومال»، ردّة محبطة للعمل مع الخشية، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [البقرة: ٥٢، ٥٣]، فالمسارعة في الموافقة بدون خشية أولى في الحكم بالردّة، فعمله هذا يقوِّي عضد المشركين، ويوهن عزم الموحدين.

والمرض المذكور في الآية الكريمة: «فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ» ليس هو مرض النفاق المتعلق بالتصديق والتكذيب، وإنما مرض استحباب الدنيا على الآخرة، ومما يبين ذلك بوضوح قولهم الذي ذكره - تعالى - : «نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ» والدائرة تصيب «المال» و«النفوس» و«الحرمة» إذا غلب الكفار، وعلى ذلك مدار خشيتهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في الآية آنفه الذكر ما لفظه: «والمفسرون متفقون على أنها نزلت بسبب قوم ممن كان يظهر الإسلام وفي قلبه مرض، خاف أن يغلب أهل الإسلام فيوالي الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم للخوف الذي في قلوبهم، لا لاعتقادهم

أَنَّ مُحَمَّدًا كَاذِبٌ، واليهود والنصارى صادقون.» [مجموعة الفتاوى ١٢٤/٧ ط/ج ١٩٤ ط/ق].

فلخوفهم على دنياهم، ظنوا ما قاموا به يجلب لهم منفعة ويدفع عنهم مضرة، فإذا بهم أنكبوا على أنوفهم في حمأة الردّة، فما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يعلمه أصحاب الفقه والبصيرة، وصلاح العمل والسريّة، أما الحاطب في الظلماء، والسالك في العمياء، لا يبصره، كيف وهو مودع نفسه في ظلمتين؛ ظلمة الشبهة، وظلمة مسلكها، وإذا نعق استجاب له المحقّب دينه الرجال؟! ولقد فضّلت البهيمة التي تقاد، على المحقّب المنقاد، لأنّ لا عقل لها.

وَالْعِلْمُ لَيْسَ بِنَافِعٍ أَرْبَابَهُ مَا لَمْ يَفْهَمْ نَظْرًا أَوْ حُسْنًا تَبْصُرَ

فالأية التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في «الدليل الثاني» وأستوفيناها بهذا الشرح، ترد على من قال: أنّ الكفار يقاتلوننا من أجل خيرات أرضنا، وعلى من قال: أنّ مشكلتنا مع اليهود - لعنهم الله - مشكلة أرض؛ فمن أعتقد ذلك فقد دخل دهليز العمى.

ألم يعلم أنّ عداوة الدّين لا ترجى مودّتها؟! فلما منّ الله - تعالى - على الأمة بنعمة التجديد على يد العلامة «محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -، فأول من نصب له العداة أخوه «عبد الرحمن بن عبد الوهاب» فرابطة الدّم التي بينهما لم تمنع وجود العداة للتباين العقدي.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وهذا موجود - يعني: العداة لما تبين أنه حقّ - في جميع الأمور التي هي حقّ، يوجد من يعرف بقلبه أنها حقّ وهو في الظاهر يجحد ذلك،

ويعادي أهله لظنه أن ذلك يجلب له منفعة ويدفع عنه مضرة. [مجموعة

الفتاوى ١٢٣/٧ ط/ ج ١٩٣ ط/ ق].

ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -، ينطبق على حال المرتدين اليوم؛ الذين أَوْتَهُم أوروبا النصرانية الكافرة، كـ«تسنيمة نسرين» البنغالية، و«أيان هرسي علي» الصومالية، فهذه الأخيرة بعدما سبَّت الدين الإسلامي، وطعنت في أعلامه، لفضها المجتمع الهولندي الكافر، وأتهمها بأنها زوّرت الأوراق لطلب الإقامة؛ هذا بعدما فعلت فعلتها الخبيثة، وهي عضوة في البرلمان.

فبعدهما قضوا منها ما ربهم وشهروها على المحطات الإذاعية، للنيل من دين الإسلام؛ دين الأنبياء، والدين الذي أرتضاه المولى - سبحانه وتعالى - للبشرية جمعاء؛ كفروا بها، وهذه حالة كل مرتد ومرتدة إلى قيام الساعة، كيف والله - تعالى - يقول: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ (١٢٤) [طه]؟ وضنك العيش لكل كافر وإن كسب الدنيا بإسرها؛ لا يشم راحة الإطمئنان النفساني ألبتة، فكيف بذلك لو كان مرتدًا محاربًا؟!!

ولقد استقبلتها «أمريكا الكافرة»، وألفت كتابًا سمّته «الكافرة» - والعياذ بالله - تتبجح فيه بجرمها الذي فعلته في «هولندا»، وإني لوائح أنها لفي ضنكٍ كما وعد ربنا - جلّ وعلا - كل مسرف كذاب، فها هو «سلمان رشدي» - لعنه الله - ذاقته به «الخزينة الإنجليزية» من شدة إنفاقها على حراسته، فإنه ليخاف من ظله، هذا في الدنيا، أما في الآخرة إن لم يتوبوا من جرمهم؛ ﴿هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ (٤٢) [القصص].

ولقد شاهدنا موجة الردّة اليوم في «المشرق» و«المغرب» الإسلامي تضخمت وكثر روادها، بل سهّلت لهم الحكومات التي تدّعي الإسلام - ولم تعرف أسمه - كل السُّبل وسمّت ذلك «حرية المعتقد» كما نشاهده ونفجع به من حين إلى آخر على «الإذاعات» و«الصحف» و«المجلاّت»، وقالت: الله - تعالى - يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]. أَوْ مَا علمت الكارهة لما أنزل الله فأحبط الله - تعالى - عملها أنها في الكافر الأصلي؛ كالذي سهّلت سبل تنصيره للدهماء!!

أما الدّعاة إلى دار البوار - عبّاد الصليب والأخبار - ، فلقد أغروا من تقبل قبحهم؛ إن هم أرتدّوا عن دينهم أن يعطوهم قسطاً من المال، ويضمنوا لهم الإقامة في ديار الكفر، ولقد شاهدنا في هذه الديار الدنماركية - قطع الله دابرها - أنّ مجموعة من طلاب اللُّجوء - البطني - لا يقل عددها عن مئتين، رفضت الحكومة طلبها؛ فأرتدت كلّها - والعياذ بالله - ، ومنها أحدٌ لعائلة شامية كانت تقيم في «اليمن»؛ فسَمّى نفسه «دجوني»، اللّهم إنا نعوذ بك من الحَوَر بعد الكور، ولقد تدخل القساوسة لدى الحكومة وأجبروها على منحهم الإقامة.

وهذا كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «لظنه أنّ ذلك يجلب له منفعة ويدفع عنه مضرة»، وإلا قل لي برّبك ما هي الجواذب العقدية المقرّرة الأصول الفطرية التي تجذبك إلى «النصرانية» أو «اليهودية»؟! اللّهم إلّا الإباحة البهيمية، والتحلل من الأخلاق، والتلذذ بسفسافها.

فها هو النبي ﷺ لما بايعه مَلَأُ الأنصار قالوا له: يا محمد إن بايعناك

ونصرناك؛ وسوف تعضنا سيوف العرب قاطبة - من أجل ذلك - ؛ فما تمنحنا إن فعلنا ذلك؟

فقال لهم ﷺ: «لكم الجنة» [رواه أحمد وصححه الحاكم وأبن حبان عن جابر، وأنظر «فتح الباري» كتاب مناقب الأنصار تحت رقم ٣٨٩٣].

فلم يربطهم بمنصب دنيوي كـ «وزارة» أو «إمارة»، أو «قطاع الإبل والماشية»، بل ربطهم بـ «الآخرة»، فأحسنهم الدنيوي، يحصل لهم الأمن الآخروي، وهذا سر العقيدة الإسلامية التي تبث الروح في نفوس أصحابها - ما حلت بقلب إلا وصقلته، ونظفته، وحملته على معال الأخلاق، وتجنب سفسافها - ، ولهذا حكى الله - تعالى - ما قاله الذين قلوبهم تجول حول العرش على إنفاقهم: ﴿إِنَّمَا نُنْطِئُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾ (٩) ﴿[الأنعام]﴾.

فالسكنات والخطرات، والصّولات والجولات، وما أصاب من قراح إنما هو لنيل رضی رب العالمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ (٨٤) [البقرة]، والصبر على تلك الأفعال، وتجريدها لوجهه مكيالها عظيم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (١٠) [البقرة].

فهل في «النصرانية» و«اليهودية»، بل في كل طرائق الكفر كلها شيء من ذلك؟!؟

فهذا عارض من القول ذكرناه، لثبوت كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في المعادي للحق؛ الذي ورثناه، ونختم هذه الفقرة - التي أسهمناها بهذا البسط - بقوله - تعالى - : ﴿فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ، وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ

رَبِّهِمْ إِلَّا مَقَنًّا وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرَهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴿٣٩﴾ [فاطر].

وعداوة كل ذي رحم؛ المخالف لما رسم، وقعه على القلب أشد مضاضة من أيّ وقع، لهذا قال الشاعر:

وْظَلَمَ ذَوِي الْقُرْبَى أَشَدَّ مَضَاضَةً

عَلَى الْمَرْؤِمِ وَقَعَ الْحَسَامُ الْمَرْئِي

لكن هذه عادة الله - تعالى - وسنته في الحق؛ أن يكون له أعداء، قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٣]، فالسيرة المحمدية مع هؤلاء ومن والاهم من المنافقين من بني جلدتنا؛ الذين فتحوا للشرك والإلحاد كل باب، وركن إليهم كل مسرف كذاب؛ الغلظة، والوقوف لهم على كل مرصد، ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا أَخِذُوا وَقُتِلُوا تَفْتِيلًا﴾ [الأنعام: ١٦١].

ومجاهدة هؤلاء، مسألة جليلة لا يختص بها طالب العلم، بل كل من له نصيب من نور الفطرة المكملّة، ونور الشرعة المنزّهة، يعرف هذه المسألة ولا تلتبس عليه، والجهد ماضٍ إلى يوم القيامة، لا يبطله جور جائر، ولا خور جبان حائر، ولا يشترط لذلك وجود أمير للراية، بل هو سائر، وأما «جهد الدّفع» فلا يشترط له شرط، ومن قال غير ذلك فقد فرط وأفرط.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وأما قتال الدّفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين، فواجب إجماعاً، فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدُّنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان

من دفعه، فلا يشترط له شرط، بل يدفع بحسب الإمكان. وقد نصَّ على ذلك العلماء أصحابنا وغيرهم، فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلده. [الفتاوى الكبرى ٥/ ٥٣٨ كتاب الجهاد في «كتاب الاختيارات العلمية»].

ولقد أشرت الشرط بعض المميعة اليوم - أصحاب الأخمرة والطَّيَالِسة - ؛ ليرضوا وَلِيَّ أمرهم - زعموا - ، فوجدنا قد نفث في روعهم صاحب الضُّرط.



«الدَّلِيلُ الثَّالِثُ»

قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّهُ﴾
[الغفران: (٢٨)].

فنهى - سبحانه - المؤمنين عن اتخاذ الكافرين أولياء وأصدقاء وأصحاباً من دون المؤمنين، وإن كانوا خائفين منهم. وأخبر أن من فعل ذلك: «فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ». أي: لا يكون من أولياء الله الموعودين بالنجاة في الآخرة. «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّهُ»، وهو أن يكون الإنسان مقهوراً معهم، لا يقدر على عداوتهم. فيظهر لهم المعاشرة، والقلب مطمئن بالبغضاء والعداوة، وانتظار زوال المانع. فإذا زال، رجع إلى العداوة والبغضاء. فكيف بمن اتخذهم أولياء من دون المؤمنين من غير عذر، إلا أستحباب الحياة الدنيا على الآخرة، والخوف من المشركين وعدم الخوف من الله؟!.

فما جعل الله الخوف منهم عذراً، بل قال - تعالى - : ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ. فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
[الغفران: (١٧٥)].

الشَّيْخُ:

هذه الآية الكريمة التي في هذا الدليل؛ قد بسطنا شرحها في «اللوحة الثانية»، وقلنا إنها تخص المضطر الذي بين أظهر الكفار - أعني: في ديارهم - ، وليس لمن داهم دياره الكفار، فهذا عليه الدفع

بما أمكن، ولا تشترط المثلية في العدة، ولا وجود الأمير للقيام بتلك
العاهدة، و«المدارة» و«المداهنة» في تلك الحالة هي الردة.

ومن لم يستطع الدّفع نأى وتحيز إلى المسلمين، ليقوّي عضد
الموحدين؛ ويستجمع قواه ويأتي بالمدد، ليدفع على من جثم على
دياره على مضد، ولا يجوز إقرار الكافر الصائل على شبر من ديار
المسلمين، ومن فعل ذلك فقد خان الدين والحرمة؛ ودخل الردّة من
بابها الواسع، وسلك بنفسه مسلك الظلمة، وكان على المسلمين
شؤمة، لأنه صار بفعله ذاك مضعف الهمة، والخطب الأكبر، إذا كان
تحت ولايته ذو الشّيبة والأصغر.

يقول الإمام ابن حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «لو أنّ
كافراً مجاهداً^(١) غلب على دار من دور الإسلام، وأقر المسلمين بها

(١) قلت: فلو قال رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «صائلاً» أو «محارباً» أو «مقاتلاً» لكان أفتق، لأنّ كلمة
«الجهاد» و«المجاهد» لا تطلق إلّا على المقارع لأعداء الملة الإسلامية، ألا ترى أنّ المولى - سبحانه
وتعالى - سمّى ما سقط في أيدي الكافرين من ديار المسلمين «نصيبة»؛ ولم يسميه «فتحاً». قَالَ
اللهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَرَبُّونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ
نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْخُذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّسَاءُ: ٢٤]؛ وإن كان ما يقوم به الكفار
اليوم وفي الماضي يدخل في أسم الفتح، فلقد فتحوا ديار المسلمين التي أَسْتَوْلُوا عليها، لكن ليس
هو الفتح الذي يرجى خيره في الدنيا؛ وتحمّد عاقبته في الآخرة، فما قاموا به هو كما قال - تعالى -
: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَقْنِطُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ﴾ [النِّسَاءُ: ٧٦].

فالكلمة التي ذكرها الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - وإن كانت جائزة من باب اللسان، إلّا
أنها توهم البيان، ومذهب أهل السنّة والجماعة - السلفية الشرعية - التوضيح والتفصيل في
«المعتقدات» و«الاصطلاحات» و«المفردات»، حتّى لا يقع في هذا المذهب ما يفعله أصحاب
التبليس والنّهب؛ الموهن السلفية بأسم الأثرية - قطع الله دابره - فما عسى تراه فاعلاً مجروح
العقيدة والأخلاق، اللهم إلّا هذا، فلله المشتكى من تسمية هذا المجروح بخادم الأثر، كيف
وقد جهز على منطوقه ومفهومه فبعثر!!

على حالهم، إلا أنه هو المالك لها، المنفرد بنفسه في ضبطها^(١)، وهو
معلن بدين غير الإسلام لكفر بالبقاء معه كل من عاونه، وأقام معه - وإن
أدعى أنه مسلم - . [المحلى ١٢/١٢٦].

فالردّة لأصحاب هذا الحال، والهلاك للهاربين عن التّزال،
والشهادة لمن قدّموا حفظ الدّين؛ ولم يرضوا عن هذا المآل.

■ فقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فنهى - سبحانه - المؤمنين عن اتّخاذ
الكافرين أولياء وأصدقاء وأصحاباً من دون المؤمنين، وإن كانوا
خائفين منهم. وأخبر أنّ من فعل ذلك: «فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ». أي: لا
يكون من أولياء الله الموعودين بالنجاة في الآخرة».

فالآيات التي تنهى المؤمنين عن اتّخاذ الكافرين بطانة ووليّة
ودخلاء كثيرة، ومنها قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا
بِطَانَةَ مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِّنْ

(١) قلت: وهو تمام؛ كما هو واقع في «العراق» و«أفغانستان» و«الصومال» و«الشيخان»،
وتدبر الحديث الذي ذكرناه سابقاً في «اللوحة الأولى» يا صاحب التوحيد؛ المبتعد عن النّديد،
ولا مانع من ذكره ثانية؛ لتقوى القوارع، وتظهر الزواجر، ويقتنع الحائر، وتعلم أنه ما قاله
الإمام أبو حزم رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يخرج من مشكاة النبوة؛ وهذا من باب الاحتجاج لكلام العالم
الذي ذكرنا أنه شعار السلفية الشرعية، وهو إقامة الدّليل، لكل قول غير التنزيل، وتوضيح ما
في قول فلان أو علان من برهان.

يقول عليه الصّلاة والسّلام : «ينزل ناس من أمتي بغائطٍ يسمّونه «البصرة»؛ عند نهر يقال له:
«دجلة»، يكون عليه جسر؛ يكثر أهلها، وتكون من أمصار المهاجرين - قال أبو يحيى: قال أبو
معمر: - وتكون من أمصار المسلمين - ؛ فإذا كان في آخر الزّمان جاء «بنو قنطوراء»؛ عراض
الوجوه، صغار الأعين؛ حتّى ينزلوا على شطّ النهر، فيتفرّق أهلها ثلاث فرق: فرقة يأخذون
أذناب البقر والبرية؛ وهلكوا، وفرقة يأخذون لأنفسهم؛ وكفروا، وفرقة يجعلون ذراريهم خلف
ظهورهم ويقاتلونهم؛ وهم الشهداء» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٣٠٦].

أَفَوَهِيهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١١٨﴾
[التخفيف]

وقوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةً﴾
[البقرة: ١٧٨]. قال الفراء: «الوليعة»: البطانة من المشركين، ووليعة الرجل: بطانته ودخلائه وخاصته.

والخوف ليس مبرراً لفعل ذلك، فالخوف لا يبرر الردّة بارتكاب ناقض ينقض أصل الدين، لأنّ في الموافقة اللسانية والمخالفة الجوارحية مندوحة، هذا إلّا إذا كان في سلطان الكافر الجاثم في دياره، والبراءة من تلك الولاية أظهرتها المخالفة الجوارحية، وهذه هي المدارة المحمودة، فهو أظهر الموافقة باللسان وخالف بالعمل، وما فعله أظهر معتقده للتلازم بين الفعل وما أَسْتَقَرَّ في الجنان. ولو كان غير ذلك لأظهرت الأفعال مكنون السريرة، هذا ما لا بُدَّ له منه ألبتة.

ثم إنّ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - قد أخفق في تبين حكم قوله - تعالى - : «فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ» بما ذكره بقوله: «أي: لا يكون من أولياء الله الموعودين بالنجاة في الآخرة». لأنه أدخل من فعل المكفر تحت المشيئة بهذه العبارة، وجعله كالظالم لنفسه - الذي إن شاء الله عَذَّبَهُ أو إن شاء غفر له - ؛ بالطبع المقترف الظلم دون الظلم.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر]، فهذه الآية في «المحسن»؛ الذي

عبد الله كأنه يراه، وفي «المؤمن»؛ الذي وقف عند حدود الله ولم يتجاوزها - أتى المأمور وأبتعد عن المحذور - وفي «المسلم»؛ الذي أقترف بعض الكبائر ولم ينقض أصل الدين؛ فدخل بذلك في المشيئة، وما قاله المؤلف رَحِمَهُ اللهُ يوهم ذلك في الآية التي حكمت من فعل الولاية المكفّرة دخل في الردّة، وبهذا جزم ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في تفسيره؛ لأنه ظاهر الآية، ولقد بسطناه سابقاً في موضعه.

يقول ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في قوله - تعالى - : «فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ» ما لفظه: «أي: فقد برىء منه الله، وبراءة الله منه، بأرتداده عن دينه، ودخوله في الكفر.» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢/٢٤٥].

فما ذكره ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - هو المذهب الصحيح، فلا يوجد ما يصرف عن ظاهر الآية، والمؤلف «سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُ اللهُ على هذا المذهب الصحيح - الذي لا صحة في غيره - .

يقول العلامة الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١٥٥ / ٢» في ترجمة «أبي حيان الأندلسي» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - لما قال هذا الأخير: «محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه» ما لفظه: «ولقد صدق في مقاله - يعني: أبا حيان الأندلسي - ، فمذهب الظاهر هو أول الفكر آخر العمل عند من منح الإنصاف ولم يرد على فطرته ما يغيرها عن أصلها؛ وليس هو مذهب «داود الظاهري» وأتباعه فقط، بل هو مذهب أكابر العلماء المتقدمين بنصوص الشرع من عصر

الصحابة إلى الآن، و«داود» واحد منهم، وإنما اشتهر عنه الجمود في مسائل وقف فيها على الظاهر حيث لا ينبغي الوقوف؛ وأهمل من أنواع القياس ما لا ينبغي لمنصف إهماله.

وبالجملة فمذهب الظاهر هو العمل بظاهر الكتاب والسنة بجميع الدلالات وطرح التعويل على محض الرأي الذي لا يرجع إليهما بوجه من وجوه الدلالة، وأنت إذا أمنت النظر في مقالات أكابر المجتهدين المشتغلين بالأدلة وجدتها من مذهب الظاهر بعينه، بل إذا رزقت الإنصاف وعرفت العلوم الاجتهادية كما ينبغي ونظرت في علوم الكتاب والسنة حق النظر كنت ظاهرياً، أي: عاملاً بظاهر الشرع منسوباً إليه لا إلى «داود الظاهري» فإن نسبته ونسبته إلى الظاهر متفقة، وهذه النسبة هي مساوية للنسبة إلى «الإيمان» و«الإسلام» وإلى «خاتم الرسل» عليه أفضل الصلوات والتسليم.

وإلى مذهب الظاهر بالمعنى الذي أوضحناه أشار «أبن حزم» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بقوله:

وَمَا أَنَا إِلَّا ظَاهِرِي وَإِنِّي عَلَى مَا بَدَأْتَنِي يَقُومُ دَلِيلٌ

فما ذكره العلامة الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - هو مذهب الأكابر؛ ممن جمع العلوم وتبحر فيها، وهو المحرر بالدليل، الأنف عن التقليد، المحتج لأقوال العلماء بالأدلة والبراهين لا محتج بها؛ ولقد أمتعنا هذا المذهب بزبر الأدلة النقلية والعقلية في كتابنا «إِحْفَاقُ الْحَقِّ فِي الرُّجُوعِ إِلَى الْمَذْهَبِ الْحَقِّ» في المجلد الثاني، مما يغنيا عن بسطه هنا.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «إِلَّا أَنْ تَكْتَفُوا مِنْهُمْ تَقَنَّةً»، وهو أن يكون

الإنسان مقهوراً معهم، لا يقدر على عداوتهم. فيظهر لهم المعاشرة، والقلب مطمئن بالبغضاء والعداوة».

فما ذكره حكم المقيم في ديار الكافرين؛ الذي تعسّرت عليه الهجرة، لمانع من الموانع المقبولة شرعاً، لكن كان على المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - أن يظهر نوع المعاشرة مع طمأنينة القلب بالعداوة والبغضاء، لأنَّ ثبوت العداوة والبغضاء في القلب ثبوت الإيمان أو عدمه، والرخصة في عدم القدرة على إظهارها، ووجودها يظهر المخالفة للعدو المبغوض ولا بدَّ، لأنه يستحيل أن تكون العداوة ثابتة في القلب؛ ولا يوجد من الأفعال ما يثبتها، فنظرنا فوجدنا الطريق الصحيح لثبوت ذلك هو إظهار اللطافة والموافقة اللسانية مع المخالفة الجوارحية، والمندوحة في ذلك لا غير.

يقول الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «من سكن بأرض الهند»، و«السند»، و«الصين»، و«الترك»، و«السودان»، و«الروم»، من المسلمين، فإن كان لا يقدر على الخروج من هنالك لثقل ظهر، أو لقلّة مال، أو لضعف جسم، أو لامتناع طريق، فهو معذورٌ.

فإن كان هناك محارباً للمسلمين معيناً للكفار بخدمة، أو كتابة، فهو كافر - وإن كان إنما يقيم هناك لدنيا يصيبها، وهو كالذمي لهم، وهو قادر على اللّحاق بجمهرة المسلمين وأرضهم، فما يبعد عن الكفر^(١)،

(١) قلت: لقوله رَحِمَهُ اللهُ: «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين. قالوا يا رسول الله! لم؟ قال: لا تراءى نارهما.» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٦٤٥]، والأحاديث الزاجرة على ذلك كثيرة، فتفطن يا مؤثر البطن.

وما نرى له عذراً - ونسأل الله العافية. [المحلى ١٢ / ١٢٥، ١٢٦].

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وَأَنْتَظِرُ زَوَالَ الْمَانِعِ . فَإِذَا زَالَ ، رَجَعُ إِلَى الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ» .

والمانع لا يزول إلا بهجر تلك الديار، والنأي عنها والتحيز إلى عصابة المؤمنين، أو يكون طراً عليها طارئ الفتح بجهاد الطلب، فتتحول بذلك من «ديار كفر» إلى «ديار إسلام»، لأن الحكم على الغلبة؛ فإذا ظهر الشرع على دار الغالب فيها أهل الذمة، بل لا يقطنها إلا هم، فلا حرج للمسلم أن يقيم بينهم لأن العبرة بالغلبة.

يقول الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يمازجهم غيرهم فلا يسمى الساكن فيهم - لإمارة عليهم، أو لتجارة - بينهم كافراً، ولا مسيئاً، بل هو مسلم حسنٌ، ودارهم دار إسلام، لا دار شرك، لأن الدار إنما تنسب للغالب عليها، والحاكم فيها، والمالك لها.» [المحلى ١٢ / ١٢٦].

فما قاله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يظهر مذهب الحق الذي يقول: الحكم على الدار بظهور حكم الشرع أو عدمه فيها، فالدار التي لا يعلوها حكم الشرع فليست دار إسلام عند كل الأئمة المعبرين؛ الذين هم في دعامة الدين على مذهب السلف.

فالدار إما أن تكون «دار إسلام» أو «دار كفر»، وهذه تنقسم إلى قسمين: «دار حرب» و«دار صلح وعهد وأمان»، والقسمان داخلان في «دار الكفر الأصلية»، ومما يوضح هذا التقسيم الآنف؛ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنَّ

تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَنَهُمُ عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ [المائدة: ٨-٩].

ففي الآية قسمان؛ «قسمٌ مسالمٌ ومعاهدٌ» و«قسمٌ محاربٌ»، وكلاهما داخلان في عموم قوله - تعالى - : ﴿عَدُوٌّ وَعَدُوٌّكُمْ﴾ [المائدة: ٩]؛ لكفرهما، فحكم دارهما للوصف، وحكم معاملتهما بما يظهر منهما من سلوك «مسالمة» أو «محاربة».

ففي «قسم المسالمة» قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ ولم يقل: «تَوَلَّوْهُمْ»، لأنَّ الولاية محرمة فيهم لكفرهم، ومن فعل ذلك من المسلمين دخل في الردة - والعياذ بالله - ، ومنحوا «الإقسط» لما أظهروه من مسالمة.

وفي «قسم المحاربة» قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾، ومنعوا «البر» بما أظهروه من محاربة، ومنحوا الإقسط من نوع آخر دلَّ عليه قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [البقرة: ١٧٣].

فالتفريق الأنف أمرنا به لقوله - تعالى - الذي في نفس الآية التي أوضحت «الوصفين» و«الحكمين» - : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿٨﴾؛ زيادة على الآيات الأخر العامة التي تأمر بالإقسط كقوله: ﴿وَأَقْسِطُوا﴾ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ [المحذرات: ١].

فالمسألة لا مدخل للهوى فيها ألبتة، فأحفظ هذا وتدبره - يركاك الله - ، فالمعاملة دخلت في «الموازنة» الخارجة من مشكاة النبوة، فعنوانها الأبرز: علم الحق، ورحمة الخلق، والقول والمعاملة فيهم

بالحقّ، ولا تقام الخلافة في الأرض إلّا بهذا.

أما الدّار التي طرأ عليها الكفر؛ كالقوانين الوضعيّة، ليست «دار إسلام»، وتجب الهجرة منها، إلّا أنّه لا يستلزم من تكفير الدّار، تكفير أهلها، فالمقيمون فيها ثابت لهم عقد الإسلام إذا كانوا مقيمين الشرائع من حيث الجملة، ولم يأتوا بناقضٍ ينقض أصل الدّين، فكل واحد منهم له حكمه بما أظهر من تقصيرٍ في أصل الدّين، ولا حرج في الإقامة فيها، إلّا أنّهم يأثمون في عدم سعيهم لإزالة ذلك الطارىء، وللمسألة بسط في موضع آخر.

يقول الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وأما من سكن في بلدٍ تظهر فيه بعض الأهواء المخرجة إلى الكفر^(١)، فهو ليس بكافر، لأنّ أسم الإسلام هو الظاهر هنالك على كل حال، من التوحيد^(٢)، والإقرار برسالة محمد ﷺ والبراءة من كل دين غير الإسلام^(٣)، وإقامة

(١) قلت: كالقوانين الوضعيّة الكفريّة، هذا ما لم يفش فيهم داء القبوريّة، كما هو منتشرٌ في معظم بلدان الإسلام، يقيمون للقباب والأضرحة سدنة يقربون لها القرابين، ومن الرؤساء في المغرب الإسلامي؛ من زيّن ذلك ودعا إليه وصرف له من خزائن الدّولة، بل جلّهم يدعون إلى ذلك، أفيشك في كفر من دعا إلى الشّرك وزيّنه؟! وإن لم يكن هذا الشّرك المجرد فما هو الشّرك؟! وما ذكرناه من بيان، أوجه الله على من عنده علم وبرهان.

(٢) قلت: فلقد حاربوه بالقوانين الوضعيّة؛ ومنعوا تدريسه وإيضاحه للعامة، حتّى يشتهبه الهدى والضلال، وأودعوا دعائه السجون، وأحالوهم على طائلة العذاب يتلذذ بأجسادهم، ولقد سهلوا سبل التنصير؛ ومنحوهم التراخي لذلّك، تحت غطاء «جمعيات خيريّة»، والشّرّ كامنٌ فيها إلى نخاعها، اللهم أكشف هذه الكربة، وأرفع هذه الغربة، وأجعل في الأمة دعاة يرفعون الهمة، ويأنفون من الذلّة، إنك القادر على ذلك. آمين! آمين! آمين!

(٣) قلت: بل أبطلينا بأناس يدعون إلى نزع عداوة الكافرين من قلوب المسلمين، وعدم البراءة منهم، بل يدعون إلى وحدة الدّين معهم، فإن لم يكن هذا هو الكفر فما هو الكفر - والعياذ -

بالله - !! فهل يستجيز عاقل أن يجمع بين الإيمان والكفر، وبين التوحيد والشرك، وبين الحرمة والإباحة؟! اللهم غفرًا.

ولقد شاهدت على المرياء راهبًا نصرانيًا كافرًا، مع مسؤول في لجنة الحوار بين الأديان - زعم - أسمها «مؤسسة أهل البيت»، يسأله الصحفي: كيف تتحاورون مع أناس لا يعترفون بدينكم؟!

ثم سألت الصحفي الراهب بما لفظه: أيها الأب - ونعوذ بالله أن يكون الراهب أبًا للمسلمين - كيف تريدون الحوار مع المسلمين وأنتم لا تعترفون أصلاً بدينهم؟!

فأجاب الراهب الكافر: نحن لو أعترفنا بالدين الإسلامي كدين سماوي مثل «النصرانية» و«اليهودية» لأصبحنا مسلمين.

فقال الصحفي لمسؤول مؤسسة أهل البيت - ونحن من أهل البيت ولا فخر نبراً منه ومن مؤسسته إلى يوم الدين - : بما تحيب.

فأجاب بما يقع على القلوب كالصاعقة، قال: القول معروف عنهم وسكت. فلقد كدت أدخل رأسي في المرياء من شدة الغضب - ظننت المسك به - .

فوالله لو طلب الإجابة من موحدٍ في طوره الأول؛ لم يتبحر في علومه، لقال له: أسمع أيها الراهب، لو أعترفت بالدين الإسلامي أنه حق، ونسبت إليه كل فضيلة - وهو كذلك - ما أدخلك ذلك في الإسلام وما أخرجك من الكفر؛ بل لو تعبدت بالإسلام الذي جاء به موسى وعيسى - عليهما السلام - ولم تبتدع فيه شيئاً، ولم تتبع ما نسخ ذلك؛ بما جاء به محمد ﷺ لكنت كافراً مستكبراً - وذلك وصفك في الدنيا ولا تعذر فيه بجهل - محشوراً مع إبليس وزمرته - إن مت على ذلك - .

ولو تنبه «الأحقق» «الأخرق» الذي على رأس المؤسسة إلى عثرة الراهب الكافر لما قال: «نحن لو أعترفنا بالدين الإسلامي كدين سماوي مثل النصرانية واليهودية لأصبحنا مسلمين»؛ لأدخله القمقم.

فكان بإمكانه أن يقول له - وليس بإمكانه لأنه فاقد الأصل والفرع لا يحسنه - : إذا كانت «اليهودية» و«النصرانية» ديانة سماوية فمن الأحق بالسلوك؟! وأنتم تقولون ليست اليهودية على شيء، واليهود يقولون ليست النصرانية على شيء! بل من أصح مذهباً فيكم؟! «الكاثوليكية» أم «الأرثوذكسية» أم «البروتستانتية»؟! فكل واحد منكم يلعن الطائفة الأخرى وفي نفس الوقت ملعوناً منها. ونحن نلعنكم جميعاً ونقول لكم وللنحلة اليهودية، بل وللنحل الأخرى: لستم على شيء.

فلله المشتكى من زمن الرويضة يتكلم في أمر العامة، بل يتكلم في الأمور العظام، التي تقيم صرح الإسلام، وهو أجهل من البهيمة التي تقاد.

الصلاة، وصيام رمضان، وسائر الشرائع التي هي الإسلام والإيمان.»
[المحلى ١٢/١٢٦].

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فكيف بمن أتخذهم أولياء من دون المؤمنين من غير عذر، إِلَّا أَسْتَحْبَابُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ».

فمن أتخذ الكافرين أولياء من دون المؤمنين من غير عذر، فهو مرتدٌ عن الإسلام، لاشك ولا مرية في ذلك، بل هو أجلى من ضياء الشمس في البيان، وجُلُّ من يفعل ذلك إِلَّا حُبًّا فِي الدُّنْيَا، ولهذا كانت «الشهوة» ركنًا من أركان الكفر، صدَّت طوائف كثيرة عن الإسلام، بل غالب المرتدين اليوم، أوتوا من هذا الباب، مع علمهم أَنَّ ذلك يضرهم في الآخرة.

يقول العلامة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «مانع الشهوة والمال»، هو الذي منع كثير من أهل الكتاب من الإيمان خوفًا من بطلان مأكَلهم وأموالهم التي تصير إليهم من قومهم وقد كانت كفارٌ قريش يصدُّون الرجل عن الإيمان بحسب شهوته، فيدخلون عليه منها.» [مفتاح دار السعادة ومنشور أهل العلم والإرادة ١/٣٣٦].

وآيم الله ما أرتد مرتدُّ اليوم إِلَّا بهذا، أليس هذا سبب الذين جلبوا الحلف اللدود - اليهود صليبي - إلى ديار المسلمين؟!؟
أليس هذا سبب من تنصَّر؟!؟

أليس هذا سبب من ألحد وتجبر؟!؟ أو عطف وسحر؟!؟
اللهم إنا نعوذ بك من شهوة تفضي إلى خسارة، ونقول ما قال الله - تعالى - : ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾

[البقرة: ١٠٠].

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «والخوف من المشركين وعدم الخوف من الله. فما جعل الله الخوف منهم عذرًا، بل قال - تعالى - : ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيََاءَهُ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ١٧٥]».

فالخوف ليس عذرًا في أقتراف الكفر، إلا من أكره على ذلك، جاز له أن يقول ولا يفعل، هذا إذا كان في ديار الكافرين، وصعب عليه الانتقال لمانع مقبول.

لأنَّ الخوف من المشركين الرخصة فيه النَّأي، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٠]، وهذا الخوف جبلي في كل البشر، يظهر على من حرم الساعد. أما من كان مع عصابة المؤمنين يحمي الحوزة، فلا يجوز له أن يخشى الكفار وإن قلَّ عدد تلك العصابة، بل يعتمد على الله - تعالى - ويطلب منه العون والمدد، فكيف يخاف من مات مات سعيدًا، وإن عاش عاش عزيزًا كريمًا، وليس له ذلك إلا إذا كان خانعًا ذليلاً للشرع القويم.

أما خوف السرِّ الخاص بالأنداد والأصنام وما شابه ذلك، فهو كفر لمن قام بقلبه؛ لا رخصة فيه ألبته، وهل الرخصة فيما يضاد التوحيد ويقرَّب من النَّدِيد؟!، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [البقرة: ١٢٦].

فما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - في هذا «الدليل الثالث»، يتناول المستضعف الذي في ديار الكافرين، وإذا كان ما ذكره من الحد

الأدنى المرخص فيه للمستضعف، علمنا يقيناً أن هذا لا يتناول من كان تحت ولاية الكافر الصائل الجاسّ خلال الديار، لأنّ الباطل مجبولة الفطرة المكملّة من النفارة منه، وعصيانه وعدم الانقياد له مهما تصلّب وتجبّر.

فالدّم الدّم والهدم الهدم أيها المؤمن، ومعناه: أن تقيم العهود والمواثيق التي أقامها الشرع، وتبطلها إذا أبطلها الشرع، وأن تصون الدماء التي صانها الشرع، وتريق من أمر الشرع بإراقتها وتجعلها هدراً، وليس أزكى وأعظم أجراً عند الله - تعالى - من دماء هذا الصائل اليوم على ديار المسلمين، ومن أعانه من المرتدين من بني جلدتنا، كيف والله - تعالى - يبشّر على لسان نبيّه ﷺ بما لفظه: «لا يجتمع في النار كافرٌ وقاتله أبداً»؟! ولقد استنبط «أبو داود» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - من فقهه باباً سمّاه «باب في فضل من قتل كافراً» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٤٩٥].

فأغتنم الفرصة أيها المؤمن الموحد وأجعل لنفسك حرزاً تأمن به من النار، بل هذا العمل يقرب من منزلة قوله ﷺ: «وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدرٍ فقال: أعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم!» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٦٥٠]، فلعل العمل يكون شفيعاً لك في أعمالٍ لا تمحى إلّا بذلك.

فالغلظة الغلظة، وأن لا تأخذنا فيهم رافة أو رحمة، كيف وأرحم الراحمين طلب ذلك، بل كفر من لم يقوم بذلك ورضى بالحال «مدارة» أو «مداهنة»، وفسق من نأى عن ذلك وفرّ!

ونقول لمن قام بذلك؛ يذيق أنفاس الظالمين المعتدين الجاسّين

خلال الديار - قتلاً ونهباً، وإلحاداً وكفراً، وسباً وأستهزاءً بديننا وقيمنا -
؛ ولم يضره خذلان خاذل، ولا اعتداء جاهل، ولا تحريف سافل:

يَا نَسْءُ أَنْتَ رَجَاؤُنَا وَبِكَ الصَّبَاحُ قَدْ اقْتَرَبَ
خُذْ لِلْحَيَاةِ سَلَامَهَا وَخُضْ الْخُطُوبَ وَلَا تَرَهَبْ
وَارْفَعْ مَنَارَ الْعَدْلِ وَالْإِيمِ سَانِ رَاضِدُمْ مَنْ غَضَبَ
وَأَذِقْ نُفُوسَ الظَّالِمِينَ السُّمَّ يَمْرِجُ بِالرَّهَبِ
وَأَقْلَعْ جُذُورَ الْخَائِنِينَ فَمِنْهُمْ كُلَّ عَطَبِ
وَاهْزَنْ نُفُوسَ الْجَامِدِينَ فَرُبَّمَا مَيَّيَ الْخَسَبِ

ونقول للحائرين الذين لا يدرون أين يذهبون، وللمتناقضين في
أقوالهم، كل يوم في مكان^(١):

يَا قَوْمُ هَذَا تَشْوُكُمْ وَإِلَى الْمَعَالِي قَدْ وَتَبَ
كُونُوا لَهُ يَكُنْ لَكُمْ وَإِلَى الْأَمَامِ ابْنِ وَأَبَ



(١) ما سبق من الأبيات وما يلي فهي للعلامة «أبن باديس» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -، أنسبها إلى صاحبها،
حتى أترفع عما ليس لي، ولا أكون كلابس ثوب زور، وبركة العلم عزو الفوائد إلى أصحابها
تبرؤاً من الانتحال - نعوذ بالله من ذلك - .

«الدَّلِيلُ الرَّابِعُ»

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [التَّغْوِيَّةُ ١٤٩].

فأخبر - تعالى - : أَنَّ المؤمنين إن أطاعوا الكفَّار، فلا بدَّ أن يردُّوهم على أعقابهم عن الإسلام؛ فإنهم لا يقتنعون منهم بدون الكفر. وأخبر أنهم إن فعلوا ذلك، صاروا من الخاسرين في الدُّنيا والآخرة. ولم يرخص في موافقتهم وطاعتهم خوفاً منهم.

وهذا هو الواقع؛ فإنهم لا يقتنعون ممَّن وافقهم إلَّا بشهادة أنهم على حقٍّ، وإظهار العداوة والبغضاء للمسلمين، وقطع اليد منهم.

ثم قال: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾ [التَّغْوِيَّةُ ١٥٠].
ففي ولايته وطاعته، غُنية وكفاية عن طاعة الكفار.

فيا حسرة على العباد الذين عرفوا التوحيد، ونُشئوا فيه، ودانوا به زماناً، كيف خرجوا عن ولاية ربِّ العالمين، وخير الناصرين إلى ولاية القباب وأهلها، ورضوا بها بدلاً عن ولاية من بيده ملكوت كل شيء؟!
بئس للظالمين بدلاً.

الشَّيْخُ :

الآية الكريمة نداء من الرحمن إلى أهل الإيمان؛ يعلمهم فيها مقاصد الذين كفروا أتجاه الطائفة المؤمنة إلى قيام الساعة؛ لا فتور في ذلك، محاولة تلوي الأخرى، ترغيباً بمشورة يلقوها للذين كرهوا ما أنزل الله؛ ظاهرها فيها الرحمة وباطنها فيها العذاب، وترهيباً بالقتل

والتَّنْكِيلُ كما هو مشاهدٌ وعيانُ اليوم.

فالآية الكريمة زاجرة وقارعة لمن سَوَّلَ له نفسه ذلك، وغلبت عاطفته عقيدته نوْعًا ما فَلَانَ الجانب لهؤلاء، فكيف يُلَان الجانب مع قوم إمامهم، وداعيتهم، وناصحهم ومسهِّل أمرهم - إبليس اللعين - !!؟ وأشدَّ الإسْغَاء فتكًا؛ ما كان آتِيًا من طرف المنافقين - الذين ظاهرهم معنا وباطنهم ضدنا، ويتكلمون بالسُّنْتِنا - فهم دعاة جهنم من أجابهم قذفوه فيها.

فهذا الصَّنْف أخطر من الكفار الأصليين الذين نصبوا لنا العداء لأجل توحيدنا، وأكثرهم كرهًا وأشدَّهم بغضًا للحنيفية السمحة «اليهود» و«النصارى»، فالأولى هي كما قال الله - تعالى - : ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النساء: ٦٤].

فبغى وحسد هذه الطائفة الذَّلِيلَة الحَقِيرَة يحرك ضلال الثانية، فالسَّالِك في عَمِيَاءٍ؛ يستدرج بدهاء، فهو فاقد الأصل ومبتدع في الفرع يميل فيه أين ما مال هواه فيه، ألم تر إلى قوله - تعالى - : ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ ﴿٧٧﴾﴾ [الحج: ٧٧]، فخانوا الأصل وبدَّلوه وقد أُمروا بحفظه، ثم ابْتَدَعُوا فرعًا لم يؤمروا به، وهذا الفرع المبتدع كذلك خانوه ولم يحافظوا عليه، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَارِعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحج: ٧٧]؛ فكيف يسمع لمن كان هذا حاله !!؟.

فإذا تدبَّر النَّازِر بتفحصٍ إلى شِدَّة عداوة اليهود - الطائفة الذَّلِيلَة المهينة إلى قيام الساعة -، التي لا تأمن في هذه الدُّنْيَا إِلَّا ﴿بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ

وَحَبِلَ مِنَ النَّاسِ ﴿الْعَنْكَرَاتُ : ٣٣﴾، وجدها تدور على أصلين اثنين.
 فالأول: هو «الحسد»؛ لما اختار علام الغيوب فئة من غيرهم،
 فالحاسد تحركه فضائل المحسود؛ ويزداد الحاسد حسداً وطغياناً لما
 يعرف المحسود مكوناته، ومقوماته، وما تدور عليه شخصيته؛ ومواطن
 ضعفه وقوته إن وجدت - ولا وجود لها إلا في إبليسيتها التحريضية -
 وهذا هو الأصل الثاني؛ فمن اجتمع فيه الأصلان هلك وأهلك من
 أصغى إليه.

فاليهود عليهم - لعنة الله - لما فسروا النبوءات كذباً وزوراً للخدمة
 مصالحهم، وما أدعوه من سامية - زعموا -، استجاب لهم فريق البهائم
 المتمثل في «النصارى»، فظهر بسبب ذلك الفساد في البر والبحر، بل
 علله - تعالى - بـ «باء السبب» ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ ﴿الزُّمَرُ : ٢١﴾،
 ولقد أخذت الأيد النحلة اليهودية بحظٍ وافرٍ، فهم يحسنون صنعة
 التحلل من الأخلاق لبغية مآربهم، فهم يتلذذون بالافساد والإهلاك
 لخبث سجيتهم.

أما الصنف الثالث، فهو أشدّ خطراً، وأنكأ فتكاً؛ للبسّه شعار
 الإيمان، وتذرّره الكفر والطغيان، وهذا الفريق يسمع له لتركيبته المخفية،
 ويزداد لسماعهم إذا سادوا، أو ملكوا، أو أمروا، لهذا قال الله - تعالى - :
 ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ
 الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾ ﴿الْحَجَّةُ : ١٧﴾.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في الآية ما لفظه:
 «فأخبر أن المنافقين لو خرجوا في جيش المسلمين ما زادوهم إلا

خبالاً، وكانوا يسعون بينهم مسرعين، يطلبون لهم الفتنة وفي المؤمنين من يقبل منهم ويستجيب لهم، إما لظنٍ مخطيء، أو لنوعٍ من الهوى، أو لمجموعهما، فإنَّ المؤمن إنما يدخل عليه الشيطان بنوعٍ من الظنِّ واتباع هواه.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨٨].

فهذا حال المنافق إذا لم يكن ذا سلطة وسيادة، فكيف إذا كان قائماً بهما كما هو حاصل اليوم في البلدان الإسلامية؟! ألم يتحلَّلوا من كل خلقٍ قويمٍ، ودعوا إلى كل سافلٍ وخيمٍ؟! فما أشد هذه الغربة، وما أثقل على القلوب هذه الكربة، نسأل الله - تعالى - رفعها، وإليه وحده الرغبة والرغبة.

فلقد حذرنا الله - سبحانه وتعالى - من شرِّ الأصناف الثلاثة، وأخبرنا غايتهم ومقاصدهم إذا ملنا إليهم، أو لئلا الجانب لهم، أو حتَّى سمعنا لهم، اللهمَّ إلا سماع المجادلة لرد باطلهم وكشف عوارهم، فإذا فعلنا ذلك - والعياذ بالله - فلا بدَّ أن يكون كما قال - تعالى - : ﴿فَتَنَقَّلُوا خَسِرِينَ﴾ [التغابن ١٦٩]؛ خسارة دنيوية؛ لأننا أستمعنا لهم وهم ييغون لنا الخبال، كيف وإذا أصبنا حسنة تسوهم؟! وخسارة أخروية لعصيان ربنا؛ والارتداد على أعقابنا.

فكيف يُسمع لهؤلاء الأراذل والأسافل، ويترك السماع لإمامنا ورسولنا الذي برَّاه الله - تعالى - من الشرِّ ما في القسمين - «اليهود» و«النصارى» - بقوله: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ [البقرة ٢]. فالنصارى ضالون عبدوا الله - تعالى - بلا علم وأبتدعوا، واليهود عرفوا الحقَّ ولم ينقادوا له كِبَرًا وحسدًا، فعاقبهم الله - تعالى - بالذلة.

■ فقله رَحْمَةُ اللَّهِ - تعالى - : « فأخبر - تعالى - : أَنَّ المؤمنين إن أطاعوا الكفار، فلا بد أن يردوهم على أعقابهم عن الإسلام؛ فإنهم لا يقنعون منهم بدون الكفر. وأخبر أنهم إن فعلوا ذلك، صاروا من الخاسرين في الدنيا والآخرة. ولم يرخص في موافقتهم وطاعتهم خوفاً منهم».

فإذا علم المسلم أَنَّ الكفار على اختلاف نحلهم، يجمعهم جامعٌ أتجاهنا كقله - تعالى - : ﴿يَا لُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [التغولك : ١٣٨]، وقوله - تعالى - : ﴿وَدُّوَا مَا عَنِتُّمْ﴾ [التغولك : ١٣٨]، وقوله - تعالى - : ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [التغولك : ١٣٨].

فهم لا يقصرون ولا يفترون في إفساد ديننا، ووسائل جمعنا، وطرق عيشنا، تحت أيّ شعارٍ؛ كالعلم والمعرفة، أو النصح والتوجيه، فالكافر ينطلق في معاملاته اليومية من منطلق كفري، وحسدي، وبغضي، أتجاه المسلم، فلا خدعة بالبسمة الصفراء، التي ظاهرها النصح والتوجيه، وباطنها الإفساد والتشويه، فهذا ما فعلوا بالأمس، وما يفعلون اليوم، وما سيفعلون - بسين المضارع - طالما نحن وهم على وجه المعمورة.

فصفراء بسمتهم، وخداع نصحهم مآلهم فيهما العنت والمشقة والرد على العاقب، بعدما توضّح لهم ولنا الحقّ اللاّحب، فكيف يسكن إلى هؤلاء ويطلعون على بواطن الأشياء، ويفشى لهم الأسرار الخاصة والعامة؟! خاصة ما كان من مالٍ وعدّة، للقيام بتلك العهدة، - عهدة الدين - التي أبت السماوات والأرض والجبال حمله مخافة التقصير لعظمه.

ألا ترى أيها المسلم كيف يدعون في ديارنا إلى التلثيت بأسم

جميعات خيرية، فأَيُّ خيرٍ في هذه الجمعيات وهم يدسون لنا السُّم فيها؛ لإفساد ديننا؟! يتشدَّقون بمعسول الكلام في مجال حرية الإنسان وكرامته؛ وهم أول من هتكها، فاللَّه - تعالى - يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٧٠]، وهؤلاء الكفار على اختلاف نحلهم أهانوه ودعوه إلى أن يجتمع مع الأنعام في «البهيمية»، فمحنة العنت لنا أحبوه حبًّا عظيمًا، الغاية فيه كما قال - تعالى - : ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النَّبَأِ: ٨١]؛ ولهذا أشار المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بقوله: «فإنهم لا يقنعون منهم بدون الكفر».

فمن لَانَ لهم الجانب وأقنع بما يقولون؛ وظَنَّ أَنَّ فيهم الخير ولا خير فيهم ألبتة، وجعلهم بطانة؛ فليعلم أَنَّ تلك هي بطانة السوء، التي تتقنه وتحصُّ عليه، وَأَنَّ ذلك وأدُّ النفس والرضى بالخسِّ، وخسران الدُّنيا والآخرة.

فها هو أمير المؤمنين عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ولعن الله من سبَّه أو حتَّى لمزه - لما علم أَنَّ أبا موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَتخذ كَاتِبًا نصرانيًا أَنْتهره، وقال له: «لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا أعزهم إذ أذلهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله^(١)».

فإذا لم يرخص المولى - سبحانه وتعالى - في طاعتهم وموافقتهم

(١) قلت: لقد ذكر الأثر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في «مجموع الفتاوى ١٧٤ / ٢٥ ط / ج» وكذلك في كتب أخرى كـ «إقتضاء الصراط المستقيم» وعزاه إلى مسند أحمد [مسند أبي موسى] ولم أعثر عليه فيه، لكن وجدت ما يدل على صحة الأثر في «السنن الكبرى رقم ١٨٧٢٨» للبيهقي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ، فلقد ذكر ذلك بسنده في «كتاب الجزية» باب لا يدخلون مسجدًا بغير إذن - يعني: أهل الذمة - .

خوفاً منهم، فكيف بمن فعل ذلك وهو في دار منعة وقوة؟! أليس من فعل ذلك فقد حمل لواء الموالاة المكفرة؟! وإن كان غير ذلك فليقل لنا المعارض المنكوس في توحيدهِ؛ المجادل عن الطّاغوت ما غاية ذلك؟! أليس هو تهوين الحرمة، ورفع مقام أهل الذّلة والمذمة؟!

فنقول للمجادل عن حكام القوانين الوضعية الكفرية، الذي هو شعار الموالاة للنحل الكفرية؛ بتحريف النصوص وليّ أعناقها حتّى تتفق مع ما يريد هذا الصّنف الخبيث الذي لا خير فيه ألبتة؛ كما قال - تعالى -: ﴿ هَآأَنَتمْ هَؤُلَآءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَدِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [النّسبة]. فما حمّله على ذلك؟!

فإن كانت الدّنيا، أليس لله - تعالى - الدّنيا والآخرة؟! وإن كان حامل الخوف، ألم يقل المولى - سبحانه وتعالى -: ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [التّغْوَثَات]؟!

فكيف يهدي الله - تعالى - من فعل ذلك وهو يرى نصوصاً تمنع من ذلك؟! أليس ذلك الانتصاب لنصرة الشّرك والمشركين، والطعن في منهج الأنبياء والموحدين؟!

فهذا هو الصّد عن سبيل الله بعينه وبغيه عوجاً، فلما أستمحكم في قلوبهم حبّ الدرهم والدّينار، وبغية تحصيله بالليل والنهار، مالوا بإفكهم على النصوص يلوونها، فهذا حال الأكلة بأسم الدّين - نعوذ بالله منهم ومن أكلهم - .

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وهذا هو الواقع؛ فإنهم لا يقتنعون ممّن

وافقهم إلا بشهادة أنهم على حق، وإظهار العداوة والبغضاء للمسلمين، وقطع اليد منهم.

ثم قال: ﴿بَلِ اللَّهِ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾ [التَّحْرِيقُ ١٥٠].
ففي ولايته وطاعته، غُنية وكفاية عن طاعة الكفار.

لأن طاعة الكافر والأخذ برأيه؛ وما يلبس فيه بكلام معسول، بسم مدسوس، ومشورة خائنة تؤدي حتماً إلى الكفر، فالكافر لا يرضى إلا إذا شهدت أنه على حق، وحقه ظاهره وباطنه الخبث والشر والفساد، وحتماً أن من فعل ذلك فقد دخل دهليز الكفر، حتى ولو كانت الشهادة كذباً وزوراً؛ لقضاء مأرب أو شهوة أو حتى رفع مظلمة.

فهو يحب أن تطعن في المسلمين وتظهر سواتهم، وتلحد في مقاصدهم، وتفتری عليهم، وتقطع الصلة بهم، وإذا أردت أن تصلهم بشيء من المال لا يكون إلا عبر قنواتهم التي أنشأوها كمنظمة الغذاء العالمي، وهذه المنظمة الخبيثة لا تعطي كيساً واحداً من «الأرز» أو «الدقيق» لمسلم محتاج - الذي أجتاح بلده المجاعة -؛ إلا وطلبت منه تغيير دينه، وإلا حرم المساعدة، وهذا ممّا توفرت الهمم والدواعي على نقله، وكثرت الأقلام في كتابته، لعل يعي أصحاب الأموال، أو من أئتمنوا عليها، فليعلموا أن الله - تعالى - سائلهم عليها، فلقد أصبحت معونة مسلم بكيس دقيق أو قطعة قماش بالية إرهاباً اليوم.

فعلى المؤمن الموحد أن يعتمد على المولى - سبحانه وتعالى - ويتقرب إليه بالعبودية الحقة، في الظاهر والباطن، وليعلم أن الله -

تعالى - هو المولى ﴿فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [التَّحْرِيقُ ٧٨].

فطلب العون من الكافر الفاجر هو الركون إلى أو هن الأشياء،
والله - تعالى - يقول: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [١١٣] هـ، وذلك هو
الخسران المبين؛ في الدنيا والآخرة، وهو ما نشاهده اليوم بعينه من
حكّام القوانين الوضعية الكفرية، فلما تولّوا الكفّار من أهل الكتاين
وأستدلوا رعيّتهم بالحديد والنار زادوهم رهقاً - رهق كراسيهم وما
تجبرّوا فيه، ورهق إن هم لانوا الجانب لرعيّتهم وأستغنوا عنهم -؛ لهذا
تجد لهؤلاء الأذلاء - حكّام القانون الوضعي - من الدّور والمنشآت
المالية التي نهبوا من بلدانهم في ديار الصّليب، خوفاً من أن تثور
شعوبهم في وجوههم فيلجأوا إليها تحسباً لأيّ طارئ، يظنون أنّ ذلك
ينفعهم وإن هو إلّا كما قال - تعالى - : ﴿كَرَّابٍ بَقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ
مَاءً﴾ [النّور: ٣١]. فهذه عاقبة المنافق المارد؛ السالك في عمياء، مؤثر
الدّنيا على الآخرة.

ألا يعتبر هؤلاء الذين قلوبهم مثل السّفنجة - التي شربت كل
قدر، وأعرضت عن كل طهر - بمصير «شاه الفرس»؛ إمامهم في الرّدّة
وداعيتهم إلى دار البوار، كيف تبرّأ منه عبّاد الصّليب الذين تولّاهم
طول حياته على حساب بني جلدته؛ لم يمنحوه حتّى اللّجوء السّياسي،
وإنه ليمنح لأبسط الناس؛ ولم يخدمهم مرة واحدة.

بل أصبح هذا المنافق المارد - الحاكم بالقانون الوضعي - ،
المسهّل الشّرك بأنواعه يبتزّ الكفار الأصليين - اليهود والنصارى -
بالطائفة الموحدة، التي تريد أن تقيم خلافة الله - تعالى - في الأرض،

بالحجة والبيان، والسيف والسنان؛ إن هم لاموه على وحشيته وتعذيبه للموحدين، يقول لهم: أختاروا بيني وبين الإرهابيين؟ هؤلاء يريدون أن يرجعوا بالعالم إلى العصور الظلامية - عصر العلم والمعرفة وكرامة الإنسان وسود العادلة على الجميع التي جاء بها القرآن ووضحتها السنة النبوية - ، فلقد أصبح هذا القيم ظلامًا عند هؤلاء الذين فسدت بواطنهم، ففسدت بذلك ظواهرهم. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْأَعْمَى وَمَنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الزمر: ٤٠].

فهذه حالة كل من صدَّ عن السبيل يبتغي الهداية والنصرة؛ أن يقيض الله - تعالى - له؛ كما قال باللفظ الذي لا يأتيه باطل من بين يده ولا من خلفه: ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ [٣٦] وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿ [٣٧] ﴾ [الزمر: ٢٧]. فكانت عاقبتهم المشؤومة كما قال - تعالى - : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ﴾ [٣٨] وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴿ [٣٩] ﴾ [الزمر: ٣٩].

والعجب أن هؤلاء ركنوا، ووالوا، وطلبوا النصرة من أناس جعلوا مصيرهم بيد أندادٍ وآلهةٍ دون الله، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴾ [٨١] كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿ [٨٢] ﴾ [مجنون: ٨٢]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [١٩١] وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿ [الأنعام: ١٩٢] ﴾ [الأنعام: ١٩٢].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ ﴾ [١٩٧] ﴿ [الأنعام: ١٩٧]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ

اللَّهُ إِلَهًا لَّعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ ﴿٧٥﴾ [يَس: ٧٥].

ألا ترى أيها المتكس في حمأة الردّة؛ بولايتك وركونك للكافرين - الذين خوّنهم الله وأبعدهم عن رحمته - لما أَسْتَدْرَجَهُم الشيطان ليلتقوا مع حزب الرحمن قال لهم: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]، فلما حمى الوطيس وثبتت أقدام الذين على ربهم يتوكلون، وزلزلت أقدام الذين بربهم يشركون؛ الذين أخذوا الشيطان ناصحاً وولياً، قال حينئذٍ: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

فهذه الصّورة هي السّنة التي لم يجعل الله - تعالى - لها تبديلاً ولا تحويلاً، والواقع شاهد عيان، فها هي جحافل الصّليب بخيلها وما شاركهم فيه إبليس برجله تتقهقر وتعترف أنها أمام خصمٍ عنيدٍ، وعنديته صنعتها عقيدته، فهل من معتبر لمن كان له بصر.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «فيا حسرة على العباد الذين عرفوا التوحيد، ونُشِئُوا فيه، ودانوا به زماناً، كيف خرجوا عن ولاية ربّ العالمين، وخير الناصرين إلى ولاية القباب وأهلها، ورضوا بها بدلاً عن ولاية من بيده ملكوت كل شيء؟! بئس للظالمين بدلاً».

فهذه حالة كل من أُوذِيَ في الله - تعالى - جعل ﴿فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠]، وحالة كل من أَسْتَحَبَّ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ، مع علمه أَنَّ ذلك يضرّه، وحالة كل خائفٍ مرجفٍ خاف إذا غلب اليهود أو النصارى فسارع إلى ولايتهم ومودّتهم ليحفظ شيئاً من حطام الدُّنْيَا، مع علمه وتيقنه أَنَّ ما هم عليه الموحدة دين الحق الذي لا دين سواه.

فيا حسرة على من شاهد عناية الله - تعالى - تحيط بالموحدة، بل حضرها معهم ثم ينتكس بعد ذلك ويخرج عليهم؛ ليس بالاعتزال بل بالمحاربة، والافتراء، والتَّنْقِص من قدرهم، كأن يقول: لا فقه ولا علم لهؤلاء، أو أنهم مغالون مفترون متشدّدون مع المخالف ولو في الفروع أو أبسط الأشياء، فالمنتكس لابد أن يكذب ويفتري ويلحد في الذي تبين أنه حق، ليسوّغ لنفسه صحة بطلان ما قام به، وهذا الصنف من الناس لم يختص بزمانٍ دون زمانٍ، بل شاهدنا فعلته هذه في أفضل الأزمان، ومع حضرة سيد الأنام - صلوات الله وسلامه عليه - .

فمن الناس من كان يكتب وحي الرحمن بيده، فأنقلب على عقبه، ثم كذب وأفترى بقوله: كنت أقدم وأُخِر في الوحي ورسول الله ﷺ يقرني بذلك، فأقر أعين الكفار بكذبه هذا، وقال ملاءهم: ألم نقل لكم أن محمداً كاذبٌ ساحرٌ وبئس ما قالوا، فما ضلَّ محمد وما غوى. فبعدهما كان في حاضنة الوحي أصبح يتربص به ريب المنون، لكن لا يكون إلا كما قال - تعالى - : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [٢٨] ، وقال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ [٢٩] ، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ [٣٠] ، والختار في اللسان: هو الغدار.

فهل يصح بعد هذا قول المرجفين الذين دانوا بالتوحيد زماناً ثم أنقلبوا على عقبهم - كالذي ذكرناه آنفاً - أنهم مغالون، ومتشدّدون، ومفرطون في التكفير لا فقه لهم؟! فإذا كان هذا الذي جعلكم تنقلبون على عقبكم وتعادون أهل التوحيد، وتوالون أهل الشرك والتّديد، فما

الذي جعل «الحارث بن قيس»، و«عبد الله بن أبي سرح»، و«الحارث بن سويد الأنصاري»^(١) وأمثالهم ينقلبون على عقبهم؟! يعادون أهل التوحيد وأميرهم فيه وقائدهم رسول الله ﷺ ويوالون أهل النّديد.

أفتصح هذه الأعذار - التي ذكرناها - معهم؟! فهل من تليسٍ للتدليس؟! وهؤلاء الذي فعلوا هذه الردّة مع رسول الله ﷺ ليس عنادًا وأستكبارًا عن الحق، وإنما أستحبابًا في الدنيا. فغالب المرتدين يدخلون في هذه الحمأة حبًا لهذا؛ يظنون أن ذلك يجلب لهم منفعة أو يدفع عنهم مضرة؛ لهذا قال الله - تعالى - في هذا الصّنف: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [التغاب: ٨١]. فهذه الآية عامة في كل من عرف الحق ثم عاداه لخرّف.

فمن هذا الباب كانت حسرة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - على الذين نُشئوا في التوحيد ودانوا به زمانًا ثم ينقلبون إلى ولاية القباب وأهلها. ثم من قال: أن أهل القباب باقون على إسلامهم؟! ومن قال: أن مجرد قول الشهادة كافية في ثبوت أصل الإسلام ولو أتى بناقض القباب أو ناقض القوانين الوضعية؟! ثم من قال: أن من كفر هؤلاء هو من الخوارج؟! هل مجرد قول الشهادة بدون العمل بمقتضاها تكون عاصمة للدّم والمال؟! بل وموانعة من التكفير؟!!

يقول العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن

(١) قلت: هؤلاء تابوا من الردّة؛ ورجعوا إلى الإسلام، وقبل منهم النبي - صلوات الله وسلامه عليه - وحسن إسلامهم.

عبدالوهاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وقد غلط كثير من المشركين في هذه الأعصار، وظنوا أنَّ من كفر من تلفظ بالشهادتين فهو من الخوارج، وليس كذلك، بل التلفظ بالشهادتين لا يكون مانعاً من التكفير إلا لمن عرف معناها، وعمل بمقتضاها، وأخلص العبادة لله، ولم يشرك به سواه، فهذا تنفعه الشهادتان.» [الدَّرر السَّيِّئَة في الأجوبة النَّجْدِيَّة ١٢ / ٢٦٣ وعيون المسائل ٢ / ٩٦٠].

فأنظر أيها الموحّد إلى قوله: «وقد غلط كثير من المشركين». كيف يصف عبّاد القبّاب بالشّرك ويكفّرهم بذلك، وكذلك الذين والوا دولة القبّاب المتمثلة في وقته في الدّولة العثمانية التركية، ولا أقول الذين والوا الحلف اللّدد - عبّاد الصليب واليهود - اليوم، فهذا كفر مخرج من الملة - معلوم بالاضرار من الدّين - يكفّر من قام به، ويكفّره المبتدأ في تعلم أصول التوحيد، وكذلك الذين حكّموا القانون الوضعي ويدعون إلى عبادة طاغوت العصر - الديمقراطية الإباحية - . وأنظر أيها الموحّد إلى قوله: «وظنوا أنَّ من كفر من تلفظ بالشهادتين فهو من الخوارج».

فهذه شبهة المشركين - مشرّكة القبور أو مشرّكة القوانين الوضعيّة - لأنّ الشّرك هو شركٌ لحقيقته ومعناه لا لاسمه ولفظه، وشبهة المرجفين الذين أفسدوا في الدّين - وعلى رأسهم المرجئة وطائفتهم الجدد - ، وما أكثرهم - لا أكثرهم الله - ، والعجب أنهم ينسبون إلى الأثر، ولا أثر لهم إلا جماعة الكوفة - حمّاد وتلامذته - ولقد تبرأ منهم سلفنا ونسبواهم إلى البدعة، وقالوا: لو خرج هؤلاء بالسيف على الأمة لكان أرحم من

خروجهم بهذه البدعة المضلة - بدعة الإرجاء المُفرطة - .
ولقد علم الموحّد - السّالك في الوضوح المحافظ على الصّروح
- أنّ أصحاب هذه البدعة لا حظّ لهم في الآخرة؛ بما ذكره النبي ﷺ
بقوله: «صنفان من أمتي لا يردان عليّ الحوض: القدريّة والمرجئة»
[السلسلة الصحيحة رقم ٢٧٤٨].

والسبب هو بدعتهم الإرجائية؛ التي تمنع المحرّم من عدم التّمكن
من الاستقباح في القلب؛ وهذه إباحية بأسم الإرجاء، أرايت أيها الموحّد
كم خطورة هذه البدعة؟! - سلّمك الله من شتم رائحتها - .
ونحن نتبرأ من خلفهم، وننسبهم إلى بدعتهم ولا نتحاشى منهم
أحدًا ولو بلغ علمه عنان السماء، لكن خلفهم زادوا فوق بدعتهم هذه -
وخروجهم الممقوت - اختلاس المبدع وانتحال القول الممتنع، وبسط
الكلام على هؤلاء المجرّوحين - عقيدة وأخلاقًا - يستدعي أسفارًا.
وأما من وسم مقارع الحلف اليهودي الجاسّ خلال الدّيار
كما هو الحال في «أفغانستان» و«العراق» و«الصومال» و«...» أنّهم
خوارج فهو الكافر حقًّا، وإن كان فيه إرجاء، فهو إرجاء الغلاة الذي
كفّر سلف الأمة أصحابه، وإن قال بعض المرجفين - الحانقين على
الموحدين - هذا تشدّد، قلنا: نعم، ونعم ذلك، بل أمر المولى - سبحانه
وتعالى - أتجاه معتقد اللّد.

يقول العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بن محمد
أبن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «ومن كفّر المشركين - يعني:
بأصنافهم؛ سواء كانوا مشركة بالقبور أو مشركة بالقانون الوضعي -

ومقتهم، وأخلص دينه لله، فلم يعبد سواه فهو أفضل الأئمة وأحقهم بالإمامة؛ لأنَّ التكفير بالشرك والتعطيل^(١) هو أهم ما يجب من الكفر بالطاغوت. [الدُّرر السَّنيَّة ١٢ / ٢٦٤ وعيون الرسائل ٢ / ٩٦١].

ولو كان ما نتكلم به من أصولٍ يخفى حكمها على كثيرٍ من الناس، - كالأحكام التي تكون قطعيةً جليَّةً عند بعض الناس؛ وعند آخرين مشتبهةً خفيةً - لو سَّعنا صدرنا بذلك، كيف والمسائل هذه جليَّة يرتكز عليها أصل الدين؟! بل لا يتحقَّق الكفر بالطَّاغوت إلَّا بها، فالذي لا يعرف هذا التحقيق، ويتجاهل ما فيه من التَّدقيق؛ نقول له: ما للأعمى ونقد الدَّارهم!!؟



(١) قلت: سواء كان التعطيل في «الصفات» أو التعطيل في «الانقياد»؛ الذي هو لبُّ العبودية، ومن وضع أو حَكَّم أو سهَّل القانون الكفري فقد عَطَّل العبودية وصرفها للطَّاغوت، والكفر بهذا وتكفير من فعل هذا والتبرؤ منه هو ركن الإيمان الذي لا يثبت إلَّا به.

«الدَّلِيلُ الْخَامِسُ»

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمِنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَهُ جَهَنَّمُ وَيَسَّرَ الْمَصِيرُ﴾ [التَّغْوِيَّاتُ ١٦٢].

فأخبر - تعالى - أنه لا يستوي من أتبع رضوان الله، ومن أتبع ما يسخطه ومأواه جهنم يوم القيامة، ولا ريب أن عبادة الرحمن وحدها ونصرها، وكون الإنسان من أهلها من رضوان الله. وأن عبادة القباب والأموات ونصرها والكون من أهلها مما يسخط الله. فلا يستوي عند الله من نصر توحيده ودعوته بالإخلاص، وكان مع المؤمنين. ومن نصر الشرك ودعوة الأموات وكان مع المشركين.

فإن قالوا: خفنا!! قيل لهم: كذبتُم، وأيضا: فما جعل الله الخوف عذراً في اتباع ما يسخطه، وأجتنب ما يرضيه. وكثير من أهل الباطل إنما يتركون الحق خوفاً من زوال دنياهم، وإلا فيعرفون الحق ويعتقدونه؛ ولم يكونوا بذلك مسلمين.

الشَّيْحُ:

أستدل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بهذه الآية الكريمة الواردة بعد النهي عن الغلول لعمومها، لأنَّ عموم اللفظ مقدَّم في الاعتبار على خصوص السبب، وهذا ممَّا هو متعارفٌ عليه عند المفسرين والأصوليين، والآية جاءت بصيغة الاستفهام المراد منه النَّفْيُ، كأنه يقول: ليس من أتبع رضا الله فأمثل أو امره وأجتنب نواهيه، كمن عصاه وشاقَّه.

■ فقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فأخبر - تعالى - أنه لا يستوي من أتبع

رضوان الله، ومن أتبع ما يسخطه ومأواه جهنم يوم القيامة». فلما خلق الله - سبحانه وتعالى - هذه الدنيا جعلها دار الابتلاء والامتحان، ولا يصح الامتحان حتى يكون الشيء وضده، ولهذا قيل: الأشياء تتميز بأضدادها، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَنُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى].

فجعل الله - سبحانه وتعالى - فريقًا سعيدًا وفريقًا شقيًا، ثم قال - جلّ وعلا - : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [١٦] ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٧]، وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨].

وقال الله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [تعالى]، وقال الله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [٢٥] مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ [٣٦] [الأنعام].

فميز الله - سبحانه وتعالى - بين «المصلح» و«المفسد»، وبين «التقي» - الذي يخافه ويلتزم حدوده - وبين «الفاجر» - الذي تعدى حدوده وفسق عن أمر ربه - ، وبين «المستسلم» في الظاهر؛ بسبب أنقياد الباطن، وهذا الصنف مثله النبي ﷺ بقوله: «فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيد أنقاده» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٤١ والسلسلة الصحيحة رقم ٩٣٧]؛ وبين «المجرم» الذي تمرد على الفطرة قبل الشرعة لجعظريته، فأتبع ما يملئ عليه هواه؛ ولا يفسد الإنسان إلا سوء الظن وأتباع الهوى، لهذا قال - تعالى - : ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ

فَأَحْكَمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٢٦﴾ [توبه].

فالهوى يُنْسِي العبادَة؛ وَيَسْتَجْهَل التذكير، ولهذا لا يفلح متبع الهوى أبداً، ولو في الأمور المباحة؛ فقد يميل الإنسان في مباحٍ لشيءٍ يهواه، وبعد فترة يتبين له أنه أخطأ في ميله، والسبب أن الهوى يغطي الاستقباح الذي في الشيء؛ فيحجبه فلا يرى، إلا إذا جاءت عناية الله، ووقف على دليل التفارة من ذلك، فسجنه من أشد السجون إحكاماً، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «المأسور من أسره هو»، وقوله هذا من جوامع الكلم؛ يخص الدين والدنيا.

ثم الله - سبحانه وتعالى - لما ميّز بين الفريقين؛ لإيجابه أشياء، أقامها الفريق السعيد - جعلنا الله منه في الدنيا والآخرة - وأستنكف عنها الفريق الشقي، فحلت عناية الله - تعالى - بـ «السعداء»، بأن وقَّعهم، ولطف بهم، وأعانهم، ودفع عنهم كل سوء، ولم يدعهم ويكلهم إلى أنفسهم، وهنا مغزى قوله ﷺ: «لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرساً يستعملهم في طاعته» [صحيح سنن ابن ماجه رقم ٨ والسلسلة الصحيحة رقم ٢٤٤٢].

فهؤلاء هم حملة لواء التجديد، للسنة النبوية والقرآن المجيد، في كل زمان، وهم الذين يقيمون لبنة الخلافة ويشيّدون صرحها.

فمنهم «العالم» العامل بعلمه؛ المبتغي به مرضات الله، المعظم لشعائره، المهوّن من مسالك الطّاغوت، الموضّح قبحها، النَّائِي عن المداهنة أو التزلّف، لا يباع ولا يشتري، المتورّع عن الأشياء المشتبهة

التي لم يتبين قبحها أو حسنها بصورة جليّة، الماسك بأنفه والقائل: «رغم أنفي للحق»، «رغم أنفي للحق»، «رغم أنفي للحق»، فهو رباني فيما أتاه الله - علماً وحكمةً وحلماً - وبذلك أمر، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُونُوا رَبَّانِينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [التغذات ٧٩]، يربي الناس بالتدرج من الصغير إلى الكبير، ويخاطبهم بما تستوعبه عقولهم، باللفظ الدقيق ليتجنب التلفيق، لا يلقي الكلام على عواهنه، فهو قائم بما أمر، لا يحابي في ذلك الأمير أو المأمور.

وإذا خاف البطش من الذين أهلكتهم الصفات السبئية، تراه يعرض بالحق مخافة الكتمان لما أتاه الله - تعالى - ، وفي الغالب تراه يصدع ولا يخاف في الله لومة لائم، محبب غياهب السجون، على موالاة الصنف الخبيث - السبعي على الضعفاء من بني جلدته، البهيمي المنقاد أمام الكافر الصائل، أو الكافر البعيد المخوفه بكرسيه - .

ومنهم «العابد الزاهد» - في ما لا ينفع في الآخرة - المتعبد بالدليل، المحافظ على توحيده؛ المجتنب لكل نقيض، المبتعد عن سماع الشبه المرجفة، التي تهين توحيده، بالافراط أو التفريط، الباذل لماله في سبيل الإصلاح والصّلاح لا يخشى الفقر؛ زهد في دنياه، وجعل الجنة مبتغاه، فبشراه بشراه.

ومنهم «المقارع» المعظم للحرّمات، أينما سمع حرمة تنتهك، ودم مظلوم يسفك، وطريق لله - تعالى - يحسك، نهض لا يبالي في أيّ كان مصرعه، يطالب التّزال، من شروق الشمس إلى الزّوال، لا يخشى اللّحد، مؤثر ما عند الفرد الصّمد، فلقد ترك الولد، لعلمه أنه مجبنة،

مبخله، محزنة^(١)، وسارع يلقي في قلوب الأعداء الرعب، بما تيسر له من حديد الصُّلب، فخشاه العدو الصائل الجاسّ خلال الديار وحقب، وفيه وفي أمثاله قال أئمة العلم ونخبة الفكر: «ولولا المجاهدون لهلك الدّين، ولكننا ذمة لأهل الكفر^(٢)».

ما من الثلاثة إلّا على ثغرٍ من ثغور الإسلام، يخشى أن يؤتى الإسلام من قبله، فهذه هي الطائفة القائمة بأمر الله - تعالى -، المقاتلة لمن شأ حدود الله، لا يضرّها من خذلها فضلاً عمّن عاداها، فهذا الصنف أحاطت بهم عنايته؛ فأنبتهم نباتاً حسناً، وسلك بهم سبله، ودحض بهم أنوف أعدائه - قتلاً، وأسرّاً، وقولاً، - : ﴿أَيْفَكَاةَ إِلَهَةٍ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الضَّافَّة] . فهو لاء هم صفوة الأمة، بل صفوة الصّفوة، فبشراه من تحيّر وتعصّب معهم، فكان سنداً وساعداً لهم، في صغير الأشياء أو كبيرها، فإنها الصّفوة التي لا تحقر من المعروف شيئاً، وتعلم أنه يصبح مجمع النُّقط بعد فترة سيلاً.

أما «الأشقياء» - نعوذ بالله أن نكون منهم في الدّنيا والآخرة - حلّت فيهم حكمته لاستنكافهم عن الحقّ، فخذلهم، وأصل الخذلان: «الترك» و«التخلية»، لهذا يقال: للشاة المتخلفة مع ولدها في المرعى عن القطيع: «خذولٌ»، فوكلهم إلى أنفسهم، وتخلّى عنهم، وأعرض

(١) يقول عليه الصّلاة والسّلام: «إنّ الولد مبخله مجبنة محزنة» [صحيح سنن أبن ماجه رقم ٢٩٧٢ وصحيح الجامع الصغير وزيادته رقم ١٩٩٠].

(٢) قلت: القول لإمام الدّنيا أبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في «رسالة التخليص لوجوه التخليص ضمن رسائل أبن حزم ٣/١٥٣، ١٥٤».

عنهم، فافترسهم الشيطان وتعبدوه من دون الله - تعالى -، لأنهم الصنف القاصي عن العبودية، والذئب^(١) لا يأكل من الغنم إلا القاصية، فلما أسلموا للشيطان أنفسهم وجعلوا له عليهم سلطاناً؛ لأنهم لبوا دعوته وأجابوه إليها، كانوا بذلك قومًا بورًا.

فكيف يستوي عبّاد الرحمن، وعبّاد الشيطان، ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ

﴿ [الْقَلْبُ] !!؟

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ

(١) قلت: كتبها بدون همزة؛ لثبوت ذلك في اللسان العربي المبين، وهذا اللسان هو الذي كتبت به رواية «ورش عن نافع»، فالهمزة محذوفة قراءة وكتابة فيه، كـ«الأرض» و«الأنهار» و«الآلهة» وغير ذلك، ومن تدبّر كتاب «أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم اللالكائي وجد ذلك باديًا، فكتب أئمة «الأندلس» و«المغرب» - بولاياته الخمسة -؛ كـ«أبن حزم» و«أبن عبد البر» و«الحميدي» و«أبن بشكوال» وغيرهم، كتبت بهذا الخط العربي - حذف الهمزة في الكتابة والقراءة -، إلا أن المحققين والطّابعين لذلك الميراث، أضافوا الهمزة في كتب هؤلاء؛ لأنهم من المشرق، ومن ميزة خطهم - إثبات الهمزة كتابة، وإظهارها قراءة - والمطابع قد تكون محصورة إلا هناك.

وهذا يذكرني بأخ طالب للعلم من بلاد المشرق أسمه «كمال بن محمد البغدادي»؛ من أشرف اليمن الجنوبي، وجد «التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية» مطبوعة بهذا الخط - وهو الأصل -؛ ومن خصوصية هذا الخط - زيادة على حذف الهمزة كتابة وقراءة - أنه يعجم «الفاء» بواحدة من تحت و«القاف» بواحدة من فوق، فذهب يصحح ذلك، ظنّ أنّ الخطأ مطبعي؛ فأوضحت له ذلك، وأخرجت له «مصحف ورش»، فصعق وسرّ في آنٍ واحدٍ بذلك.

فهذا هو الذي كان يحملني دائماً أثناء إقامتي في تلك الديار، على عدم إمامة العامة في الصلاة مخافة أن يقولوا أنني ألحن في التلاوة، فقد كنت أمتنع عن ذلك؛ إلا إذا كانت الإمامة بطلاب العلم، وفي البيت لمنع شرعيّ كقوله ﷺ: «لا صلاة بحضرة طعام، ولا هو يدافعه الأخبثان» [صحيح الجامع الصغير وزيادته رقم ٧٥٠٩].

فإذا كان المانع هذا، والناس من الخاصة؛ فلا أمتنع إذا قدّمت للصلاة. فما كتبت كان ثمرة في حذف الهمزة عن الذئب؛ ليستفيد اللبيب.

هُمُ الْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ [المائدة].

أما صنف البهائم؛ الذين تولّوا الشيطان، وعصوا الرحمن، نقول لهم: ﴿كُلُوا وَتَمَنَعُوا فَلْيَا إِنَّكُمْ تُجْرِمُونَ﴾ [المائدة].

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «ولا ريب أن عبادة الرحمن وحدها ونصرها، وكون الإنسان من أهلها من رضوان الله. وأن عبادة القباب والأموات ونصرها والكون من أهلها مما يسخط الله».

فعبادة الرحمن - التي هي ما أوجبه الإسلام - ، وعبادة القباب والأموات - التي زيّنها المشركون عبّاد الأصنام - لا تجتمعان في القلب، متى حلت إحداهما أنتفت الثانية، لأن لكل منهما لها خصال، متى ظهرت على الشخص نسب إليها، فمحال أن يستوي الذين قالوا: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [التكوير]، والذين: ﴿يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الثالثة: ٨٠].

وعبادة الرحمن أسم جامع لما يحبه الله - تعالى - ويرضاه، من الأقوال والأعمال؛ الظاهرة والباطنة، وعبادة القباب والأموات؛ التي زينها الشيطان للذين تولوه هي: أسم جامع لما يبغضه الله - تعالى - ويسخطه، من الأقوال والأعمال؛ الظاهرة والباطنة، وإن زيّنت بزينة التقوى، ولبّست بتلبيس الورع.

فجعل الله - سبحانه وتعالى - الصّراع بين أصحاب العبادتين للبلاء والامتحان، قال الله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ﴾ [الحجرات: ٤]، وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾ [التكوير: ١٧٢]، لأنه علم أن صاحب العبادة الحقّة، قد ينفذ إليه سهم من سهام إبليس -

اللَّعِين - ف يريد بعبادته تلك حظوظ الدُّنيا، لهذا قال - تعالى - في آية اللقاء والنَّزال للأعداء؛ ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [التَّغْوِيَّاتُ: ١٥٢].

فتبيّن من محنة الكفار، أنّ منهم من يريد الغنائم، ومنهم من يريد الشهادة، فهذه تصفية خاصة؛ لأنّ كل منهما يقاتل ولا يخشى العدو، لكن نفذ إلى أحدهما لما رآه من الدُّنيا، لأنّ طلب الشيء وحبه وإرادته فرغ عن الشعور والإحساس والتّصور، فلما كان طالب الشهادة، شعوره وإحساسه وتصوره أنّ الجنّة فيها كل محبوب ومطلوب، بل «ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»، زهد في الذي لا يعادلها ألبتة، أحبّ ذلك حبّاً عظيماً فأقبل على طلبه، وباب ذلك الشهادة، فحرص على طلبها لعلّ يظفر بمراده.

فهذه الصّفوة يخرج الله - تعالى - دائماً منها صفوتها، لهذا قال الله - تعالى - : ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللّهِ الظُّنُوناً﴾ [١٠] هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا [١١] [الْأَنْعَامُ: ١١]. فالزلزال حصل ليخرج به الله - تعالى - من جمع الوصفين؛ «الإعراض عن الدُّنيا كلياً»، و«الإقبال على الآخرة سعياً»، من الطائفة المؤمنة بقوله: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾؛ فهذه هي «التّصفية الخاصة».

أما «التّصفية العامة»؛ يتميّز بها الموافق لما أراد الله وأحبّه؛ وأمر بتحصيله، من المنافق، فلولا بلاء الفقر والفقراء، لا دّعى الغني الإحسان وحب الإنفاق، ولولا المرض لا دّعى المصحح الشكر والعافية، لهذا

قال الله - تعالى - : ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الْبَيِّنَاتِ : ٢٥] ، ولولا الحروب السَّجال، لا دَّعى كل مدَّعي الصبر خلال النَّزال، ولهذا قال الله - تعالى - : ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [١٤٠] وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ [١٤١] أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّادِقِينَ [١٤٢] ﴿ [الْعَنْكَرَاتِ] .

فلولا البلاء والامتحان للتمحيص لا دَّعى كل إنسان ما يهواه، ولقد علم أنه صعب عليه التحصيل، وما أحسن في هذا ما قيل:

وَالدَّعَاوَى مَا لَمْ تُقِيمُوا عَلَيْهَا بَيِّنَاتٍ أُنْبَأُهَا أَدْعِيَاءُ

فدعوة الإيمان وحب الجنان، تثبتها بيِّنة الصبر على محنة الكافر الفاجر، ودعوة حب محاب الله؛ تثبتها بيِّنة الصبر على ما يسخطه ويغضبه، ودعوة الجهاد تثبتها بيِّنة الصبر على مكارهه، ودعوة العلم، تثبتها بيِّنة التحقيق المؤصِّل، ودعوة الصَّدع تثبتها بيِّنة البعد عن التَّرف والدَّخول على السلاطين، ودعوة طلب العلم تثبتها بيِّنة الصبر على جفوته، ودعوة الإخلاص تثبتها بيِّنة التَّجرد من حظوظ النفس فضلاً عن النَّفيس، وكل ذلك هو معنى قوله - تعالى - : ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هُود : ٧]، وقوله - تعالى - : ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الْمَلَك : ٢] .

فَهَذَا الْعَمَلُ لَيْسَ بِهِ حَفَاءٌ فَدَعْنِي مِنْ بُنْيَاتِ الطَّرِيقِ

فعبادة الرحمن جالبة للسَّعادة الأبدية، والعبادة الطَّاغوتية؛ من

قَبَابٍ، وَأَضْرَحَ الْأَمْوَاتِ، وَمَا شَابَهَا؛ مِمَّا يَزِينُهُ الشَّيْطَانُ وَيَجْلِبُ عَلَيْهِ
بُخَيْلُهُ وَرَجُلُهُ جَالِبَةٌ لِلشَّقَاوَةِ السَّرْمَدِيَةِ.

وعبادة القباب أول من أظهرها هم «بنو بُؤْيَه» الدَّيَالِمَةُ الرافضة،
لما دخلوا في الإسلام ليفسدوا فيه، فالزنادقة القرامطة «بنو عبيدالله
الْقَدَّاح» - مجوس الأهواز - لما ادَّعوا نسب أهل البيت؛ وإلى اليهودية
تميت^(١)، وقصدوا «المغرب الأقصى» استجاب لهم كل مسرف
كذَّاب، أو جاهل من الرِّعَاع مرتاب، فبنوا الدَّوْلَةَ، وأعظموا الفرية،
وسبُّوا الرِّعِيلَ الأول على المنابر، وأتخذوا المشاهد والقباب على
المقابر، وزَيَّنوها بالفسيفساء والمرمر، فأنبهر جهلاء وصوفية البربر،
فوقعوا في عبادتها يعظمونها، وصريح السُّنَّة والتَّجَرُّد لعبادة الله -
تعالى - وحده يسخطونها.

فحصل بهم البلاء، وعجز عن صدِّه أولوا العقول والدَّهَاءُ،
حَتَّى لطف الله - تعالى - بالعباد، وقَوَّضَ حصونهم من تلك البلاد،
بأصحاب السُّنَّة كـ«المعز بن باديس» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -، وليس «المعز

(١) قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى ما لفظه: «نقل المؤيد الحموي في تاريخه - يعني: «المختصر في أخبار البشر»، أنَّ المهدي أسمه فيما قيل: سعيد بن الحسين، وأنَّ أباه الحسين قدم «سَلَمِيَّة». فوصفت له امرأة يهودي حداد، قد مات عنها. فتزوَّجها الحسين بن محمد بن أحمد بن عبدالله الْقَدَّاح هذا وكان لها ولدٌ من اليهودي، فأحبه الحسين وأدَّبه. ولما احتضر عهد إليه بأمور، وعَرَفَهُ أسرار الباطنية، وأعطاه أموالاً، فبَثَّ له الدُّعَاةَ.» [سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٧٤].

قلت: هذا الولد اليهودي ترجمه الذهبي بِأَسْمِهِ «عبيدالله أبو محمد» - يعني: عبيدالله بن عبدالله الْقَدَّاح؛ المتَّسِمُ بالمهدي، وهو أولُ الباطنية دخولاً إلى «المغرب الأقصى»، فأستجاب له جهلاء البربر، وحصل به وبذريته المصائب العظام، التي قَوَّضَتْ صرح الإسلام في تلك الديار، فقيَّض الله - تعالى - لهم من هدم مذهبهم، وأجهز على نسلهم؛ فأندحروا بلا رجعة.

أَبْن تَمِيم بن مَعَدّ الزنديق - الذي كان أول ملوكهم دخولاً للقاهرة - ، فبقوا فيها نحو مائتي سنة يظهرون الزندقة والبدع الفاجرة، ففَيَضُّ الله - تعالى - لها «صلاح الدين الأيوبي»، فأزال عنها دعوة العبيدية البويهية - القرمطية الباطنية - من عبادة القبور والأصنام، وأظهر بها دين الإسلام، فلقد قال العلماء في دارهم آنذاك: لقد كانت دار ردّة ونفاق كـ«دار مسيلمة الكذاب».

ولهذا كنت أقول دائماً، ومازلت أقول للذي يدّعي الحسنية - نسب أهل البيت النبوية - في «المغرب الأقصى»: «إني لأخشى أن تكون من بقايا العبيدية، فالنسبة الحسنية في «الجزائر» ثابتة، بفروع شجرة لاحبة، فما وجدت في «المغرب الأقصى» أحداً يدّعي من ينوع أهل البيت يسيل، إلّا وكان للرفض والتشيع ميل، إلّا قلة قليلة، معتصمة بالسنة الجليلة، نحسبهم والله - تعالى - حسيبهم، وإلى ظاهر صالح أعمالهم نكلهم.

وهلّم لأضرب لك لما أتخوف منه مثلاً، لتجد ما أقوله لك أمام عينيك ماثلاً، فها هو المحدث «أحمد بن محمد بن الصديق الغماري» في «الجواب المفيد للسائل المستفيد»، أجد ما أريد، يسوق أسانيد ويصححها في كفر معاوية - رضي الله عنهما - ، بل يتهم إمام أهل السنة «أحمد بن حنبل» أنه ذكر الرواية ولم يصرّح بأسم المعني، فقال بما لفظه: «هكذا ستره أحمد في المسند على عاتدته» [الجواب المفيد للسائل المستفيد ص ٥٨].

وقال في «الصفحة» التي قبلها ما لفظه: «... ولذلك أضطر

بعضهم إلى تحريفه فرواه بعضهم فأقبلوه بالباء - يعني: معاوية بن أبي سفيان - وأضطر الناصبي الكبير «عبدالله بن أبي داود» صاحب السنن، - أعني: الأب صاحب السنن -؛ التي هي أحد الكتب الستة، أما الإبن فله مؤلفات أخرى وكان ناصبياً خبيثاً».

ويقول في العلامتين المصلحين؛ «بشير الإبراهيمي» و«عبد الحميد بن باديس» رَحِمَهُمَا اللهُ - تعالى - ما لفظه: «والبشير الإبراهيمي وعبد الحميد بن باديس من بابة «أبن العربي العلوي» في نشر معالم «الوهابية»، ومحاربة الحق والفضيلة بأسم الدين والسنة، ومن بغض عبد الحميد بن باديس وتمسكه بعداوة أهل البيت طبعه لذلك الكتاب الخبيث كمصنفه «العواصم والقواصم» لابن العربي المعارفي الناصبي الخبيث.

ولا أعرف واحداً من الرجلين إلا أنني لما ذهبت إلى «قسنطينة» وقعت إلى مكتبته، فأشترت منها الكثير، وعرفت أنه كان يقتني كتباً علمية جيدة.» [الجواب المفيد للسائل المستفيد ص ٦٦].

أما في «الحلاج» الزنديق^(١) فيقول ما لفظه: «أما الحلاج فكلام

(١) قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «قال السلمي: وحكي عنه - يعني: الحلاج - أنه رُئي واقفاً في الموقف، والناس في الدعاء، وهو يقول: أنزهك عما قَرَفَكَ به عبادك، وأبرأ إليك مما وَحَدَكَ به الموحدون.

قلت - يعني: الذهبي - : هذا عين الزندقة، فإنه تبرأ مما وَحَدَ اللهُ به الموحدون الذين هم الصحابة والتابعون وسائر الأمة، فهل وَحَدوه - تعالى - إلا بكلمة الإخلاص التي قال رسول الله ﷺ: «من قالها من قلبه، فقد حرم ماله ودمه».

فإذا برىء الصوفي منها، فهو ملعونٌ زنديق، وهو صوفي الرِّيِّ، والظاهر، متستر بالنسب إلى العارفين، وفي الباطن فهو من صوفية الفلاسفة أعداء الرسل، كما كان جماعة من أيام النبي ←

«التنوشي» المعتزلي فيه غير غريب؛ بل الأغرب منه كلام مثل «الخطيب» صاحب التاريخ، فقد أطال فيه جدًّا، وكل ذلك باطل. والرجل كان من كبار الصوفية؟! ومن لم يخالط كتب القوم لا يعرف مقامه. ومن يقرأ ترجمته من تاريخ «الخطيب» يكاد يجزم بأنه دجال، فأعرف هذا على سبيل الاختصار.» [الجواب المفيد للسائل المستفيد ص ٥١].

أما الآن؛ فجهّز سمعك أيها الموحد، لتسمع طامته الكبرى التي لا طامة فوقها ألبتة، فهذا هو يشكك في كفر الذي قال - تعالى - فيه وفي حاشيته المقبوحة: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [٤٦] عَنَّا [١].

فيقول في هذه الطامة الكبرى ما لفظه: «ومسألة إيمان «فرعون» ألف فيها إثباتًا وانتصارًا للشيخ الأكبر العلامة «الجامي»، ورد عليه ذلك المغفل «علي القاري» الحنفي بكتاب سمّاه «فرا لعون من مدّعي إيمان فرعون» مطبوعٌ بالأستانة هو والأصل المردود عليه، ولكن أنبرى له العلامة الصوفي المّطلع المتضلع من العلوم المعقولة والمنقولة

ﷺ منتسبون إلى صحبتته وإلى ملته، وهم في الباطن من مَرَدَةِ المنافقين. - إلى أن قال - : فما ينبغي لك يا فقيه أن تُبادر إلى تكفير المسلم إلّا برهان قطعي، كما لا يسوغ لك أن تعتقد العرفان والولاية فيمن قد تبرهن زَعْلُهُ، وأنتهك باطنه وزندقته.

- إلى أن قال - : فتدبر يا عبدالله نحلة «الحلاج» الذي هو من رؤوس القرامطة، ودعاة الزندقة، وأنصف وتورّع وأتق ذلك، وحاسب نفسك، فإن تبرهن لك أنَّ شَمَائِلَ هذا المرء شَمَائِلَ عدوّ للإسلام، محب للرئاسة، حريص على الظهور بباطل وبحق، فترا من نحلته، وإن تبرهن لك - والعياذ بالله - ، أنه كان - والحالة هذه - محقّ هادٍ مهدي، فجدد إسلامك وأستغث برّبك أن يوفقك للحق، وأن يثبت قلبك على دينه، فإنما الهدى نورٌ يقذفه الله في قلب عبده المسلم.»

[سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٤٢، ٣٤٣ «ترجمة الحلاج الحسين بن منصور»].

«محمد بن رسول البرزنجي» فألف كتابًا لطيفًا سمّاه «التأييد والعون لمَدَّعي إيمان فرعون» أتى فيه بما يبهر العقول كما في أبوي النبي ﷺ وقد قرأت الجميع والحمد لله. و«التأييد» عندي عليه خطه.

وقد ألف «كنون» الفقيه الفاسي رسالة في الرد على «أبن العربي»^(١) قرأتها أيضًا، وللعلامة «الجامي» كتاب سمّاه «الجانب الغربي في نصرة أبن العربي» ألفه بالفارسية^(٢)، وترجمه «أبن رسول البرزنجي»، وسمّاه «الجانب الغيبي» في مجلد كبير، أجاب فيه عن جميع ما أشكل من كلام الشيخ، ولعبدالغني النابلسي، «الرّد المتين» أيضًا وكلاهما موجود.

وللبحث مجال في أدلة الجميع، وصاحبك الذي يقول إنَّ الدليل على كفره قطعي، لعله لا يفهم معنى القطعي، واللّه - تعالى - يخبر عنه أنه آمن عند خروج روحه، أو عند معاينته الهلاك، وعاتبه الله على ذلك إذ تأخر بإيمانه إلى ذلك الحين، ولم يقل بعد ذلك إنه لم يقبل إيمانه. فأين الدليل القطعي الذي خرّقه الشيخ - رضي الله عنه -؟! ثم ما

(١) الصوفي الخبيث؛ صاحب «الفتوحات الربانية» و«فصوص الحكم».

فعادة أهل السنّة والجماعة يصفونه «بأبن عربي»؛ يحذفون من اسمه «ال» التعريف ليميزوا بينه وبين العلامة السنّي؛ «أبن العربي» المالكي، صاحب «أحكام القرآن» و«العواصم والقواصم» و«الناسخ والمنسوخ في القرآن».

(٢) لاحظ كلمة بـ«الفارسية»، تجد الزندقة مصدرها إلّا «الفرس» إلى أن يأتي الكافر الأكبر «مسيح الدّجال»؛ والسبب هو الخنق على العرب لما زال ملكهم على أيديهم، فكانوا أصحاب منعة وقوّة؛ حتّى لقبوا بـ«الأحرار» فهالهم ذلك، فأظهروا الرّفص، وأبطنوا الكفر المحض.

فالفرس وما أجمع عندهم من «يهود» شيعة الدّجال الكبرى؛ لقوله ﷺ: «يخرج الدّجال من يهودية أصبهان، معه سبعون ألفًا من اليهود عليهم الطّيلسة» [مسلم رقم ٧٣١٨].

الحكمة في قوله - تعالى - : ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ (٤٦) ولم يقل فرعون، وما الداعي إلى ذلك التأويل يذكره المفسرون، فالمسألة اجتهدية لا قطع فيها أصلاً.

وأنا قرأت رسالة «البرزنجي» بمصر سنة إحدى وخمسين أي: منذ ثلاث وعشرين سنة، ولم يبق بذهني من أدلته شيء إلا أنه أجاد وأفاد، على أن «العارف الشرعاني» يقول: إنَّ الشيخ الأكبر يتكلم على فرعون آخر غير «فرعون موسى» ولكنه أعتذار ظاهر الضعف.

و«الفتوحات» و«الفصوص» مشحونة بالمعارف الإلهية التي عجز أن يأتي بمثلها كبار العارفين لا بالطَّامات، نعم هي طامات على الجهلة لأنها سبب في هلاكهم ووقوعهم في محاربة الله - تعالى - بمحاربة أوليائه.

والشيخ الأكبر - يعني: ابن عربي صاحب الطَّامات - لا يوجد له حرف واحد في «الحلول»، ومحال عقلاً أن يدَّعي الحلول، وهو ينكر وجود غير الله معه مطلقاً، ففي من يحل ولا وجود لغيره معه عنده وهذه الكائنات كلها في قوله أوهام لا حقيقة لها؟!!

والخوض في هذا الباب صعب على أمثاله، فيما أن يؤمن بكلام أهل الله، وإما أن يسلم، وإلا فالهلاك المحقق؟! [أنتهى بكامله من الجواب المفيد للسائل المستفيد ص ٩٦، ٩٧].

أحببت أن أنقل النص بكامله؛ لتعلم أيها الموحد المحافظ على الأصول، الغاضب إذا أنتهك جنبه، أن «الرفض» بأسم الشيع و«التصوف» إذا عقد القران بينهما أنجبا لنا البدعة الفاجرة - الانحلال

العقدي والخلقي - ، فلا تجد صوفيًا قبوريًا يدعو إلى شريكاته، إلا
وتجد الرِّفْض باطنه، أو وراءه يأزه أزا.

ويذكرني إلهاد هذا الرافضي - بأسم الحسنية أو التحبب لأهل
البيت والدِّفاع عنهم أو التَّصوف - ، بالمعتزلي المعطل الذي أراد أن
ينفي صفة الكلام عن الله - تعالى - تبعًا لبدعته التي أُشربها قلبه، فقرأ
لأحد علماء السلف قوله - تعالى - : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١٦٤)
[النَّبَأَ] ؛ بالنَّصب للفظ الجلالة، ليكون موسى عليه السلام هو المتكلم، فقال
له العالم الربانيُّ: فما تفعل بقوله - تعالى - : ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا
وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الْأَنْعَامَ : ١٥٣]؟! فبهت الذي ألحد.

لأنَّ قوله: «آل فرعون ليس فرعون بعينه» إلهاد في القرآن
واللسان، فلفظ «آل فلان» في الكتاب والسنة واللسان يدخل فيه ذلك
الشخص، مثل قوله - تعالى - في الملائكة الذين ضافوا إبراهيم: ﴿إِنَّا
أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ ثَمُودَ نَبِيًّا﴾ (٥٨) ﴿إِلَّا آءَال لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٥٩)
﴿إِلَّا أَمْرَاتَهُ﴾ [الْمُحَجَّجَةُ : ١٠]، ثم قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آءَال لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾ (٦١)
﴿قَالَ﴾ من القائل؟! أليس لوطًا؟! ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ (٦٢) [الْمُحَجَّجَةُ].
وإلا كان قوله - تعالى - : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا﴾ (٦٣) ﴿إِلَّا آءَال لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾
[الْفَتْحَةُ : ٣٤] . أنَّ لوطًا من المهلكين - والعياذ بالله - .

وهل كان قوله ﷺ لما قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» [متفق
عليه]، يعني به أهله دونه؛ و«أبو أوفى» هو صاحب الصدقة؟!!!
فماذا نقول للذي أعرض عن هذا كله، ثم ذهب يلحد أتباعًا
لبدعته؟!!

نقول: تدبرنا الأمر، فوجدنا ههنا إلا صنع الله - تعالى - ولطفه، ولقد أتدب للرد على هذه الفرية العظيمة، والطامة الكبرى شقيقه المحدث «عبدالله بن صديق الغماري» بمقالة زيف فيها ما ادّعاه من الباطل سمّاها «استمداد العون لإثبات كفر فرعون»، بالرغم أنه يشاركه في «التشيع» و«التصوف»، إلا أنه رأى أن ذلك لا يطاق، ومن جنس كلام شيطان الطّاق.

فأحمد بن محمد بن الصديق الغماري لولا «الرّفص» بأسم التشيع والتّصوف لكان عالم الدّنيا في وقته، وفرد المغرب ومحدّثه دون منازع، ويعلم هذه الشهادة كل من فتح الله - تعالى - عليه في علم الحديث، وأول من يعرف ذلك العلامة «الألباني» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - فهو ألتقاء، ودارت بينهما مناقشات وحوارات، أشار إلى بعضها صاحب البدعة في «الجواب المفيد ص ٦٠، ٦١».

والعجب أن الرجل الغارق في صوفيته يقول في «كتاب التوحيد» لابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «... ومرادي من نفاسة الكتاب ذكر الأدلة الصّريحة لمذاهب السلف مع الأسانيد الصحيحة، والكلام عليها بما يقطع شغب كل مبتدع أشعري من أفراخ الاعتزال» [الجواب المفيد للسائل المستفيد ص ٨٠].

ويشني على «أبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ويحث على قراءة كتبه ويقول: إنها نافعة جدّا، ويذم شيخه «أبن تيمية» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ويعاديه ك«الكوثري» ويقول فيه: إنه يبغض الصوفية وأهل الله.

فأفضل ما وجدت في هذا الكتاب من نفاسة المقالات؛ مقالة

سَمَّاها «وجوب الصيام على رؤية أيّ قطر من أقطار الأرض وشذوذ المغاربة في هذا الباب».

وعلى كلّ أنّ هذه العائلة الغمارية - الخمسة الأشقاء - «أحمد» الذي ذكرنا طاماته و«عبدالله» و«الزمزمي» و«عبدالحى» و«عبدالعزیز» وترتيبهم في العلم على ترتيب أسمائهم الآنف، كلهم أنتحلوا «التشيع» للّدس، و«التّصوف» للانحراف، وما ذكرناه وأطلنا عنان القلم فيه؛ لتعلم أيها الموحّد أنّ الشرّ الذي يعطل التوحيد لا يدخل إلّا من هذا الباب، وأنّ موالة الكافرين معظمها لا تأتي إلّا من هذا الصنف الخبيث، ولتعلم أنّ «الرّفص» و«التّصوف» أخوانٌ من الرضاة، فالبدعتان حرب على أهل الإيمان، فما استشرفت بدعة وطال عنقها، إلّا وكانوا هم حُصنها.

أما ما حملني على قراءة هذا الكتاب؛ على ما فيه من طامات كذاب، وصية جليّة للعلامة المعلمي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يقول فيها ما لفظه: «- إنّ من الطّبع الذي يتطبع به الإنسان - أنه إذا عرف في طائفة أنهم على الحقّ في كثير من المسائل، وعرف في طائفة أخرى أنهم على باطل في كثير من المسائل، ثم ذكرت له مسألة اختلفت الطائفتان فيها فإنه يتسرع إلى الحكم بأن الحقّ فيها مع الطائفة الأولى، ولو لم يعرف لهم حجة، بل قد تتلى عليه الحجج الموافقة للطائفة الثانية، وتكون قوية ولا يعرف حجة الطائفة الأولى، ولكنه لا يستطيع دفع ذلك الوهم عنه، وهذا من أشنع الغلط. وفي الحديث: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حثيما وجدها فهو أحقّ بها» [أخرجه الترمذي وأبن ماجة].

- إلى أن قال - : ومنها: أنه قد لا يوجد الحقّ في بعض المسائل عند

من أشتهر بالحق، لأنَّ من شأن الصَّالة أنها تقع في محل غير مناسب لها، فلا توجد إلَّا فيه، ولا توجد في المحل المناسب لها، فمن أقتصِر على طلبها في المواضع المناسبة لها لم يظفر بها.

ومنها: أنه لا ينبغي للمؤمن أن يستنكف عن طلب الحق عند من أشتهر بخلاف الحق، ولا عن قبوله منه.

فإنَّ من ضل خاتمه - مثلاً - فوجده في كنَّاسة، أو بيد مشرك، أو مبتدع، أو من يلبس القاذورات - مثلاً - ؛ لم يمنعه ذلك من أخذه، ولو أمتنع لعدَّ أحمق.

ومنها: أنه ينبغي للمؤمن أن يتعرف الحق من حيث هو حق، ولا يلتفت إلى حال من قاله، حتَّى لو اختلف عليه وليٌّ وفاجرٌ، أو إمامٌ وجاهلٌ، لم يحمله ذلك على تلقي كلام الولي أو العالم بالقبول، بدون تحقيق أنه الحق، كما أنَّ من ضل خاتمه - مثلاً - فلقيه ولي وفاجر، أو إمام وجاهل، بيد كل منهما خاتم؛ يقول له: أرى أنَّ هذا خاتمك، لم يلتفت إلى جلالة الولي أو الإمام، ودناءة الفاجر أو الجاهل.

ومنها: أنَّ ترك الأخذ بقول ولي أو إمام لا يكون تحقيراً له، ولا استخفافاً بحقه، فإنَّ من عرف أنَّ خاتمه هو الذي بيد الفاجر أو الجاهل فأخذه، وترك الذي بيد الولي أو الإمام؛ لم يعد مهيناً لهذين، ولا مسيئاً إليهما، كما أنه لا يعد معظماً مبجلاً لذلك الفاجر أو الجاهل، وإن كان عليه شكره. ومن أمعن في تدبر الحديث ظهر له أكثر مما ذكرنا.

ومما يحسن ذكره هنا قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

ومن العدوان وترك العدل أن ترد قول العالم بدون حجة، ولكن
لأنك تسيء الظن به، أو لأن كثيراً من الناس، أو أكثرهم يخالفونه
ويدعون عليه أنه يخالف الحق في بعض المسائل، وكما أن هذا عدوان
على ذلك العالم، فهو عدوان على الحق أيضاً، لأن عليك أن تطلبه
بالحجة والبرهان، فتركت ذلك، وعدوان على نفسك أيضاً لأنك ظالم
لها. [رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله ص ٧٨ - ٨٠].

وكذلك ما ذكره الأمير «عبدالقادر الجزائري» - الحسني الزاهد
- نزيل دمشق في كتابه «ذِكْرَى الْعَاقِلِ وَنَسِيهِ الْغَافِلِ»؛ ومما ذكره من
تلك المقالات الحسنات ما لفظه: «أعلموا أنه يَلْزَمُ الْعَاقِلُ أَنْ يَنْظُرَ فِي
الْقَوْلِ وَلَا يَنْظُرَ إِلَى قَائِلِهِ، فَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ حَقًّا قَبْلَهُ، سَوَاءٌ كَانَ قَائِلُهُ مَعْرُوفًا
بِالْحَقِّ أَوْ بِالْبَاطِلِ، فَإِنَّ «الذهب» يستخرج من التراب و«النرجس» من
البصل و«الترياق» من الحيات، ويجتنى «الورد» من الشوك؛ والكلمة
من الحكمة ضالة العاقل، يأخذها من عند كل من وجدها عنده سواء
كان حقيراً أو جليلاً.

- إلى أن قال - : - فيجب على العاقل - أن لا يعاف العسل إذا وجده
في محجمة الحجاج. ويعرف أن الدَّم قَذْرٌ لا لكونه في المحجمة ولكنه
قذر في ذاته، فإذا عدمت هذه الصفة في العسل فكونه في ظرف الدَّم
المستقذر لا يُكسبه تلك الصفة، ولا يجب نفرة عنه. وهذا وهم باطل

غلب على أكثر الناس، فمهما نسب كلام إلى قائل حسن اعتقادهم فيه قبلوه، وإن كان القول باطلاً؛ وإن نسب القول إلى من ساء فيه اعتقادهم ردُّوه، وإن كان حقاً. ودائماً يعرفون الحق بالرجال ولا يعرفون الرجال بالحق؛ وهذا غاية الجهل والخسران - إلى أن قال - : والمتبعون من الناس على قسمين:

قسم عالم مسعد لنفسه ومسعد لغيره، وهو الذي عرف الحق بالدليل لا بالتقليد، دعا الناس إلى معرفة الحق بالدليل، لا بأن يقلدوه. وقسم مهلك لنفسه، ومهلك لغيره، وهو الذي قلّد آباءه وأجداده فيما يعتقدون ويستحسنون، وترك النظر بعقله ودعا الناس لتقليده، والأعمى لا يصح أن يقود العميان... - إلى أن قال - : فإنّ العقل المتجرد للفكر في حقيقة من الحقائق، ربما لا تنكشف له، لكونه مجبوراً بأعتقاد سبق إلى القلب وقت الصّبا، على طريق التقليد، والقبول بحسن الظنّ، فإنّ ذلك يحول بين القلب والوصول إلى الحقّ، ويمنع أن تنكشف في القلب غير ما تلقاه بالتقليد، وهذا حجاب عظيم حجب أكثر الخلق عن الوصول إلى الحقّ، لأنهم محجوبون بأعتقادات تقليدية رسخت في نفوسهم وجمدت عليها قلوبهم».

فهذا مسلك المميّزة بين الحقّ والباطل، لا تتحاشى في تبينه وأقتنائه أين وجد.

فالطائفة الكافرة إذا قالت الحقّ، نقول: أصبت وأنت كافرة، والطائفة المؤمنة إذا قالت الباطل، نقول: أخطأت وأنت مؤمنة، وإذا حرّفت المحرفة، نقول: حرّفت وأنت محرّفة ومتزلّفة.

فالمحرّر موافق لما نحن بصددّه في هذا الشّرح، فقد يقرّألي بعض المحقّبة النّاعقة بكل متجرّد من الدّليل، فينفر ممّا أقول؛ ويدّعي أنّ في ذلك تشدّد، وإذا سئل ما حجّتك في ذلك، قال: لم تقل «الشّيخية» ولا «الفوزانية» ولا «اللّحيدانية» ذلك.

قلنا: هل هذه أصابت الحقّ كلّ لم يعزب عنها شيء منه؟! بل هذه عارضت الحقّ اللّاحب بحجج واهية عن الحقّ حائدة، وأدّعاء الصّحة والصواب؛ لا يكون بدون نصوص السّنة والكتاب، فالحقّ واحد في نفسه لا يتعدد، وبالنصوص الواضحة تلبّد.

فأعجبوا أيها المنصفون من هذه الفضيحة المردية، والسّمجة المبدية، فالنّواكة لا تروج إلّا على سفهاء الأحلام، وأشباه الأنعام. فما يظهر من فهم وعلم على أيدي الذين دأبهم التّنقيب عن الحجة، لا يتوجّب على العاجزين عن معرفتها، كما عليهم أن لا يصادموها بمحض الرّأي - من نخالة فكرٍ أو غناء قولٍ -، فهذا عارض من القول، فلنرجع إلى المأمول.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فلا يستوي عند الله من نصر توحيدهِ ودعوته بالإخلاص، وكان مع المؤمنين. ومن نصر الشّرك ودعوة الأموات وكان مع المشركين».

كيف يستوي من حمى الحمى، وأوضح معالم التوحيد يدعو لها، ويقيم لها البيّنات على صحتها، بالحجج النقليّة والأدلة العقلية، ويجهز على كل ليّ وإلحاد، وتلبيسٍ وتدلّيسٍ يحرف المسارات، أو يعيقها بالشبهات، كمن هو سالكٌ سبل الغواية، أينما نادى مناد

الإلحاد والتحريف، أستجاب وحمل لواء التزييف، يشارك بما أوتي من قوة؛ بذوده عن الباطل ويزيد الهوة، ويقول: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَافِ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَبُونَ﴾ [مُتَلَفَاتٍ]، ومن الميِّت يطلب النصر والعون، مستمسك بكل فضيح مردي، ويعتضد بكل قبيح مبدي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [التَّبَارُكَةُ] ١٨.

يدعو إلى الأنداد، ويزين الشرك والإلحاد، وإذا تلكأ السالكون في عمياء؛ أنتهرهم وقال: ﴿أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ﴾ [طِه: ١٦]، وإذا قالوا له: ما أيسر سبيل الموحدة، ولقد أوتوا كل الحجج المؤيدة! قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾ [طِه: ٧]. قلنا: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَٰؤُا الْأَلْبَابِ﴾ [الزُّمَر: ١].

فلقد أخبر ربنا - جلَّ وعلا - أَنَّ الطريقين متمايزان، لكل منهما مبداه ومنتهاه في الدنيا والآخرة، قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ ١٩ ﴿وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ ٢٠ ﴿وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾ ٢١ ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ٢٢]، ومن لطف به المولى - سبحانه وتعالى - وهداه، وأوقفه على قبح الشرك ومنتهاه، فتلك السعادة الدنيوية؛ القائدة إلى الراحة الأبدية، فالسعيد من جُنِبَ العثر، ولمعلم التوحيد حذق وبصر، وذلك فضل الله يسوقه لمن يشاء هو القائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٢٣]، ومن صرف عنه فلا يتطبب بطب، ولا يرتدع بحكم، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الْأَنْعَام: ٨٨]؛ الموحّد، أم

المشرك الملحد!!

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فإن قالوا: خفنا!!! قيل لهم: كذبتُم، وأيضا: فما جعل الله الخوف عذرا في أتباع ما يسخطه، وأجتناب ما يرضيه».

أسرع كلمة إلى قلوب المرجفة؛ كلمة «خفنا»، فتجد الموهون؛ أسير الشبهات، وذليل الشهوات، كلما ذُكر لا يتذكر، وأمام هذه الكلمة لا يترشح ولا يتقهقر، «خفنا» «خفنا».

قلنا: كذبتُم، وفي هذه الكلمة أُلحِدتُم، فالخوف معه «النَّاي»، فالفرار بالدِّين، يهب الله - تعالى - فيه «الحكم» و«الحجة» و«السَّعة»، قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٠]، وإذا أدركه الموت؛ ﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٠]، و«الذلة» و«الهوان» ليس فيهما إكرام ولا يقبل ذلك إلا من تطبَّع بهما.

مَنْ يَهِنُ يَسْرِكِ الرِّهَانُ عَلَيْهِ مَا لِيُجْرِيَ بِمَيْتِ إِبِلَامُ
يقول العلامة محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «لو نقدر أن السلطان ظلم أهل «المغرب»، ظلما عظيما في أموالهم وبلادهم، ومع هذا خافوا أستيلاءهم على بلادهم ظلما وعدوانا، ورأوا أنهم لا يدفعونهم إلا بأستنجاد «الفرنج»، وعلموا أن «الفرنج» لا يوافقونهم، إلا أن يقولوا نحن معكم على دينكم وديناكم، ودينكم هو الحق، ودين السلطان هو الباطل، وتظاهروا بذلك ليلا ونهارا، مع أنهم لم يدخلوا في دين «الفرنج»، ولم يتركوا الإسلام بالفعل.

لكن لما تظاهروا بما ذكرنا، ومرادهم دفع الظلم عنهم، هل يشك أحد أنهم مرتدون، في أكبر ما يكون من الكفر والردة؟! - إلى أن قال - :

فتأمل هذا تأملاً جيداً وتأمل ما صدّرتم به الأوراق - يعني به: «محمد ابن عید» الذي أرسل إليه كراسة يسأله فيها عن أشياء خاصة بنواقض الإسلام - من موافقتهم فيما ينقض به الإسلام، ومعرفتكم بالنقض، فإذا تحققتموه وأنه يكون بكلمة، ولم تُعتقد، ويكون بفعلٍ ولو لم يتكلم، ويكون بالقلب من الحب والبغض ولو لم يتكلم ولم يعمل تبين لك الأمر.»

[الذّرر السّنيّة في الأجوبة النّجدية ١٠/١١٦، ١١٧].

فهؤلاء دخلوا في حمأة الردّة بكلمة قالوها كذباً ولم يعتقدوها، لقضاء مأربٍ ودفع مظلمةٍ ظنوا أنها تعصم أموالهم وديناهم، فلم تعصم دينهم - وكفروا بذلك -، فما ظنك بمن يفعل ذلك وليس له من الأعذار شيء؛ فلقد سلّط الكافر الفاجر على نفسه، وبهذا تعلم معنى قوله - تعالى - : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النّسبة].

فالآية عامة وظاهرة، فمتى أقترف المؤمن المعصية ودخل فيما يسخط الله - تعالى -، وناقض الإيمان بـ «أعتقادٍ» أو «قولٍ» أو «فعلٍ»، بل قال أو فعل ولم يعتقد ذلك، فقد جعل سبيلاً للكافر ينفذ منه إليه، فالمخالفة أورثت الذّلة، كما أنّ الطاعة تورث العزّة؛ فأعتصم بذلك، فالتوحيد والتوكل والإخلاص يمنع من ذلك، كما أنّ الشّرك وحبّ الدّنيا يوجب ذلك.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وكثير من أهل الباطل إنما يتركون الحقّ خوفاً من زوال دنيائهم، وإلّا فيعرفون الحقّ ويعتقدونه؛ ولم يكونوا بذلك مسلمين».

أعلم - أرشدك الله -، أنّ حبّ الدّنيا رأس كل خطيئة، - وأعني

بذلك - المحبة التي يترتب عليها الولوج في المعاصي الشرعية التي ثبت النهي عنها، فالحياة الدنيا هي المتاع العاجل؛ هذا فيما هو مباح ولم يأت نص شرعي ينهي عن ذلك، وسميت دنيا لدنوها وقربها منا، فجملة ما في الحياة الدنيا الشهوات الجسمية والنفسية؛ والطبع الإنساني جبل على محبة ذلك - كمحبة المال، ومحبة الشرف، ومحبة الرياسة، ومحبة العلو والظفر من كل شيء بأحسنه -، وهذا هو متاع الحياة الدنيا؛ قضاء شهوة جسمية، أو شهوة نفسانية. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهْوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأُهُ، ثُمَّ يَهْبِجُ فَتَرْتَهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا ۖ﴾ [الزُّمَرُ: ٢٠].

فكل ما في الدنيا متاع الغرور، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [الزُّمَرُ: ١٨٥]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الْقَصَصُ: ٦٠]. فلقد زين للناس هذا المتاع؛ المحتوي على الشهوات، فمن قضى منه شهوته؛ بما سمح له الشرع، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [الْقَصَصُ: ٦١]، قاده إلى المتاع الدائم الذي لا يزول، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الْأَخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [عَقْلًا: ٣٩].

فالخطورة كامنة في إثارة المتاع الزائل على الدائم، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا ۖ وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٧]؛ فإذا فتر زاجر التقوى، وأنفلت عقل القناعة، حلت على مؤثر الدنيا الطباع الشيطانية؛ الافتتان بحب ذلك والإفراط فيه، وإرخاء عنان النفس في طلب ذلك وتحصيله بكل وسيلة، مع الزجر من حين إلى آخر بزاجر

التَّسْوِيفُ - «سوف أقصر»، «سوف أقصر»، «سوف أقصر» - وهذا مسلك إبليسِّي يقود إلى شعاب الأمانى.

وجناية من تطبّع بهذا الطبع على الملة عظيمة، وأثرها على تقويض صرح الإسلام جسيمة، إذا كان صاحب منصب أو جاه أو سلطان.

قال عليّ الصّلاة والسلام : «ما ذئبان جائعان أرسلتا في غنم؛ بأفسد لها من حرص المرء على المال، والشرف لدينه» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٣٧٦].

فهذا دليل على أنّ هذا الحرص يفسد الدين والدنيا، وهو موطن الدّم؛ لأنه يصد عن الإيمان والعمل الصالح، أما ما كان يقوم الدين ويعين على الطاعة، ويسد أبواب المعصية فيحمد بل يكون واجبا أحيانا وهو ما لا بدّ منه.

فخصلتان - «الشرف» و«المال» -، مفسدتان مهلكتان؛ فهما سبب الفساد والإفساد في الأرض قلّ من ينجو منهما، قال الله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي ۖ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ (٢٩) ﴿الْحَقْلَةُ﴾؛ فلما كان الشرك غالبا على النفوس قاد حتما إلى هذا المصير، فالشرك الأصغر والخفي قلما ينجو منهما، لهذا أرشد النبي ﷺ لمن أحسّ بذلك أن يقول: «اللهم إني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه» [صحيح الترغيب والترهيب رقم ٣٦]، لأنّ الشرك في هذه الأمة أخفى من ديب النمل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «قل أن تجد ذا سلطان أو مال إلا وهو مبطلٌ مَبْطُطٌ عن طاعة الله ومحبته، متبع

هو اه فيما آتاه الله، وفيه نكول حال الحرب والقتال في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فبهذه الخصال - يعني بهما: الحرص على الشرف والمال - يكتسب المهانة والذم دنيا وأخرى. [مجموعة الفتاوى ٢٠/ ٨٠ ط/ جـ ١٤٤ ط/ ق].

فهذا عين ما نشاهده من حكام القوانين الوضعية المرتدين - عند السلفية الشرعية، ولالة الأمور عند المرجئة الجدد - ، فلقد أجتاح الحلف الصليبي البلاد وأفسد العباد، وقال عبّاد الصليب - في الدنمارك - في النبي ﷺ بالتليب - ؛ أستهزءوا به بالرسوم والمسرحيات، وما رأينا غيرة على الحرمات من هؤلاء، بل رأينا أشد من ذلك نكاية - قمع المتظاهرين الذين أخرجتهم الغيرة إلى الشوارع يفرغون غيض قلوبهم في الصياح والتنديد - ، ولقد علموا أن ذلك غير نافع ولا مجدي، وإنما النفع في قلّة الكلام والعمل بما أوجبه الإسلام؛ فالحرص على ملء الكرش، والخوف من ذهاب العرش، قادهم إلى الذلة والمهانة في الدنيا والآخرة، ومن علم مهلك «فرعون» و«قارون»، علم كم في حب الرياسة والشرف والسلطان من الخسران.

فإذا كان جمع المال بالطريقة المشروعة السليمة، وعدم إنفاقه في موضعه المأمور به، هو نوعٌ من الفساد، فكيف إذا كان الحرص على جمعه بالطرق المنهي عنها شرعاً، بل بما يصادم أصل الدين - كموالاة الكافرين بالمشورة والعين - مع العلم أن ذلك يضره؟!

فهذا الصنف من الناس هو «الأرذل» و«الأبخس» و«الأذل» على وجه المعمورة وإن هملج به البرذون؛ لا خلاق لهم في الآخرة. قال الله

تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخُسُونَ﴾ (١٥) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا الْتَارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطِلَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ [هُدَى]. فشرار الخلق من أطاله حكم هذه الآية الكريمة.

فلقد أعجبني ما ذكره العلامة «الشوكاني» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - عن هذا الصنف الخبيث - الذي يحرص على الرياسة والشرف والمنصب والمال ولو بذهاب دينه - ؛ فقد وصفهم وذكر من أحوالهم بأبلغ العبارة وأوضح الإشارة كأنك تعاينهم، فأحببت أن أذكره ههنا؛ لتعلم النفوس الزكية، أَنَّ الشَّرَّ عَلَى الْمَلَّةِ لَا يَأْتِي إِلَّا مِنْ قَبْلِ هَذَا الصَّنْفِ؛ الذي يريد العلو والفساد في الأرض، لَأَنَّ المصلح وإن علا برتبته ورياسته، وشرف بماله لا يريد الفساد، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [النَّحْلُ: ٨٢].

يقول العلامة الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - واصفًا قطره اليمني وما حلَّ فيه من قبل هذا الصنف - الحريص على المال والرياسة ولو بذهاب دينه - ما لفظه: «وأما ثالث الثلاثة، وهو القاضي: - هذا بعدما ذكر «حال العامل» و«حال الكاتب»؛ لَأَنَّ الولاية منحصرة في هؤلاء الثلاثة - .

فهو عبارة عن رجل جاهل للشرائع، إما جهلاً بسيطاً، أو جهلاً مركباً، وإن أشتغل بشيء من الفقه، فغاية ما يظفر به منه هو ما يظفر وكيل الخصومة، ومن يمارس الحضور في مواقف الخصومات من مسائل تدور في الدَّعْوَى والإجابة، وطلب اليمين والبيئة، وليس له من العلم غير هذا لا يعرف حقاً ولا باطلاً، ولا معقولاً ولا منقولاً، ولا دليلاً

ولا مدلولاً، ولا يعقل شيئاً من علوم الشرع، فضلاً عن غيرها من علوم العقل، ولكنه أشتقّى إلى أن يدعى قاضياً، ويشتهر أسمه في الناس، ويرتفع بين معارفه وأهله، فعمد إلى الثياب الجيدة فلبسها، وجعل على رأسه عمامة كالبرج، وأطال ذيل كمّه حتّى صار كالخُرْج، ولزم السكينة والوقار وأستكثر من قوله «نعم» و«يعني»، وجعل له سبحة طويلة يديرها بيده.

ثم جمع له من الحطام قدرًا واسعًا، وذهب به يدور في الأبواب ويتردد في السّكك وأستعان بالشفعاء بعد أن أرشاهم ببعض من ذلك المال ليشتروا له هذا المنصب الجليل الذي هو مقعد النبوة، ومكاناً فيه يترجم عن كتاب الله وسنّة رسوله، ويفصل الخصومات عن عباد الله بما أنزله في كتابه المبين، وبَيّنه رسوله الأمين، ثم يذهب هذا الجاهل البائس إلى قطر من الأقطار الوسيعة، فيأتي إليه وأهل الخصومات أفواجًا، فيحكم بينهم بحكم الطّاغوت في الحقيقة، وهو في الصورة حكم الشّرع، وليس بشرع، لأنّ هذا القاضي المخذول لا يعرف من الشرع إلّا أسمه، ولا يدري من العلم بشيء بل يجهل حدّه ورسمه، فيتشرّ عنه في ذلك القطر الواسع من الطّواغيت ما تبكي له عيون الإسلام، وتتصاعد عنده زفرات الأعلام.

وكيف يهتدي إلى فصل الخصومات بالحقّ جاهلٌ أشتري هذا المنصب كما يشتري ما يباع في الأسواق من المتاع؟! فولاية مثل هذا المخذول وتحكّمه في الشريعة المطهرة هي جناية على الله، وعلى رسوله، وعلى كتابه، وعلى سنّته، وعلى العلم وأهله، وعلى الدّين

والدُّنيا.

ولا فرق بين بعث مثله ليحكم بجهله، وبين بعث رجل من أهل الطَّاغوت العارفين بالمسالك الطَّاغوتية كـ«أبن فرج»، وفصيله، و«الغزي»، ونحوهم من حكام الطَّاغوت - إلى أن قال - : فهو في الحقيقة ضالُّ مضلُّ، شيطانٌ مريدٌ، بل أضُرُّ على عباد الله من الشيطان، ومن أين للشيطان، وأنِّي له أن يظهر للناس في صورة قاضٍ ثم يفوِّض في قطرٍ من الأقطار فيه ألوفٌ مؤلفةٌ من عباد الله، فيحكم بينهم بالطَّاغوت بصورة الشرع، ثم يكون شهيداً على ما يحدث بذلك القطر من المظالم، ومعيناً عليها، وموسعاً لدائرته من دون أن يأمر بمعروفٍ أو ينهى عن منكرٍ، بل لا يجري قلمه قطُّ بما فيه جلب خيرٍ للرعية أو دفع شرٍّ عنهم.

بل هو مادام في هذا المنصب لا همَّ له ولا مطلب إلاَّ جمع الحطام من الخصوم، تارة بالرشوة، وتارة بالهدية، وتارة بما هو شبيه بالتَّلصص، ثم يدافع عن المنصب الذي هو فيه ببعض هذا السُّحت الذي صار يجمعه، ويتوسَّع في دنياه بالبعض الآخر. فهذا أمر لا يقدر عليه الشيطان، ولا يتمكن منه، ولا يبلغ كيده لبني آدم إليه. وفي هذا ما يكفي من كان له قلبٌ أو ألقى السَّمع وهو شهيدٌ. [الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني ١١ / ٥٧٤٤ - ٥٧٤٧ من رسالة «الدَّواء العاجل لدفع العدو الصائل»].

فإذا كان هذا حال من ولج القضاء يريد بذلك الشَّرَفَ والمال، فكيف يكون حال من ولج المجالس الشَّركية اليوم - المسمَّاة بالمجالس البرلمانية - التي تُصدر القوانين الوضعية الكفرية، وتصادق على الأحكام الطَّاغوتية التي تصدّ عن الشريعة الربَّانية؟!!

فغاية ما عند هؤلاء المخذولين، السَّعي الحثيث، للولوج إلى هذه البرلمانات الشَّركية ولو على حساب دينهم وذهاب آخرتهم بشيءٍ من حطام الدُّنيا الزائل، هذا إذا ظفروا به، فعلى تركيبتهم الخبيثة، وتطبّعهم بالصفات القبيحة؛ السَّبُعِيَّة السُّلطِيَّة، تجدهم جهلاء بالمنقول والمعقول؛ إلّا ما كان من الالتواءات الشيطانية لجمع المزاود المالية، ففقههم فيها عجزت عن معرفته الشياطين.

تجدهم سعاة ليلاً نهاراً؛ يرشون الناس لشراء أصواتهم أثناء الحملات الانتخابية، ليشتروا هذا المنصب - أعني: عضوية البرلمان - المخزي في الدُّنيا والآخرة؛ مع علمهم أنّ هذا المنصب صدٌّ عن سبيل الله، مقوِّضٌ لشريعة الرحمن، مُهَوِّنٌ من مسالك الشيطان، فهو عوض أن يكون مع حزب الرحمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، اختار حزب الشيطان ويتعاون على الإثم والعدوان؛ ولا ينقطع ينبوع السَّيلان - حطام الدُّنيا الزائل - .

فتجد الصّادق منهم مع جهله بالنقل والعقل، إذا أرشدته إلى خطورة ذلك المنصب المخزي؛ أنه يصادم عقيدته ويذهب دينه، تعلّل بعللٍ باردةٍ عن الحقِّ حائدةٍ؛ بأنه يريد الإصلاح، فكيف يريد أن يكون مصلحاً وهو يلج ما يفسد الأنام ويحارب الإسلام؟!!!

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ [البقرة].

فإذا به بعد فترة يسيرة تجده ينطق بالباطل يسعى فيه بسعيٍ حثيثٍ مع علمه أنه باطلٌ، فقلّما تجده أحرص لا ينافح، فهو يعتقد أنّ تلك

المجالس شركية - لتصديرها وتصديقها على القوانين الوضعية الكفرية - ، فالخوف من زوال ما تحصل له من منافع بسبب ذاك المنصب المشؤوم، حمله على البقاء والتشبُّث به.

فأعتقاده أنَّ منصبه الطَّاغوتي ينقض أصل الدين لا يجعله مسلمًا، فمتى كانت الاعتقادات كافية في ثبوت أصل الإيمان^{(١)؟!!}

(١) أعلم - رحمك الله - أنَّ المشارك في عضوية البرلمان الكفري - المصادم للشريعة من كل جوانبها - لا يخلو من حالات ثلاث:

الأولى: إما أن يقسم على احترام الدستور الكفري مع علمه بكفرية هذا الدستور؛ وما حواه من أنظمة مصادمة للشريعة الغراء؛ فهذا كافرٌ كفرًا ينقل من الملة.

الثانية: وإما أن يشارك في إقرار نظام مخالف للشريعة - بلا خلاف - فهذا أيضًا كافرٌ كفرًا لا يثبت معه التَّوحيد.

الثالثة: وإما أن لا يقسم على احترام الدستور الكفري ولا يشارك في إقرار نظام يصادم الشريعة، فهذا مخطيء عاصي آثم - إذا كان المشارك يتبنَّى الإسلام منهجًا للتغيير - كما هو حاصل اليوم من الأحزاب الإسلامية - سواء كانت «إخوانية المنهج»، أو «سلفية المعتقد إخوانية المنهج» - ؛ كـ «السرورية» وما شابهها.

أما إن كان يتبنى الأفكار الهدَّامة كـ «الليبرالية» أو «الديمقراطية» أو «الاشتراكية» وما شابهها فهو كافر بسبب ذلك - وإن لم يصادم الشريعة بنظام - .

وأستثناؤنا المخطيء العاص من التكفير - بسبب منهجه الإسلامي؛ البدعي في التغيير - ؛ ولما له من تأويلٍ يعذر به - ولو كان ضعيفًا - ؛ فكثير منهم - إن لم نقل غالبهم - لما يقسمون على احترام الدستور ينوون به «القرآن» - بأعتباره دستور هذه الأمة - ؛ بهذا الاصطلاح البدعي الدَّخيل، فهؤلاء لا يفرع إلى تكفيرهم - طالما لهم شبهة تأويل تدفعهم للتغيير لما طرأ على الأمة من انحراف - بهذا المسلك البدعي المخالف لمنهج التغيير التوقيفي - ، وبها يقيمون من الشعائر من حيث الجملة؛ وأعتراضهم للقوانين المخالفة للشريعة - وعدم إقرارها - لكن لا يسلمون من نسبتهم للبدعة؛ بسبب مسلكهم - وهذا الحكم يثبت في المشائخ والمقلدة سواء - .

فليحمل تفصيلنا على ما أجملناه في هذه الفقرة؛ التي نشرحها، وما فصلناه على المناقض لأصل الدين؛ لتبنيهِ، أو لإقراره لنظام كفري - يصادم الشريعة أو يعطلها - وإن قال: الشريعة أفضل وأحكم؛ لأنه مستحلٌ، - بسبب عدم تمكُّن هذا النَّاقض من الاستقباح في القلب - ؛ وسنسُتوفي معنى «الاستحلال» في بابهِ - إن شاء الله - بالتفصيل.

وهذا هو معنى قول صاحب «الدلائل» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وَالَا
 فيعرفون الحق ويعتقدونه؛ ولم يكونوا بذلك مسلمين» .
 فالإقرار بالحق دون التزامه لا يثبت الإيمان؛ إذا كان هذا الحق
 ينبنى عليه دعامة الدين - أعني : مسألة الإيمان - ، فلو كان الإقرار وحده
 نافعاً لنفع الذي قال :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا
 ولنفع اليهود الذين جاءوا إلى النبي ﷺ فقالوا : «نشهد إنك نبي» ،
 قال : فما يمنعكم أن تتبعوني؟! قالوا : إن داود دعا ربه أن لا يزال في
 ذريته نبي ، وإنا نخاف إن تبعناك؛ أن تقتلنا اليهود» [رواه - مطولاً - الترمذي
 رقم ٢٧٣٣ وأبن ماجة رقم ٣٧٠٥ وأحمد في المسند ٤ / ٢٣٩] .

فما تكلم به «أبو طالب» و«اليهود» هو الإخبار عما في النفس من
 علم وجزم بذلك الحق؛ وهو «الإقرار» ، فلم ينفعهم ولم يدخلهم في
 الإسلام، لأن الإقرار دون الالتزام؛ الذي هو الحب والانقياد، - وذلك
 هو عمل القلب المؤثر في الظاهر ولا بد - غير كافٍ في ثبوت أصل
 الإيمان .

فما قاله المؤلف في هذه الجزئية - التي أستوفيناها بهذا الشرح -
 يظهر معتقده في مسألة الإيمان، كما هو يهدم مقولة المرجئة وطائفتهم
 الجدد؛ الذين علّقوا الإيمان على الإقرار، مع ثبوتهم للأعمال ودخولها
 فيه بشرط الكمال، وهذا القول هو أخبث أقوال المرجئة؛ لأنه لا يشعرك
 أنهم يخرجون العمل عن حقيقة الإيمان، ولقد بسطنا هذا القول كل
 البسط، مع أقوال وشبهاتٍ آخر في مصنّف لطيفٍ، أشرنا إليه في



التَّوْطِئَةُ، أَرشَدَ إِلَيْهِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ مَخَازِي الْقَوْمِ لِيَكُونَ فِي مَنَآئِ
عَنْهَا. وَاللَّهُ - تَعَالَى - وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.



«الدَّلِيلُ السَّادِسُ»

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾
[النِّسَاءُ : ١٧]. أي: في أيِّ فريق كنتم، أفي فريق المسلمين أم في فريق

المشركين؟

فَاعْتَذَرُوا عَنْ كَوْنِهِمْ لَيْسُوا فِي فَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ بِالِاسْتِزْعَافِ؛
فَلَمْ تَعْذِرْهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَقَالُوا لَهُمْ: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا
فَأُولَئِكَ مَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ : ١٧]. فلا يشك عاقلٌ أَنَّ أَهْلَ
الْبِلْدَانِ الَّذِينَ خَرَجُوا عَنِ الْمُسْلِمِينَ، صَارُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَفِي فَرِيقِهِمْ
وَجَمَاعَتِهِمْ. هَذَا مَعَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَسْلَمُوا
وَأَحْبَبُوا عَنْ الْهَجْرَةِ. فَلَمَّا خَرَجَ الْمُشْرِكُونَ إِلَى بَدْرٍ، أَكْرَهُوهُمْ عَلَى
الْخُرُوجِ مَعَهُمْ، فَخَرَجُوا خَائِفِينَ. فَقَتَلَهُمُ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَ بَدْرٍ؛ فَلَمَّا
عَلِمُوا بِقَتْلِهِمْ تَأَسَّفُوا، وَقَالُوا: قَتَلْنَا إِخْوَانَنَا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمُ الْآيَةَ.

فَكَيْفَ بِأَهْلِ الْبِلْدَانِ الَّذِينَ كَانُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، فَخَلَعُوا رِبْقَتَهُ
مِنْ أَعْنَاقِهِمْ، وَأَظْهَرُوا لِأَهْلِ الشَّرْكِ الْمَوَافَقَةَ عَلَى دِينِهِمْ، وَدَخَلُوا
فِي طَاعَتِهِمْ، وَأَوْوَهُمْ وَنَصَرُوهُمْ، وَخَذَلُوا أَهْلَ التَّوْحِيدِ، وَاتَّبَعُوا غَيْرَ
سَبِيلِهِمْ، وَخَطَّئُوهُمْ، وَظَهَرَ فِيهِمْ سُبُّهُمْ، وَشَتْمُهُمْ، وَعَيْبُهُمْ، وَالِاسْتِهْزَاءُ
بِهِمْ، وَتَسْفِيهِ رَأْيِهِمْ - فِي ثَبَاتِهِمْ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ، وَعَلَى الْجِهَادِ
فِيهِ - وَعَاوَنُوهُمْ عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ طَوْعًا لَا كَرْهًا، وَأَخْتِيَارًا لَا اضْطِرَارًّا.
فَهُؤُلَاءِ أُولَى بِالْكَفْرِ وَالنَّارِ مِنَ الَّذِينَ تَرَكُوا الْهَجْرَةَ شَحًّا بِالْوَطَنِ، وَخَوْفًا
مِنَ الْكَفَّارِ، وَخَرَجُوا فِي جَيْشِهِمْ مَكْرَهِينَ خَائِفِينَ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلَّا كَانَ الْإِكْرَاهُ عَذْرًا - لِلَّذِينَ قَتَلُوا يَوْمَ بَدْرٍ - عَلَى

الخروج؟

قيل: لا يكون عذرًا ؛ لأنهم في أول الأمر لم يكونوا معذورين.
إذا أقاموا مع الكفار، فلا يعذرون بعد ذلك بالإكراه؛ لأنهم السبب في ذلك، حيث أقاموا معهم وتركوا الهجرة.

الشَّيْخُ:

يخبر المولى - سبحانه وتعالى - في هذه الآية الكريمة، أن الظالمين سواء كانوا ظلمة الظلم الأكبر - الناقض لأصل الدين - أو الأصغر، أو ما دونهما؛ كظلم النفس بأقحامها المشاق، والتعرض للبلاء مما لا تطيقه؛ لأن الظلم دواوين - ومن تقحّم أي ديوانٍ منه فلا ينتظر يسر ولا نصر، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشُّورَى: ٨]. وأتَى يتأتى للظالم ولاية أو نصرة، هيهات هيهات؛ وإن أتاه مددٌ من جنسه، فهو مددٌ فرعونى شيطانيّ ليس له عاقبة عاجلاً أم آجلاً.

■ فقلوه رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [النَّبَأُ: ٧٧]. أي: في أيّ فريق كنتم، أي فريق المسلمين أم في فريق المشركين؟».

سؤالٌ أستفهاميٌّ أستنكاريٌّ من الملائكة الكرام لهؤلاء الظالمين؛ لتركهم الهجرة من دار الكفر مع القدرة عليها، فقلوه - تعالى - : «ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ» ينفي عنهم الإكراه، والظلم أنيط بالبقاء فقط، ورتّب على ذلك الوعيد الشّدِيد، إِلَّا أَنَّ الْآيَةَ فِيهَا وَعِيدٌ لَا تَكْفِيرٌ، ودليل ذلك قول الملائكة «فِيمَ كُنْتُمْ» أي: في أيّ فريق كنتم، أي فريق المسلمين أم في

فريق المشركين؟

فمناط الحكم يدور على تكثير سواد الكفار، لا على التصديق أو التكذيب، فلو كان غير ذلك، لقالت الملائكة: كيف تصديقكم؟! فإذا أجابوا بالاستضعاف في الأرض، قالت الملائكة: كذبتهم، مثل ما يقول الله - سبحانه وتعالى - والملائكة للمجاهد الذي قاتل رياء: كذبت، بل قاتلت ليقال جريء^(١). فلم تكذبهم الملائكة في إيمانهم، وإنما في تعليلهم، ومما يدل كذلك على هذا المنط - تكثير سواد الكفار فقط - قول الصحابة الكرام: «قتلنا إخواننا»، فلو كان الحكم يدور على التصديق أو التكذيب؛ لم يقولوا: «قتلنا إخواننا»، فالأخوة تحققت لعلمهم بإيمانهم وصدقهم في ذلك، ولا كانوا تأسفوا على قتلهم، فالكافر والمنافق لا يتأسف على قتله، بل يُتبشش بذلك، مع شكر الله - تعالى - على قلعه من هذه الأرض، لأنه من جملة المستراح منه^(٢).

(١) يقول علي بن الصلوة والسلام: «إن الله إذا كان يوم القيامة ينزل إلى العباد ليقضي بينهم، وكل أمة جاثية، فأول من يدعو به رجل جمع القرآن، ورجل قتل في سبيل الله، ورجل كثير المال، فيقول الله للقاريء: ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي قال: بلى يا رب قال: فماذا عملت؛ فيما علمت؟ قال: كنت أقوم به أثناء الليل وأثناء النهار، فيقول الله له: كذبت، وتقول الملائكة له: كذبت، ويقول الله له: بل أردت أن يقال فلان قاريء فقد قيل ذلك - إلى أن قال ﷺ - ويؤتى بالذي قتل في سبيل الله فيقول الله: فيماذا قتلت؟ فيقول: أمرت بالجهاد في سبيلك حتى قتلت، فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله له: بل أردت أن يقال فلان جريء، فقد قيل ذلك. يا أبا هريرة أولئك الثلاثة أول خلق الله تُسعر بهم النار يوم القيامة. [صحيح الجامع الصغير وزيادته رقم ١٧١٣ وأخرجه مسلم في كتاب الإمامة رقم ٤٩٠٠ بدون لفظة «وتقول له الملائكة: كذبت» كما هو مخرج في السلسلة الصحيحة برقم ٣٥١٨].

(٢) عن أبي قتادة، قال: كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ، إذ طلعت جنازة، فقال رسول الله ﷺ: «مستريحٌ ومستراحٌ منه؛ المؤمن يموت، فيستريح من أوصاب الدنيا ونصيبها وأذاها، ←

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «فَاعْتَذِرُوا عَنْ كُونِهِمْ لَيْسُوا فِي فَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ بِالِاسْتِزْعَافِ؛ فَلَمْ تَعْذِرْهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَقَالُوا لَهُمْ: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النِّسَاءُ: ١٧)» .

فَاعْتَذِرُوا بِالِاسْتِزْعَافِ وَظَنُّهُ إِكْرَاهًا، فَلَمْ يُعْذِرُوا بِهِ، لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الدَّفْعِ، فَالْمَكْرَهُ هُوَ مَنْ يَدْفَعُ الْفُسَادَ الْحَاصِلَ بِأَحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي أَكْرَهُ عَلَيْهِ، وَهَؤُلَاءِ كَانَتْ لَهُمُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْهَجْرَةِ فَتَأَخَّرُوا عَنْهَا لِمَالٍ أَوْ غَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ فَحَصَلَ لَهُمْ مَا حَصَلَ، كَالَّذِينَ لَمْ يَهَاجِرُوا مِنْ «الْأَنْدَلُسِ» لَمَّا تَغَلَّبَ الْكُفَّارُ عَلَيْهَا، فَفْتَنُوا فِي دِينِهِمْ، وَلَمْ يَظْفَرُوا بِدَنِيَاهُمْ، فَبُسَّ الْبَقَاءُ فِي دِيَارِ الْكُفْرِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا وَالِاتِّحَاقِ بِصُفُوفِ الْمُؤْمِنِينَ.

فَمَنْ يَرِدُ الْعَصْمَةَ لِدِينِهِ؛ فَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ، وَسَيَجِدُ فِيهَا كَمَا قَالَ - تعالى - : ﴿مُرْغَمًا كَثِيرًا وَسِعَةً﴾ [النِّسَاءُ: ١٠٠]؛ وَجُودِ التَّحْقِيقِ، مَا دَامَ هُوَ مُبْتَعِدًا عَنِ الْإِعْتِزَادِ بِالشَّبَهَاتِ لِلْبَقَاءِ وَالتَّلْفِيقِ.

وَأَيْتُمُ اللَّهُ لَقَدْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَمَا وَجَدْنَا؛ لَمَّا فَرَرْنَا مِنَ الطَّاغُوتِ الَّذِي أَفْسَدَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ إِلَّا الْخَيْرَ وَالسَّعَةَ - الْفَتْحُ فِي الْعِلْمِ، وَسَيْلَانُ الْقَلَمِ فِي نَصْرَةِ هَذَا الدِّينِ الَّذِي لَا دِينَ سِوَاهُ، وَالسَّعَةُ فِي الرِّزْقِ وَيُسْرِهِ، وَالْعِزَّةُ فِي الدِّينِ، وَالصَّلَابَةُ فِي الْإِيمَانِ، وَالْعَصْمَةُ مِنَ الْإِفْتِتَانِ بِالْأَلْبَانِ - بَلْ مَا أَلْفَنَاهُ مِنْ كِتَبِنَا؛ وَهَذَا الشَّرْحُ النَّفِيسُ الَّذِي نَخْطُهُ - يَسِّرُ اللَّهُ إِتِمَامَهُ

والفاجر يموت، فيستريح منه العبادُ والبلادُ والشجرُ والدوابُّ [صحيح سنن النسائي رقم ١٩٣٠ وبُوبَ عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - باب: الاستراحة من الكُفَّارِ «كتاب الجنائز»].

على أحسن وجه - ، إلا ونحن مُشَرَّدون مُغَرَّبون مُبعدون عن الأهل والوطن؛ بسبب الطَّاغوت الذي يترَبَّص بنا، وبكلِّ موَحِّدٍ عرف حقيقة «لا إله إلا الله» ومقتضاها، الدَّوائر عليه دائرة الشُّوء؛ كل ذلك نعدّه نعمة وسعة أضيفت لما مُنح إلينا قبل الفرار؛ نعلن ذلك ولا نسرّه، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (الضحى) .

نسأل المولى - سبحانه وتعالى - البقاء على هذه النعمة، كما نسأله أن يؤتيها لأبنائنا، ولإخواننا، ولكل أهل الخير والفضل؛ الذين همَّهم إصلاح ما أفسد الطَّاغوت بالطَّريقة السَّنيَّة السُّنية - «المجادلة» أو «المجادلة» - ولا ثالث لهما ألبتة. آمين! آمين!

يقول الإمام الجليل ابن حزم الأندلسي رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - ما لفظه: «وما أَلَفْنَا كتابنا هذا، - ويعني به: «التَّقْرِيبَ لِحَدِّ الْمُنْطَقِ وَالْمَدْخَلَ إِلَيْهِ» - وكثيراً من كتبنا؛ إلا ونحن مغرَّبون مُبعدون عن الوطن والأهل والولد، مخافون مع ذلك في أنفسنا ظلمًا وعدوانًا، لا نُسِرُّ هذا بل نُعلنه، ولا يُمكن المطالبُ إبطال قولنا في ذلك، إلى الله - تعالى - نشكو، وإيَّاه نستحكم لا سواه، لا إله إلا هو.» [التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية ص ٦١٠].

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «فلا يشك عاقلٌ أنَّ أهل البلدان الذين خرجوا عن المسلمين، صاروا مع المشركين وفي فريقهم وجماعتهم».

يعني الشيخ - الابن من الوراء - رَحِمَهُ اللَّهُ بأهل البلدان؛ الذين دخلوا في التوحيد، ووقفوا على قبح النَّدِيد؛ كما ذكرنا في «سبب التأليف»؛

وهذه الواقعة والفاجعة هي التي كانت وراء تأليفه «للدلائل»؛ التي نخط في شرحها ما تراه مبسوطاً أيّها القارئ الكريم، والفضل من قبل ومن بعد لله - تعالى - وحده.

فأهل هذه البلدان لما زحفت الدولة العثمانية - القبورية الشّركية - من «بغداد»؛ مع جهادها لما وراءها من نصارى الصّلبان، تولّوها بأعمالهم؛ يحملون أمتعة وذخائر جنودها، ويدلّوهم على الطريق، وكثير منهم دخل في هذه الولاية العملية خوفاً من بطش الجنود، مع إسرارهم البغض لهم، إلّا الفئة الخانسة التي كانت قبل الغزو؛ تتحيّن الفرص، فلما جاءت هذه الفرصة، أظهرت العداوة، وباشرت في الولاية قولاً وفعلاً - تسفّه أحلام أصحاب التوحيد، وتدل على عوراتهم - ؛ كما دلّت على الشيخ رحمه الله - تعالى - وقُتل على إثرها.

فهذه عادة أهل الشقاق والنفاق - الذين درسوا في «المدرسة اليهودية» - أو اقتبسوا من حيلها ومكرها الدّنيء؛ لإعاقة كل صلاح ومصلح يتبغي نشر الفضيلة؛ لطمس معالم الرذيلة، ومن هؤلاء الباطنية المارقة - «الرافضة الإمامية»؛ «الاثنا عشرية»، و«الجعفرية»، و«النّصرية»، و«الدّروز»، أو كل داع لمحبة أهل البيت؛ وبالمكر لأهل السّنة مستخفّ بيت - ، أو من ظاهرهم لسفاهة عقله كالقبورية ومنها الأحباش اليوم، أو المتعبدة ببدعة «التأشعر»، فكل هؤلاء إذا نعى ناعق العداوة لأهل السّنة جاءوا على بكرة أبيهم متفانين في خدمتها، كما هو حاصل اليوم من الرافضة الباطنية - إخوان اليهود من الرّضاة - في «العراق»، بل في كل بلد وجدوا فيه.

فالشيخ رَحِمَهُ اللهُ - لا يعني بكلامه هؤلاء الزنادقة؛ الذين أُحِبُّوا الزندقة وأتخذوها دينًا - والعياذ بالله - ، وإنما يعني بكلامه الذين ألقوا السِّلَمَ «مداهنة» لخوفهم على دنياتهم مع ما لهم من كَنِّ البغض لهذا العدو المجتاح للديار، لأنَّ الواجب عليهم الدَّفْع بما أمكن ولم يفعلوا، أو النَّأي وذلك كبيرة كما بيَّنا سابقًا بالحديث الصحيح.

فبهذه الولاية العملية فقط - التي ظَنُّوها إكراه - قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «صاروا مع المشركين وفي فريقهم وجماعتهم»، فعَدَّهم في جملة المشركين بفعلهم هذا، ومن ظنَّ أنهم تكلموا أو سَبُّوا الموحدين فوق ولايتهم هذه، فقد خالَج الإرجاء قلبه، وتَعَسَّف في إخراج مضمون الشيخ، وكلامه الظَّاهر ظهور الشمس في رابعة النهار عن ظاهريته.

فالشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - قال: «خرجوا عن المسلمين، صاروا مع المشركين»؛ والذي صَيَّرهم على هذه الحالة - والعياذ بالله - الولاية العملية فقط، فلا داعي إلى ضرب الدُّسر في الخسر، لأنه لا يجدي نفعًا، وسوف نبسط الرَّد مفصلاً بعد الشرح - إن شاء الله - ليعلم أنَّ دعامة الدِّين - وأعني بها: مسألة الإيمان - لها حِماة يذُبُّون عنها أنتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وتليين المميِّعين، كما نصون كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - من عبث العابثين وتأويل المتعسِّفين، وكبيرهم في ذلك د. «صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان» - عضو اللجنة الدائمة - الذي جنى على مقاصد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - جناية عظيمة، وحَمَله تأويلات جسيمة تصادم عقيدة أهل السُنَّة والجماعة - السلفية الشرعية - في مسائل الإيمان، الشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بريءٌ منها، وقد أشرنا لذلك

في المقدمة، وسوف يوضح ذلك - إن شاء الله - وتُعجم الحروف قبل الخاتمة، ليكمل المقصود، ويظهر حسن المطلوب، وهو شرح الرسالة والذَّب عنها - بالطريقة السَّلفية الشرعية - .

فالعمل - وهو الولاية العملية - صيَّره مع المشركين؛ وإن كان يظن الظَّان - الذي لم يعرف حقيقة «لا إله إلاَّ الله» ولا مقتضاها - أنهم والوا به المسلمين؛ لما تُرديتهم مع قبوريتهم، فكيف إذا كان الموالي عدوًّا لدودًا تقليديًّا - يهوديًّا أو نصرانيًّا - كما هو مشاهدُ اليوم مع الحلف اليهود صليبي، - قطع الله دابره -!!؟

أفيشك في ردّة ما يفعل هؤلاء مع الحلف اللدود، ولا أعني بكلامي الباطنية، فهؤلاء مرقوا من الدين، قبل المجيء والإعانة للصليبيين، وإنما أعني بكلامي مرتدة أهل السنّة، الذين دخلوا في هذه الحماة بالولاية فقط، فليَنأى نقي السريرة بنفسه، وليلجأ إلى ربه، فهو العاصم والنَّاصر، وليتوب من اقترف هذه القذورة، وليعلم أنَّ التوبة معروضة، فليبادر إلى ذلك، فالتائب من الذَّنْب كما لا ذنب له، اللَّهُم نسألك أن تصون الموحدين، وتقبل توبة المذنبين الدَّاخِلين في هذه الردّة الصريحة قبل القدرة عليهم، لأنهم إذا قدر عليهم قبلها ﴿أُخْذُوا وَقُتِلُوا تَفْتِيلًا﴾ ﴿٦١﴾ [الْأَنْعَامُ] . وتلك هي سنّة الله في الذين اقترفوا هذه القبيحة الجسيمة.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «هذا مع أنَّ الآية نزلت في أناسٍ من أهل مكة أسلموا وأُحْتُبِسُوا عن الهجرة. فلما خرج المشركون إلى بدر، أكرهوهم على الخروج معهم، فخرجوا خائفين. فقتلهم المسلمون

يوم بدر؛ فلما علموا بقتلهم تأسفوا، وقالوا: قتلنا إخواننا. فأنزل الله فيهم الآية).

قلت: فقله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وَأَحْتَبِسُوا عَنِ الْهَجْرَةِ» ليس على إطلاقه، ولا يسلم له على هذا المعنى الحصري، لأنَّ ثَمَّ من أَحْتَبَسَ كالمستضعفين لضعفهم وقلة حيلتهم، أو لسوء البصر والمعرفة بالطريق، كما قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : «كنت أنا وأمي مَمَّنْ عذره الله» [رواه البخاري برقم ٤٥٨٨]. وَثَمَّ من حَبَسَ نفسه عن الهجرة لشهوة من غير شك في الدين، وهؤلاء هم الذين وصفهم الله - سبحانه وتعالى - بالظلم لأنفسهم في الآية الكريمة، ولم تعذرهم الملائكة لما أعتذروا.

يقول العلامة محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «إِنَّ من أصحاب رسول الله ﷺ من لم يهاجر من غير شك في الدين، وتزيين دين المشركين - ولكن محبة للأهل والمال والوطن، فلما خرجوا إلى «بدر»، خرجوا مع المشركين كارهين، وقتل بعضهم بالرمي، والرامي لا يعرفه، فلما سمع الصحابة أَنَّ من القتلَى فلاناً وفلاناً، شقَّ عليهم، وقالوا: «قتلنا إخواننا»، فأنزل الله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ﴾ - إلى قوله تعالى - ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ (١٩) [النِّسَاء].

فمن تأمل في قصتهم، وتأمل قول الصحابة: «قتلنا إخواننا»، علم أنه لو بلغهم عنهم كلام في الدين، أو كلام في تزيين دين المشركين، لم يقولوا: «قتلنا إخواننا» فإنَّ الله - تعالى - قد بيَّن لهم - وهم قبل الهجرة

- أَنَّ ذَلِكَ كَفَرٌ بَعْدَ الْإِيمَانِ، بِقَوْلِهِ - تعالى - : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ
إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]. [شرح ستة
مواضع من السيرة ضمن جامع الفريد ص ٢٥٠، ٢٥١].

فكأنه يقول العلامة «محمد بن عبد الوهاب» والابن الذي من
الوراء - «سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُمُ اللَّهُ -
- تعالى - ؛ أَنَّ الوعيد الشديد الذي في الآية تناول الذين تأخروا عن
الهجرة ولم يلتحقوا بصفوف المؤمنين، فكيف بمن توفّر له ذلك ولم
يفعل؟ بل لم يقتصر على ذلك فقط، وإنما زاد في الولاية؛ بأن ظاهرهم
وأعانهم على الموحدين!! فَإِنْ كَانَ لَهُمْ عَذْرٌ، وَذَلِكَ هُوَ الضلال
البعيد، فمن باب أولى أَنْ يَكُونَ لِلَّذِينَ تَأَخَّرُوا عَنِ الْهَجْرَةِ عَذْرٌ، فَإِذَا
لَمْ يَعْذِرْهُمْ اللَّهُ - تعالى - على ذلك، علمنا قطعاً أَنَّ الموالِيَّ بِالذَّلِّ عَلَى
العورة والإعانة بالقدرة، لا يعذر مطلقاً ولو ادّعى ما ادّعى، لَأَنَّ الْفِعْلَ
يكذب اللسان، ويخبر بما أَسْتَقَرَّ فِي الْجَنَانِ.

ومما يَبَيِّنُ ذَلِكَ بوضوح تامُّ أَنَّ الَّذِينَ خَاصَمُوا بَعْدَهُمْ - وهو
التأخر عن الهجرة لمشحة المال والوطن - خُصِمُوا؛ ما رواه ابن جرير
الطبري وأبن أبي حاتم عن السدي قال: «لما أَسَرَ «العباس»، و«عقيل»
و«نوفل»، قال رسول الله ﷺ: أَفْدَ نَفْسَكَ وَأَبْنَ أَخِيكَ. قال: يا رسول
الله أَلَمْ نَصِلْ قَبْلَتَكَ وَنَشْهَدَ شَهَادَكَ؟ قال: يا عباس، إِنَّكُمْ خَاصَمْتُمْ
فَخَصَمْتُمْ، ثُمَّ تَلَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا
فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧]. [تفسير ابن كثير ٧٢١ / ١
والدر المنثور ٣٦٦ / ٢].

فالمتأمل في الخبر، والحادق بالبصر في الأثر؛ يجد التصريح بأنَّ الخصومة كانت في الهجرة، فمدَّعي التوحيد المقيم بين ظهراني المشركين؛ القادر على الهجرة، ولم يفعل، هو مخصومٌ محجوجٌ، حجته مدحوضة عند ربه، فكيف بعد ذلك إذا زاد عليها العظائم النَّاقضة لأصل الإسلام، كالإعانة، والإراقة لدم المسلم؟! فهذا مما يعرفه المبتدئ في العلم، بل هذا ما لا يسع جهله.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فكيف بأهل البلدان الذين كانوا على الإسلام، فخلعوا ربقة من أعناقهم، وأظهروا لأهل الشَّرك الموافقة على دينهم».

فالشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يذكر فاجعة أهل البلدان التي كانت محيطتها به، وذات طعم التوحيد، وتبشَّشت به قلوبهم، كيف يتكسبون هذه الإنتكاسة، ويدخلون في هذه الحمأة، ويخلعون ربقة الإسلام من أعناقهم - لما ظاهروا العساكر التركية - المشتركة القبورية - ، وأظهروا لهم الموافقة على معتقدتهم العفن، ولو «مداينة» أو «مدارة» لهم، لأنَّ الخوف معه النَّأي، وصلاح السَّريرة، وصحة العقيدة معه الدَّفْع بما أمكن، ولا يشترط لذلك شرط، فلما لم يفعلوا هذا، وظاهروهم ولو بمخالفة الباطن كَفَّرهم الشيخ رَحِمَهُ اللهُ وأخرجهم من الإسلام بهذه الولاية الرَّائفة.

فإذا كان هؤلاء خلعوا ربقة الإسلام من أعناقهم بفعلهم هذا، فالموالي للحلف اللدود - عبَّاد الصليب واليهود - اليوم، خلع ربقة الإسلام من عنقه، وخلع جلاباب الحياء، وهتك ستر الرجولة، بل

البهيمة المختصية، خير من ذكوره المختة.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «ودخلوا في طاعتهم، وأووههم ونصروهم، وخذلوا أهل التوحيد، وأتبعوا غير سبيلهم، وخطئوهم، وظهر فيهم سببهم، وشتمهم، وعيَّبهم، والاستهزاء بهم، وتسفيه رأيهم - في ثباتهم على التوحيد والصبر عليه، وعلى الجهاد فيه - وعاونوهم على أهل التوحيد طوعاً لا كرهاً، وأختياراً لا أضراراً».

قلت: هذه الرذائل، والكفر الصراح، زيادات جسيمة في الولاية الكفرية، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فالتَّشْفِي بالموحدين الذين سلكوا سبيل المؤمنين، وتسفيه رأيهم، والافتراء عليهم، وتشويه سمعتهم، والارتقاء في أحضان أعداء التوحيد، والاعتضاد بهم، ومازرتهم على الفئة الموحدة كفر مغلظ، وردة قبيحة، مآل صاحبها «الخزي» و«العار» و«الشَّار». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ (٢٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (٢٦) [البقرة]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (٢٨) [البقرة].

فهذه القبائح المبدية، والمسالك المخزية التي ذكرها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - على عهده، قد ذاع صيتها، وزين قبحها، ودخل في حماها اليوم رهط كثير - أفواجاً أفواجاً - بل تسابقوا إليها، والمنكرون قبحهم؛ مسفهة أحلامهم، وممزقة أعراضهم، ومنهشة لحومهم، تارة يرمونهم بالتعصب، وتارة بالغلو في الدين، وتارة بضعف البصيرة وعدم التلقين، وتارة بالتَّطَوُّع والتَّطَوُّل على الأستاذين والمعلمين، وكأنَّ الحجة ليس

لها أدلة تدل عليها، ولا يُظفر بها إلا عن طريق أحبار الشوء، وتناسى هؤلاء الممبوعة السالكون في عمياء قوله - تعالى - : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام]، ونسوا أَنَّ الحكمة ضالة المؤمن أين ما وجدها فهو أحق بها، فله الحمد، لا «رهبانية» ولا «كنهوتية» في الإسلام، التَّعَبُّدُ بِالذَّلِيلِ وإن جاء به الصغير، وتفنيذ المزخرف - بعد البول عليه ورميه في الحش - وإن جاء به الكبير، هذا مسلك السالكين في وضوح.

روى ابن فراس بسنده عن هزيل بن شرحبيل أنه قال: «إِنَّ رجلاً مات وترك أبنته وأبنة أبنه وأخته لأبيه وأمه، فأتوا أبا موسى الأشعري فسألوه عن ذلك فقال: لابنته النصف، والنصف الباقي للأخت، فأتوا ابن مسعود فذكروا ذلك له، فقال: لقد ضللت إذن وما أنا من المهتدين إن أخذت بقول الأشعري وتركت قول رسول الله ﷺ» [الإحكام في أصول الأحكام ٣٠١/٢].

قال الإمام الجليل ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - معقباً على هذا الجميل من القول ما لفظه: «فهذا ابن مسعود يسمي القول من الصاحب إذا خالف النَّصَّ؛ ضلالاً وخلافاً للهدى.» [الإحكام في أصول الأحكام ٣٠١/٢].

قال أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : وكذلك أنا أقول، ويقول كل صاحب دليل متجرد له، لقد ضللنا إذن وما نحن من المهتدين إن تركنا الحقَّ اللَّاحِبَ فيما خالف فيه الصَّاحِبَ، فكيف بعد ذلك إذا كان المخالف حبرٍ سوءٍ متمسح بعتبة السلاطين!!

فهل يترك الحقَّ الأبلج الذي وقعه على القلب أثلج، ويسلك

مسلكه المزري، ويغض الطرف عن قبحه المبيدي؟!
فهذا عين مخالفة الميثاق الذي واثقه الله - تعالى - على أولي العلم والنهي.

فالقذوة في السلوك هي كما قال عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - : «من كان متأسياً فليتأسى بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبرّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٩٩٩].

قال أبو العتاهية:

وَالْحَقُّ أَبْلَجُ لَا خَفَاءَ بِهِ مُذْكَاتٌ يُبْصِرُ نُورَهُ الْأَعْمَى

فأعمى البصيرة، وقبيح السريرة، هو الذي يغوص في الشبهات، ليظفر بالشاذ من الآراء ليجوزّه ويحسنه للعامة، ويترك ما هو أذكى وأشرح، وهذه الوظيفة لا يقوم بها إلا من أنسلخ من الدليل ليصدّ عن السبيل، والقائمون بها هم الأكلة بأسم الدين، قطع الله دابرهم؛ وما أكثرهم - لاكثرهم الله - تعالى - .

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فهؤلاء أولى بالكفر والنار من الذين تركوا الهجرة شحاً بالوطن، وخوفاً من الكفار، وخرجوا في جيشهم مكرهين خائفين».

فالذين قتلوا يوم «بدر»، لحقهم وعيد الآية لتركهم الهجرة، أما الذين كانوا على عهد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - لحقهم التكفير والوعيد

بالنار لموالاتهم المشركين - القبوريين العثمانيين - مع ما لهم من سابقة جهاد، لما وراءهم من النصاري - الصَّقالب البلغار والصرب - ، فذنب هؤلاء أعظم من الذين أخرجوا يوم «بدر».

■ وقوله ﷺ - تعالى - : «فإن قال قائل: هلاً كان الإكراه عذراً - للذين قتلوا يوم بدر - على الخروج؟

قيل: لا يكون عذراً ؛ لأنهم في أول الأمر لم يكونوا معذورين. إذا أقاموا مع الكفار، فلا يعذرون بعد ذلك بالإكراه؛ لأنهم السبب في ذلك، حيث أقاموا معهم وتركوا الهجرة».

فكيف يكون إثثار الحياة الدنيا على محبة الله - تعالى - ورسوله وما أوجبه من توحيده والبراءة من أعدائه عذراً؟!
أيعقل أن الإنسان يتيسر له الخروج من الذل والهوان، ثم لا يفعل ذلك؟!!

فهذه سفسطة في العقلية الصحيحة؛ ولو كان غير ذلك، لما صحَّ المثل العربي الأصيل: «إنما تجني براقش على نفسها»، فمن فُتحت له كوة الوسع ولم يلجها فلا وسع الله عليه.

فإذا كان التعرض للبلاء مما لا تطيقه النفس ذُلًّا، لقوله - صلوات الله وسلامه عليه - : «لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه، قالوا: وكيف يذل نفسه؟ قال: يتعرَّض من البلاء لما لا يطيق» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٢٥٣ وصحيح سنن أبن ماجة رقم ٤٠١٦].

فذل معصية ترك الهجرة، لقوله - صلوات الله وسلامه عليه - : «برئت الذمة ممن أقام مع المشركين في بلادهم» [السلسلة الصحيحة رقم

٧٦٨؛ ذُلُّ ما فوقه ذُلٌّ، بل الذُّلُّ نفسه، فإذا أنضاف إلى ذلك موالاة الكفار بأيِّ ولاية، والدُّخول في حلفهم ضد المؤمنين تحقِّق قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَبِتُوا كَمَا كَبَتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الْحَجَّاتُ: ٥٠]. وقوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ [الْحَجَّاتُ: ٥١].

والكبت: هو الإذلال والخزي والتَّصريح على الوجه، وذلك هو حكم المحادِّ، والمحادَّة المعادة، فعلم أنَّ المحادِّ ليس بمسالِم ولا يعقد له أمان، وقوله: «فِي الْأَذَلِّينَ» في صلب الذُّل والهوان؛ ذُلُّ الدُّنيا، وخزي الآخرة، جزاءً وفاقاً - والعياذ بالله - ، وهل ينتظر المحادِّ إلا هذا؟!!!

فبعدما ذكرنا من فتح ربانيِّ في هذا «الدَّلِيلُ السَّادِسُ»؛ والفضل لله وحده ونسأله المزيد، وعدم الحرمان من هذا ينبوع - ينبوع الفهم السَّليم للكتاب والسُّنة - ، فهما المشكاة التي تهدي إلى الله - تعالى - والجنة؛ نريد أن نذكر فائدةً عزيزةً أَسْتَبْطَها أهل الفضل والعلم - صلحاء السريرة ونُقَّاء العقيدة - من الآية الكريمة التي أَعْتَمَدَها المؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في دليله السَّادِسُ، ترد على أخْبَث الفرق؛ التي جعلت الدِّينَ كُتُوبٍ سابريٍّ - «المرجئة وطائفهم الجدد» اليوم - ، وما أكثرهم - لا كَثَرَهُمُ اللهُ - تعالى - ، لكن وإن كثروا؛ فهم غثاء كغثاء السَّيل، ودخانٌ كدخان اللَّيْلِ؛ لا يسمع لشنشتهم، ولا ترى كثرتهم، لأنَّ ليس لهم فيما أَدَّعَوْا عهداً، ولا فيما زخرفوا عقبى.

يقول المحدث الجليل أبو بكر محمد بن الحسين الآجري رَحِمَهُ اللهُ

- تعالى - ؛ بعدما ذكر عدّة آيات كريمات تدل على أنّ الإيمان لا ينفع وحده، ولا تثبت حقيقته إلّا مع العمل الصالح - لأنه ركنٌ وشرطٌ صحة فيه - ؛ نذكر بعضًا منها؛ لأنها حبالٌ ممدودةٌ، جذبت إليها تلك اللطيفة والفائدة المحمودّة، التي سوف نذكرها بعد الآيات الكريمات.

قال - تعالى - في سورة المائدة: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ٩﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ١٠﴾.

وقال - تعالى - في سورة الأنعام: ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۚ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ٤٨﴾.

وقال - تعالى - في سورة الأعراف: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٤٢﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ ۖ فَتَجَرَّى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ ۖ وَنُودُوا أَنْ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي ارْتَبْتُمْوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ٤٣﴾.

وقال - تعالى - في سورة البراءة: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ٢٠﴾ [البراءة].

وقال - تعالى - : ﴿لَيْكِنِ الرُّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٨٨﴾ [البراءة].

قال محمد بن الحسين - الآجري - رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «أعتبروا -

رحمكم الله - بما تسمعون، لم يُعْطِهم مولا هم هذا الخير كله بالإيمان وحده، حتّى ذكر هجرتهم وجهادهم بأموالهم وأنفسهم.

وقد علمتهم أنّ الله - تعالى - ذكر قومًا آمنوا بـ«مكة» ولم يهاجروا معه، ماذا قال فيهم؟! وهو قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ٧٢﴾ [النِّسَاءُ : ٧٢].

ثم ذكر قومًا آمنوا بـ«مكة»، وأمكنتهم الهجرة إليه فلم يهاجروا، فقال فيهم قولاً هو أعظم من هذا، وهو قوله - تعالى - : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ظَالِمِينَ أَنْفُسَهُمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَاُولَئِكَ مَا وَلَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ١٧﴾ [النِّسَاءُ : ١٧].

ثم عذر - تعالى - من لم يستطع الهجرة، ولا النهوض بعد إيمانه فقال - تعالى - : ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ٩٨﴾ [النِّسَاءُ : ٩٨].

كل هذا يدلُّ على أنّ الإيمان تصديق بالقلب وقول باللسان، وعمل بالجوارح، لا يجوز غير هذا، ردًّا على المرجئة الذين لعب بهم الشيطان، ميّزوا هذا تفقُّهوا، - إن شاء الله - . [الشریعة ٢ / ٦٢٢ - ٦٢٤].

فتدبر هذا أيّها القارئ الكريم، المبتغي الهدى المستقيم، وإياك أن يلعب الشيطان بمعتقدك، ثم إياك إياك أن يستخفّنك كلّ أثري بين -

المعكوفتين - ، فيجلبك إلى المسلك الوخيم - مسلك المرجئة الجدد
الذميم - ، الذي عجز في الدّعوة إليه الرّجيم.



«الدَّلِيلُ السَّابِعُ»

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ ﴿[النِّسَاءُ: ٥٩]﴾.

فذكر - تبارك وتعالى - ، أنه نَزَّلَ على المؤمنين في الكتاب: أنهم إذا سمعوا آيات الله يكفر بها، ويستهزأ بها فلا يقعدوا معهم، حَتَّى يخوضوا في حديث غيره. وأن من جلس مع الكافرين بآيات الله، المستهزئين بها في حال كفرهم وأستهزائهم فهو مثلهم. ولم يفرق بين الخائف وغيره. إِلَّا المكره.

هذا وهم في بلدٍ واحدٍ، في أول الإسلام. فكيف بمن كان في سعة الإسلام وعزّه وبلاده، فدعا الكافرين بآيات الله المستهزئين بها إلى بلاده، وأتخذهم أولياء وأصحابًا وجلساء، وسمع كفرهم وأستهزاءهم وأقرهم، وطرد أهل التوحيد وأبعدهم؟!!!

الشَّيْخُ :

يخاطب المولى - سبحانه وتعالى - في هذه الآية الكريمة، جميع من أظهر الإيمان؛ بالامتثال إلى الأوامر والانقياد لها، مع سعة الصدر لذلك والتسليم له، لأنَّ ذلك من صلب الإيمان وأصله، ولا تثبت حقيقته في القلب إِلَّا به، فقد أشار في هذه الآية الكريمة، بل أمر بحكم عظيم يهدم ركن الإيمان لمن لم يمثّل له، وهو عدم القعود؛ ومفارقة المستهزئين في حال أستهزائهم بآيات الله - تعالى - ، وقد صدر هذا

الحكم بقوله: «نَزَّلَ عَلَيْكُمْ»، وقرأ الجمهور «نُزِّلَ عَلَيْكُمْ» بضمِ الثُّونِ، وكسرِ الزاي المشددة.

ففي الآية الكريمة تحريمٌ مطلقٌ في مجالسة المستهزين بآيات الله، أو بكتابه، أو برسوله، في حال خوضهم في ذلك - والعياذ بالله - ، أو في مجالسة المبتدعة الذين يلحدون في آيات الله - تعالى - ، ولو بقصد التنزيه؛ كتعطيل بعض أسمائه وصفاته، كما فعلت «المعتزلة» و«الأشاعرة» بسلب بعض ما وصف الله - تعالى - به نفسه، وتأويلها بما لا يريده الشارع الحكيم، وهل توجد جناية أعظم من الخروج عن ظاهر اللفظ؟! أو في مجالسة الفسقة المعلنين بفسقهم في حال الجلوس معهم.

■ فقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فذكر - تبارك وتعالى - ، أنه نَزَّلَ على المؤمنين في الكتاب: أنهم إذا سمعوا آيات الله يكفر بها، ويستهزأ بها فلا يقعدوا معهم، حتى يخوضوا في حديث غيره».

يشير المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - إلى الملفوظ من الآية، أنه محكمٌ ولا يوجد ما ينسخه، وأجتناب القعود في الحالات الثلاث - الكفر والاستهزاء، أو البدعة بالإلحاد أو التحريف أو التزييف، أو الفسق على اختلاف أنواعه، المحكوم عليه بالشرع أنه فسقٌ - ، لا على ما أحدث بعض الناس في بيئاتهم ومجتمعاتهم؛ من عادات يفسقوا من خالفها، فالفسق هو الخروج عن ظاهر الشرع، لا الخروج عن عادات الناس، ويدخل دخولاً أولياً في النهي؛ الجلوس مع أحبار السوء - المتزلفة بالتحريف والتزييف للسلطين - ؛ الذين إذا سلمت لهم مآكلهم

ورياساتهم فلا مبالاة بما جرى على الدين، وعين التقوى هو اجتناب هؤلاء وعدم مجالستهم؛ ليسلم للعامة دينهم، ويكونوا على بينة من أمرهم في هؤلاء؛ الأكلة بأسم الدين.

فالآية الكريمة فيها نهْيٌ في تولية الوظائف الحكومية؛ الدّاعية إلى الإلحاد، كالقنوات الفضائية التي تلحد في آيات الله - تعالى - وتستهزأ بها، أو البنوك الربوية، التي أذن الشارع الحكيم بحربها، أو الأماكن الفجورية الدّاعية إلى الانحلال العقدي والخلقي، المسمّاة بأسم شيطانيٍّ للتزييف، كالسياحة ودور الفن؛ من مسرح وغناء لهز الخسر والأرداف، فهذه الأماكن خصّصت وشيّد عمرانها لهز الأسس الإيمانية في المجتمع المسلم، وهي جزءٌ من الحرب اليهوديية السّاعية لإطفاء نور الله - تعالى -، وإنّهم في حربهم هذه إلا كما قال - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [التّوّه] .

فهم ينفقون النّفقات، ويشيّدون السروات، ويعقدون المؤتمرات، ويزخرفون الشعارات، لسرابٍ يكون حسرة عليهم، فالله - تعالى - لا يغلبه غالبٌ ولا يفلت منه هاربٌ، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف] .

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وَأَنْ مِنْ جُلُسٍ مَعَ الْكَافِرِينَ بآيات الله، المستهزئين بها في حال كفرهم وأستهزائهم فهو مثلهم. ولم يفرّق بين الخائف وغيره إلا المكره» .

فالمجالس لهؤلاء في حال خوضهم في الكفر والاستهزاء، إما زنديق منافق، وإما فاجر فاسق إذا كان خوضهم فيما دون الكفر والردة عن الدين، فقوله - تعالى - : «إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ» تعليل للنهي، فكأنه يقول: إذا قعدتم على ذاك الحال ولم تقوموا عن الكفار، فأنتم مثلهم في الكفر، وهذه المماثلة ليست في جميع الصفات، ولكنه إلزام شبه بحكم الظاهر، وإذا ادّعى المجالس لهؤلاء الكفار الخائضين في كفرهم، أو المرتدين عن دينهم بسبب استهزائهم، سلامته من ذلك لم يقبل؛ فإنه إن لم يفعل معهم المحرمات، ويترك الواجبات، أقرهم على المنكرات، فلم يأمرهم بمعروف، ولم ينهاهم عن منكر، فعلى كل حال هو مستحق للعقوبة.

قال هشام بن عروة: «أخذ عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - قومًا يشربون الخمر، فأمر بجلدهم الحد، ف قيل: إِنَّ فِيهِمْ صَائِمًا؟ فقال: أَبْدُوا بِالصَّائِمِ فَأَجْلِدُوهُ، أَلَمْ يَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ - تعالى - : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٦١/٣].

فجعل «عمر بن عبدالعزيز» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بهذه الآية حاضر المنكر كفاعله، لأنَّ وجب عليه الإنكار ولم يفعل، وفرط في أضعف الإيمان - وهو الإعراض وعدم القعود - ولم يفعل، فلحقه حكم هذه الآية في المثلية بسبب القعود، وإن لم يقترب القول أو الفعل. وأما قوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «في حال كفرهم واستهزائهم فهو

مثلهم».

فهذا كلامٌ مجملٌ من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ، لا بدَّ من توضيحه حتَّى لا تختلط الأحكام ويجنَى بها على الأنام، فرسالة «الله لا إله إلا هو» ألفَت للرَّد على المشركة القبورية - الدولة العثمانية ومن ظاهرها من الأعراب، أو أصحاب الأغراض الخسيسة - ، ولقد أوضحنا ذلك وحرَّرنا الجواب وبيَّنا ما هو الصواب.

فالمجالس للكافر الأصلي المستهزئ بآيات الله - تعالى - أو كتابه، أو رسوله، إن لم يَقم من ذلك المجلس فهو مثله في الحكم؛ هذا في الاستضعاف، أما في مرحلة القوة، فعليه القيام ثم الدَّل عليه عند وليِّ الأمر ليقام عليه الحد؛ لأنَّ ذلك من صلب تعظيم شعائر الله - تعالى - ، وقد قال فيها المولى - سبحانه وتعالى - : ﴿وَمَنْ يُعْظِمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٠]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظِمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [البقرة: ١٢٣].

أما إن كان المجالس إليه ممَّن دخل في الرِّدة بسبب الإستهزاء، لأنَّ وصف الكفر قائمٌ به بما أقترف من القول، وإن لم يعلم أنَّ ذلك يرديه، فالذين أعتذروا قالوا: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [البقرة: ٢٥٠]، فلم يعذرهم الله - تعالى - على ما أقترفوا وقال: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٦]. فعلى المجالس القيام، والدَّل عليه بالإبهام، وقدوته في ذلك عمل الصحابي الجليل الذي دلَّ على الذين نزلت فيهم آيات الإستهزاء.

وأما إذا كان المجالس لا يعلم من الكلام ما هو أستهزاء وأستخفاف

بآيات الله - تعالى - ، فعليه أن يجتنب مواطن الريبة ولا يجالس مثل هؤلاء الذين تغلب عليهم الرعونة والخسة والانحطاط إلى المردول من القول، فحكم المثلية لا يثبت في المجالس إلا إذا علم أن القول استخفاف، فهذا هو الجواب، بما وهبه لنا الوهاب، لنكفي القول المجمل؛ ونأمن المستشكل، وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية.

وليس في الآية مانع من الجلوس إلى الكفار إذا خاضوا في غير سب أو استهزاء، أو منكر يروه جائراً في شرعتهم، أو شعيرة يتدينون بها؛ كشرب النصارى للخمر تدينًا، فالطبيب الكافر يجوز مجالسته والتطبيب بطبه، والتاجر الكافر يجوز محادثته والشراء منه، والنهي في الآية - المعلل بعدم القعود -؛ هو الاستماع لا السماع، فالرجل المجتاز بالطريق؛ لو سمع الكفر والإلحاد والاستهزاء أو الفسق والمجون من غير قصد منه لم يَأْثَم بذلك بالإتفاق.

فالأسير المقيّد بأغلاله، المكره على سماع السب والاستهزاء، لا يَأْثَم بذلك، كالأسرى الموحدين الذين في أيدي الصليبيين - بـ «غوانتنامو» أو سجن «باجرام» بأفغانستان - أو الذين في سجون المرتد - الكاره لما أنزل الله - تعالى - فأحبط عمله -؛ الحاكم بالقانون الوضعي، فهو لاء استعمل معهم أنكى وأشد العذاب «الجسمي» و«النفسي»، وقهروا في عقيدتهم، ودنس أمامهم المصحف الشريف، ورمي به في الحش وأعينهم تنظر إلى ذلك وهم حفاة عراة يعبث بعوراتهم، نسأل الله - تعالى - أن يفك قيدهم، ويشفي مكالمهم، ويرفع درجاتهم في الدارين آمين! آمين!

وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «ولم يفرّق بين الخائف وغيره. إلّا المكره».

فالخوف ليس فيه عذرٌ، ولقد أرشد الله - تعالى - إلى الإعراض إذا حصل ذلك، بقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيءِ آيِنِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٦٨﴾ [الأنعام]، فالآية مكية وفيها ترخيص للمضطر المكره - الذي بين أظهر الكفار - ؛ إذا أضطر إلى مجالستهم، أن يعرض في حال خوضهم في آيات الله - تعالى - والإستهزاء بها، كالمقيمين المضطرين بين أظهر الدنماركيين، الذين أستهزأوا بنبيّنا الكريم، ثم إنّ الآية نسخت بالآية التي أعتمدها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في دليله، فأية «الأنعام» : ﴿٦٨﴾ وإن نسخت بآية الباب - «النساء» : ﴿١٤٠﴾ - يبقى يعمل بها في حالة الإستضعاف - كالمقيم المضطر بين أيدي الكفار - المسمّى في عرف الناس اليوم «اللّجوء السياسي»، وليس «اللّجوء البطني»، فهذا لزمه الإعراض متى رأى من الكفار ذلك.

والمراد بالإعراض، هو إظهار المخالفة اللطيفة، بالقيام عن مجالستهم، لا الإعراض بالقلب أو الوجه، فالإعراض في اللسان: هو الصّد عن الشيء، تقول: أعرض عن الشيء؛ إذا ولّاه ظهره.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «هذا وهم في بلدٍ واحدٍ، في أول الإسلام».

لأنّ سورة الأنعام مكيّة؛ نزلت والمسلم مخالط للكفار آنذاك، مستخف بدينه يخشى التّكليل إذا أظهره، ومع هذا حرّم الجلوس معهم

في حالة الخوض في آيات الله - تعالى - بالإعراض عنهم، فقله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام : ٦٨]، غاية لترك القعود معهم، ومفهوم الغاية؛ أنهم إذا خاضوا في غير الكفر والاستهزاء أرتفع النَّهي، فجاز لهم أن يقعدوا معهم، هذا في مرحلة الاستضعاف، التي لا يقدر فيها المستضعف - ببقائه في ديار الكفر - أن يغيّر ذلك، فوجب عليه حينها أضعف الإيمان، وهو الإعراض عنهم وإلا كان مثلهم.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فكيف بمن كان في سعة الإسلام وعزّه وبلاده».

يخبر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - عن حال الذين فعلوا هذا، وهم في ديار العزة والإباء - الدَّرعية التي كانت درعة أهل التوحيد - ، فمرحلة القوة هي إظهار العزّة والإباء، وتنكيس رؤوس أهل الشّرك والإعتداء، فهذه المرحلة تقام فيها الحدود على المستهزئين، فإن كانوا سبوا الله ورسوله - والعياذ بالله - تراق دماءهم وتجعل هدرًا، كما فعل الأمير «عبدالرحمن بن الحكم الأموي» رَحِمَهُ اللهُ مع ابن أخيه حظيته لما أستهزأ بالله - سبحانه وتعالى - وقد أفاته في ذلك الإمام الجليل «أبو مروان عبدالملك السلمي» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - .

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فدعا الكافرين بآيات الله المستهزئين بها إلى بلاده، وأتخذهم أولياء وأصحابًا وجلساء، وسمع كفرهم وأستهزأهم وأقرهم».

هذا العمل لا يقدم عليه إلا المنافق المارد، الذي يجيد لعق الفتات المداس بالأحذية، فالذليل المهين؛ المضروب عليه بالصغار هو الذي

تروق نفسه إلى هذا الدنيء من العمل، فهو عدوٌ لنفسه ولغيره، سالك بها شعاب الذل والهوان في الحالتين أحبَّ أم كره ذلك؛ حالة إذا جاسَّ العدوُّ خلال الديار، وفتك بالعباد، وعاثى فيها بالفساد، أن يذله العدو الحقود - عبّاد الصليب واليهود - إذا تمكنوا من الديار؛ لا يثقون به، ويستخفُّون به، ويسمعوه المرذول من القول، وإذا قهر العدو وأنتكس وفرَّ معهم إلى ديارهم؛ أستعملوه حمارًا يحمل أسفارًا، وليس له أن يقول تعبت من ذلك، ولا يهنأ براحة بالٍ ولا نفسٍ ولا جسدٍ، كيف واللّه - تعالى - يقول: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]؟!؛ منهم في «الحكم» و«الوصف»، وما ترتب على الوصف من هوان؛ كتبه الله - تعالى - وجعله سنّة التي لا تجد لها تديلاً ولا تحويلاً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ [٢٠] كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾ [المجادلة].

والغلبة تكون إما بالنصر والظفر، وإما بالشهادة والجنة، فالدين الذي قاتل عليه الشهداء لا بدّ أن ينتصر ويظهر، مهما علا العدو وتجبّر، فيكون للشهداء السعادة في الدنيا والآخرة، ويكون للأعداء اللعنة في الدنيا والقبح في الآخرة، والدليل فيما صحَّ نقله، وتتوفّر الهمم والدواعي على نقله، قال الله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [٢٥] وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ﴿٢٦﴾ وَنَعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَكَهِنَ ﴿٢٧﴾ كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴿٢٨﴾ فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ ﴿٢٩﴾ [الجنّة].

وظهور الكفار على المؤمنين مؤقتًا، هو بسبب ذنوب المسلمين كيوم «أحد»، لكن سرعان ما يوفقهم الله - تعالى - إلى التوبة والإستغفار،

وإظهار الضعف والإنابة والإفتقار، فينصرون وتكون لهم العاقبة، كُتب ذلك في الملاحم التي ذكر وقعها، والتي نشاهدها في عدّة مواطن من الأرض، والتي سنشاهدها إن طال الله - تعالى - العمر، ونسأله معها حسن العمل. آمين! آمين! والتي ستكون قبل قيام الساعة؛ سنّة محكمة لا تحويل ولا تبديل لها.

ثم إنّ ظهور الكفار المؤقتي، هو بحد ذاته تطهير للنفس ممّا يخالجه من العُجب، أو الائتناس بما جُمع من عدّة وعُتاد، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٥٠]. فلما خالج قلوب المؤمنين هذه السيئة؛ كتب الله - تعالى - تطهيرها، لئلا يسقطوا في فخها، فاستوجب حينها على المؤمنين أن يظهرُوا الإفتقار، ويتعبّدوا الله - تعالى - بعبودية كمال الحبّ والذلّ - التي هي العبودية الخاصة - ولا تكون إلّا للطائفة المؤمنة، فمتى لهجت القلوب بذلك وأنكسرت إلى خالقها، نزل عليهم كما نزل على الذين ولّوا مدبرين يوم «حنين»، ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

فالعاقبة لا تكون أبدًا للكافر الفاجر مهما كان النَّصر، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ [آل عمران: ١٨٦]. وأين التقوى عند الكافر الفاجر؛ الذي

خرج عن الفطرة المكمّلة بالشرعة المنزّهة؟!!!

وعلى كلّ، القاعدة المحكمة إلى قيام الساعة، تدور مع الصبرين،

الصبر على التَّكْلِيف، والصَّبر على مواجهة المخيف؛ الجاسّ خلال الدِّيار، فمدار النصر والظهور مع الصبر على متابعة الرّسول وجودًا وعدمًا، فدوران الحكم مع الوصف وجودًا وعدمًا من غير مزاحمة وصف آخر، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رِيشُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ۝ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ۝﴾ [١٤٧] فَكَانَتْ لَهُمُ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَحُسْنُ ثَوَابِ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ۝﴾ [التغول: ١٤٨]. فكان ثواب الدُّنيا، النّصر والظفر، وكان ثواب الآخرة، الفردوس جزاء الصبر، فتدبّر هذا واحفظه - يرحمك الله - ، فإنه من الإحسان الذي يحبه الله - تعالى - وبارك فيه.

وقبل أن أختم شرح هذا العنصر، أودُّ أن أذكر حادثتين، هي سنّة المذلولين المنتكسين إلى يوم الدين، حادثة ذكرها لي أبي رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - «عبدالقادر بن عودة الحسني»، وعمي - حفظه الله - تعالى - «علي بن الشريف الحسني»، عايناها بأحوالها، فلقد شاركوا في الجهاد المبارك ضد العدو الصليبي الفرنسي الذي أجتاح ديار «الجزائر»، ففتك بالعباد، وأفسد البلاد، وقد ألقى عليهم القبض وسجنا وعذبا إلى آخر أيام العدو.

فكانا ممّا حدّثاني به، أنّ المرتد الموالى للعدو، يقدم على الأعمال التي يترفع عنها العدو الصليبي، ويقدموه على الأعمال التي قد يعفى عنها الحمار، فهذا الذل مرتبط بطريقة التّلازم بالمعصية المكفرة،

من غير وجود سببٍ آخر يزاحم ذلك، ولقد أخبرتني أختي «زليخة الحسني» وهي ابنة عشر سنين أو أكثر - حفظها الله تعالى - ، لما جاء العدو الصليبي يفتش بيتنا، كيف أخافهم المرتد الموالي بالكلب حتّى ألجأهم إلى الركن؛ فلما رأى العريف - العدو الكافر الأصلي - ذلك المنظر والمظهر المقرّف؛ الذي تقرّف هو منه ولم يتقرّف منه المرتد، بل أعجبه ذلك؛ شقّ الصفوف وجاءه، فلما وصل إليه، صفعه صفعة لم تشاهدها أختي من قبل، فحنى رأسه الخسيس ولم يتكلم بحرفٍ واحد.

ولما دُمّر العدو بفضل الله - تعالى - ثم بفضل المجاهدين الصادقين، فرّت هذه الزمرة الخبيثة معه، فلما وصلوا الديار الفرنسية، ضرب عليهم السياج ومنعوا الخروج، وقالوا لهم: أنتم خونة ختمت بلادكم، فلا ثقة بكم، وبقوا على تلك الحال حوالي عقدين من الزمن، ولقد أخبرني من أثق به مؤخّراً، أنهم لما طالبوا بحقوق جراء ما فعلوا، قال لهم رئيس بلدية «مُونِبِلِي» جوزج فُراش: «أخرسوا وأخسأوا ولا تتكلمون، أنتم كنتم دوماً وستضلون دائماً تحت أقدام الرّجال، لا شرف لكم، أين الجميل من العمل الذي فعلتموه؟!»^(١). قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشُّورَى].

وهذه الأيام بدأ العدو اليهوديبي المجتاح لديار «العراق»

(١) قلت: لقد صدق الكافر الفاجر في قوله؛ وكان ذلك الجرح الصادق يوم «١١/ فبراير/ ٢٠٠٦م»؛ ولقد رفعت تلك الفئة الخبيثة عليه دعوة قضائية؛ فخرج منها بريئاً - مع إصراره على قوله؛ لأنه صدق -، أنظر «جريدة لَدَيْش» العدد الصادر يوم «١/ ٤/ ٢٠٠٩م».

و«أفغانستان» يمنح التأشيرات للخنونة المرتدين، ليفروا، وسوف ينالهم الذل والهوان، وضنك العيش، وضيق الصدر، ولو أغدق عليهم من جميع الخزانات، فذل المعصية المكفرة يلاحقهم، وألسنة من تولّوه تقرّفهم، وأرجله تدوسهم ﴿جَزَاءٌ وَفَاقًا﴾ [النَّبَأُ].

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وطرد أهل التوحيد وأبعدهم؟!».

يشير المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - إلى ما قام به «إبراهيم باشا» من فتكٍ وسلبٍ ونهبٍ لأهل التوحيد، فلقد قتل العلماء، ومنهم المؤلف نفسه، وقد ذكرنا ذلك في ترجمته، وسبى الذرية وحملها إلى والده «محمد علي باشا» بمصر، وكان يومها من المسيبين زعماء نجد، وآل سعود، وبعض العلماء، من بينهم العلامة «عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب» رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - صاحب الكتابات الزكية، والأجوبة النافعة المرضية، ومنها «عيون الرسائل والأجوبة عن المسائل» في مجلدين ضخمين (١).

فلقد أصطحب هو ووالده وأعمامه، وهو ابن ثماني سنين يومها، فأين النفوس التي ترضى أن يفعل بأهلها ذلك، وتتلذذ به؟! اللهم إلا النفوس التي تحللت من كل خلقٍ قويمٍ، المشتتة لكل سافلٍ وذليلٍ ذميمٍ؛ لما تطبعت به، لأنّ الطبع - وهو الأصلية العفنة الحقيرة - يغلب التّطبع، فمهما أظهر المبتلي بذلك خلاف طبعه؛ للتربص واللّدغ،

(١) قلت: وقد حقّقا من طرف مرجئٍ جلدٍ يدعو إلى قول المتسبين إلى السّلفية بالزّيفيّة - أنّ العمل شرط كمال في الإيمان وليس ركناً منه -، أسمه «حسين محمد بوا»، فليحذر القارئ الكريم من حواشيه المزكّمة للأنوف.

إِلَّا وأظهر الطَّبع مكنون ضميره، ومن أراد مشاهدة ذلك في العيان، فليُنظر إلى «المدرسة اليهودية»، ومن تخرَّج من أحضانها ك«الرافضة الباطنية»، فلقد بلغ بهم المكر والخداع والخسة والذلَّة؛ بأن أصبح الشيطان من جندهم.

قال بعض السَّاقطين في هذه الرِّذائل:

وَكُنْتُ امْرُؤًا مِنْ جُنْدِ إِبْلِيسَ فَانْتَهَيْ

بَيْتِ الْفِسْقِ حَتَّى صَارَ إِبْلِيسُ مِنْ جُنْدِي

فَلَوْ مَا تَ قَبْلِي كُنْتُ أَخْسَنُ بَعْدَهُ

طَرَائِقَ فِسْقٍ لَيْسَ يُحَسِّنُهَا بَعْدِي

يذكر العلامة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - رذائل وخصائص المدرسة اليهودية فيقول ما نصّه: «فالأمة الغضبية هم «اليهود» أهل الكذب والبهت والغدر والمكر والحيل، قتلة الأنبياء وأكلة السحت - وهو الربا والرشا - أخبث الأمم طوية، وأرداهم سجية، وأبعدهم من الرحمة، وأقربهم من النعمة، عادتهم البغضاء، وديدنهم العداوة والشحناء، بيت السحر والكذب والحيل، لا يرون لمن خالفهم في كفرهم وتكذيبهم الأنبياء حرمة، ولا يرقبون في مؤمن إلَّا ولا ذمة، ولا لمن وافقهم عندهم حق ولا شفقة، ولا لمن شاركهم عندهم عدل ولا نصفة، ولا لمن خالطهم طمأنينة ولا أمانة، ولا لمن أستعملهم عندهم نصيحة؛ بل أخبثهم أعقلهم، وأحذقهم أغشَّهم، وسليم الناصية - وحاشاه أن يوجد منهم - ليس بيهودي على الحقيقة، أضيق الخلق صدرًا، وأظلمهم بيوتًا، وأنتنهم أفنية، وأوحشهم سجية، تحيتهم لعنة

ولقاؤهم طيرة، شعارهم الغضب ودثارهم المقت.» [هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ص ١٠].

فالذي تربى وترعرع في أحضان هذه المدرسة التنتة - كالحمر الوحشية؛ الرافضة الباطنية - ومن شاكلها، متى قدر عليهم؛ يستعمل فيهم قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور : ٢]؛ فهذا الطبع الخبيث وما يفعله - من شهوة المكر والحيل والخداع - نشوتها توجب السكر، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجرات : ١٢]، فحالة السكر، يرفعها عصا القهر، لهذا يقال: حمرة خجل، وصفرة وجل؛ وهذه الصفرة متى حدثت لشخص، أذهبت عنه السكر ولو شرب صاحبه الدنانين، بل يفقد النعاس والسكينة، فكيف إذا نشأت هذه الصفرة من الانتقام لحرمان الله - تعالى -؟! والواقع شاهد عيان في المجالس التي أنشأها العدو اللدود في ديار المسلمين، كيف تتبعها عصابة الموحدين، وجئة المؤمنين، يأخذونها ويقتلونها تقتيلاً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقَتِّلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء : ٧٦].



«الدَّلِيلُ الثَّامِنُ»

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [الثَّانِيَةَ].

فنهى - سبحانه - المؤمنين عن اتِّخاذ اليهود والنصارى أولياء. وأخبر أنَّ من تولَّاهم من المؤمنين، فهو منهم. وهكذا حُكم من تولَّى الكفار من المجوس وعباد الأوثان، فهو منهم. فإن جادل مجادلًا في أنَّ عبادة القباب، ودعاء الأموات مع الله ليس بشرك، وأنَّ أهلها ليسوا بمشركين. بَانَ أمرُهُ، وأُتضح عُنَاؤُهُ وكفرُهُ. ولم يفرَّق - تبارك وتعالى - بين الخائف، وغيره. بل أخبر - تعالى - أنَّ الذين في قلوبهم مرضٌ يفعلون ذلك خوفًا من الدَّوائر. وهكذا حال هؤلاء المرتدين خافوا من الدَّوائر، وزال ما في قلوبهم من الإيمان بوعد الله الصَّادق بالنَّصر لأهل التوحيد. فبادروا وسارعوا إلى أهل الشُّرك، خوفًا أن تصيبهم دائرة، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ [الثَّانِيَةَ].

النتيجة:

في هذه الآية الكريمة، نداءٌ من الرحمن لأهل الإيمان؛ بأن يمتثلوا إلى ما في الآية الكريمة من حكمٍ معلَّلٍ، والخطاب إلى كل من أظهر الإيمان ظاهرًا، وبذلك يدخل المنافق فيه، إلَّا أنه لا ينفعه هذا الإمتثال في الآخرة بما أبطن خلافه، لكنه يقيه في الدُّنيا تبعات عدم الإمتثال إن

لم يمثّل له، وكما هو معلوم أنّ هذا الخطاب يتناول جميع قرون الأمة إلى قيام الساعة، فالاعتبار بعموم اللفظ.

والنّهْي المعلّل يمنع منعاً باتاً أن يعامل الأعداء معاملة الأولياء، في «المصادقة» و«المعاشرة» و«المناصرة»، والولاية ضدّ العداوة، وأصل الولاية: المحبة والقرب، وأصل العداوة: البغض والبعد.

وقولنا: المحبة والقرب، لأنّ الوليّ هو القريب، يقال: هذا يلي هذا، أي: يقرب منه، والمحبة المقصودة، هي ما نشأت على أصل الدّين، لا المحبة الفطرية، الطّبيعية؛ فهذه قد تكون ببغض دينيّ، كمحبة الوالدين المشركين، والزوجة المشركة الكتابية - الدّاخلة في الشّرك من حيث التّقيد - ولقد تقدّم توضيح ذلك؛ لأنّ ترك الاستفصال فيه إيهامٌ، فلا تلازم بين المحبتين، فهؤلاء توجب محبتهم التّفقة والصّلة والمواساة، وتمنع فيهم الميراث والنّصرة والموالاتة.

■ فقله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فنهى - سبحانه - المؤمنين عن اتّخاذ اليهود والنصارى أولياء».

لأنّ اليهود والنصارى على غير دين الإسلام؛ الذي هو دين الأولين والآخرين، فالمخالفة الدّينية أنشأت هذا التّمايز والتّباعد، المستلزم للبغض والمخالفة في كل شيء، فإذا كان الله - تعالى - أثبت الولاية بين أولي الأرحام إلّا بشرط الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الاحزاب: ٦٠]؛ علمنا قطعاً أنّ البراءة من القريب المخالف للدّين واجبة لتحقيق أصل الدّين، فما بالك بالبعيد، فالله - سبحانه تعالى - هو الذي قطع

هذه الولاية في كتابه، وأوجب البراءة منهم ولو كان أقرب قريب.
يقول عليه الصلاة والسلام: «أوثق عرى الإيمان الحب في الله
والبغض في الله» [السلسلة الصحيحة رقم ٩٩٨].

فكلما كان الحب أقوى، كان البغض للمنافي أشد، فمحبته الله -
تعالى - موجبة لمحبة ما يحبه أو من يحبه، فقبول هذا وأنشراح الصدر
به والمسارة بذلك دليل عقلي بعروة الإيمان؛ ولا يتحقق ذلك إلا
بالشرط الثاني، وهو «البغض» و«البعد» و«المنافرة» لما يكرهه الله -
تعالى - أو من يكرهه، فوجود الملزوم بدون لازمه ممتنع.

قال عبد الله بن المبارك:

تَغْصِيهِ الْإِلَهَ وَأَنْتَ تُظْهِرُهُ بِه
لَوْ كَانَتْ مُبَاكَ صَدَقًا لَأَطْفَعَهُ
هَذَا الْعَمْرِي فِي الْفِعَالِ بَدِيعُ
إِنَّ الْمُحِبَّ لِمَنْ يُحِبُّ مُطِيعُ

لهذا كان النبي ﷺ يقول في دعائه: «اللهم إني أسألك حبك وحب
من يحبك وحب عمل يقربني إلى حبك» [أخرجه أحمد ٥ / ٢٤٣].

فمحبته الله - تعالى - استلزمت وجود موجبات الأسباب الموجب
لها، - في الحب والبغض، وفي القرب والبعد - ، لهذا قال النبي ﷺ:
«من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله؛ فقد استكمل الإيمان»
[السلسلة الصحيحة رقم ٣٢٠].

فهذه هي العبودية الحقّة - التي تدور في فلك الحب والبغض،
والولاية والعداوة - ، من استكملها كان من المحسنين؛ وتحققت فيه
المعية الخاصة، وهذه حقّقها الرعيل الأول ﷺ - أجمعين - بشهادة
قوله - تعالى - : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ

يَنْهَمُ ﴿ [البقرة: ١٩] . فجعل خاصية المعية المحمدية؛ مترتبة على
الولاية والعداوة - وبذلك علمنا أنَّ وجودها يترتب عليها أصل الدين -
فإن لم تكن هذه الخاصية في المسلم علمنا أنَّ أصل الدين فيه منتفٍ،
والفرق بين وجودها وإظهارها واضحٌ. فالوجود ملازمٌ لأصل الدين،
والإظهار يختلف باختلاف الزمان والمكان.

يقول ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «فإنَّ الإيمان علمٌ
وعملٌ، والعمل ثمرة العلم، وهو نوعان: عمل القلب - حبًّا وبغضًا -
، و يترتب عليهما عمل الجوارح - فعلاً وتركاً - وهما العطاء والمنع.
[النصرة والعداوة]». [إغاثة اللّهفان من مصايد الشيطان ٢/ ٨٢٦].

يقول عليه الصّلاة والسّلام : «المسلم أخو المسلم، لا يَظْلِمُهُ ولا
يُسْلِمُهُ» [البخاري رقم ٢٤٤٢]. فجعل الولاية الإيمان سبباً لعدم ظلمه، أو
إسلامه للأعداء.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وأخبر أنَّ من تولّاهم من المؤمنين، فهو
منهم. وهكذا حكم من تولّى الكفّار من المجوس وعباد الأوثان، فهو
منهم».

فمن تولّى أهل الكتابين، بل الكفّار على اختلافٍ نحّلهم، فهو
منهم؛ وصار حكمهم حكمهم أي: من جملتهم وفي عدادهم، فموالاة
الكافرين معصيةٌ موجبةٌ للكفر المغلّظ، وخصّ الله - تعالى - «اليهود»
و«النصارى» بالذكر في الآية الكريمة، لفرط عداوتهم وأستمرارها إلى
قيام الساعة، والواقع شاهد عيان، وشهادة الحال أبلغ من لسان المقال؛
عساكرٌ معسكرةٌ، ومدافعٌ منصّبةٌ لك معاقل الإيمان، في «العراق»

و«أفغانستان» و«الشيشان» و«...»، شعارهم فيها: ﴿أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ
 ءَالِهَتِكُمْ﴾ [ص: ٦]، لكن عقبي ما جئشوا الدمار، وفي الآخرة النار،
 ومن سلم منهم، لحقه عذاب الله - تعالى - بسننه الكونية - كالريح
 الصرصر العاتية، أو الفياضات المدمرة الطافية - ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا
 يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ
 وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ (٣١) [البقرة].

لكن إذا نظرنا إلى هذه الولاية الموبقة الموجهة للردة المغلطة،
 علمنا أنها غير ناشئة عن محبة؛ لأن من تولّى اليهود والنصارى خاصة،
 والكفار عامة، إنما تولّاهم لكسب منفعة أو دفع مضرة، لا أنه يحبهم
 لأجل دينهم، فهذه قليلة الحدوث، ومتى استحكمت في القلب، انتقل
 بذلك محبهم إلى دينهم كلياً؛ يتهوّد أو يتنصر، في الباطن والظاهر،
 فمحبة الدين هي التي توجب الانتقال إلى ذلك الدين، والآية الكريمة
 لا تدور على هذا الانتقال، إنما على الانتقال الذي لا يشعر أنه انتقال،
 فكثير من الواقعين في هذا الناقض المنقل إلى الردّة، يظنون أنهم باقون
 على إسلامهم، فمن علّق من الباحثين اليوم الولاية بالمحبة، فقد أبعد
 النجعة، ودخل دهليز الإرجاء، علم ذلك أم لم يعلم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في آية الدليل الثامن
 ما لفظه: «والمفسرون متفقون على أنها نزلت بسبب قوم ممن كان يظهر
 الإسلام وفي قلبه مرض، خاف أن يغلب أهل الإسلام فيوالي الكفار
 من اليهود والنصارى وغيرهم للخوف الذي في قلوبهم، لا لاعتقادهم
 أنّ محمداً كاذبٌ واليهود والنصارى صادقون.» [مجموعة الفتاوى ١٢٤ / ٧]

ط/ جـ ١٩٤ ط/ ق.]

فإذا نظرنا في واقع المرتدين اليوم - حكام القوانين الوضعية - وجدنا أن توليتهم لعباد الصليب واليهود، مدارها على خوف ذهاب المكاسب الدنيوية - ملء الكرش والمحافظة على العرش - لا على التصديق أو التكذيب، ولا على محبة الدين، كيف وهم يحجون، وقيمون الموائد الرمضانية لإفطار الصائم، ويعلنون المسابقات القرآنية؛ يجاهرون بذلك ولا يخفونه أمام من تولّوه؟! فإذا عرفنا هذا علمنا أن الولاية كانت نصرّة لحفظ لقمة؛ سببها خوف ذهابها، فأحدث هوة، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ١٠٧].

فكفرهم تعين بسبب الاستحباب، المبني على الخوف والارتقاب، مع علمهم أن ذلك يضرهم في الآخرة، ومع بعدهم عن التكذيب أو محبة دين من تولّوه، فكان ما عملوا من الأعمال الآنفه هباءً منثوراً، قال الله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الأنعام: ٩٣].

فالأعمال النافعة، ما كانت محافظة على العروة الوثقة، - موالاة المؤمنين ومعاداة الكافرين - ؛ في السر والعلن، أما عند المرجئة وطائفتهم الجدد اليوم، فأعمال هذا الصنف الخبيث، نافعة وحجة داحضة في ثبوت إسلامهم، ووجوب طاعتهم، والتبرؤ ممن عاداهم أو كشف عوارهم، وتسميتهم خوارج - تحريفاً وتزييفاً - لإظهار الباطل، وزخرفة العاطل، حفاظاً على الموائد وملء المزاد.

وقد تكون الموالاة في خاصية واحدة توجب الردة - والعياذ بالله - ، كالعامل بالنظام المحرّم - المستبدل الشريعة بالقانون الوضعي - أو الدّل على إراقة الدّم المسلم، وهذه الأعمال من الخيانة لله - تعالى - ولرسوله، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٢٧].

يقول ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - ما لفظه: «ينهى الله المؤمنين عن خيانة الله ورسوله، والخيانة لله ورسوله بإظهار الإسلام في الظاهر، وإخفاء الغش والكفر في الباطن، أو إظهار المشركين على عورات المسلمين، وإخبار المشركين بما خفي عنهم من أخبار المسلمين». [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤ / ٦١].

فجعل الإمام الجليل ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - إخبار المشرك بما خفي عليه من سرّ المسلم، أو الدّل على عورته، من الخيانة النّاقضة لأصل الدّين، فكيف بذلك إذا كان المشرك يعلن العداوة للمسلم، ويقول بملء فيه، إنها عداوة دينية، وحرب صليبية، ثم بعدها يقدم العدو لنفسه ولغيره من المسلمين - المدّعي الإسلام والحسن فيه - على تلك الخيانة النّاقضة لأصل الدّين، ثم بعد ذلك يتبجّح أنه باقٍ على إسلامه، بل يحسن خدمته؟! وقطعاً هذا ما فعله حكام القانون الوضعي اليوم، لا يستثنى منهم أحداً، بل الذي ادّعى فيهم الإسلام أقدم على شرّ الطّوام - الإراقة لدم المسلمين؛ بالمال والمشورة والعين - ، حتّى أحبار سوئه، استعملهم في ذلك؛ بإخراج الفتاوى الكاذبة، والدّعاوى العاطلة في صحة ذلك، فدخلوا في كيد المُوالي، وأصبحوا

من المَوالِي، فدخل بذلك كيدهم في قوله - تبارك تعالى - : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ [يُونُس: ٥٢]، وما مكروه من مكرٍ، قال فيه - تبارك تعالى - : ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠].

ويدخل في الخيانة العظمى - الناقضة لأصل الدين - دخولاً أولياً؛ الدّاعي إلى حوار الأديان، أو المزيّن لذلك، فلم يأمر الله - تعالى - بحوارٍ قطّ مع الكفرة الفجرة - الخارجين عن الفطرة المكمّلة والشرعة المنزّهة - ، فالحوار يكون للالتقاء في بعض الطّرق والإعراض عن الطّرق المخالفة، وشعارها المداهنة، لإخفاء المنافرة.

فالمحاورة: هي مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة؛ من تليين الكلام وإعمال المبهم والمستشكل، بل أمر الله - تعالى - بالمجادلة لإظهار المباحرة وإثبات المباهة في المخالف، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ليحيا من حيي عن بيّنة، وليهلك من هلك على بيّنة.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الحجرات: ٤٦]، والأحسن: لا يكون إلا بإقامة الحجة على المخالف، وإظهار البرهان - تعليل المعلّل وتبيين علّته، أو إقامة الدليل وتوضيح المدلول، أو تبين اللازم وإظهار ملزومه، أو إظهار البرهان بما دلّ عليه الرحمن - ، ومن خرج على هذا الحسن، سقط قطعاً في الخشن والضيق.

أما إذا خرج المجادل من أهل الكتابين عن هذه المجادلة بالحسنى وظلم لا بدّ أن يستثي من هذا الحسن - الذي هو سمة ملازمة

لدين الإسلام -، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [التَّكْوِيْنُ: ٦٠]؛
 كالذَّنمَارَكِيِّينَ الَّذِينَ سَبُّوا خَاتِمَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، جَادَلْنَاهُمْ حَتْمًا
 بِالْخَشْنَى - الغلظة في الخطاب والضرب للرقاب -، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا
 يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النِّسَاءُ: ١٤٨]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
 ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشُّورَى: ٢٩].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَلَا
 تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾
 مَا لَفْظُهُ: «فَمَتَى ظَلَمَ الْمُخَاطَبُ لَمْ نَكُنْ مَأْمُورِينَ أَنْ نَجِيبَهُ بِالَّتِي هِيَ
 أَحْسَنُ، بَلْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ
 ﷺ لَمَّا قَالَ: إِنِّي لَا أَرَى أَوْبَاشًا مِنَ النَّاسِ خَلِيقًا أَنْ يَفِرُوا، وَيَدْعُوكَ -
 أَمِصَّصَ بَظَرَ اللَّاتِ! أَنْحَنَ نَفَرٌ عَنْهُ وَنَدَعَهُ؟!» [مَجْمُوعَةُ الْفَتَاوَى ٣/ ١٥٩ ط/
 ج- ٢٥٢ ط/ ق].

فَلَقَدْ أَقْرَهُ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْعِزَّةِ وَالْإِنْتِصَارِ لَهَا، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ
 الْعِزَّةَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا
 وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التَّغْوِيَاتُ: ١٣٩]، وَالذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى
 الْمُخَالَفِينَ أَيْنَمَا حَلُّوا أَوْ أَرْتَحَلُوا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ
 وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ [الْمَحَالَّةُ: ٢٠].

فَنَقُولُ بِالرَّأْسِ الْمَرْفُوعِ، وَالْأَنَافَةِ الْمُنَوَّعِ، لِكُلِّ مَنْ سَمَّى الْمَقَارِعَ
 لِلْعُدُوِّ الصَّلَيبِيِّ؛ الْجَاسَّ خِلَالَ الدِّيَارِ - قِتْلًا وَنَهْبًا - «خَارِجِيًا مَفْرَطًا»
 أَوْ «مَبْتَدَعًا شَانِتًا» أَوْ «بَاغِيًا مَتَأُولًا»؛ إِذَا اسْتَحْيَا: أَمِصَّصَ بَظَرَ «بُوش»
 وَ«تُونِي بَلِير» وَ«سَارَكُوزِي»؛ إِنْ كَانَ لَهُمْ بَظَرُ الْمَرْأَةِ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُمْ،

فإن عدموا الحسي، قطعاً وجد المعنوي لأنهم من المختئين خاصة الأخير منهم - فلقد أتقن القيادة والديانة قبل أن يترأس - . فهذا عارض من القول لتوضيح المأمول، فلنرجع لما نحن بصدد.

قلت: فمما يوضح أن التولية في خصوصية من خصائص الكافرين، قد توجب الإلتحاق بهم في الحكم، وإهدام أصل الدين؛ بأن يصير حكمه حكمهم، وإن أبتعد عن الخصائص الأخرى ولم يعمل بها، أو حتى ادعى بطلانها؛ منازعة علي رضي الله عنه وعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - في نصارى بني تغلب؛ هل تؤكل ذبائحهم وتجاوز متاكتهم أم لا؟.

قال علي رضي الله عنه: «لا تجوز مناكتهم ولا تحل ذبائحهم، إنهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر - أنتسبوا إليها ولم يتمسكوا بها عملاً -».

فقال عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - : «بل تباح؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]».

قال ابن جرير الطبري رحمه الله - تعالى - ما لفظه: «قال ابن عباس: تزوجوا من نساء نصارى بني تغلب، وكلوا من ذبائحهم، فإن الله يقول: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾، ولو لم يكونوا منهم إلا بالولاية لكانوا منهم.» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣/ ٢٥٣].

فجعل عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - التولية في خاصية من خصوصيتهم، والإعمال بشعيرة من شعائرهم - دون الأمور الأخرى التي يدور عليها أصل دينهم - من صلب الموالاة، بظاهر الآية

الكريمة، وعلى ما قاله ابن عباس - رضي الله عنهما - عامة المسلمين من الصحابة وغيرهم، وهو قول «الحسن» و«النخعي» و«الشعبي» و«عطاء الخراساني» و«حمّاد» و«إسحاق» و«أبي حنيفة وأصحابه» و«مالك وأصحابه».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وما أعلم للقول الآخر - يعني به: قول علي - قدوة من السلف.» [مجموعة الفتاوى ١٣٦/٣٥ ط - ج ٢٢١ ط/ق].

ولقد استعمل أئمة الدين ظاهر الآية: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ في جميع الخصائص الناقضة لأصل الدين، لأنّ الولاية ذات مراتب وشعب؛ منها المردية، ومنها الموبقة المخزية. فما كان من أعلى المراتب يلحق بالأعلى، وما كان دون ذلك يلحق بمثله.

سئل ابن سيرين رَحِمَهُ اللهُ سؤالاً ما لفظه: «قال رجل لابن سيرين: أبيع الرجل داره للنصارى ليتخذوها كنيسة، فنهى عن ذلك وتلا هذه الآية ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣/٢٥٣].

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فإن جادل مجادلٌ في أنّ عبادة القباب، ودعاء الأموات مع الله ليس بشرك، وأنّ أهلها ليسوا بمشركين. بأن أمره، وأتضح عناده وكفره».

فالمجادلة بالباطل غالباً ما تكون عن شبهة باهرة، أو حيلة مأكرة، فأولياء الشيطان لابدّ أن يقيموا لشبهاتهم منارات يصدّون بها عن المسارات، ودائماً تكون بالمزخرف والمزيّف، ليتربصوا بأهل الحق ريب المنون، لكن سرعان ما يُقذفون بشهب الوحي فيندحرون، قال

اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨].

فعمدة المزيّفة والمزخرفة والمجادلة بالباطل، هي: الأقوال الباطلة، الممزوجة بالظنون الآفكة، المعقودة بالأهوية الغالبة. وهذا تزيينٌ شيطانيٌّ للقبائح المنكرة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]. فإن لم تكن عبادة القباب ودعاء الأموات شركاً فما هو الشُّرك إذن؟! فهذه العبادة نوعٌ من أنواع الشُّرك، والشُّرك من أول ظهوره يتفرّع ويتعدّد، وبالشبهة يتلبّد، فشرك القوانين الوضعية، لم يكن من قبل، ولم يظهر حتّى في الكافرين قبل هذا الحين، حتّى أَسْتَحْسَنَتْهُ «العلمنة الكاذبة»، و«العولمة الفاجرة»، فقاوموا لإحلاله في كل مكان بما أوتوا من قوّة.

فالمجادل في صحة البيان، بعدما أقيم له البرهان، كافرٌ معاندٌ، لا يشك في ذلك أثنان، ولا يتناطح في خروجه وردّته عن الإسلام عنزان، وغالبًا ما يكون هذا العناد لشهوة تكسب منفعة أو تدفع مضرة، قال الله - تعالى - حاكياً قول موسى عليه السلام لفرعون أثناء الجدل: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَنْفِرْعَوْتُ مُشْبُورًا﴾ [الشعراء: ١٠٢].

فالمجادل عن الشُّرك والمشرّكين يوضّح عناده وكفره ويدعى إلى المباهلة على فعله هذا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [التغوى: ١١].

فالمباهلة سنّة الأولين مع المنحرفين المُصرّين، ولو فيما دون أصل الدّين، والصادق ليس أحبّ إليه من ظهور صدقه، ولا يوجد أحسن من ذلك مع المعاند المبطل. فالحقّ والباطل نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، لأنّ من الممتنع أن يكون المبطل محقّقاً فيما ادّعى في الوقت نفسه، لأنّ ذلك يؤدي إلى اجتماع النّقيضين ووقوع المحال، ولا يقبل بذلك إلا المختل عقلاً.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «ولم يفرّق - تبارك وتعالى - بين الخائف، وغيره. بل أخبر - تعالى - أنّ الذين في قلوبهم مرضٌ يفعلون ذلك خوفاً من الدّوائر».

فالخوف ليس فيه عذرٌ، إلا إذا قرن مع الإكراه، ولا يكون ذلك إلا في حالة الاستضعاف التي لا يقدر فيها المكره أن يفعل شيئاً، أما الخوف وحده، فدائمًا الكفار يخوفون الزمرة المؤمنة ويتهدّدونها، يقول الله - تعالى - حاكياً قول نبيه شعيب عَلَيْهِ السَّلَام : ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأنعام : ٨١].

والإعادُ هنا؛ الجلوس بكل طريق يصدّدون المؤمنين والمستضعفين عن سماع الحقّ، أو الإتيان إلى شعيب للاسترشاد إلى سبيل الحقّ، والصدّ يكون بالتخويف والترهيب بالقتل، أو بالترغيب؛ بزيادة الشّهوات والمستحقّات؛ إن هم استنكفوا عن الحقّ، وأتبعوا زيغ الصّادين، وهذا بالفعل ما يحصل الآن مع الذين تولّوا عبّاد الصليب واليهود؛ فإن هم حاربوا معهم الطائفة المؤمنة الموحدة - التي يُلصقون

بها وصف الإرهاب - أغدقوا عليهم من المساعدات المالية، ومحووا عنهم الديون الوهمية، من «البنك الدولي»؛ الذي أسس لمحاربة الله ورسوله والطائفة المؤمنة، بل لمحاربة كل فضيلة يستحسنها العقل، أما إذا أبوا ذلك، فينشأوا لهم الأزمات المالية، والاضطرابات القبلية، فيهزوا بهم الكرسي - ترهيبًا - ويسطوا لهم المال الكسبي - ترغيبًا - ، فهذه الأعمال مستخرجة من جعبة الغائلة التي يحسنونها.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [التغولك : (١٧٥)].
فالآية الكريمة توضح سنّة الشيطان مع أولياء الرحمن، فاللّعين يتهدد المؤمنين دائماً ويخوّفهم من جنده وأوليائه، حتّى لا يجاهدونهم، ولا يأمرّونهم بالمعروف ولا ينهونهم عن المنكر، وهذا أقصى الكيد، فهذا المعنى هو المتّفق عليه عند جميع المفسرين: يخوفهم بأوليائه، قال قتادة رَحِمَهُ اللهُ: يعظمهم في صدوركم، وهذا بالفعل ما فعل «بوش» اللّعين، لما أستجمع كيد الصّليبين، فقد قالها حينها ما لفظه: «فمن ليس معنا فهو ضدنا»، وقال وزير خارجيته آنذاك - كلون باول - : «فمن لم يأت معنا، فستطاله الذّراع الحديدية الأمريكية».

لكن الله - سبحانه وتعالى - قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التغولك : (١٧٥)]. فجعل المولى - سبحانه - الخوف منه شرطاً في تحقق الإيمان؛ فانتفاء الإيمان عند انتفاء الخوف، كانتفاء المشروط عند انتفاء شرطه، فإذا علمت هذا، عرفت أنّ الخوف من لوازم الإيمان وموجباته؛ فلا يتخلف عنه. فإذا باشر الإيمان القلب بعد هذا الخوف، قال المبشوش به: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [التغولك : (١٧٣)].

والحسب: هو الكفاية، ولا تتحقق هذه الكفاية في الإنسان، إلا إذا استجاب لله وللرسول، ولا يستجيب الإنسان إلا إذا كان محسناً، ولذلك قال الله - تعالى - قبلها: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التغابرة: ١٧٢].

والإحسان المذكور هنا، هو فعل المأمور به، وأعظمه وأوجبه؛ الإيمان والتوحيد والإنابة إلى الله والإقبال عليه والتوكل عليه - مهابة وحياء ومحبة وخشية -، فإذا تحقق هذا في الفرد والطائفة؛ حلت المعية الخاصة - معية العناية والحفظ والتأييد -، التي في قوله - تبارك وتعالى - : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٦١]. بلام الوعد المؤكدة، فتدبر هذا وأحفظه - يركعك الله -، وفر إليه - سبحانه - كفرار الوليد إلى والدته إذا أنتابه الخوف، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَرُّوْا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، والفرار إليه هي العناية بعينها إذا تحقق الفعل بالإنسان، اللهم أجعلنا من الفارين إليك - في السر والعلن، والضيق والسعة - آمين! آمين!

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «وهكذا حال هؤلاء المرتدين خافوا من الدوائر، وزال ما في قلوبهم من الإيمان بوعد الله الصادق بالنصر لأهل التوحيد. فبادروا وسارعوا إلى أهل الشرك، خوفاً أن تصيبهم دائرة، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِيهِ أَنْفُسِهِمْ تَدْمِينًا﴾ [الأنبياء: ٥٢].

فمريض القلب - أسير الشهوات - لما ضعف وازعه الإيمان؛ وليس في التصديق، وإنما في الزوال فيما جمع من حطام الدنيا الزائل - من منصب أو مزود - خاف أن يغلب الكفار فسارع إليهم بالموالاة

ليحتفظ بما كسب، وهذا في الحقيقة من سوء الظن بالمولى - سبحانه وتعالى - فأولى له أن يسوء الظن بنفسه التي هي مأوى كل سوء، ومنبع كل شر، للأصلية المركبة فيه - «الظلم» و«الجهل» - ، قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (٧٢) [الأنعام] .

فمن فعل ذلك فما عرف الله حق قدره، ولا عرف أسماءه، ولا عرف صفاته المنعوتة بالجلال والكمال، فالذي يظن أن الله - تعالى - يسلط الشرك على التوحيد، والباطل على الحق إدامة مستمرة، فقد ظنَّ السوء بربه، الذي قال: ﴿لَا غَلَبَ لَنَا أَنَا وَرُسُلُنَا﴾ [الحجرات: ٢٤] ، وكذلك الغلبة تكون لأتباعهم إن هم تشبَّثوا بوصاياهم، فمن دخل هذا الدَّهْلِيزَ استوثق منه القنوط، واليأس من رحمته، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِئُشُّ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٨٧) [يوسف] .

لكن قد يبتلي الله - تعالى - المؤمنين أحياناً بالكافرين؛ إذا ضعف توحيدهم، أو ليستخرج المندس فيهم، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [التغاب: ٢٨] . فالتمييز حصل ليعلم الموافق من المخالف، والطيب من الخبيث، والتابع من المبتدع.

فإن قال بعد ذلك المسارعُ فيهم خشية الدَّائرة: إنما أنا أبطن لهم المعادة.

قلنا: الفعل غير نافع، لأنَّ الموطن دفع دافع، يستوجب فيه الصبر والاحتساب، والخوف من الجليل والارتقاب، وإنما هي هنيهةٌ وتهب رياح النَّصر، وعد الله لا يخلف الله وعده، إِنَّ وعده كان ﴿مَائِيًا﴾ (٦١) .

فكلما ضعف وازع التوحيد، هبت رياح المسارعة إلى أهل الشُّرك والنَّدِيد، والضعف الذي دخل على هؤلاء؛ كان بسبب دنيا أحبُّوها، وشهوات أشربوها، فقالوا بعد ذلك، ﴿نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٥٢]، والدَّائِرَةُ تكون على المال والأحوال، وليس على التَّكْذِيب بصحة الأقوال، فخافوا أن تزول دولة التَّوْحِيد، وتستحكم دولة الشُّرك والويل والتهديد، فألقوا السلم «مدارة» و«مداهنة» للمشرك القبوري المرتد عن الدِّين، أو للمشرك الأصلي الجاسّ خلال الدِّيار بالعساكر الصَّليبيين، للحفاظ على المكتسبات، وإن زالت كل المقوِّمات، فقال بعد ذلك المولى - سبحانه وتعالى - : ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ، فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدِيمِينَ﴾ [النَّازِعَاتِ: ٥٢].

و«عَسَى» من الله - تعالى - موجبةٌ. ووعْدٌ صادقٌ لا يتخلف قطُّ، فإذا لاحت رياح النَّصر، وسارعت بشائر الفتح، ندم مستحب الدُّنيا على الآخرة بسبب موالاته، وأنقشعت سحب الدَّوائر أمام عينيه، فإذا به يرى جزاء الصَّابرين المحتسبين المتوكِّلين على ربهم، فحينها يتنفس سعداء، ولا يخجل من فعلته، بل يقول: ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ [النَّسَاءِ: ٦٤]؛ بالمناصرة والمعاوضة بالقتال، وإن كان معهم إنما يكون عيناَ للذين تولَّاهم، ولهذا يقول إذا غلب الكفَّار - مؤقتًا - : ﴿أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النَّسَاءِ: ٦٤]، والاستحواذ: هو التَّشْيِيط والتَّخْذِيل، وقد يكون في صفوف المؤمنين من يسمع لهؤلاء لهوى نفساني، كما فعل «عبدالله بن أبي بن سلول»، وكان في المؤمنين من

سمع له، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٧].

فهؤلاء حبطت أعمالهم الحبوط الكلي بأقتراف ناقض أصل الدين، الذي كان بسبب موالة الكافرين أو المرتدين، فتراه مضموناً مهموماً مذووماً مدحوراً لفعلته المخزية، فليبادر من سقط في هذه الهوة السحيقة، وليتب إلى ربه، فالله - تعالى - ليس أحب إليه من التوبة، وحبالها ممدودة، وطريقها سهلة ومسلوكة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٣]. فالبدار البدار؛ إلى كثرة اللّهج بالندم والاستغفار.



«الدَّلِيلُ التَّاسِعُ»

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثَبِّرَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ [التَّائِبَةُ].

فذكر - تعالى - أنَّ موالاة الكافرين موجبة لسخط الله، والخلود في العذاب بمجرددها، وإن كان الإنسان خائفًا. إلَّا من أكره بشرطه. فكيف إذا اجتمع ذلك مع الكفر الصَّريح، وهو: معاداة التوحيد وأهله، والمعاونة على زوال دعوة الله بالإخلاص، وعلى تثبيت دعوة غيره؟!!

النتيجة:

يخبر المولى - سبحانه وتعالى - في هذه الآية الكريمة، أنَّ يهود المدينة، كـ«كعب بن الأشرف» وأصحابه؛ يتولَّون المشركين من قريش وغيرها، وليسوا على دينهم؛ يصاحبونهم، ويوادُّونهم، وينصرونهم وهم يعلمون أنهم كفارٌ تحرم موالاتهم في دينهم وما أنزل عليهم في كتابهم، مع أنَّ محمدًا وأصحابه أقرب إليهم من مشركي قريش، بل تجب نصرته وموالاته لتوحيده وإيمانه بالكتب والرسول مثلهم؛ لأنَّ أصل دينهم حقٌّ، والشَّرك مبتدع عندهم، ولهذا لا يدخلون في لفظ الإِشراك إلَّا من حيث التقييد، ولقد أوضحنا ذلك.

لأجل هذه الحقيقة المعروفة عندهم في دينهم - وهي حرمة موالاة الكافرين -، قال الله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ

أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾ [النِّسَاءَ].

فَإِنَّ «كعب بن الأشرف»، و«حيي بن أخطب»، و«سلام بن أبي حقيق»، و«أخاه الربيع»، و«أبا عمار» و«وَحَوْحَ بن عامر، و«هودة بن قيس»، وغيرهم من زعماء اليهود، هم الذين حَزَبُوا الأحزاب على رسول الله ﷺ، وشهدوا للمشركين من قريش؛ أَنَّ ما هم عليه من كفرٍ وشركٍ مختلقٍ، هو أهدى مما جاء به محمد ﷺ؛ مع أنهم يعلمون كذب ذلك، وبعده عن الحقيقة التي يعلمون بها كل البعد؛ لما قال كبار قريش: أنحن أهدى أم محمد؟! فقال الذين يعلمون الحقيقة وكذبوا فيها - الدُّعَاةُ إِلَى دار البوار - : بل أنتم خير وأهدى. فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تعالى - الآيةَ الْآنفَةَ تبطل ما قالوا.

■ فقولهُ رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «فذكر - تعالى - أَنَّ مَوَالَاةَ الْكَافِرِينَ مَوْجِبَةٌ لِسَخَطِ اللَّهِ، وَالْخُلُودِ فِي الْعَذَابِ بِمَجَرَّدِهَا، وَإِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ خَائِفًا». فكما أَنَّ مَوَالَاةَ الْكَفَّارِ مَوْجِبَةٌ لِسَخَطِ اللَّهِ - تعالى - فكذلك كَفَىٰ بِهَا دَلِيلًا عَلَىٰ أَنْتِقَاضِ أَصْلِ الدِّينِ، فقولهُ: «بِمَجَرَّدِهَا» يدل على أَنَّ مَوَالَاةَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَعَادَاةَ الْكَافِرِينَ يَرْكَزُ عَلَيْهَا أَصْلُ الدِّينِ، فَإِذَا أَنْتَفَتْ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَ الدِّينِ أَنْتَفَىٰ.

فهذه سَمَةٌ تَدُلُّ عَلَى النِّفَاقِ الْأَكْبَرِ الْمَخْرُجِ مِنَ الْمَلَّةِ، وَعِنْدَمَا نَقُولُ: «النِّفَاقُ الْأَكْبَرُ»، لَيْسَ أَنَّ التَّصْدِيقَ أَنْتَفَىٰ وَحَلَّ مَحَلَّهُ التَّكْذِيبُ، وَإِنَّمَا عَمَلُ الْقَلْبِ الْمَوْجِبُ لِلْحُبِّ وَالتَّعْزِيرِ وَالتَّوْقِيرِ وَالْإِنْقِيَادِ أَنْتَفَىٰ بِسَبَبِ حُبِّ الدُّنْيَا، أَوْ خَوْفِ الدَّوَائِرِ، فَهَذَا هُوَ الشَّغَرُ الَّذِي يُوتَىٰ مِنْهُ دَائِمًا الْمُنَافِقُ - الْخَوْفُ عَلَى الْمَنْصِبِ، وَالتَّعْلِيلُ بِعَدَمِ وَجُودِ الْمَخْرُجِ أَوْ

المهرب - ، وسرعان ما يظهر تعليله البارد، وصدق ركونه إلى الشيطان المارد؛ الذي يوحى ﴿زُخِرِفَ الْقَوْلُ غُرُورًا﴾.

فموا الالة الكفار، والركون إلى الذين ظلموا، موجبة لسخطٍ وذمٍ يقودين لعذابين خالدين، عذابٌ محيطٌ لا يجد مولجه عنه مصرفاً، - وهو: الذلُّ والمسكنةُ والصَّنْكُ في العيش، والبتُّ من كل شيءٍ بسبب الشَّانِ للإيمان ومعقله -؛ في الدنيا، وإن كسب ما كسب، والواقع شاهد عيان؛ في الذين حكموا الأمة بالحديد والنَّار، يوالون الذين كفروا من أهل الكتابين، كيف تكون محياهم؟ وكيف تكون مماتهم؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَقْصَصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٦١]. وعذابٌ أخرويٌّ سرمدِيٌّ على ما أفتروا في الحياة الدُّنيا؛ من عملٍ قبيحٍ أو صلهم إلى هذه العاقبة المشؤومة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعُقِبَ الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ [٣٥] والذِي تَوَلَّى الْكَفَّارَ فَهُوَ مِنْهُمْ كَمَا قَالَ - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١].

فالعذابان يلحقان من فعل ذلك، ولو تعلل الإنسان بالخوف، لأنَّ الخوف ليس عذراً يتعلل به، فمتى كان الكفار لا يخوفون المؤمنين، بل السنَّة الجارية أنَّ الكفار والطواغيت والذين تجبروا يتهددون ويخوفون المؤمنين المستضعفين - ينكلون بهم ويذيقونهم شتى أنواع العذاب - فالكفار الأوائل يحرقون بالنَّار، والذين على شاكلتهم اليوم يفعلون ذلك، والأوائل يطاردون وينفون من الأرض، ويعرضون الجوائز لمن قبض على المؤمنين الموحدين وأتى بهم في أغلالهم، والذين على شاكلتهم اليوم يفعلون ذلك، فماذا الذي تغيَّر حتَّى يتعلل الإنسان

بالخوف؟!!!

وعاقبة الأوائل الخزي والعار والشنار في الدنيا، وفي الآخرة دار البوار، والذين على شاكلتهم اليوم عاقبتهم كذلك، فمنهم من ولجها، وأستريح منه، ومنهم من ينتظر؛ مع لحوقه الخزي الدنيوي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنذَرْتُ اللَّهَ بُنَيْنَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوَقِهِمْ وَأَتَتْهُمْ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [التكاثُر: ٦١]، سواء كان العذاب بأيدي المؤمنين - قتلاً وأسرًا وتنكيلاً - أو بالسنن الكونية التي نراها ونسمع بها من حين إلى آخر.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «إِلَّا مِنْ أُوْكَرِهَ بِشَرْطِهِ».

وشرط ذلك أن يكون القلب مطمئناً بالإيمان، قَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [التكاثُر: ١٦]. وأن يفعل ذلك «مدارة» بسبب الضعف والإكراه المسلط عليه، ولا يكون ذلك إلا في سلطان الكافر الجاثم في دياره، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْفُرُوا مِنْهُمْ تَقَنُّةً﴾ [التغْوِيَّة: ٣٨]. فهنا تجوز الملاطفة اللسانية مع المخالفة الجوارحية؛ لحفظ أصل الدين المرتكز على الولاء والبراء - البغض لكل دين، والنأي عن ديار الكافرين -، أما الكافر الجاس خلال الديار، فلا مدارة معه، وإنما الفوز بإحدى الحسينين - مراغمة الكافر الصائل أو الشهادة -، وتلك هي عين السعادة.

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «فكيف إذا اجتمع ذلك مع الكفر الصريح، وهو: معادة التوحيد وأهله، والمعاونة على زوال دعوة الله بالإخلاص، وعلى تثبيت دعوة غيره؟!».

فالموالاتة الجوارحية كالمشورة والدّل على العورة، ناقضة لأصل الدّين، حتّى ولو كانت هذه الموالاتة لشهوة - كخوف الدّوائر - ، فإذا أنضمّ إليها الكفر الصريح كما ذكره المؤلّف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - وهو معاداة التوحيد وأهله، والمعاونة على زوال دعوة الله بالإخلاص - كانت هذه الرّدّة مغلظة، فموالاتة الكفّار رّدّة مجرّدة، وكرهية دين الله - تعالى - ومعاداة أهله رّدّة مجرّدة، فإذا أنضمّت هذه مع هذه كانت الرّدّة المغلظة.

فالكفر المجرّد له حقائق متّية وجدت في القلب أنتفى أصل الدّين، كمحبة الكفار لما هم عليه من كفرٍ وتبارٍ، أما محبة الكفّار لما هم عليه من تقدّم دنيويٍّ مخزيٍّ، فهذه من كبائر الذنوب لا تخرج من الملة، لكن قد تتدرّج في القلب وتستحكم وتنتقل من مرتبةٍ إلى أخرى، حتّى تخرج صاحبها من الملة، فليس في الكفّار ما يحبّ الله إلّا المحبة الفطرية الملازمة للقلب، كمحبة الوالدين المُشركين، أو الزوجة المشركة - الشّرك الأصلي وليس الطّارىء على أصل الدّين - ؛ كشرك القبور أو الشّرك المستشري من القصور، الذي جنى على الشريعة، وأستبدلها بالقوانين الوضعية، فهذه المحبة لا ترقى إلى المرتبة التي يوالى فيها ويعادى، وإنما إلى المرتبة التي ينفق فيها ويواسى.

وهذا الكفر المجرّد وحقائقه - المتعلّق بموالاتة أعداء الله - قد يكون بأعتقاد ولو لم يبح به، وقد يكون بقولٍ ولو لم يعمل به، وقد يكون بعملٍ ولو يُعتقد خلافه، - كالمعاونة على زوال دعوة الله وتسمية أهلها بالألقاب المنفّرة الملبّسة للحقائق - ؛ كلقب «الخوارج»

و«الغلاة» و«المتعصبة» و«...»، إلى غير ذلك من الألقاب المبتدعة الشائنة لدعوة الإخلاص والتوحيد.

فما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - حقائق عاشها ورأها بالعين المجردة، بل قُتِلَ وسُفِكَ دمه لأجلها، وهي غيْضٌ من الفيض الذي نعيشه، فلقد جِيَشَ أئمة الكفر العالم بما فيه من أبيضٍ وأحمرٍ وأسودٍ وأصفرٍ لمحاربة أولياء الله - تعالى - أينما حلُّوا أو أرتحلوا، ولقد أعانهم على ذلك أناس من بني جلدتنا، ويتكلمون بألستنا، دعاة على أبواب الكفر والزندقة يدعون إليها، ليكفر بدعوة الحق ويستأنس بغيرها، ولقد زَيَّنَ لهم ذلك الباطل المقيت الأكلة بأسم الدين، فلقد ألبسوهم الألقاب المزيَّفة الملبَّسة، ودعاة الخَترِ أغدقوا عليهم الأموال الطائلة.

فحامي حمى الدين غير الآكل بأسمه، فالأول: له «نية» و«بصيرة» و«علم» و«حلم» و«وقار» و«سكينة»، تجعله قويا لما هو فيه من معرفة تكفيه مَضْغَةَ الأمير - كفَخَّ الدُّخْلَةَ عليه والانبهار فيما هو فيه - ، فهذه المَضْغَةُ حَذَّرَ منها نبينا الكريم - صلوات الله وسلامه عليه - وقال فيها ما لفظه: «من سكن البادية جفا، ومن أتبع الصيد غفل، ومن أتى السلطان أفتن» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٨٥٩].

وفى رواية أخرى: «من بدا جفا، ومن أتبع الصيد غفل، ومن أتى أبواب السلطان أفتن، وما ازداد أحدٌ من السلطان قرباً إلى ازداد من الله بعداً» [السلسلة الصحيحة رقم ١٢٧٢].

وتقيه كذلك مَضْغَةَ الناس؛ الممزوج بلعابها مكرهم وخداعهم وتلبيسهم فيما تهواه نفوسهم وتأنس إليه.

أما الثاني - الأكل بأسم الدين - : له «طيش» و«عجلة» و«حدة»
 - ينتفخ أوداجها لما تُعاین الحق - فتشنأه، وتقوده إلى التسرع وعدم
 الثبات، ودخول دهليز المجازفات، فيجني على الدين وعلى نفسه
 وعلى غيره، فيقيض الله - تعالى - من يصرف جنائاته ومجازفاته على
 الدين، ويلبسه ثوب المقت والمهانة والبغضة جراء ما تجرأ عليه، لتظهر
 حقيقته للعامة، فهذا هو اللابس لثوب الزور، واللائق به أن يلبسه الله -
 تعالى - ثوب المقت والذلة والمهانة؛ في الدنيا والآخرة.

«فالأول» و«الثاني» لا يخلو منهما زمان ولا يفقدان من مكان، بل
 الصراع بينهما إلى اليوم الذي أخره الملك الديان.

فالفريق الأول: حلت فيه عناية الله - تعالى - وقال فيه: ﴿إِنَّا
 لَنَصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ ٥١﴾
 لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ٥٢﴾ [٥٢].
 والنصر كما هو للرسول، فكذلك هو لأتباع الرسل؛ إذا حافظوا على
 الوصايا، وعلى رأسها التوحيد والبعد عن النديد؛ الذي زخرفه الشيطان
 المريد.

والفريق الثاني: حلت فيه حكمته، ووكله إلى نفسه، وقال فيه:
 ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخَسِرَانُ
 الْمُتَيْنِ ١٥﴾ لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ١٦﴾ [١٦].

والخاسر: هو الذي يذهب كذبه سراباً لما تُعاین حقائق الأمور؛
 فيشتد خوفه ويضطرب قلبه وتنفر منه السكينة - جزاءً وفاقاً - ، وكم
 اليوم من هؤلاء الخاسرين - الذين زين لهم سوء أعمالهم ويحسبون

أنهم يحسنون صنعًا - .

فأين المهرب من الجناية في هذا المنصب؟! - منصب العلم
والحلم والوقار والسكنية ليقع به عن رب العالمين - ؛ فإذا كان التوقيع
بحقٍّ وبحجّةٍ وعلى بيّنةٍ ثقله على النفس أكبر من ثقل الجبال الراسيات،
فكيف إذا كان التوقيع بزورٍ وبجنايةٍ على النصوص؟! - اللّي في ظاهر
القول وإخراج الباطل في أفضل عبارة، وكسو معناها بقالٍ حسن - ،
فالذين يتجرّؤون على هذا يحسن فيهم؛ قوله - تعالى - : ﴿وَلِيَحْمِلَنَّ
أَثْقَاهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيَسَّ لَنَّا يَوْمَ الْفَيْكَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْزَوْنَ﴾ (١٣)
[العنكبوت] . فليعلم أحبار السوء أنّ ما هم فيه متبرّ.



«الدَّلِيلُ العَاشِرُ»

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (٨١) [الْمَائِدَةُ].

فذكر - تعالى - أنَّ موالاة الكفار منافية للإيمان بالله، والنبي وما أنزل إليه. ثم أخبر أنَّ سبب ذلك، كون كثير منهم فاسقون. ولم يفرق بين من خاف الدائرة وبين من لم يخف. وهكذا حال كثير من هؤلاء المرتدين، قبل ردّتهم كثير منهم فاسقون. فجرّهم ذلك إلى موالاة الكفار، والردة عن الإسلام - نعوذ بالله من ذلك - .

الشَّيْخُ :

هذه الآية الكريمة التي اتخذها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - دليلاً مستقلاً؛ تابعة لآية «الدَّلِيلُ التاسع»، وفيها شرط يقتضي أنه إذا وجد، وجد المشروط معه، المبيّن بحرف «لَوْ»، فالآية الكريمة تدل على أنَّ وجود الإيمان يمنع من اتّخاذ أعداء الله أولياء؛ فلا يجتمع الشرط وضده في القلب.

وقولنا في القلب - نعني به: أنَّ عمل القلب المؤثر في الجوارح عن طريق التّلازم متنفٍ، ولو كان التّصديق باقياً.

فإنّ هذه الآية الشرطية وجوابها؛ هي كالأية الشرطية التي قبلها، المتمثلة في قوله - تبارك وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُفْرَكُمْ

مُؤْمِنِينَ (٥٧) [الْمَائِدَةُ].

فإنَّ هذا الحرف؛ وهو «إن» الشرطية تقتضي نفي شرطها إذا أنتفى جوابها، ومعناه: إنَّ من آتخذهم أولياء، فليس بمؤمن. فلا يجتمع الشيء وضده في عمل القلب المؤثر في الجوارح عن طريق التلازم، فأحفظ هذا - يرباك الله - وإياك وفتح الثقب التي يتسرب منها الداء العضال - داء الإرجاء الخبيث؛ الذي سرى في الأمة كسير النار في الهشيم - ، لأنَّ من طبيعة النَّفس أنها تحبُّ «السكون»، و«الراحة» و«الدعة»، والإرجاء يوافق هواها، فلهذا تنجذب إليه هذه النفوس - التي ليس لها همّة؛ وتحوم دومًا حول الحش - .

■ فقلوه رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «ثم أخبر أنَّ سبب ذلك، كون كثير منهم فاسقون».

فحصول الموائدة والموالاة للكفار، تكون دائمًا مسبوبة بخلل طرأ على القلب؛ فينفي الإيمان الواجب - الذي إذا أنتفى حلَّ ضده - وهذا الضد ينفي أصل الدين، وهو الفسق الذي يجر إلى الردة والكفر - والعياذ بالله - ، أما الخلل المضعف للإيمان الواجب - الذي لا ينفي أصل الدين - ، فهذا إذا اجتمع في القلب يجر إلى شرٍّ مستطير؛ لأنَّ من طبيعة الشر أن يجر إلى شرٍّ أكبر. وكلامنا، وفحوى رسالة «الدلائل» لا تدور على هذا الفسق - الذي يضعف الإيمان الواجب ولا ينفيه - ، لأنَّ من عقيدة أهل السنَّة والجماعة - السلفية الشرعية - ؛ التفريق بين الفسق المخرج من الملة - الناقض لأصل الدين - والتي مدار رسالة «الدلائل» كلها عليه، وبين الفسق الأصغر، فهم على النهج سائرين، وبما أصطلح عليه الأوائل قائلين؛ إذا كان هذا الاصطلاح يحفظ

«المعنى» ويحافظ على «المبنى».

وغالبًا ما يكون هذا الفسق - الناقض لأصل الدين - ؛ كمخالفة الكافرين ومعاداة المؤمنين ناتجًا عن كسب منفعة أو دفع مضرة - مضرة إلغاء الموائد، ومنع المزاد - ، أما المضرة الجسدية؛ فهذه تسمى إكراه، وما نتج تحتها فلا حكم له، لأن النبي ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمِّي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا أَشْتَكِرْهُمَا عَلَيْهِ» [صحيح سنن ابن ماجه رقم ١٦٧٥ - وفي رواية - «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ» من رواية ابن عباس صحيح سنن ابن ماجه رقم ١٦٧٧].

■ وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «ولم يفرّق بين من خاف الدائرة وبين من لم يخف».

فخوف الدوائر ليس عذرًا؛ يعذر به صاحبه، لأن هذه الدوائر تدور على المكتسبات الدنيوية؛ من مالٍ وجاهٍ، وهذه آخر كلفة وجب حفظها، فكلية حفظ الدين، والذّب عن المؤمنين المستضعفين؛ لا يقوم أمامها مال الدنيا بأسره، فكيف بعد ذلك يتعلّل بهذه الكلية؛ التي مدار الدوائر يدور عليها؛ والتي لا تساوي شيئًا أمام الكلية الأولى - التي مدار قتال الكفار عليها - ؟! قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]. والفتنة المطلقة في القرآن، يُعنى بها الكفر، والمعنى يكون: قاتلوهم حتى لا تحل فتنة الكفر، فأين فتنة هذا من فتنة ذهاب المال؟! - الذي تعلّق بحباله الفاسقون - ؛ الذين قالوا: ﴿نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [البقرة: ٥٥]. فإلى أين جرّت بعد ذلك هذه الخشية المزيفة - التي تدور حول الحش - ؟! جرّت إلى الجبوت الكلّي

للأعمال - الذي يستلزم الردة والعياذ بالله - ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [البقرة: ٥٢].

ثم أعقبها الله - تعالى - بآية عظيمة، تبين أن من تولّى؛ فلا يضرنّ إلا نفسه، فالله بالغ أمره؛ بأناسٍ يغرسهم لهذا الأمر، من صفاتهم البادية على أعمالهم الدل للمؤمنين، والتواضع لهم، ولين الجانب، والقسوة والشدة وعدم الرأفة على الكافرين، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فهذه الصفات محمدية، أمر بها نبينا الكريم - صلوات الله وسلامه عليه - ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحج: ٨٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ جَهْدُ الْكُفَّارِ وَالْمُنْفِقِينَ وَأَعْلَظَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣].

فهذا من الحكمة التي أوتيها رسول الله ﷺ فورثها أصحابه؛ فإذا كان من لينٍ ففي مكانه، وما كانت من شدة ففي مكانها، ولا يخلطنّ ذا بذاك.

قال أبو الطيب المتنبّي:

إِذَا قِيلَ جِلْمًا ثَلُكَ لِلْجِلْمِ مَوْضِعٌ

وَجِلْمُ الْفَتَى فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ جَهْلٌ

فهذا البيت يصدق في دعاة الوسطية اليوم - بأسم الإسلام - ، الذين غلب عليهم «الضعف» و«الخور»، فلبس عليهم إبليس في هذه الصفات المشينة، وأخرجها لهم في قالبٍ لا ينبو عنه السمع، ويميل إليه الطبع، فظنوها من الحكمة؛ التي من أوتيها فقد أوتي خيرا كثيرا،

فراحوا يؤصلون على طريقها ويدعون الناس إليها، وياليتهم وقفوا إلى هذا الحد، وإنما طعنوا في الذين بينوا لهم زيف هذا القالب، وسّمّوهم «خوارج»، فأنظر أيها البصير المتفحص - الذي لا تخذعك الزخرفة في القوالب والأسماء - كيف صدق عليهم إبليس ظنّه، فأتبعوه في هذا العوج.

فلقد أصبحت «الغلظة» و«الشدة» على الكافر الجاسّ خلال الديار - قتلاً ونهباً وأسرّاً - حماقة وعجلة وطيشاً وقلة حكمة!! فأنظر ما فعلت الوسطية - بأسم الإسلام - بأصحابها، فلقد بلغ بهم الأمر أن قرّفوا إطلاق وصف الكفر على الكافر، وسارعوا في نبر طائفة المؤمنين، وعصابة الموحدين، بألقاب منفرّة، وحكايات مزوّرة - يعلمون أنهم براء منها - ، أليس هذا من ريب المنون بمن وجبت موالاتهم والذب عن عوراتهم؟! وأنّ هذا من أفضل القربات عند الله - تعالى - ، اللهم غفرًا وشكّوا - من قلة الناصر، وقلة الباصر، وقلة الواقف الواجل في الأمور التي لا يعلم صحتها من كذبها - ، فهذا عارض من القول، أستوجب ذكره فلنرجع لما نحن بصددّه.

■ وقوله ﷺ - تعالى - : «وهكذا حال كثير من هؤلاء المرتدين.

قبل ردّتهم كثير منهم فاسقون».

يعني: المؤلف ﷺ - تعالى - ؛ الذين أرتدوا بولايتهم للعساكر التركية - القبورية الشريكة - لما اجتاحت الديار النجدية؛ فدلّوا على العورات، للحفاظ على المكتسبات، وقالوا لهم: نطيعكم في كل أمر، وليس بعضه، فباعوا دينهم بعرض من الدنيا، ووشوا بخيرة الرجال

للعُدو الصائل؛ منهم المؤلف نفسه، فقتل على إثر هذه الوشاية.
فلقد جرّهم الفسق المستحكم فيهم إلى الردّة عن الدين - بولايتهم
الكافرين، ومعاداتهم المؤمنين -، فالفاسق المسبوق بالفسق، هو الذي
ينجر إلى هذه الأعمال الدنيئة المخزية، فهو خارجٌ عن أمر الله معلنٌ
بالمعصية لا يقف فيها عند حدٍّ أبداً.

فسلطان الفسق غالبٌ على من أقترفه أو تطبّع به، فالأهواء
المزخرقة، والظنون الكاذبة يستجيب لها دائماً هذا الصنف من الناس،
قال الله - تعالى - حاكياً مناداة فرعون في قومه: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي
قَوْمِهِ قَالَ يَنْتَوِمُ إِلَيْكَ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا
تُبْصِرُونَ﴾ (٥١) أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مِثْلُكَ مُصِّرُهُ بَعْدَ الَّذِي نَسِيتَ
عَلَيْهِ أَسُورَةَ مِن ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَأِيكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴿٥٢﴾ فَلَوْلَا أُلْقِيَ
قَوْمُهُ، فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿٥٤﴾ [التَّوْحِيدُ]. فلو لم يكونوا
مسبوقين بفسقٍ؛ ما أطاعوه، ولا استخفّهم بظنونه الكاذبة، وقياساته
الفاسدة.

وهكذا حال كثير من المرتدين - بولايتهم للكافرين - اليوم، وعلى
رأسهم الحاكم بالقانون الوضعي، جاهرُوا بالفسق بنوعيه، وألفته
قلوبهم وتشربته؛ قبل ولوجهم الردّة، فلما لاح أفقها، استشفروا لها،
لهذا نجدهم اليوم، سعاة - ليلاً نهاراً - في خدمة رأس الكفر العالمي،
المتمثل في «أمريكا وحزبها»، فلقد استجابوا له وقالوا له: نطيعك في
كلّ الأمر، فأصغوا لأوامره المزخرقة، وأقترفوا ما أقترفه؛ من محاربة
لطائفة الرحمن، ووصفها بكل شرٍّ وطغيان، فعملهم اليوم شاهد عيان

يعجز عن وصفه اللسان.

■ وقوله ﷺ - تعالى - : «فَجَرَّهمْ ذَلكَ إلى مَوالاةِ الكُفَّارِ، والرَّدَّةِ عن الإسلامِ. نعوذ بالله من ذلك».

فالمجاهرة بالفسق، والخروج على كل ما هو فطري والطَّعن فيه، يجر إلى مَوالاةِ الكُفَّارِ، ولهذا تجد غالب التُّحوت^(١) يعظِّمون الكفرة الفجرة، ويمدحون مدنيتهن المخزية، التي تمرَّدوا فيها على كل أصلٍ فطري تألفه النَّفس وتنجذب إليه، فيعظِّمون ما تتقزَّز منه النَّفوس، ويصفونه بالإنجاز الحضاري العظيم للإنسانية اليوم، ولقد تأذى من إنجازاتهم هذه، الحيوان قبل الإنسان.

فمن الموالين من برى قلمه في ذلك، ومنهم نفخ أوداجه ونعق لأجله، ومنهم من جيَّش الكتائب يذب عنه، ولسان الحال ناطق بذلك، والغريب في كل ذلك، أنك قد تجد من يمدح هؤلاء وأعمالهم الخبيثة الدنيئة، ويصفهم بالحكماء، ليس من أصحاب سجيتهن، وإنما من أصحاب كبار العمام والظيالة، الذين تصدَّروا المجالس، يتخلَّلون الفصاحة فيها كما يخلَّل البقر العشب، فبعداً لهذا الصنف المزخرف للأقوال الباطلة والأعمال الآفكة بعد المشرقين، هكذا نقول دائماً،

(١) التُّحوت: هم الخثالة وأراذل النَّاس؛ الذين لا يعاب بهم.

يقول عليه الصلاة والسلام : «والذي نفسُ محمد بيده! لا تقومُ السَّاعةُ حتَّى يظهَرَ الفَحْشُ والبخلُ، ويُخَوَّنَ الأَمِينُ، ويُؤْتَمَنُ الخائِنُ، ويهلك الوَعُولُ، وتظهرُ التُّحوتُ.

قالوا: يا رسولَ اللهِ! وما الوَعُولُ وما التُّحوتُ؟

قال: الوَعُولُ: وجوهُ النَّاسِ وأشرافُهُم، والتُّحوتُ: الذين كانوا تحتَ أقدامِ النَّاسِ لا يُعلَمُ

بهم. [السلسلة الصحيحة رقم ٣٢١١].



للذي زين له سوء عمله فرآه حسناً.



«الدَّلِيلُ الْحَادِي عَشَرَ»

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُواكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وهذه الآية نزلت، لما قال المشركون: تأكلون ما قتلتم، ولا تأكلون ما قتل الله. فأنزل الله هذه الآية.

فإذا كان من أطاع المشركين في تحليل الميتة مشركاً - من غير فرق بين الخائف وغيره، إلا المكره - فكيف بمن أطاعهم في تحليل مواليتهم، والكون معهم ونصرهم، والشهادة أنهم على حق، وأستحلال دماء المسلمين وأموالهم، والخروج عن جماعة المسلمين إلى جماعة المشركين؟؟. فهو لاء أولى بالكفر والشرك، ممن وافقهم على أن الميتة حلال.

الشَّيْخُ :

أعلم - رحمك الله - إنَّ الوحي ينقسم إلى قسمين؛ كما أنقسم الناس إلى قسمين، فمن حكمة الله البالغة بأن جعل لكل قسمٍ وحيه يستمد منه معتقداته ومعاملاته؛ فجعل لأوليائه نوراً يمشون به ويهتدون به في ظلمات الشُّبهات والشَّهوات، ليحيوا حياة طيبة في الدُّنيا والآخرة.

وهذا النور مرشد للفطرة المكَمَّلة، فهي تألفه وتأنس به، ولا تنفر منه، لنزاهته ممَّا يرييها، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزُّمَرُ: ٣٢]. وهذا الأحسن أَشتمل على الدَّلالات التي تدلُّ على صحة المسارات، فهو هدى ونور وهبه لأوليائه يخرجهم به من كلِّ رذيلة تنفر

منها الفطرة، إلى كل فضيلة تأنس بها، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

فهذا النور هو الفرقان الخاص بأولياء الرحمن، يفرّقون به بين الحقّ والباطل، والهدى والضلال، والفضائل والرذائل، والمسعّدات والمشقيّات، والسنة والبدعة، والدلالات الواضحات والدلالات الملبّسات، فهو وحيّ قرآنيّ إيمانيّ نبويّ شرعيّ مشتمل على طرق العلم بثلاثها: «الحس» و«الخبر» و«النظر».

فأولياء الرحمن، مسعدون لأنفسهم ولغيرهم، يتحرّون السعادة، من الأمور التي يراها قاصر النظر شقاوة، كما قال - تعالى - : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]. فهذا الصنف لما أقبل على الله - تعالى - تولّاه؛ يحبّ من يحبه ويعادي ويثأر لمن عاداه؛ كما جاء في الحديث: «واني لأثأر لأوليائي كما يثأر الليث الحرب» [أخرجه أبو نعيم في الحلية ٨/ ٣١٨، ٣١٩ وكنز العمال ١١٦٠ وعزاه لابن أبي الدنيا]. ومعناه: أخذ ثأرهم ممّن عاداهم كما يأخذ الليث الحرب ثأره.

أما القسم الثاني: فهو وحيّ رعونيّ شيطانيّ دلالاته «اللغو» و«المكاء» و«التصديّة»؛ مع هزّ الخصر والأرداف، فهو ظلامٌ دامسٌ - وإن لبس بلباس النور - يلقى إلى الذين خسروا أنفسهم وأهليهم في الدنيا والآخرة - وإن حسبوه هدى - ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَعِشْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [٣٦] وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [٣٧] [التوبة: ٣٦]. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ أَتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن

دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾ [الْأَنْعَامُ].

وهذا الوحي لا يتنزل؛ ولا يلقى إلا على أصحاب الأهواء المردية،
والظنون الكاذبة، والأقيسة الفاسدة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أُنبِئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ
تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ (٣١) تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٣٢﴾ [الشُّعَرَاءُ]. فهو وحي صاحبه
طاغوت يلقى به إلى أوليائه؛ ليسلك بهم ظلمات الشبهات، ويدخلهم
سجن الشهوات، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَائُهُمُ الطَّاغُوتُ
يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البَقَّةُ: ٢٧].

فلما ادعى «المختار بن أبي عبيد الثقفي»؛ الرافضي الكذاب^(١)،
النبوة في «الكوفة»، جاء رجل من أصحابه إلى ابن عباس، فقال: «زعم
المختار أنه أوحى إليه. فقال ابن عباس: صدق! فاستغرب الجالسون
من كلام ابن عباس. فقال: هما وحيان: وحي الله ووحى الشيطان،
فوحى الله إلى محمد ﷺ، ووحى الشياطين إلى أوليائهم» [جامع البيان
عن تأويل آي القرآن ٥٠٧/٣].

وفيه رواية: قيل لابن عمر وابن عباس: «إن المختار يزعم أنه
ينزل إليه، فقالا صدق، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أُنبِئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾
(٣١) تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٣٢﴾ [الشُّعَرَاءُ].

وقال الآخر: وقيل له: إن المختار يزعم أنه يوحى إليه. فقال: قَالَ

(١) يقول عليه الصلاة والسلام: «في ثقيف كذاب ومبير» [صحيح مسلم رقم ٦٤٤٣ وصحيح سنن
الترمذي رقم ٢٢٢٠].

فالكذاب: «المختار بن أبي عبيد الثقفي»، والمبير: «الحجاج بن يوسف». ومعنى المبير:
المهلك والمفسد، فقد كان منحرفاً عن علي عليه السلام وأصحابه، فكان هذا من التواصب، والكذاب
من الروافض.

اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُواكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٢].

ومن هذا الوحي الشيطاني - الذي يلقيه المارد - والمزخرف بالقياس الفاسد؛ ما كان سبباً في نزول الآية؛ التي اتخذها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - «الدليل الحادي عشر».

فسبب نزول هذه الآية الكريمة ما أخرجه «أبن أبي شيبه» و«عبد أبن حميد» و«أبو داود رقم ٢٨١٨، ٢٨١٩» و«أبن ماجة رقم ٢٥٨٦» و«النسائي رقم ٤٤٤٩» و«أبن منذر» و«أبن أبي حاتم» و«الحاكم وصححه» و«أبن مردويه» و«البیهقي في السنن الكبرى رقم ١٨٨٩٧» عن أبن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: «جاء المشركون إلى النبي ﷺ فقالوا: نأكل مما قتلنا، ولا نأكل مما قتل الله! فأنزل الله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُواكُمْ﴾ وَإِنَّ أَطْعَمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١١٢﴾» [صحيح سنن أبي داود رقم ٢٨١٩ وصحيح سنن أبن ماجة رقم ٢٥٨٦].

وفي رواية: «فقالوا: ما ذبح الله فلا تأكلوه، وما ذبحتم أنتم أكلتموه» [صحيح سنن النسائي رقم ٤٤٤٩].

وما أخرجه أيضاً «أبن جرير» و«الطبراني» و«أبو شيخ» و«أبن مردويه» عن أبن عباس أنه قال: «أرسلت فارس إلى قريش أن خاصموا محمداً، فقالوا: ما تذبح بيدك بسكين فهو حلال، وما ذبح الله بشمشار من ذهب - يعني: الميتة - فهو حرام».

وعن عكرمة البربري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - أنه قال: «لما حرّم الله

الميتة، أوحى «فارس» إلى أوليائها من «قريش»، ليجادلوا الرسول ﷺ قائلين: ما ذبحت أنت فهو حلال، وما ذبحه الله فهو حرام! فأنزل الله: ﴿وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُوحِيَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّلُوكُمْ وَإِنَّ أَطْعَمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (١١١) [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣/ ٥٠٥].

وعن قتادة رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - مثله، إلا أنه قال: «أوحى إبليس إلى أوليائه الضالين، ...» [جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣/ ٥٠٥].

أما الرواية التي جاءت عن ابن عباس - رضي الله عنهما - ؛ وفيها: «جاءت اليهود» بدلاً «من جاء المشركون» الظاهر أنها منكردة، لأن اليهود لا تأكل الميتة، وإن صحت الرواية؛ فيكون ما قالوه هو لجأجج يعرفون بطلانه؛ ألقوه إلى مشركي قريش ليجادلوا به النبي ﷺ؛ لأن من سماتهم الإلحاد في الحق، وجحده، والاستنكاف عنه، بعد ظهوره جلياً، فسجيتهم وطبعهم الذي تطبّعوا به: هو كره الحق وبعضه والإلحاد فيه؛ إذا جاء عن غير طريقهم، فأعقلهم أخبثهم.

وقد نصّ معنى ما قلته القاضي «أبو محمد بن عطية» الأندلسي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في كتاب «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/ ٢٤٠» بما لفظه: «وهذا ضعيف - يعني: «جاءت اليهود ...» - ؛ لأن اليهود لا تأكل الميتة، أما أن ذلك يتجه منهم على جهة المغالطة، كأنهم يحتجون عن العرب».

ثم أني قد وجدت ما يشير إلى نكارة الرواية بلفظ «جاءت اليهود» ما ذكره العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في «صحيح سنن أبي داود» تحت أثر ابن عباس «رقم ٢٨١٩ ج ٢/ ١٩١» ما لفظه: «لكن ذكر

اليهود فيه منكر، والمحفوظ أنهم المشركون».

فلقد أوحى الشيطان إلى أوليائه بما دلّ النصّ على فساد، - القياس الفاسد، والظنّ الآفك، المقرون بالهوى الغالب - أنّ الميتة حلالٌ ذكّها الله - تعالى - فلم لا تأكلوا؟! فاستجاب فريق الأنعام إلى هذا الوحي، وتشربته قلوبهم؛ لخفة عقولهم. فجادلوا به ليدحضوا الحقّ. قال الله تعالى: ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [النحل: ٥٠].

فالمجادلة إذا كانت بما دلّ النصّ على فساد، فهو عينُ الإفساد والفساد، والمستجيب لهذا المفترى - المسجوع بسجع الشياطين -، إما جاهلٌ، وإما ظالمٌ فاسد يريد علوّاً في الأرض وفساداً، ولأجل الجاهل بحقيقة أولياء الشياطين، أنزل الله - تعالى - آية «دليل الباب»، ليبين لأوليائه، أنّ جماع شبه الكفار وقرنائهم من الشياطين أوتوا من جهة القياس الفاسد؛ كما أوتي منه كبيرهم وداعيتهم إلى دار البوار لما قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الاعراف: ١٢]. فلا بدّ في القياس الصحيح من قدرٍ مشتركٍ بين المشبه والمشبه به، وهذا ما لا تجده فيما قاله اللعين، ولا فيما أوحاه إلى المشركين؛ ليدحضوا به عين اليقين.

فلما تبين افتراءهم وأتضح بطلانه، قال بعد ذلك المولى - سبحانه وتعالى - في هذا الملبوس المكذوب: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : «وإن أطعتموهم في أكل ما نهاكم عنه.» [جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣/ ٥٠٧].

■ فقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فإذا كان من أطاع المشركين في تحليل

الميتة مشرّكاً - من غير فرقٍ بين الخائف وغيره، إلا المكره».

فلقد قرن المولى - سبحانه وتعالى - الطّاعة في ذلك بالشّرك المخرج من المِلَّة، وهذا يسمى «شرك الطّاعة» - الذي هو أصل الشّرك - ، فلما قال الله - تعالى - : ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَئِءَ آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يَس: ٦٠]. علم أنّ ذلك لا يكون بـ «الصلاة» ولا بـ «الصيام»، وإنما يكون في أتباعه في تبديل أحكام الشريعة المنزّهة - تحليل ما حرّم الله، أو تحريم ما أحلّ الله - ؛ لأنّ التحليل والتّحريم حقّ لله - جلّ وعلا - بل الربوبية عليه قائمة.

لهذا لما أشكل على «عديّ بن حاتم» رضي الله عنه لما سمع الرسول صلّى الله عليه وآله يقول: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [الْبَنَاقَةِ: ٢١] - وكان يومها حديث عهدٍ بالإسلام - قال: يا رسول الله ما عبدناهم! فظن أنّ العبادة مقصورة في «الصلاة» من ركوع وسجود أو «الصيام». فبيّن له النبي صلّى الله عليه وآله ذلك بقوله: «أليس يحرمون ما أحلّ فتحرمون، ويحلّون ما حرّم الله فتحلّونه؟ قلت: بلى. قال: فترك عبادتهم» [صحيح سنن الترمذي رقم ٣٠٩٥ وأبن جرير الطبري رقم ٣٦٧ ج ٤ / ١٤٨ والبيهقي في السنن الكبرى].

وزاد حذيفة بن اليمان رضي الله عنه تبين ذلك بقوله: «أما إنهم لم يكونوا يصومون ولا يصلون لهم، ولكنّهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلّوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً أحلّه الله لهم حرّموه، فكانت تلك ربوبيتهم» [جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣ / ١٤٨].

فبيّن «حذيفة بن اليمان» أنّ صلب الربوبية مقرونة في التّحريم

والتَّحْلِيل؛ فمن أَتبع أو أَطاع مغيِّر الأحكام وهو يعلم أنه مخالف لما أنزل الله، فقد آتخذ ذلك المغيِّر ربًّا من دون الله - تعالى - وإن أنف من سماع ذلك - ؛ فقد عدل بربه وأشرك به غيره؛ فمن فعل ذلك فهو مشرْك كافرٌ خارجٌ من المِلَّة وإن زعم أنه مسلم وصلى وصام. وغالبًا ما يكون هذا الاستدراج إلى هذا الشُّرك الأكبر بحيلة التعظيم لشعائر الله - تعالى - ؛ فالتَّبديل يكون بالزيادة في الدين أو النُّقص منه - ومداره على «الكذب والافتراء»، أو «التأويل والغلط» - .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «والتَّبديل نوعان: أحدهما: أن يناقضوا خبره. والثاني: أن يناقضوا أمره. فإنَّ الله بعثه - يعني به: النبي ﷺ - بالهدى ودين الحق، وهو صادق فيما أخبر به عن الله، أمرٌ بما أمر الله به؛ كما قال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النِّسَاءَ: ٨٠].

وأهل التَّبديل الذين يضيفون إلى دينه وشرعه ما ليس منه، وهم أهل الشَّرْع المبدَّل: تارة يناقضوه في خبره؛ فينفون ما أثبتته، أو يثبتون ما نفاه؛ كالجهمية الذين ينفون ما أثبتته من صفات الله وأسمائه - إلى أن قال - : ثم إنهم يوجبون ما لم يوجبه، بل حرَّمه، ويحرِّمون ما لم يحرِّمه، بل أوجبه؛ فيوجبون اعتقاد هذه الأقوال والمذاهب المناقضة لخبره، وموالاته أهلها ومعاداة من خالفها. [النبوات ١ / ٣٣٢، ٣٣٣].

وهذا بالفعل ما فعل الحاكم بالقانون الوضعي - حاكم الأمة بالحديد والنار، ومستضعفها ومهينها ومسلمها لأعدائها؛ من اليهود والنصارى، ينهشوا فيها نهش الكلاب الضَّارية - ؛ فلقد والى من أطاعه

في هذا التَّبدِيل، وأهان وأستحلَّ عرض ودماء من خالفه.

فالتَّبدِيل يكون إما بمناقضة الخبر - بالإحاء الشَّيطاني المكذوب ؛ كآية الباب، والشَّعر المزخرف المرذول - ، فعمدة المخالفين هذين الأصلين لمناقضة الخبر؛ لهذا نزه الله - سبحانه وتعالى - كلامه منهما بقوله: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ (٤١) وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ ﴿٤٢﴾ [المائدة]. أو بمناقضة الأمر - تحليل ما حرَّمه، أو تحريم ما أحلَّه - وأستحسانه وإنفاذه في الرِّعية، فالطَّائع لهذا مشركٌ عادلٌ بربه بأقبح أنواع الشُّرك - «شرك الطَّاعة» الذي هو أصل عبادة الشيطان - ؛ التي نبَّه وحذَّر منها إبراهيم عليه السلام أباه بقوله: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ [مريم] ؛ ولقد علم أنَّ أباه لم يكن يسجد ويركع للشيطان، وإنما أتبعه في تبديل التَّوحيد وأستحسان عبادة النَّدِيد، وسَمَّاها له «شفعة» و«قربة» و«زلفة» كما سَمَّاها وأوحاها لمشركي قريش؛ لما تبيَّن لهم قُبْحُ فعالهم فقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الأنعام].

لأجل هذا التَّأصيل والتفصيل في التَّبدِيل - الذي مدار «شرك الطَّاعة» يدور عليه - صدع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - بما لفظه: «ومتى ترك العالم ما علمه من كتاب الله وسنَّة رسوله، وأتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدًّا كافرًا يستحق العقوبة في الدُّنيا والآخرة» [مجموعة الفتاوى ٣٥/٢١٨ ط/ج ٣٧٢، ٣٧٣ ط/ق].

ولم يعذره بالإكراه لأنَّ العالم - ببطلان ما دعاه إليه ذاك المبدِّل؛ المخالف لحكم الله ورسوله، أو العالم بأصول الشريعة وثاقب النَّظر في أحكامها - عليهما أن يحميان الحوزة ويظفران بالفوزة، فقال ما

لفظه: «ولو ضرب وحبس وأوذي بأنواع الأذى ليدع ما علمه من شرع الله ورسوله الذي يجب أتباعه وأتبع حكم غيره، كان مستحقاً لعذاب الله بل عليه أن يصبر. وإن أوذي في الله فهذه سنة الله في الأنبياء وأتباعهم.» [مجموعة الفتاوى ٣٥/٢١٨ ط/ج ٣٧٢، ٣٧٣ ط/ق]. ولقد تقدّم ذكره بتمامه وتفصيله في بابه ممّا يغنينا عن إعادته ههنا.

فلقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - مناط الردّة والكفر بالملّة يدور على هذا القبيح من الشُّرك؛ «شرك الطّاعة» الذي دعا إليه الشيطان أولياءه، فاستجاب هذا المبدّل - المناقض للخبر أو الأمر - وإن سمّاها بلفظٍ ملبوسٍ، أو خفى قبحها المدسوس - مصالح مرسلّة، أو أحكام معتبرة وميسّرة - ؛ بهواه المائل، ورأيه الفاليل، كما يفعل اليوم الحاكم بالقانون الوضعي، المستكبر والمستنكف المعلّل قبح فعّاله - من إحلال تلك القوانين الوضعيّة وإنفاذها في الأمّة - بعلة الخوف من الحلف اللدود - عباد الصليب واليهود - أنّ لهم قوّة وصوليّة وأستشهد بعدّة أمثلة مما حصل في ديار الملّة، كـ «أفغانستان» و«العراق» و«الصومال» و«...»، وتلك هي حججٌ مبيرةٌ، وعن الحقّ محيدةٌ، وإنما فعل فعلته القبيحة، لأجل الحرص على المسرّة المنوطة بالشّهوة - ملء الكرش والمحافظة على العرش - والخوف من الفطام والانفصام منها؛ في نظره البائس وقنوطه اليائس - أنّ الذين كرهوا ما أنزل الله لا يُغلبون ولا يُقهرّون - . وبأس ما ذهب إليه ظنّه، وبأس ما دارت عليه مطيّته، وبأس ما حوته طويّته.

ألا يرى المنكوس المعتمد على الملبوس، أنّ الكارهين للكتاب،

جهزت لهم الكتاب، وهم قلة قد تشبّثوا بأصول الملة، يجوبون البلاد، ويدعون العباد، بالمجادلة لقاصر النظر، وبالمجادلة لصاحب النفرة؛ الذي غايته ملء الكرش، وسيفرغها قطعاً في الحش، أنهم قهروا المسمّم وكووا أنفه بالميسم، ليعلم النّاكص السّاقط في حمأة الردّة بتبديله أو المتّبّع ذلك التّبديل - ولو قال أنا أنكره - ؛ لأنّ ذلك نقض لأصل الدّين إنّ ﴿حَزَبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة ٥٦].

يقول العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في المجادلة التي ألقاها الشيطان إلى أوليائه ليدحضوا بها الحقّ ما لفظه: «المناظرة التي أشرنا لها في الأيام الماضية، ووعدنا بإيضاح مبحثها هنا، وهي المناظرة التي وقعت بين «حزب الرحمن» و«حزب الشيطان» في حكم تحليل لحم الميتة وتحريمه، فحزب الشيطان يقولون: إنّ الميتة حلال، ويستدلون بوحى من وحي الشيطان، وهو أنّ الشيطان أوحى إلى أصحابه وتلامذته في مكة أن أسألوا محمداً عن شاة تصبح ميتة من هو الذي قتلها؟ فلما قال: الله قتلها. احتجوا على النبي وأصحابه في تحريمهم الميتة بفلسفة من وحي الشيطان وقالوا: ما ذبحتموه وذكيتموه بأيديكم حلال، وما ذبحه الله بيده الكريمة بسكين من ذهب تقولون حرام!! فأنتم أحسن من الله إذا!!

فهذا فلسفة الشيطان ووحى إبليس أستدل بها كفار مكة على أتباع نظام الشيطان وتشريعه وقانونه بدعوى أنّ ما ذبحه الله أحلّ مما ذبحه الناس، وأنّ تذكية الله أطهر من تذكية الخلق، وأستدل أصحاب النبي ﷺ على تحريم الميتة بوحى الرحمن في قوله - تعالى - : ﴿حُرِّمَتْ

عَلَيْكُمْ الْمَيِّتَةُ ﴿[الْمَائِدَة : ٦٠]﴾. ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةَ﴾ [البقرة : ١٧٠].

فأدلى هؤلاء بنصٍ من نصوص السماء، وأدلى هؤلاء بفلسفة من وحي الشيطان، ووقع بينهما جدالٌ وخصامٌ، فتولى رب السماوات والأرض الفتيا في ذلك بنفسه فأنزلها قرآناً يتلى في «سورة الأنعام» معلماً بها خلقه، أن كل من يتبع نظاماً وتشريعاً وقانوناً مخالفاً لما شرعه الله على لسان رسول الله ﷺ فهو مشركٌ بالله كافرٌ متخذٌ ذلك المتبوع رباً، فأنزل الله في ذلك قوله: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» منه الميِّتة. أي: وإن قالوا: إنها ذكاة الله، وأنها أطهر. ثم قال: «وَأِنَّهُ لَفِسْقٌ» أي: إن الأكل من الميِّتة لفسق. أي: لخروج عن طاعة الرحمن إلى طاعة الشيطان. «وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخِرَ إِلَى أُولِيَآئِهِمْ» من الكفرة ككفار مكة «لِيَجْذِلُوَكُمْ» لأجل أن يجادلوكم بوحي الشيطان، ما ذبحتموه حلال، وما ذبحه الله حرام، فأنتم أحسن من الله. ثم قال - وهو محل الشاهد - : «وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ» أي: أتبعتموهم في ذلك النظام الذي وضعه الشيطان لأتباعه وأقام دليلاً من وحيه عليه «إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» هو الشرك الأكبر المخرج من ملة الإسلام بإجماع المسلمين. [العذب النَّمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٥ / ٤٤١ - ٤٤٣].

ويقول رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - تحت استنكار واستفهام «عديٍّ» لما سمع النبي ﷺ يقرأ قوله - تعالى - : ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة : ٣١]. ثم بيّن له النبي ﷺ ذلك الاستنكار وقال: «فتلك عبادتهم» ما لفظه: «وهذا التفسير النبوي المقتضي أن كل من يتبع مشرعاً فيما أحل وحرم مخالفاً لتشريع الله أنه عابدٌ له، متخذه

ربًا، مشرك به، كافر بالله، هو تفسيرٌ صحيحٌ لاشكٍّ في صحته، والآيات القرآنية الشاهدة لصحته لا تكاد تحصيها في المصحف الكريم.

وأعلموا أيها الإخوان أنَّ الإشراك بالله في حكمه والإشراك به في عبادته كلاهما بمعنى واحد، لا فرق بينهما ألبتة، فالذي يتبع نظامًا غير نظام الله، وتشريعًا غير ما شرعه الله، وقانونًا مخالفًا لشرع الله من وضع البشر، معرضًا عن نور السماء الذي أنزله الله على لسان رسوله، من كان يفعل هذا هو ومن يعبد الصنم ويسجد للوثن لا فرق بينهما ألبتة بوجه من الوجوه، فهما واحد، فكلاهما مشرك بالله، هذا أشرك به في عبادته، وهذا أشرك به في حكمه كلاهما سواء، وقد قال الله - جلَّ وعلا - في الإشراك به في عبادته: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (١١٠) [الكهف].

وقال في الإشراك به في حكمه أيضًا: ﴿لَهُ غِيبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصَرَ بِهِ، وَأَسْمَعُ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (٢٦) [الكهف]. [العذب التَّمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٥/ ٤٤٠، ٤٤١].

قال أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : بل الإشراك في حكمه هو أقبح أنواع الشرك - المسمَّى «شرك الطاعة» - فإبليس - اللعين - أوحى إلى أوليائه أنظمة وتشريعات استحسنوها وأستغنوا بها عمَّا جاءت به الرسل، فكان هذا الاتباع عين العبادة التي تعبدوه بها، ولهذا قال إمام الحنفاء لأبيه: ﴿يَتَأَبَّتْ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ [البقرة: ٢١٧]. فأعلمه أنَّ أتباعه في ذاك النظام والقانون المزخرف، والمسجوع بسجع

الشياطين؛ المخالف للنصوص المنقولة، وللأمر المعقولة، والمصادم للفترة المكملّة، والملحد في الشريعة المنزّهة، هي العبادة بعينها التي وبّخ الله - تعالى - أصحابها بقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يَس: ٦٠]. فلقد تعبّدوه بهذه الأنظمة والتشريعات والقوانين المسفسفة، ولجّوا فيها بالسفسطة، فخسروا بذلك أنفسهم وأهلهم يوم القيامة - وذلك هو الخسران المبين - .

بل هذه العبادة - التي مدار «شرك الطّاعة» يدور عليها - هي التي زادت الشيطان طغياناً وإناساً وأستحساناً وبقاءً - على العبادة التي تعبّدوه بها - إلى يوم القيامة؛ فلما عاين المصير المشؤوم قال: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾ [الْأَنْعَام: ١٣]، فقد أقرّ وأعترف أنّ ما كان يفعله أولياؤه هو شرك الربوبية لم يكفر به إلّا يوم القيامة، بل بيّن أنّ العبادة التي تعبّدوه بها كانت دعوة إلى هذه التنظيمات والتشريعات المزخرفة بالملبوس - مع ما فيها من السمّ المدسوس - بقوله: ﴿إِلَّا أَنْ دَعَوْتُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [الْأَنْعَام: ١٣].

فتنبّه أيها العاكف على القوانين الوضعيّة الكفريّة - التي هي محض زُبالة الأذهان، ونخالة الأفكار، ومرذول الأقوال - إلى هذه البراءة يوم القيامة التي تكون بينك وبين من آخذته ربّاً - وإن نفرت من ذلك نفور الوحوش - ؛ وإن أَسْتَشَكَلْتَ ذلك، فأنظر إلى أَسْتِنكَار «عديّ» وما بيّن له بالقول الرّكي، فلا تماري في ذلك مرأً ظاهراً، فلقد تعبّدت بالضلال البعيد، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِفْعَةَ لَهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ [الْجُح: ١٣]، والدّعوة سواء كانت «أستغاثة»

أو «أستعانة» بتلك التشريعات والقوانين السافلات، فهي دعوة ﴿لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [البقرة: ١٧٠]. فتنبّه أيها البليد، أنّ ما ركنت إليه وأستجبت لدعوته ﴿لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلِيُّكَ الْعَشِيرُ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وقبل أن أختم هذا العنصر، أردت أن أنبّه على بعض الكبوات، التي قد تجدها أيها القارئ الكريم في بعض المجلدات؛ التي شرحت السنة أو فسّرت الكتاب، ومنها كبوة القاضي «أبن العربي» المالكي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - لما قال ما لفظه في آية الباب: «إنما يكون المؤمن بطاعة المشرك مشركاً إذا أطاعه في اعتقاده الذي هو محل الكفر والإيمان؛ فإذا أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتصديق فهو عاص فأفهموا ذلك في كل موضع» [أحكام القرآن ٢/ ٢٧٥].

فالقول تنويّة منه؛ أنه يفرّق بين «شرك العبادة» و«شرك الطّاعة» كالمستدلين بقوله - تعالى - : ﴿فَلَمَّا ءَاتَهُمَا صَاحِبًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا فَتَعَلَّىٰ اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]؛ ليفرّقوا بين «شرك العبادة» و«شرك الطّاعة»؛ وأستدلوا على ذلك بقصة باطلة - سنداً ومنتناً - ؛ ليزودوا بها عن المحاكم بالقانون الوضعي - بالشبهة المزيّفة - ؛ ثم ليقولوا بعد ذلك: نحن نقرّ ونوافق على من حكم على هذا بالشرك، لكن ليس الشرك الذي يذهب أصل الدين، وإنما المضعفه؛ وجعلوا القصة المنكرة - سنداً ومنتناً - العمدة للاعتضاد، على ما تبين قبحه، ولقد أجهزنا على هذه الشبهة السّمجة والعمدة اللّججة بالقول الصواب؛ الذي منحه لنا الوهاب، في كتابنا «منهج أهل السنة في تقرير عقيدة الأئمة» وهو مطبوع، سمّيناه «علّة عليّة وشبهة قبيحة في باب شرك

الطَّاعَة»، فليراجعها من شاء أن يعتمد على القول المتين ليذفف على المذهب المشين - الذي جاء به «طائفة المرجئة الجدد» - الأثرية بين المعكوفتين - .

فهذه الكبوة كالكبوة التي عالجناها في كتابنا «مَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ فِي كَفْتَي الْمِيزَانِ» في باب «التَّبْدِيلُ» لما قال في قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [التَّائِبَةُ ٤٤] ما لفظه: «وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله؛ فهو تبديل له يوجب الكفر» [أحكام القرآن ٢/ ١٢٧].

فقلت فيها: أن مناط قوله يدور على اعتقاده، فهو سلك البنية البدعية في دعامة الدين - أعني: مسألة الإيمان -؛ فلقد وافق «الأشعري» رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - في أن الإيمان: هو مجرد تصديق القلب ومعرفته، فلقد «أظهر الحكم»؛ وهو قوله: وهذا يختلف إن حكم بما عنده على أنه من عند الله - الذي مناطه يدور على التكذيب - «اعتقاد الاسم» - أن الإيمان مجرد تصديق القلب ومعرفته فقط - .

فكذلك هذه الكبوة ظاهرة هنا في قوله: «إنما يكون المؤمن بطاعة المشرك مشركاً إذا أطاعه في اعتقاده الذي هو محل الكفر والإيمان»؛ أخرج العمل كلياً أن يقترن بناقض من نواقض أصل الدين - ولهذا لا يعد ترك الصلاة من الكفر الأكبر، ولا الإعراض عن الشرع والإقبال على القوانين الوضعية إلا إذا اقترن معها التكذيب - .

وأعلم - يردك الله - أن أهل السنة - السلفية الشرعية - لما يلفظون لفظة: «اعتقاد» أو «هذا مداره على الاعتقاد» أو «إذا زال الاعتقاد» لا

يعنون ألبتة؛ ما ذهب إليه القاضي ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - .
 فالاعتقاد ينقسم إلى قسمين: اعتقاد خاص بقول القلب: وهو
 «الإقرار» أو «المعرفة» ومدارهما على «التصديق» أو «التكذيب» .
 واعتقاد خاص بعمل القلب: وهو «إنشاء الالتزام»، فهذا هو عمل
 القلب المؤثر في الجوارح بطريقة التلازم، ومنه: «المحبة» و«التعظيم»
 و«الانقياد» و«الاستسلام» و«التعزير»؛ إلى غير ذلك من أعمال القلوب،
 ومناطق هذه الأعمال على هذا «الإنشاء»؛ ومن الأعمال الجوارحية ما
 تكون مترابطة مع هذا القسم لا تنفك عنه ألبتة، فإذا أنتفت علمنا أن هذا
 القسم أنتفى؛ وإن بقي القسم الأول - أعني: قول القلب -؛ فلا يصح إذا
 بقي القسم الأول وحده أن نقول: إن الاعتقاد باقٍ ولم ينتف .
 فهنا زلت أقدام المرجئة من قبل، وطائفتهم الجدد اليوم، لما
 علّقوا «زوال الاعتقاد» بزوال القسم الأول - قول القلب المرتبط
 بالتصديق والتكذيب عن طريق التلازم -، فكفر «الاستكبار» وكفر
 «الإباء» وكفر «الرّد» وكفر «الإعراض» ليس على هذا القسم ينبي بتاتاً،
 ولا يمتُّ إليه بصلّة، وإنما مناطه على عدم الانقياد للأعمال التي تثبت
 أصل الدين، فتنبّه وأعرف هذه التفصيلات في كلمة «الاعتقاد» وأعلم
 أنه يشمل «قول القلب» و«عمل القلب» معاً؛ المؤثر في الجوارح عن
 طريق التلازم، وإياك أن يستخفك طائفة المرجئة الجدد - الأثرية بين
 المعكوفتين -؛ فلقد لعب بهم الشيطان وأتاهم من جهة ما تميل إليه
 أنفسهم، فنفخوا فيه أوداجهم - أعني: هذا الاعتقاد الماكن - تارك
 الدين كثوب سابري -، وتسمّنت به بطونهم؛ بما ألقيا إليهم لنشره، وإن

أَدْعُوا غير ذلك وقالوا: بل تحسدونا!

قلنا: على أي شيء نحسدكم؛ على فشو السمن فيكم؛ فحالكم يكذب مقالكم، للترباط الذي بينهما، فأف لكم ولما أنتم فيه، اللهم باعد بيننا وبينهم بعد المشرقين. آمين! آمين! آمين!

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «من غير فرق بين الخائف وغيره، إلا المكره».

قلت: المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - يردد دائماً هذه العبارة في كل أدلته التي سبقت ليس تكراراً ولا ركافة، وإنما ينبه دائماً على ذلك؛ لأنَّ أهل السنة - السلفية الشرعية - يتحرّون الدقة في الألفاظ، بالأقوال المعقولة والمعاني المنقولة، ليحموا «المعنى» ويحافظوا على «المبنى»، فالاستفسار والتفصيل في الطرح هو السمة البادية على المذهب، ولك أن تراه في هذا الشرح المهدّب. وكأنه يقول: أحترس! الخوف ليس عذراً، إنما العذر في الإكراه.

وترديد ذلك في كل دليل؛ ليفصل المدلول؛ وتلك هي عمدتنا في هذا المأمول، كما نسأله - تعالى - أن نلزم هذا السبيل في كل شرحنا؛ لنشفي العليل ونقنع الغليل. آمين! آمين!

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فكيف بمن أطاعهم في تحليل موالاتهم، والكون معهم ونصرهم، والشهادة أنهم على حق».

المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - من فقهه؛ وعلمه ونظره الثاقب فيما يدلّ عليه، يستدل لدليله بالمدلول الصحيح؛ ليقيم المدلول الأولي، وهذا لا يقوم به إلا من كان ملماً بالحجة ومناطها؛ على الحجة يعتمد، وعن

الإيهام والمجمل يبتعد، فالنَّاطِر المتفحَّص هو الذي علم أنَّ الحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا بالتَّمرُّس، والمؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - قد أحكم هذا الباب، وتجنَّب المعاب.

فموا الالة الكافرين المتربصين للدين وحملته ريب المنون أعظم ردّة عن الدين عنده؛ فلهذا صدّر قوله فيها بـ «فكيف» التي تفيد الاستفهام مع التّعجب، والتّعجب إنما هو للمتوقّف في تكفير من أطاع من زَيْن وزَيْف الأدلة في موا الالة العساكر التركية - القبورية المشتركة - وحلّ لها، وشهد معهم الوقائع ونصرهم - باليد واللسان - وشهد أنهم على حقّ، ويزاد الكفر المغلظ، إذا كان المشهود له؛ كفره أصلية - «يهودية» أو «نصرانية» أو «مجوسية» - كما هو واقع اليوم؛ يسمون قوة الجاسّ خلال الدّيار - قتلاً ونهباً وأسراً - «إستعانة»، وقوة المراغمة «ضلالة»، وهذا من الإلحاد فيما بيّنه رب العباد.

وقوله «الكون معهم»: ليس فقط إذا جاسوا خلال الدّيار، إنما يشمل كل ما هو يناقض أصل الدين أو فروعه، وأعلى النقض مصادمة للدين، أستحسان وتزيين وإعمال قوانين وتشريعات الكافرين، وتنفيذها في الرّعية؛ لتكون للمنزّه ندّية، وهذا عينُ الإهانة لمنهج الاستقامة، الذي أرتضاه المولى - سبحانه وتعالى - للعباد؛ ليحيوا بصالح أعمالهم البلاد.

ومن الخذلان للمؤمنين ولدين ربّ العالمين، أنَّ الإنسان يعلم نجاسة هذه المزابل؛ المحتوية على خسة الرذائل - معايب ونواقض تلك التنظيمات والتشريعات - ثم يكفّ عن تبين عوارها، وتلبساتها

المزخرفة؛ التي هي لفطرة العباد مهذدة. فهذا عين التليس الذي يوحيه إبليس؛ ويسميه «الطريق الهين» وحقيقته «دهليز المداهن».

فكيف يسكت من سمع يقال عن الشرعة المنزهة، التي هي لفطرة مكملة: إِنَّ الْأَنْثَىٰ تَمَثُّ بِالْقِرَابَةِ الَّتِي يَمَثُّ بِهَا الذَّكَرُ، فتفضيله عليها ظلم وجور، أو أَنَّ تعدد الزوجات عسرة للنفقات، لكن يزينون آتخاذ الخيليات، للفتك بالأرحام ولتختلط الأنساب، ويدخل في الميراث من لا حق له، أو أَنَّ قطع اليد للشارق عملٌ وحشيٌّ لا ينبغي في عهد النظم المدنية - العهد الذي شُئنا فيه التنزيل، ورفع رأسه فيه الرذيل - !!؟

فكيف يسكت من علم الشرِّ الواضح، والقبح الفاضح، قد نصب المنجنيق، ثم يلزم التلفيق، لتترك الدَّهْمَاءُ في العمياء !!؟ وهل الشياطين وأعوانهم من الإنس أستعانوا على نشر قبائحهم المبدية، وتلبساتهم المخزية إِلَّا بهذا الصنف الخبيث؛ الذي لحد في صدق الحديث !!؟ ومن نظر في واقعنا المرير، يجد هذا الصنف يجوب البلاد؛ ويدعو العباد، للذي أشتمل على قبح الفساد؛ ليكون بذلك داعية على باب جهنم، من أجابه قذفه فيها؛ ورأس هذا الصنف وحربته «أخبار السوء»، الذين إذا سلمت لهم مواعيدهم وما حوته مزاولهم فلا مبالاة بما جرى على الدين.

يقول العلامة ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «فتارك حقوق الله التي تجب عليه أسوأ حالا عند الله ورسوله من مرتكب المعاصي؛ فَإِنَّ ترك الأمر أعظم من ارتكاب النهي من أكثر من ثلاثين

وجهاً ذكرها شيخنا رَحِمَهُ اللهُ - يعني به: شيخ الإسلام ابن تيمية - في بعض تصانيفه؛ ومن له خبرة بما بعث الله به رسوله ﷺ وبما كان عليه هو وأصحابه رأى أنَّ أكثر من يشار إليهم بالدين هم أقل الناس ديناً - والله المستعان - .

وأيُّ دينٍ وأيُّ خيرٍ فيمن يرى محارم الله تنتهك وحدوده تضاع ودينه يترك وسنة رسول الله ﷺ يرغب عنها وهو بارد القلب ساكت اللسان؟ شيطان أخرس! كما أنَّ المتكلم بالباطل شيطان ناطق، وهل بلية الدين إلَّا من هؤلاء الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورياساتهم فلا مبالاة بما جرى على الدين؟ وخيارهم المتحزن المتلمظ، لو نوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله بذل وتبذل وجدَّ واجتهد، وأستعمل مراتب الإنكار الثلاثة بحسب وسعه. وهؤلاء - مع سقوطهم من عين الله ومقت الله لهم - قد بلوا في الدنيا بأعظم بلية تكون وهم لا يشعرون، وهو موت القلوب؛ فإنَّ القلب كلما كانت حياته أتم كان غضبه لله ورسوله أقوى، وانتصاره للدين أكمل. » [إعلام الموقعين عن رب العالمين ١ / الجزء الثاني / ١١٢].

فلله على كل أحد عبودية بحسب مرتبته، فأين العبادة التي تعبَّد بها هذا الصنف - صنف الموائد والمزاود أو مغير الشكل لأجل الأكل - ؟! فهو عوض أن يحرض على تنفيذ الحق ويصبر عليه؛ وبما جرى في سبيله حتَّى يدمغ الباطل، ويجعل رضى ربِّ العباد، أحبَّ إليه من رضى العباد، تحيِّز إلى الباطل ليشد عضده، بالفتاوى الكاذبة، والعلل الواهية المزخرفة، ويغوص في بطون النصوص المتشابهات،

ليستخرج الشبهات - المركبة من حق ضئيل وباطل كثير - ليستخفّ القلوب العمياء بذاك الدّهاء. فلقد كثر سواد العاقل، بزخرفته للباطل، وشنأ الموحدين وحمى حوزة المشركين، فياله من بهتان تشمئز منه فطرة الإنسان. فالشّهامة تأبى الرضوخ إلى تلك المهانة. فماذا نقول للذي زين له سوء عمله فرآه حسناً؟، نقول كما قال المولى - سبحانه وتعالى - : ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ [الكهف].

فهذه الآية يدخل فيها كل عامل عملاً يحسبه قرابة، وإن هو إلا مغضبة ومبعدة عن المنهاج السليم والطريق المستقيم.

يعلق ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - على هذه الآية الكريمة؛ يعارض من القول مرتبط بالمأمول، أستوجب ذكره لتعم الفائدة، فيقول فيه ما لفظه: «وهذا دليل على خطأ قول بعض أهل الفرق: إِنَّ اللَّهَ لَا يَحْسَبُ الْكَافِرَ إِلَّا بَعْدَ عِلْمِهِ بِوَحْدَانِيَةِ اللَّهِ، وقصده للكفر وتعمده له. فأخبرنا الله في هذه الآية أَنَّ هؤلاء الكفار ما كانوا متعمدين لكفرهم، بل كانوا يحسبون ويظنون أنهم مطيعون لله، عابدون له، ومع ذلك الظن الخاطيء لم يقبل الله عملهم، بل جعله هباءً منثوراً، وكانوا خاسرين به.» [جامع البيان عن تاويل آي القرآن ٥/ ٢١٠].

فليحترس حبر السوء؛ ولا يظن في تلك الزخرفة في الدنّوات، التي عبّت بها القنوات، أنها قرابة، وإن هي إلا كما قال - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَرَابٍ بَقِيْعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (٣٩)

[النَّبَأُ].

وقوله «الشهادة أنهم على حق»: مع كون هذه الشهادة من الكفر المغلظ - إذا كانت فيما يهدم أصل الدين - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَتُكَنَّبُ شَهَدَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ (١٩) ﴿النَّبَأُ﴾. فهي من عمدة ما يهين المؤمنين ويقوي شبه المشركين ليشككوا في أصل الدين، ومن هؤلاء؛ الذين يسمّون «النخبة» في البلدان الإسلامية - أصحاب الشهادات وخرجي الجامعات - الذين يقولون: إِنَّ الأديان الثلاثة هي الملة الإبراهيمية؛ «اليهودية» و«النصرانية» و«الملة الإسلامية» وكلها حق، فدعوا الناس وما يختارون.

وبسبب هؤلاء البائسين عمّت الردّة عن الدين، في كثير من بلاد المسلمين، ولهذا شاهدنا تشييد الكنائس بجانب المساجد، ووضع «التوراة المحرفة» و«الإنجيل المحرف» بجانب «القرآن الكريم». بل زاد بعض صحفية الإعلام الكاذب فوق هذا الكذب المفترى، أنهم يترحمون على الكفار أصحاب النار، ولا يتخرجون من ذلك، فالله الله في دينكم أيها المسلمون، وأعلموا أَنَّ الله - تعالى - ناجزٌ وعده وهازمٌ الأحزاب وحده، فكونوا من حزبه، وأقلعوا هذه العروق الدّساسة، التي ألفت الخساسة.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٨) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿٩﴾ [الْفَتْحُ]. فزيدوا في غيكم أيها الأنجاس؛ الذي نفث في روعكم الخنّاس، وموتوا بغيبكم؛ فلا يكون إلّا ما أراد الله - تعالى -

وإنَّ غداً ناظره لقریب.

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وأستحلل دماء المسلمين وأموالهم، والخروج عن جماعة المسلمين إلى جماعة المشركين؟؟».

يقصد المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - الذين غزوا الديار النجدية - الدولة العثمانية الماتريديّة القبورية المشركة - ومن ظاهرهم من أعراب البادية، أو من الخانسين الشانئين للتوحيد المبتهجين بعبادة التّديد، أو من والى لخوفه لما جاست العساكر التركية الديار، ليحفظ اللقمة. فكل هؤلاء شقوا عصا الطّاعة وتمايزوا عن الجماعة؛ «موالاة» أو «مداهنة» أو «مدارة» للحفاظ على المكتسبات وجني الثمرات.

فكل هؤلاء الذي ذكرناهم أستحلوا دماء المسلمين وأموالهم - وعلى رأسهم الدولة العثمانية ومن أعانها على ذلك - ، ولا شك أن من أستحل هذه «الدماء» و«الأموال» و«الأعراض» فقد كفر إجماعاً. لكن لنا وقفة مع قوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وأستحلل دماء المسلمين وأموالهم». ولا شك أن الجاسين وأعوانهم ما تلفظوا بذلك «الاستحلال» الذي أثبتته المؤلف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - وصفه فيهم.

فنظرنا فوجدنا أن «الاستحلال» على قسمين: قسم مرتبط بالأعمال المنقضة لأصل الدين، وقسم مرتبط بالأعمال المضعفة لأصل الدين، وهذا القسم أثبتته جميع الطوائف الباقية في دائرة الإسلام - ومنهم المرجئة وطائفتهم الجدد - ، لأنّ مبداه على التّلفظ بذلك الاستحلال - «أعتقاد حل المحرم» - ، وهذا ما لنا حاجة إلى ذكره؛ لأنه يركز على أصل أثبتته جميع الطوائف، وإنما قولنا يدور: على الذي

أثبتته أصحاب قحّ السنّة - السّلفية الشّرعية - ولا شكّ أنّ المؤلّف رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - من أعلامها - الذين حموا «المبنى» وحافظوا على «المعنى»؛ ونفرت منه باقي الطّوائف وعلى رأسها المرجئة وطائفتهم الجدد؛ لا اعتقادها الرديء في دعامة الدّين - أعني: مسألة الإيمان -؛ لأنّ هذا الاستحلال مرتبطٌ بالأعمال المنقضة لأصل الدّين، وعلمنا أنّ تلك الأعمال ليس فيها تلفظٌ فكيف أثبتت وصف الاستحلال؟!!

فنظرنا فوجدنا أنّ الإقدام على تلك الأعمال المنقضة لأصل الدّين؛ يدلّ دلالة واضحة على عدم تمكّن الاستقباح في القلب، وقطعاً أنّ الاستقباح من عمل القلب - الذي إذا أنتفى علمنا أنّ الإيمان متنفّ - وهذا العمل مرتبط بعمل الجوارح عن طريق التّلازم لا ينفك عنه ألبتة. وأحسن تأصيلٍ، الجامع للكلام بالتّفصيل لهذا القسم - المسمّى «عدم التّزام التّحريم»؛ فقد وجدته لشيخ الإسلام ابن تيمية - قدّس الله روحه^(١) - أورده لارتباطه بالمأمول؛ ولتعلم أيها القارئ الكريم أنّ أصحاب قحّ السنّة على بيّنة من ربهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «وبيان ذلك أنّ من فعل المحارم مستحلاًّ لها فهو كافراً بالاتفاق، فإنه ما آمن بالقرآن من استحل محارمه، وكذلك لو استحلها من غير فعل، والاستحلال اعتقاد أنها حلالٌ له وذلك يكون تارةً باعتقاد أنّ الله أحلّها وتارةً باعتقاد أنّ الله لم يحرمها، وتارةً بعدم اعتقاد أنّ الله حرّمها، وهذا يكون لخلل

(١) قلت: التقديس هو: «التطهير» أو «التعظيم»؛ فإذا كان من الله - تعالى - للعبد؛ فهو المعنى «التطهير»، وإذا كان من العبد اتجاه المولى - سبحانه - فهو بمعنى «التعظيم».

في الإيمان بالربوبية، أو لخللٍ في الإيمان بالرسالة ويكون جَحْدًا محضًا غير مبني على مقدمة. [الصَّارم المسلول على شاتم الرسول ٣ / ٩٧١].

فهذا القسم من الاستحلال: هو اعتقاد حلِّ المحرَّم المبني على كفر «الجحود»، الذي يذهب «الإقرار» والذي هو من ضمن قول القلب. فالمرجئة وطائفتهم الجدد لا تثبت إلا هذا القسم من الاستحلال؛ الذي لا بدَّ أن يظهر بواحا - أعني به: أن يظهر المستحل الاعتقاد لفظًا - .

أما القسم الثاني من الاستحلال - المسمى «عدم ألتزام التَّحريم» - ؛ الذي أثبته أصحاب قحِّ السنَّة، وشنَّاته المرجئة المبتدعة؛ فقد بيَّن بالقول المفصل، والنَّظر المؤصَّل، المعتمد على أصح المنقول، وأصرح المعقول.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في هذا القسم من الاستحلال - وهو «عدم ألتزام التَّحريم» - ما لفظه: «وتارة يعلم أنَّ الله حرَّمها، ويعلم أنَّ الرسول إنما حرَّم ما حرَّمه الله، ثم يمتنع عن ألتزام هذا التَّحريم، ويعاند المحرَّم، فهذا أشدُّ كفرًا ممن قبله، وقد يكون هذا مع علمه بأن من لم يلتزم هذا التَّحريم عاقبه الله وعذَّبه، ثم إنَّ هذا «الامتناع» و«الإباء» إما لخللٍ في اعتقاد حكمة الأمر وقدرته فيعود هذا إلى عدم التَّصديق بصفة من صفاته، وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدِّق به تمرُّدًا أو أتباعًا لغرض النفس، وحقيقته كفر؛ لكنه هذا لأنه يعترف لله ورسوله بكل ما أخبر به ويصدِّق بكل ما يصدِّق به المؤمنون، لكنه يكره ذلك ويبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه، ويقول: أنا لا أقرِّ بذلك ولا ألتزمه وأبغض هذا الحق وأنفر عنه فهذا - ويعني به: «الامتناع

عن ألتزام التَّحريم) - نوعٌ غير النوع الأول - ويعني به: «أعتقاد حلِّ المحرَّم» - ، وتكفير هذا معلومٌ بالاضطرار من دين الإسلام، والقرآن مملوءٌ من تكفير مثل هذا النوع بل عقوبته أشد. [الصَّارم المسلول على شاتم الرسول ٣/ ٩٧١].

فقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدِّق به تمرُّدًا أو أتباعًا لغرض النفس، وحقيقته كفرٌ؛ لكنه هذا لأنه يعترف لله ورسوله بكل ما أخبر به ويصدِّق بكل ما يصدِّق به المؤمنون، لكنه يكره ذلك ويبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه».

قال أبو عزيز عبد الإله الحسني - عفا الله عنه - : هذا عين ما فعلت الدولة العثمانية - القبورية المشركة - فهي تصدِّق بما صدِّق به المؤمنون، - ومن بينه حرمة إراقة الدَّم المسلم، أو أخذ ماله أو هتك عرضه - ثم تمرَّدت وأمتنعت عن ألتزام ذلك؛ تبعًا لغرض النفس وما تشتهيه - وهو الخوف من تقويض صرح الخلافة؛ التي أمتدَّت إلى سواحل «الجزائر» أو خروج الملك من يد «آل عثمان» - ، فكيف بعد ذلك؛ إذا كانت المُنتهكة حرماتهم دعاة التَّوحيد؟! الذين يظهرون قبح الشُّرك والنَّدِيد، ويدعون العباد إلى الطريق التي تصلح البلاد، وتوصل إلى ربِّ العباد؛ ومنارها مشكاة الكتاب والسنة، المهدية إلى رياض الجنَّة.

ثم هو عينٌ ما فعل الحاكم بالقانون الوضعي - المُخرج من الكَنَاسَة المحتوية على النَّجاسة - ؛ شنَّاشن وأراء الشَّائنين الكارهين لانتشار الفضيلة، فهذا الحاكم بالزُّبالة الفكرية والردالة القولية، يصدِّق بما يصدِّق به المؤمنون، لكن تمرَّد وشنأ وحادَّ وأمتنع عن ألتزام ذلك؛

لما صادمت ما تميل إليه نفسه - ملء البطن، والمحافظة على السروات المزخرقة والمفروشة بالقطن - فهذه الشهوات أفضت إلى تلك الشنآت، فقال الله - تعالى - في حقّه ومن يعمل مثله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ﴾ [مُحَمَّدٌ: ١]. وذلك هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «لكنّه يكره ذلك - وهو العمل بالشرعة المنزّهة والتّحاكم إليها - ويغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه». ومراده ومشتهاه: هو

ما يدور تفرّغه في الحش، فكيف كانت بعد ذلك عاقبة فعله؟! قال الله تعالى: ﴿فَأَحْطَ أَعْمَلُهُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ١]؛ الحبوط الكلّي الذي يهدم أصل الدّين، ويثبت الموالاة لإبليس اللّعين، وقطعاً سوف يكفر به يوم القيامة ويقول له: ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأنبياء: ٢٢]. فلو لا فسقك وهواك المتّبع ما أستجبت لدعوتي.

ثم إنّ هذا الحاكم بالقانون الوضعي، لم يقنع بذلك الحبوط الكلّي لأعماله، وتلك الرّدّة المجرّدة، حتّى أضاف إليها رّدّة أخرى، فأصبحت مغلّظة من كل الجوانب، لما قال لعبّاد الصليب واليهود - الكارهين لما نزل الله - تعالى - : ﴿سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٦].

وهذا البعض الذي أطاعهم فيه: هو محاربة أولياء الرحمن، والاستئناس بأولياء الشيطان؛ فأعلن «الكراهة» و«الاشمئزاز» لما نزل الله، وذهب يفتك بأولياء الله - تعالى - قتلاً وأسرًا وتشريدًا - ؛ بالألفاظ المقلوبة والأقوال المرذولة، ك«الإرهاب» و«الفرقة

الضَّالَّة» و«الخوارج» - بالطبع لأنهم خرجوا على الحلف اللدود - عبَّاد الصليب واليهود وأعوانه - ؛ وهذا الحاكم الفاعل في هذه الزمرة الزكية تلك الأفاعيل منهم؛ لهذا وجب قلعه ليستراح منه. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النَّازِعَاتِ ٣٣].

يقول القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - ما لفظه: «فلو طرأ عليه كفرٌ وتغيُّرٌ للشرع، - يعني: الحاكم - أو بدعة، خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر». [المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٤٣٣/١٢ تحت حديث: «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» رقم ٤٧٤٧ باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية].

فقوله رَحِمَهُ اللَّهُ - تعالى - : «فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر».

قلت: هذا عين ما تفعله الموحدَّة الشَّائِئَة للمنددة، وقطعاً الحاكم بالقانون الوضعي منهم وعلى رأسهم؛ في هذه الأيام وفي أرجاء المعمورة؛ وإن سفَّهت أحلامهم وأزدرأت قلتهم؛ فسوف ينصرهم الله - تعالى - ويغضب لهم، لأنهم أولياؤه. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [الْمَائِدَةِ ١٠٨]. ولا شك أنهم من أتباع الرسل،

بل صفوة الأتباع؛ الذي حافظوا على ميراث الأصحاب، وقلعوا كل
مشارك ومسرف كذاب؛ بارك الله - تعالى - قلعهم وحمى حوزتهم
وجعل قلعته ملجأ لكل حبيب، له في العبودية الحقّة نصيب. آمين!
آمين! آمين!

وبشائر ذلك قد لاحت في الأفق، وأستبشر بها الموفق، أما الكاره
لما نزل الله - تعالى - ؛ كان مصيره مشؤومًا، وفي جهنم ملومًا. يَقُولُ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ بَضْرِبُوتَ وُجُوهِهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ
ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ أَتَّبَعُوا مَا اسَّخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَنَهُ، فَأَحْبَطَ
أَعْمَالَهُمْ﴾ [٢٨] ﴿مُحَمَّدٌ﴾ .

فبعد ذكرنا للقسم الثاني من قسمي الاستحلال - وهو «عدم التزام
التَّحريم» - ، الذي أصّله وفصّله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى -
، أردنا بعونٍ من الله - تعالى - أن نحتج لذلك القول الرّكي؛ الذي خرج
بسبب طرح ذكي؛ لأنّ أقوال العلماء يُحتج لها بالأدلة الشرعية، ولا
يُحتج بها على الأدلة الشرعية؛ فالدليل الشرعي هو منار السبيل، وإذا
خلى من كلام «العالم» أو «المحقق» لم يقبله اللبيب، ولهذا كان يقول
دائمًا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «من فارق الدليل ضلَّ
السبيل»، وهذا من جوامع الكلم، على صدقه دلالات واضحات؛ من
«الكتاب» و«السنة» و«آثار الصحابة» و«الاعتبار وأصول الشريعة».

ثم إنّ المرجئة وطائفتهم الجدد اليوم، لما نفرت من هذا القسم؛
ليس لصعوبة فهمه؛ فهو جليّ وميسّر، وإنما كان بسبب اعتقاد رديء
تشربته قلوبهم موافقة لهواها وما سكنت إليه نفوسهم.

«فإنَّ الجاهل في كلامه على الأشخاص والطوائف والمقالات، بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على العقير، ولا يقع على الصحيح، والعقل يزن الأمور جميعًا هذا وهذا.» [منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ٣/٦٠٧ ط/ج ١٥٠/٦ ط/ق].

ولاشكَّ أنَّ طائفة المرجئة الجدد لما فقدوا العقل، لم يبصروا النّقل، فأبعدوا التّجعة بتلك الإشارات، وما زيّفوه من التحقيقات - التي لو جعلت في ظرفٍ لوسعته - ، فصار بما أبدوه من فضائح مرديات، وقبائح مبديات، القريب من العلم بعيدًا، واليسير منه عسيرًا. فلا داعي للإطالة في تلك الشّنائع التي سوّدوا؛ وبها أَلحدوا، فليس عليها إثارة من علمٍ نقلٍ ولا صحة عقلٍ؛ فلنترك عارض القول ونرجع إلى المأمول.

نقول في الاحتجاج للتّعليق وبالله - تعالى - التّوفيق:

أنظر - أرشدك الله - إلى كلام «حذيفة بن اليمان» الذي ذكرناه سابقًا، وتأمل قوله رضي الله عنه : «... ولكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم شيئًا استحلّوه...». فهو لاء المقلّدة والأتباع ما تلفظوا بذلك الاستحلال؛ وإنما لم يلتزموا التّحريم، ووافقوا الرهبان في باطلهم، فأفضى بهم عدم التّزامهم إلى تلك الربوبية التي استنكرها «عديّ بن حاتم» رضي الله عنه.

وأنظر - أرشدك الله - إلى قول «البراء» لما قال ما لفظه: «لقيت عمي ومعه راية، فقلت له: أين تريد؟ قال: بعثني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إلى رجلٍ نكح امرأة أبيه؛ فأمرني أن أضرب عنقه، وأخذ ماله.» [صحيح سنن أبي داود رقم ٤٤٥٧ وصحيح سنن الترمذي رقم ١٣٦٢ وصحيح سنن أبين ماجدة رقم

وكما تعلم أيها الناظر المتفحّص، أنّ ضرب العنق مع تخميس المال دلّ على أنه كان مرتدّاً مستحلاًّ لذلك، ولكن هو لم يبح بذلك الاستحلال، وإنما عدم التزامه بذاك التّحريم الذي ينقض أصل الدّين، أظهر ذلك؛ والفعله الذي أقدم عليها هذا الرجل؛ أظهرت مكنون اعتقاده، وهو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... ثم يمتنع عن التزام هذا التّحريم ويعاند المحرّم فهذا أشدّ كفرًا ممن قبله - ويعني به: استحلال القسم الأول؛ اعتقاد حلّ المحرّم -».

يقول الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - في حديث «البراء» ما لفظه: «وهو أنّ ذلك المتزوج، فعل ما فعل من ذلك، على الاستحلال، كما كانوا يفعلون في الجاهلية، فصار بذلك مرتدّاً، فأمر رسول الله ﷺ أن يفعل به ما يفعل بالمرتد - إلى أن قال - : حدثنا محمد بن علي بن داود، وفهد، ومحمد بن الورد، قالوا: حدثنا يوسف بن منازل الكوفي، قال: ثنا عبدالله بن إدريس، عن خالد بن أبي كريمة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه: «أنّ النبي ﷺ بعث جده معاوية إلى رجل عرّس بامرأة أبيه أن يضرب عنقه ويخمس ماله».

فلما أمر رسول الله ﷺ في هذين الحديثين بأخذ مال المتزوج وتخميّسه دلّ ذلك أنّ المتزوج كان بتزوجه مرتدّاً محارباً فوجب أن يقتل لردّته. [شرح معاني الآثار ٣/ ٣٠، ٤١].

وكما تعلم - أرشدك الله - إنّ الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - كبيرٌ من كبراء أئمة المرجئة؛ وصدر منه هذا القول؛ لأنه لا يستطيع دفعه لحجة الأثر في إثبات القسم الثاني من قسمي الاستحلال، وهو «عدم التزام التّحريم»؛ وهذا أثبتته الفعل المجرّد فقط بغير النّظر إلى الاعتقاد - الذي

لم ييح به ذاك المقدم على تزوج امرأة أبيه - ، والطحاوي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى
- قال ذاك القول الصحيح؛ وهو القائل في عقيدته: «ولا يخرج العبد من
الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه».

وكما تعلم - عصمك الله - من التَّوَاكَةِ المحَاكَةِ عند طائفة المرجئة
الجدد - الأثرية بين المعكوفتين - أنَّ ذاك المستحل ليس بجاحد،
والجحود ينفي قول القلب، ولا بدَّ أن يظهر بواحًا. ولهذا نقول لهم: هنا
وقف حماركم عند العقبة.

فبسبب سلوكهم المذهب المهيمن، المدعَّم بالقول المشين،
تناقضوا وأضطربوا لما أصلوه من أصلٍ فاسدٍ لا يلتئم عليه جمع
النُّصوص. فتأهوا في فجوجه، ولقد أوضحنا هذه المسألة - بتأصيلٍ
وتفصيلٍ - في كتابنا «مَسْأَلَةُ الْإِيْمَانِ فِي كَفَيْهِ الْمِيزَانِ» باب: معنى
الاستحلال عند شيخ الإسلام «أَبْنِ تَيْمِيَّةَ» رَحِمَهُ اللهُ، فراجعوه إن شئْت أن
تكون رزينا، ويصبح قولك متينًا؛ إذا لَجَّ الملاجُ، فتقوده به إلى تعديل
طبعه، ونصيحته، وتفهمه ما أشكل عليه، وتقبيح القبيح لديه، وكما
تعلم أنَّ هذا العمل من أفضل القربات عند الله - عزَّ وجلَّ - ولو كان
فيه إلا إثبات الأصل، ورفع الجهل، لكفى، كيف وضرر الجهل قد
أصاب الذين هم للعلم مختلصة؛ وقد أخفوه بوضع العمام والطَّيَالِسة،
وسلكوا الفجاج في اللَّجَّاج!!؟

■ وقوله رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - : «فهؤلاء أولى بالكفر والشرك، ممَّن
وافقهم على أنَّ الميتة حلالٌ».

فالموالون - للدولة الجاسسة - أولى بالكفر والردة عن الدين، ممَّن

وافق على أن الميتة حلال، وتزداد غلظ الردّة، إذا كان الجاسون خلال الدّيار أعداء تقليديين - من «فرس» و«يهود» و«صليبين» - ؛ وقد عاين المشاهد اليوم، ما حوته رايات الحاقد.

يقول العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ - تعالى - ما لفظه: «أعلم أن تحليل الميتة وتحريمها ليس عقيدة من العقائد، ولا أصلاً من الأصول، وإنما هو فرعٌ من الفروع.» [العذب الثّمير من مجالس الشنقيطي في التّفسير ١ / ٣٧١].

فأنظر - أرشدك الله - إلى أعمال الموالين اليوم، ترى كم جنوا على الدّين، ما تركوا دهليزاً في هذه الولاية القبيحة إلا دخلوه؛ وتوعّدوا الذين على الثغور، الويل والثبور؛ على حرصهم على أن لا يؤتى الإسلام من قبلهم، فنبزوهم بالألقاب، وأوغلوا في العتاب؛ على الاعتصام بالسنة والكتاب، والمعتصم بما عصم الله؛ ليس كالوالج فيما قسم الله، فأنظر بعقلك وأعمل صافي فكريك وتدبّر حال موالين للكافرين الفاجرين كيف حلّوا قومهم دار البوار؛ ﴿جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَيُسَكَّرُ الْقَرَارُ﴾ [البقرة: ٢١].



أنتهى بحمد الله - تعالى -

«الجزء الأول»

من شرح

«الدلائل في حكم موالاة أهل الإِسْـرَاق»

ويليه «الجزء الثاني»

وأوله «الدليل الثاني عشر»